من ذخائر العروض

العيون الغامزة على خبايا الرامزة

للدماميني

بدر الدين، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر

٧٦٣ — ٨٢٧

تحقيق

الحساني حسن عبد الله

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الأولى
١٣٨٣ هـ - ١٩٧٣ م

الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الايداع
١٩٧٣ / ٤٠٧٣

مقدمة

١ ــ كلمة عامة :

هذا الكتابُ واحد مِن كُتب كثيرةٍ فى علم العَروض ، وهو واحدٌ مِن آلاف الكتب فى مختلِف جوانبِ الثقافة العربية العريقة ، خَلَّفها لنا قومٌ نحن منهم . أجلْ ، مِنهم وإن باعدتْ بيننا وبينهم مِحَن وآفاتٌ ، فإذا هُم ــ أكاد أجزمُ ــ قومٌ غيرنا . وما ذلك إلا لأنّ منزلةَ المنطق عندنا قد أصبحتْ غيرَها عندهم . كانت له السيادة . تَشهدُ بذلك هذه الآلافُ مِن كتب التراث ، ودَعْك مِن تفاوت قيمتها ، فإن التفاوتَ فى طبائع الأشياء ، وانظرْ إلى دقة العبارة ، أو توخّى الدقة ، ثم انظرْ فى أطنان كلامنا اليوم ، تَعلمْ أنّ أواصرَ الدّمِ واللحم لا قِبل لها ، بغير التعهدِ والرعايةِ والتنبهِ ، باستنقاذ الصِّفاتِ الصالحة ، وأننا فى حاجةٍ قبل كل شىء إلى ضَبْط الكلام ، أى إلى ضبطِ الفكر .

فإذا قرّبتنا كتبُ الأسلاف مِن تلك الغاية النائية فما أجدرَها بالحياة . ولستُ أزعم أن الحركةَ الكبيرةَ المشهودة الآن فى تحقيق القديم ونشرِه كفيلةٌ ببعث الروح فى الرميم ، ولكنى مُوقن أنها عاملٌ لا غَنًى عنه ، من عواملَ لا غَنًى عنها ، لابد من تضافرها لكى يعودَ العقل العربى إلى سابق عزّه .

ولا تقلْ رجلٌ يغالى بصناعته ، فلستُ مِن أهل التحقيق ، ولا أظننى أكون . إنما أنا واحدٌ ممن يغتبطون باتساق الكلام ، وعمقه ، ونبله . وهى صفات عزَّت الآن ، ولكنْ فى بطون الكتب القديمة منها شىء كثير .

وإنّ أعظمَ ماأرجوه أنْ أنهلَ ثم أنهلَ ثم أنهل . ولهذا أعرفُ للساهرين على تصفيةِ المورد فضلَهم . لاأدرى متى فطنتُ إلى جمال الوزن فى الكلام . ولكنى أذكرُ متى ساقتنى المقاديرُ إلى معرفة العروض . كان هذا فى سنّ مبكرة بعضَ التبكير . ثم تقدّمَت السنُّ فساقتنى المقاديرُ مرة أخرى إلى بعض المعرفة بكتبه القديمة ، وبعضِ المعرفة بفن التحقيق ، فكانَ أنْ نشرتُ كتاباً للخطيب التّبريزى فى مجلة معهد المخطوطات العربية ، أسماه « الكافى فى العروض والقوافى » . وكان — بعدُ — أنْ جمعتنى صداقةٌ بالمحقق الكبير الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . فلما علم اهتمامى بالعروض رغبَ إلىَّ فى نشر كتابين أحدُهما هذا الكتاب : « الغامزة على خبايا الرامزة » ، فكان لرغبته فِعْلٌ فى الإقبال بى على عملٍ لا أجدُنى شغوفاً به ، وفى حَثّى على الإنجاز . جزاه الله ، وصحبَه ، عن التصدّى للمهمة الشاقة أحسنَ الجزاء .

٢ — الكتاب :

هو شرحٌ لقصيدةٍ مقصورة من بحر الطويل، نَظَمها الشيخُ ضياء الدين — أبو محمدٍ — عبدُ الله بنُ محمدٍ الخزرجى ، أحدُ علماء الأندلس ، تُسمى بالرامزة تارةً ، لأنه عَمَدَ إلى الرمز فى كلامه عن التفاعيل والأبحر والدوائر ، ربّما طلباً للاختصار ، فهو يشيرُ مثلا بقوله « أصابَتْ » إلى « فعولن » وبالألف فيه إلى أنها أولُ الأجزاء ، وبقوله « بسَهْمَيْها » إلى« مفاعيلن » ، وبالباء فيه إلى أنها ثانى الأجزاء ، وهكذا ، وإذا أراد أن يَذْكر دائرةَ المختلِف اكتفى بذكر الخاء ، أو المؤتلِف اكتفى بذكر الفاء ، وهكذا . وتُسمى بالخزرجية تارةً نسبةً إلى لقبه ، وبالأندلسية تارةً نسبةً إلى موطنه .

وهذا الكتابُ على العكس مِن كتاب التبريزى ، عسيرٌ على القارىء غيرِ المتخصص . ولكنّ فوائدَه تستحق الصبرَ على صعوباته .

٣ ـ صاحبه :

هو بدرُ الدين ، أبو عبد الله ، محمدُ بنُ أبى بكر بنِ عمرَ بنِ أبى بكر ابنِ محمد بنِ سليمانَ بنِ جعفر المخزوميّ القرشيّ ، المعروفُ بالدمامينى ، أو ابنِ الدمامينى. عالمٌ بالنحو والعروض والفقه . لازَمَ ابنَ خَلْدون ، وتصدّرَ لإقراء العربية بالأزهر . وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ (١٣٦٢ م) ومات بالهند ، فى مدينة « كلبرجا » سنة ٨٢٧ هـ (١٤٢٤م) . انظر ترجمَته ومراجعَها فى معجم الأعلام للزِّركلى ، وانظرْ خلافاً فى ميلاده ووفاته فى معجم المطبوعات (سركيس) .

٤ ــ صفةُ النسخ :

اطلعتُ على أربع نسخ للكتاب . اثنتان منها مطبوعتان ، والأخريان مخطوطتان . أما المطبوعتان فإحداهما صَدَرتْ مِن المطبعة العثمانية كما جاء فى خاتمة النسخة ، وهى مطبعةُ الشيخ عثمان عبد الرازق كما جاء فى فهرس دار الكتب ، وفى معجم المطبوعات ، فى شهر رمضان سنة ١٣٠٣ هـ ، وبهامشها شرحُ شيخ الإسلام زكريا الأنصارى . وجاء فى آخرها هذه الخاتمة :

« وكان الفراغُ من تبييض هذه النسخة بعدَ العصر من يوم الاثنين ثانى شهر رجب الفرد سنةَ سبعَ عشرةَ وثمانمائةٍ بنقادة من بلاد الصعيد ، وكان ابتداءُ تصنيف هذا الشرح بها يومَ السبتِ أولَ جُمادَى الآخرةِ من السنة المذكورة ، أحمَدُ اللهَ عُقباها . ثم قال : قال هذا كلَّه وكتبَه مؤلفُ الشرح المذكور محمدُ بنُ أبى بكر بنِ عمر المخزومى الدمامينى المالكى ، أضعفُ خَلْقِ الله وأحوجُهم إلى عفوه ومغفرته ، حامداً ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه ومسلما . وحسبُنا اللهُ ونِعم الوكيلُ . ولا حولَ ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » .

ثم قال الناشر : « أما بعدُ فقد تم بعونة رب البرية طبعُ شرحِ العلامة الدماميني على منظومة الخزرجية ، ... على ذمة الفاضل الحاج فدا الكشميرى ... وذلك بالمطبعة العامرة العثمانية التى محل إدارتها ومقرها حارةُ الفراخة بخط باب الشعرية ... » ورقمها فى دار الكتب (٣٩ عروض) . وهناك نسخة أخرى مثلُها رقمها (٤٠ عروض) . وهى نسخةٌ تنوعتْ عيوبُها ، وإن كان لا بأس بها على وجه العموم . وقد سميتُها (أ) .

وثانية المطبوعتين صادرةٌ فى شوال سنة ١٣٢٣ هـ من المطبعة الخيرية . وهى النسخةُ السابقة نفسُها ، إلا أن الأخطاء المطبعية فيها أكثر . وقد نص الناشرُ على أنها « الطبعة الأولى » بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب . ولعله يقصدُ الطبعةَ الأولى من مطبعته . وغيرُ موجودةٍ فى دار الكتب .

وهناك مطبوعة ثالثة صدرتْ من المطبعة اليمنية سنة ١٣٢١ هـ ، ليست فى دار الكتب ، ولم أستطع الاطلاع عليها .

* * *

وأما المخطوطتان فإحداهما فى دار الكتب (٩٧ مجاميع م) ضمنَ مجلدٍ فيه كتبٌ أخرى. يبدأ الكتابُ من الورقة العاشرة وينتهى عند الورقة ٧٥ . والخط نسخ دقيق، ولكنه واضح مقروء ، والشكلُ فيها قليل جداً وفى بعضه خطأ . وفى الصفحة ٢٣ سطراً . جاء فى آخرها : « قال المؤلف ، وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح يومَ السبت أولَ جماد الآخر (كذا) سنةَ سبعَ عشرةَ وثمانمائة أحمدُ الله عقباها ، وكان الفراغُ من هذه النسخة رابعَ عشر شعبان سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، والحمدُ لله رب العالمين ، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم ، وحسبُنا اللهُ ونِعم الوكيل ، وكان الفراغُ مِن كتابته على يد الفقير عبد الرحيم بن الشيخ محمد غَفَرَ اللهُ ولوالديه ولكل المسلمين أجمعين ، ليلَة الأربعاء لعشرٍ بقِينَ من شهر رمضان الذى هو من شهور سنةِ أربعَ عشرةَ ومائةٍ وألف ، والحمدُ لله على كل حال » .

وواضحٌ من هذا أن هذه النسخةَ نُقلت عن نسخة فُرغ من كتابتها فى ١٤ شعبان سنة ٨٤٩ .

وقد جاء فى حواشيها بعضُ التعليقات أثبتُّها فى الهوامش . وأخطاؤها كثيرةٌ تدل على جهل الناسخ بمعنى ما ينسخ . وقد سميتها (د) .

* * *

وثانيةُ المخطوطتين مصورةٌ فى معهد المخطوطات العربية (٢٢ عروض) فى ٩٢ ورقةً . وفى الصفحة ٢٣ سطراً . وهى مأخوذةٌ عن أصلٍ فى المكتبة السليمانية باستانبول . والخطُّ فيها نسخٌ واضحٌ متفاوتُ الحسن . جاء فى خاتمتها : « قال مؤلفهُ رحمه الله : وكان الفراغُ مِن تبييض هذه النسخة ... قال هذا كله وكتبه ... أضعفُ خلق الله ... والحمد لله وحده » . والكلامُ فى مواضع الفراغ مطابقٌ لمقابِله فى خاتمة (أ) . وقد جاء فى بيان المعهد أنها بخط المؤلف ، وهو أمرٌ ينفيه قولُه فى الخاتمة « رحمه الله » ، فإنَّ الحيَّ لا يدعو لنفسه بمثل هذا ، ثم ينفيه أيضا أمران : أنَّ أخطاءها تدل على جهلٍ مُطْبق ، وأنَّ المؤلف معروفٌ بحُسن الخط ، كما جاء فى تراجمه ، ولكنَّ خط النسخة فيه تفاوت ، وتوسطٌ على وجه العموم . وقد سميتُها (م) . وفى دار الكتب مخطوطة أخرى للكتاب (رقم ٣ عروض) وقطعةٌ منه (٦٠ عروض) طلبتُهما فقيل بعد بحث إنهما غيرُ موجودتين .

٥ — خطة العمل :

كان أمامى بعدَ استبعادِ طبعة ١٣٢٣ هـ لأنها تكرارٌ لطبعة ١٣٠٣ هـ ثلاث نسخ (ا) و (د) و (م) لم أستطعْ ترتيبها زمنيا لأن (م) فقط هى التى ذُكر فيها تاريخُ النَّسْخ (١١١٤ هـ) . فرأيتُ أن أبدأ العملَ بالمطبوعة لأنى وجدتُها دالةً على اجتهادِ ناشرها مع ما فيها من عيوب ، راجياً أن تزيلَ أخطاءها المقابلةُ بينها وبين المخطوطتين . وكشفتْ لى المقابلةُ عن عيوب فى كل نسخة ، ولكنْ كثيراً ما كانت إحداها تصحح الأخرى ، أما الذى لم تُفِدْ فيه المقابلةُ فقد أفادَ فيه إما الرجوعُ إلى الكتب . وهذا هو الشعرُ الذى اضطرب والتبسَ فى كثير من المواضع ، وإما التحرّى ، وهذا قسم قليل . كما كَشَفَتْ عن زياداتٍ قليلة فى (م) رأيتُ إثباتها فى المتن ، لقلتها من ناحيةٍ ، ولأن النصّ من ناحيةٍ أخرى كان أحيانا يستلزمُها . وعن بعض تعليقاتٍ فى حواشى (د) وجدتُ من المفيد أن أوردَها فى الهامش .

ثم نظرتُ فى الأخطاء التى سجلتُها فوجدتُ أنى لو أثبتُّها لتضاعفَ حجمُ الكتاب فى غير نفع ، ولاسيما أن كثيراً منها مِن جهل النساخ ، ففعلتُ هنا ما فعلتُه مِن قبلُ فى كتاب التبريزى : أُثبتُ الصوابَ دون نصٍّ على الخطأ . وفيما يلى أمثلةٌ من تلك الأخطاء :

— جاء فى (د) و (م) : ألاَ تَرَى أنَّ من أنشدَ :

« أقِلِّى اللومَ عاذلَ والعتابْ »

قد حذَفَه ؟ (يعنى حرفَ الإطلاق) فأظهرتْ (أ) حرفَ الإطلاق مجاراةً للرواية الشائعة ، وقالت « خَفَّفه » بدلا من « حذفه » لأن الكلام كان بصدد التشديد والتخفيف ، مخطئةٌ فى الموضعين .

— تقول : « أو يخذلونَ فالسماء سماء » والصواب « يخذلونا » .

والضبطُ فى هذه النسخة على قلته فيه كثيرٌ من الأخطاء . فهى مثلا تضبط الشطرَ الآتى من المقصورة :

خَ ثَمَّنْ أَبِنْ زَهْرْ وَلَهْ فَلِستِّهِ

فتحذفُ همزةَ القطع فى « أَبْنُ » ، وتُسكِّن الباء وتحركُ النون . وفى « زَهْرْ » تشددُ الهاء . والوزنُ بضبطها لا يستقيم .

— جاء فى (أ) و (د) قوله : « . . . ماهو معهودٌ فى الأذهان من الشعر » فقالت (م) الآذان .

أما أخطاء الضبط هنا فلا حصرَ لها . وإليك مثالين يدلان على الجهل المطبق :

تضبطُ قولَه : « . . أنّ المراد . . » فتضع ضمة على الدال . وتضبط قولَه :

« . . . معترِفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره » فتضع ضمة على الراء فى « قصوره » و « فتوره » .

وفيما يلى أمثلةٌ على السقط :

جاء فى (أ) قولُه فى مصطلح « الكَشْف » :

« سُمى الثانى كشفاً لأن أولَ الوتد المفروقِ لفظُه لفظُ السبب ، (وهنا تسكتُ النسخةُ دون أن توردَ وجهَ التسمية) ، ثم تكملُ (م) و (د) : « غيرَ أن وقوعَ التاء بَعده يمنعُ أن يكون سبباً ، فإذا حذفت التاء انكشف وصار لفظُه لفظَ السبب .

— جاء فى (أ) و (م) قوله : « وبيتُ الخبْن » فى العروض الثانية :

لَمّا التقَوْا بسُولافْ

(فقوله بسولاف) وزنه فعولانْ . وما بين القوسين ساقطمن (د) .

— جاء فى (أ) و (د) قولُه :

« قال الشيخ : فدلّ هذا (على أن البدلَ لا يتكررُ ويتحد المبدل منه ، ودل) على أن البدلَ من البدل جائز . وما بين القوسين ساقط من (م) .

ثم نظرتُ فى فروقٍ بين النسخ وجدتُها فى بعض المواضع ، فلم أنصّ على الخلاف إلا حيثُ يفيد ، ومِن قبيل ذلك :

— جاء فى (م) و (د) قولُه :

قوم يمصّون الثّماد وَآخرون نحورُهم فى المـاء

وفى (أ) بطونهم . أما أن تقولَ (أ) مثلا « كثرةُ الاستعمال فى شعر العرب » ، فتقول (م) « كثرةُ الورود » ، ففى مثل هذا اخترتُ مارأيتُ دون إثباتٍ لما تركتُ لأنى وجدتُه تكثيراً لا خير فيه .

وقد حَرَصتُ على الضبط ، ولم أفدْ فيه لامِن المطبوعة ولامن المخطوطتين، لأن المطبوعةَ خالية منه،وخالية أيضاً من الفواصل التى توضح ولو بعضَ التوضيح تركيبَ الجمل ، ولأن الضبط فى المخطوطتين كثر وكثرت فيه الأخطاء حتى أصبح معوّقاً بدلا مِن أن يكون معيناً .

أما التخريجُ فقد سرتُ فيه على نحو ماسرتُ فى كتاب التبريزى . قلّ أن أحلتُ إلى أكثرَ مِن ثلاثة مراجع ، لأن الاستقصاء فى كتابٍ كهذا

ليس لازماً ، غير أنى عدلتُ هنا بتاتاً عن الرجوع إلى كتب العروض حتى حيثُ تسكتُ كتبُ الشعر واللغة ، لأنى وجدته لا يضيف جديداً ، إذْ من المعلوم أن الشواهدَ فى كتب العروض واحدة ، فإحالةُ بعضها إلى بعض — إلاّ لغرضٍ — لا جدوى منها .

٦ - شكر :

يطيبُ لى وقد تم العملُ أنْ أجزلَ الشكرَ لأخى العزيز ، الأديبِ الكبير ، الأستاذ محمود محمد شاكر على تذليله كثيراً من الصعوبات التى اعترضتنى . أبقاه الله مثالا لحب العلم ، وقوّاه على الإخلاص فى البحث والبذل .

الحسّانى حسن عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال) الشيخُ الإمام العلامة بدرُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن أبى بكرٍ المخزومى رحمه الله تعالى ورضى عنه :

الحمد لله الذى شرح صدورَنا لسلوك عَروض الإسلام ، وجعل أفكارنا قافيةً لآثار العلماء الأَعلام ، تمسّكاً من محبتهم بأوثق الأسباب ، وتبركا بفضلهم الوافر الذى لا يعقله إلا العالمون أولو الألباب . أحمَدُه حمْدَ مَن ذُلّلت له الصعابُ فنجا مِن مهالكها ، وظفر بكنوزها ، ورامت المشكلاتُ أن تتحجبَ عنه فاطّلع على خباياها وكُشِف له عن رموزها . وأشهد أن لا إله إلا اللهُ وحدَه ، لاشريك له ، الذى نَهَى عما شان ، وأمر بما زان ، فقال وقولُه الحقُّ ﴿ وأقيموا الوزنَ بالقِسْط ولا تُخسروا الميزان ﴾ وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه الخليلُ الأعظم ، والسيدُ الذى لم تزلْ مناقبُه فى أبيات الشرف تَحِل ، وفى أسلاك السؤْددِ تُنظم ، الذى أفاض على أهل البسيطة مديدَ فضله وبسيطَه ، ونَهَكَ المشركين حتى أصبحتْ دائرةُ السَّوْء بهم محيطة :

يا لَهُ من رسولِ حَقٍّ كريمٍ	للعِدَى والهُدَى مُبيدٍ مُفيدِ
إنْ أَكُنْ بالمديح أَشعرُ فيه	فاعترافى بالعجز بيتُ القصيد

صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ذوى الشِّيَم التى هى فاعلاتٌ لكل جميل وكافلاتٌ للظفر من مراقبة الحق بغاية التأميل ، الذين أتقنوا تأسيس الدين ، وأحسنوا توجيهَ النفوس إلى مكارم الأخلاق ، وقيدوا الأوقات على هذا الصنع الجميل وماجرى مجراه فَشُكر لهم ذلك التقييدُ على الإطلاق . ووالى الصلاةَ وسلّم وشرّف ومجّد وكرّم .

أمّا بعدُ ، فلا يَخْفى أن العروضَ صناعةٌ تنيم لبضاعة الشعر فى سوق المحاسن وزنا ، وتجعل تعاطيَه بالقسطاس المستقيم سهلاً بعد أن كان حَزْنا. وقد كنتُ فى زمن الصبا مشغوفا بالنظر إلى محاسن هذا الفن ، مولعاً بالتنقير عن مباحثه التى طَنَّ على أذنى منها ماطنّ ، أطيلُ الوقوفَ بمعاهده ، وأترددُ إلى بيوت شواهده ، وأسْبح فى بحاره سبحا طويلا ، وأجد التعلّقَ بسببه خفيفا ، وإن كان الجاهل يراه سبباً ثقيلا ، إلى أن ظفرتُ فى أثناء تصفحى لكتب هذا العلم بالقصيدة المقصورة المسماة بالرامزة ، نظْم الشيخ الإمام البارع ضياء الدين أبى محمد عبدِ الله بن محمد الخزرجى نوَّر الله ضريحَه ، وأمدَّ بمدد الرحمة روحَه ، فوجدتُها بديعةَ المثال بعيدةَ المنال، ورُمت أن أذوق حلاوةَ فهمها فإذا الناسُ صيام ، وحاولتُ أن أفْترعَ أبكارَ معانيها فإذا هى من المقصورات فى الخيام . وطمعتُ منها فى لِين الانقياد فأبدتْ إباءً وعزّا،وسامَتْها الأفهام أن تفصح عن المرادفأبتْ أن تكلم الناس إلا رمزاً، فطفقتُ أطلِّق النومَ لمراجعتها وأنازل السهرَ لمطالعتها ، مع أنى لا أجد شيخا أتطفلُ بقدرى الحقير على فضله الجليل ، ولا أرى خليلاً أشاركه فى الفن ، وهيهات عَدم فى هذا الفن الخليلُ .

ولم أزلْ على ذلك إلى أن حصلتُ على حل معقودها ، وتحرير نقودها ، وسددتُ سهامَ البحث إليها،وعطرتُ المحافل بنفحات الثناء عليها ، فقتلتها خُبْراً وأحييتُ لها بين الطلبة ذكرا ، وعلّقت عليها شرحاً مختصراً يضرب فى هذا الفن بسهم مصيب ، ويَقسم للطالب من المطلوب أوفى وأوفرَ نصيب .

ثم قدِم علينا بعضُ طلبة الأندلس بشرح على هذه المقصورة للإمام العلامة قاضى الجماعة بغرناطة، السيد الشريف أبى عبدالله محمد بن أحمد الحسينىّ السبتىّ، رحمة الله عليه ورضوانُه ، فإذا هو شرحٌ بديعٌ لم يُسبق إليه ، ومؤلَّف نفيس ملأه من بدائع الحلّ بما يستحليه ذوقُ الواقف عليه ، ووجدتُه قد سبقنى إلى

ابتكار ماظننتُ أنى أبو عُذْرته ، وتقدمنى إلى الاحتكام فى كثير مماخلتُ أنى مالك إمْرَته ، فحمِدتُ الله إذ وفقنى لموافقة عالم متقدم ، وشكرته على ما أنعم به من ذلك ، ولم أكن على مافات من السبق بمتندم ، لكننى أعرضتُ عما كنتُ كتبته ، وطرحته فى زوايا الإهمال واجتنبته ، إلى أن حركت الأقدار عزمى فى هذا الوقت إلى كتابة شرح وسيط ، فوق الوجيز ودون البسيط ، جمعتُ فيه بين ماسبَق إليه من المعنى الشريف ، وماسنح بعده للفكر من تالد وطريف ، وبعضَ ماوقفتُ عليه لأئمة هذا الشأن ، متحرباً لمازان ، متحرفا عما شان ، معترفا بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره .

ولمّا حوى هذا الشرح عيونا من النُّكت تطيل على خفايا المقصورة غمزَها ، وتكشفُ للأفهام حُجُبها المستورة وتظهر رمزها ، سميتُه « بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة » واللهَ أسأل أن ينفع به ويصلَ أسبابَ الخير بسببه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وللشعر[1] ميزانٌ تُسمى عروضُهُ ... بها النقصُ والرجحانُ يدريهما الفتى

---

(١) فى هامش د : قوله « للشعر » ، وفى بعض النسخ « وللشعر » بإثبات الواو ، فيكون الجزء موفورا . قال أبو العباس أحمد النقاوسى « لا إشكال فى عدم الواو ، إلا أنه قبيح كما ستعرفه ، وأما على إثباتها ففيه إشكال لأنها ليست بعاطفة : إذ لا معطوف عليه ، ولا للاستيثاق ، لأنه فيما تعذر كونه معطوفاً ومتصلا بما قبله متمما لمعناه أو غير متمم حسبما عرف فى موضعه ، فيؤتى بالواو لبيان استيثاقه لدفع ذلك الوهم . فلم يبق إلا زيادتها ، وسيبويه وصحبه منعوها . والجواب أنها عاطفة لما بعدها على ما أضمر الناظم فى نفسه من السؤال المقدر ، فكأنه سئل : هل للشعر ميزان ، فقال مجيبا عاطفا لجوابه عليه : « وللشعر ميزان » ، وهو مثل جوابهم فى واو « رب » الواقعة فى أول القصائد عند من أبقاها على أصلها من العطف ولم يجعلها عاملة الجر مثل « رب » . وقوله فى التلخيص « يجب ترك الواو مع الجملة الخارجة مخرج جواب السؤال » فذلك عند أهل البيان لا عند النحاة » ، انتهى . قال أبو عبد الله محمد بن مرزوق « لا أعلم مجوزا =

أقول : أورد كلامَه فى هـذا البيت على وجه يُشعر بتعريف العروض ، وكأنه يشير إلى ماعرّفه به بعضُ الفضلاء حيث قال : « العروضُ آلة قانونية يُتعرف منها صحيحُ أوزان الشعر العربى وفاسدُها » .

فإنْ قلتَ : الشعر فى هذا التعريف مقيدٌ بالعربى وهو فى البيت غيرُ مقيد به ، فأنّى يُشعر كلامُ الناظم بذلك ؟ قلتُ : لامُ التعريف من قوله للشعر هى للعهد الذهنى ، وذلك أن الشعر الذى يعرضُ فيه العروضيون كلامَهم إنما هو العربى ، ولما كان الناظمُ منهم عُلِم بقرينة الحال أن مراده بالشعر ماهو معهود فى الأذهان من الشعر المتعارفِ عند القوم الدائرِ فيما بينهم ، وليس إلا العربى .

وقد ذكروا فى وجه تسمية هذا العلم بالعروض وجوهاً أقربُها أن العروض اسمٌ لمايُعْرَضُ عليه الشىء ، فنُقِل إلى هذا الفن لأنه يُعْرَضُ عليه الشعرُ ، فماوافقه فصحيحٌ وماخالفه ففاسدٌ .

وقال بعض شارحى السَّاوية : الذى وقع فى خاطرى أنه إنما سُمى بالعروض

= لمثل هذا التركيب من نحوى ولا بيانى ، ولا يمكن أن يقال إنها زائدة لأن الذين يثبتون زيادتها ، وهم الكوفيون والأخفش ، لم يمثلوا ذلك فى أول الكلام . وقول أبى حيان فى شرح التسهيل : وقال بعض أصحابنا « زعم الأخفش أن الواو تزاد فى مثل أدوات الشرط نحو : من يكرمنى أكرمه » ، وإن كان لا يؤخذ منه زيادتها فى الابتداء ، إلا أنه مقيد بمثل أدوات الشرط كما ترى . فلم يبق إلا دعوى أنها عاطفة على مقدر ، وهو : للكلام المطلق ميزان كالأوزان التصريفية ، « وللشعر » بخصوصه ميزان يخصه ، ولكل علم من فقه وغيره ميزان ، أى قوانين يضبط بها ، و « للشعر » ميزان ، أى قانون يضبط به . قال فى التسهيل : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، وبالفاء قليلا ، فمثاله مع الواو قول بعض العرب : وبك أهلا وسهلا ، لمن قال : مرحبا وأهلا وسهلا . ومنه : « ولتصنع » ، أى لترحم ولتصنع . وجعل منه الزمخشرى : « ولينذروا به » ، أى لينصحوا ولينذروا به ، وهو كثير ، انتهى . من « الفتح الوافى بتوضيح رامزة العروض والقوافى » للبصروى .

هذا نص ما فى الهامش ، وقوله تعالى « ولتصنعَ » فى سورة طه : ٢٩ ، و « ولينذَروا به » فى سورة ابراهيم : ٥٢ .

لأن الخليل ألهمه فى العروض ، وهى مكة ، فسماه بها تبركا وتيمنا ، وزعم أن هذا أجودُ مما ذكروا .

فإنْ قلتَ : ماذا أراد الناظم« بالنقص والرجحان» ؟ قلت:الظاهرُ أنه أراد بالنقص مخالفةَ الطريقة العربية فى وزن الشعر ، وبالرجحان موافقتَها فيه ، فما خرج عن أوزان العرب كان ناقصاً ، أى لايُعتبر ، وماجرى على أسلوبها كان راجحاً ، أى معتبراً معتداً به عند أئمة هذا الشأن .

وقال الشارح الشريف : « يريدُ أن صناعة العروض لمّا كانت هى الآلةَ التى يُعرف بها صحةُ أوزان الشعر كانت له كالميزان الذى يُظهر لك اعتدالَ الشيئين من استواء كِفتّيه،ويبيّنُ التباينَ برُجحان إحداهما على الأخرى أو نقصها عنها » . قلتُ: قضيةُ هذا أن يكون النقصُ والرجحانُ جميعاً مُشاراً بهما إلى مخالفة شعر العرب ، وفيه مافيه فتأمل .

فإنْ قلتَ : كيف يُضْبط يُسَمى ؟ بالتاء المثّناة من فوق ، أم بالياء آخر الحروف ؟ قلت يجوز الأمران معاً ،وذلك أن كل لفظتين وُضعتا لذات واحدة إحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة ، وتوسَّطهما ضمير ، جاز تأنيثُ الضمير وتذكيره . ذكره ابنُ الحاجب فى شرح المفصّل .

ولا يخفى أن الميزانَ مذكر والعَروض مؤنث ، وأن المرادَ بهما فى هذا المقام واحد ، وهو ماوُضعا له من هذا العلم ، فقوله « يُسمى » محتملُ الضمير ، فإن اعتبرتَ تذكيرَ الميزان جعلتَ الضمير مذكراً ، وإن اعتبرت التأنيثَ باعتبار العروض جعلته مؤنثاً ،والتأنيثُ هنا أحسنُ لأن العروضَ مؤنثة ، وهى فى المعنى خبر عن الميزان ، والخبرُ مَحطُّ الفائدة . وإلى نحو ذلك أشار ابنُ الحاجب حيث تكلم على قول الزمخشرى فى المفصّل بأثر تعريفه للكلام : «ويُسمى الجملةَ » .

والضميرُ المجرورُ من قوله « بها » يجوز أن يعودَ على العروض ، وأن يعود على الميزان باعتبار كونه آلةً ، أو باعتبار أن المراد به العروضُ ، وهى مؤنثة كما سبق . فإن قلتَ هل من فرق بين التقديرين ؟ قلتُ : نعم ، فإنا إن أعدْنا الضميرَ على العروض كانت الجملةُ بأسرها وهى قوله « بها النقص والرجحان يدريهما الفتى » لامحلّ لها من الإعراب ، وإنْ أعدناه على الميزان كان لها محل من الإعراب ، وهو الرفْع على أنها صفة ثانية للميزان ، فحرِّرْه .

وأما الشعرُ فقال الخليل : هوماوافق أوزانَ العرب ، ومقتضاه أنه لا يسمى شعراً ماخرج عن أوزانهم ، بل وأن لاتكونَ أوزانُ العرب نفسُها شعراً ، إذْ الموافقُ للشيء غيرُه ، فلودخلت أوزانُ العرب فيه لزم مغايرةُ الشيء لنفسه وهو باطل . وبعضُهم عرّفه بأنه : « الكلامُ الوزونُ ، المقصودُ به الوزنْ المرتبَطُ لمعنى وقافية » . قال : فالوزن تساوى شيئين عدداً وترتيباً. قال: والقصدْ مُخرجٌ لما ورد فى القرآن والحديث من آياتٍ وكلمات موزونة . قال : وقولُنا المرتبَطُ لمعنًى مُخرجٌ لما لامعنى له من الكلام الموزون ، نحوماأنشده القَلَاوْسى(١) :

وجهُكَ يا عمْرو فيه طولُ	وفى وجوه الكلاب طولُ
والكلبُ يحمى عن المواشى	ولستَ تحمى ولا تصولُ
مستفعلن فاعلن فعولن	مستفعلن فاعلن فعولُ
بيت كما أنتَ ليس فيه	شيءٌ سوى أنه فضولُ

قلتُ : قولُه « الكلامُ » يغْنى عن قوله « المرتبط لمعنى » ضرورةَ أنْ لا كلامَ إلا وهو مرتبَطٌ لمعنى ، إذْ لوخلا عن معنى يُرتبَطُ له لم يكن كلاماً.

---

(١) لابن الرومى، ديوانه : ١٥ (كيلانى) ، وفى النسخ «الموالى» فى موضع «المواشى»، والبيت الرابع فى الديوان غيره هنا . وواضح أن الاستشهاد بالبيت الثالث فقط منفردا عن السياق.

قال : وقولنا « وقافية » تحرّز من الموزون وليس مقفى ، نحو ما أنشده القاضى أبو بكر الباقلانى فى كتاب الإعجاز له[١] :

ربّ أخٍ كنتُ به مغتبطاً   أشد كفّى بعُرَى صُحبتهِ
تمسكاً منّىَ بالودّ ولا   أحسبُه يَزهد فى ذى أملِ

قلت : يلزم عليه أن لا يكونَ مافيه عيبُ الإكفاء والإجازة شعراً . واللازمُ باطلٌ ، فإنه شعرٌ بالإجماع ، وإنْ كان معيباً ، وبعد هـذا كلّه فهو منطبقٌ على ما كان من الكلام بالمثابة المذكورة ، وهو خارجٌ عن الأوزان العربية ، والقوم يأبوْن ذلك ، فإنّ موضوع هذا العلم عندهم الكلامُ الموزونُ بشىء من هذه الأوزان المخصوصة المقررة فيه . ولو قيل : « الشعرُ كلام وُزِن على قصدٍ بوزن عربى لكان حسناً » فقولنا « كلام » جنسٌ يشمل المحدودَ وغيرَه ، وتصديرُ الحدِّ به مُخرجٌ لما لامعنى له من الألفاظ الموزونة . وقولنا « وزن » فصلٌ يُخرج الكلامَ المنثورَ . وقولنا « على قصد » يُخرج ما كان وزنه اتفاقيّاً ، كآيات شريفة اتفق جريانُ الوزن فيها كذلك ، كما فى قوله تعالى ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾[٢] وكلماتٍ شريفةٍ نبويةٍ جاء الوزن فيها اتفاقيا غيرَ مقصود ، كما فى قول النبى صلى الله عليه وسلم[٣] :

---

(١) إعجاز القرآن : ٨٤

(٢) جاء فى (د) هذا الهامش : قال ابن مرزوق : وهذا فى غاية الإشكال ، لأنه إنما يتم هذا فى كلام من يصح منه الذهول والغفلة ، فإن قيل : معنى ما وقع من ذلك فى القرآن أنه لم يقصد به الشعر لا أنه لم يقصد وزنه، قلنا : فيلزمهم على هذا أن يزيدوا فى حد الشعر « على وجه قصد وزنه وكونه شعرا » ، ويلزم أن لا يحكم على شعر بأنه شعر حتى يعلم أن قائله قصد وزنه وكونه شعرا ، وفيه ماترى . انتهى. بصروى.

(٣) رواه البخارى فى كتاب الجهاد (الفتح ٦ / ١٤) — وفى كتاب الأدب ، باب ما يجوز من الشعر ، ١٠ / ٤٤٧ (الفتح) . ومسلم فى كتاب الجهاد . ومسند أحمد ، » ٤ : ٣١٢ ، ٣١٣ . قال الطبرى إنه قالهما متمثلا ، وهما من شعر عبد الله بن رواحة . وفى ابن سعد ٤ / ١ / ٩٨ أنهما للوليد بن المغيرة .

هل أنتِ إلاّ إصبعٌ دَميتِ ... وفى سبيل الله ما لقيتِ

فمثلُ ذلك لا يُسمى شعراً ، نعوذ بالله من ذلك . وكذا لو وقع من متكلم لفظٌ موزونٌ لم يُقصد كونُه على طريقة الموزون كما يَتفقُ لكثير من الناس ، ويقع مثلُ ذلك حتى لعوامَّ لا شعورَ لهم بالشعر ، ولا إلمامَ لهم بالوزن البتّة ، وقد عَمَد قوم من الشعراء إلى آيات شريفة أدرجوها فى أشعارهم إخلالاً منهم بما يجب من مراعاةِ الآداب والوقوفِ عند حدود الله ، كقول ابن العفيف التلمسانى يتغزل[١] .

يا عاشقين حاذروا ... مبتسماً عن ثغرهِ
فطرفُه الساحرُ مذْ ... شككتمُ فى أمرهِ
يريدُ أن يخرجكمْ ... من أرضكمْ بسحرهِ

وكقول أبى نواس فيما حُكى عنه موطّئاً للآية الشريفة التى تلوناها آنفاً.

خُطّ فى الأرداف سطرٌ ... فى عروض الشعر موزونْ

وهذا من أفحش السخف وأقبحه ، والتهاونُ بالوقوع فى ذلك يجر إلى الانسلال من الدين والعياذُ بالله تعالى . والعَجبُ من قوم يروج عليهم مثل هذا الصنع القبيح ، ويستلذون سماعه ، ويروْنه من الظَّرف واللطافة ، ويعمرون مجالسَهم وأنديتهم بمثل ذلك . أولئك لا خلاقَ لهم فى الدنيا والآخرة .

فإنْ قلتَ : قد جعل علماء البديع تضمينَ المتكلمِ كلامَه ، شعراً كان أو نثراً ، شيئاً من القرآن – لا على أنه منه – من المحاسن ، وسمّوا ذلك بالاقتباس ، كما هو معروف ، ومعنى قولهم « لا على أنه منه » أن يُورَدَ

---

(١) ديوانه : ٣٨ ، وعجز البيت الأول فيه : « من غدره ومكره » .

الكلامُ المقتبسُ على وجهٍ لا يكون فيه إشعارٌ بأنه من القرآن ، بأن لا يُذكر فيه : قال الله تعالى ، ونحوُه ، على ماصرح به التفتازانى ، قلتُ : ذلك محمولٌ على ما إذا لم يؤد الاقتباسُ إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بجلالته ، وأما إذا استُعمل على مافيه إخلال بإجلاله وتعظيمه ، فلا يَشك مسلمٌ فى منع ذلك وتحريمه ، وربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله . ومن ذا الذى يفهم عن علماء الإسلام أن « الاقتباس » من البديع مطلقاً ، سواء كان على وجهٍ حسنٍ أو غيره ، كيف ما كان ؟ هذا مالا سبيل إليه أبداً . أو هو محمولٌ على ما إذا ذَكر المتكلمُ كلاماً وجدَ نظمَه فى القرآن فأورده غيرَ مُريدبه القرآنَ .

قال الشيخ بهاء الدين السُبكى فى « شرح التلخيص » : فلو أُخذ مُراداً به القرآنُ كان ذلك من أقبح القبيح ، ومن عظام المعاصى ، نعوذ بالله منه . قال: وهذا هو معنى قول المصنف ، يريد صاحبَ التلخيص ، « لا على أنه منه » .

قلتُ : ولو سُلّم أن المراد بالاقتباس ما ذَكر ، وهو الأخذ من القرآن لا على أن المراد به التلاوة ، فلا يكون ذلك عذراً لمن فعله على وجه المجون والسخف الذى يتعاطاه المفحِشون من الشعراء ، ولا ترتفع به الملامةُ عنه ، ولا يسقط بذلك مايتوجه عليه شرعاً من تأديب وزجر وإقامة حد ، ولو فُتح بابٌ لقبول العذر لمثل هذا لتطرقَ إلى الدخول منه كلُّ مريضِ القلب ، منحلِّ عُرَى الدين ، واتخذه ذريعةً إلى الاسترسال فى الاستخفاف بالشريعة ، والعياذُ بالله والله َأسأل أن يوفقنا لاتباعِ سبيل السلف الصالح فى القول والعمل بمنِّه وكرمه .

وقولُنا « بوزن عربى » يشمل ما كان من نظم العرب أنفسهم وما كان منظوما من كلام المحْدثين على طريقتهم ، وهو مُخرج لما خالف أساليبَ

أوزانهم ، ومثّل ذلك بعضُ المتأخرين بقول البها زهير كاتب الملك الصالح حيث قال[1] :

يا مَنْ لعبتْ به شمُولٌ   ما ألطفَ هذه الشمائلْ
نشوانُ يهزّه دلالٌ   كالغصن مع النسيم مائلْ

قلت : ليس هذا من الأوزان المهملة بل هو من بحر الوافر ، غير أنه أعقصُ الجزء الأول والرابع ، معقولُ الثانى والخامس ، والعروضُ والضربُ مقطوفان . تقطيعه هكذا :

يا مَنْلَ / عِبَتْبِهِى / شَمُولُنْ   ما أَلْطَ / فَها ذِهِشْ / شَمائلْ
مفعولُ / مفاعلن / فعولن   مفعول / مفاعلن / فعولن
أعقص معقول مقطوف   أعقص معقول مقطوف

فإن قلتَ : هذان البيتان من قصيدة مطوّلة ، وكلها جاء على هـذا النمط ، وليس الوافرُ مستعملا على هذا الوجه ، قلتُ : هو من التزام مالا يلزم ،وذلك لا يُخرجه عن كونه عربيا . ألا ترى لو أن ناظما نظم قصيدةً من بحر الطويل والتزم فى جميع أبياتها قبضَ الجزء الخماسى حيث وقع لم يكن ذلك مُخرجا لها عن أن تكون من ذلك البحر ، مع أنك لاتكاد تجد عربياً يلتزم مثلَه .

فإن قلتَ : العقصُ إنما يكون فى صدر البيت ، وهو الجزء الأول منه ، لافى أول العَجُز ،قلتُ: لانسلِّم،فقد قيل: إن كلاّ من أول الصدر وأولِ العجُز محلّ للخرْم بشرطه ، فإذا خُرِّجَتْ هذه القصيدة بناءً علىهذا القول لم يُستنكر. وسترى الكلامَ على ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى .

---

(١) ديوانه : ١٢٨ .

وقال :

وأنواعُه قلْ خمسة عشْرَ[(١)] كلُّها تُؤلفُ من جزئين فرعين لا سِوى

أقول : المراد « بالأنواع » الأوزانُ التى نظم العربُ عليها أشعارَهم . وتُسمى بحوراً وأصولا وأعاريضَ وأنواعاً وشطورا . وكونُها « خمسةَ عشرَ » هو مذهبُ الخليل .

وزاد الأخفش بحراً آخر ذهب إلى أنه مستعمل ، وتبعه على ذلك جماعة وهو بحر المتدارك ، وستقف عليه إن شاء الله تعالى . والخليلُ يرى أنه من المهملات .

وقولُه « كلُّها » يَحتملُ أن يكون تأكيداً لأنواعه ، ويَحتمل أن يكون تأكيداً لضميرٍ محذوف ، أى قل هى كلها خمسة عشر ، على رأى من أجاز حذفَ المؤكد وبقاءَ توكيده ، على كلا الاحتمالين يُضبط قولُه « تؤلف » بتاء مثنّاةٍ من فوقُ ليس إلا ، ويحتمل أن يكون « كلها » مبتدأً مُخبَراً عنه إما بقوله « خمسة عشر » ، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول وهو « أنواعه » ، وإما بقوله « تؤلف » ، فيجوز حينئذ ضبطُ « تؤلف » بالتاء والياء ، أى يكون مُستنداً إلى ضمير مؤنث رعايةً لمعنى « كل » ، أو إلى ضمير مذكرٍ رعاية للفظها .

هذا على رأى الجمهور فى تجويز الوجهين إذا كانت « كل » مضافةً إلى معرفة ، وزعم ابنُ هشام فى « المغنى » أن الصوابَ فى ذلك أن لا يعودَ الضمير عليها من خبرِها إلا مذكراً مفرداً على لفظها .

وسكّن الناظمُ عين « عشر » ، وهو مما يجوز فى عَدّ المذكر من أحدَ .

---

(١) فى جميع النسخ « خمسة عشر » والوزن بهذا لا يستقيم . لعله قال « خمس عشرة » بسكون الشين .

عشرَ وثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ . والجزآن اللذان ذكر أن أنواع الشعر كلها تؤلف منهما يحتمل أن يريد بهما جزئى التفعيل الخماسى والسباعى كما ستعرفه . والمرادُ بفرعيّتهما كونهما متفرعيْن عن الأسباب والأوتاد . ويحتمل أن يريد بهما السببَ والوتدَ أنفسَهما ، وإطلاقُ الجزء على كل منهما معروفٌ عند أهل الصناعة ، والمراد حينئذ بكونهما فرعين أنهما يتفرعان عن الحرف الساكن والحرف المتحرك .

فإن قلتَ : إلى ماذا أشار بقوله « لا سوى » ؟ قلتُ : إما على أن المراد بالجزئين لفظا التفعيلِ الخماسى والسباعى ، فأشار به إلى نفى أن تكون البحورُ مُركبة بحسب الأصالة من غير الجزأين الخماسى والسباعى ، فلا يُركَّب شىء منها فى دائرته من سواهما . وإما على أن المراد بالجزئين السببُ والوتدُ ، فأشار به إلى نفى الفاصلتين الصغرى والكبرى ، فإنّ بعضَ العروضيين ذهب إلى عدِّهما فيما تتفرع عنه الأجزاء ، وهو باطلٌ ، لأن الصغرى مركبةٌ من سبب ثقيل فسبب خفيف ، فلا حاجةَ معهما إلى عدّها ، والكبرى لا تكون إلا فى جزء مُزاحَفٍ ، وهو مستفعلن الذى يُخْبَل بحذف سينه وفائه فيُنقلُ إلى فعِلَتن ، فهذه الأحرفُ الأربعة المتحركة إنما اجتمعتْ فيه بعد التغيير ، وليس الكلامُ فيه ، إنما الكلامُ فى الجزء الأصلى السالم من التغيير . والله أعلم قال :

وأولُ نُطْق المرءِ حرفٌ مُحرَّكٌ فإنْ يأتِ ثانٍ قيل ذا سببٌ بدَا
خفيفٌ متى يسْكنْ وإلا فضدُّهُ وقُلْ وتِدٌ إنْ زدْتَ حرفاً بلا امْترا

أقولُ : قد عرفتَ أن الأجزاء التى يزن بها العروضيون مركبةٌ من السبب والوتد ، فشرعَ الناظم فى الكلام عليهما أولا ، ثم على الأجزاء ثانياً .

ومن المعلوم أن الحرف الذى يُنطق به أولا لا بد أن يكون متحركاً ضرورة

أن الابتداء بالساكن متعذر ، فإذا ابتدأ الناطقُ بحرف فهو متحرك ، ثم إذا أضاف إليه حرفا ثانياً فمجموعهما يُسمى عندهم سبباً . لكن إن كان ذلك الحرف الثانى ساكنا فهذا السببُ هو المسمى بالسبب الخفيف لخفته بسكون آخره ، وإن كان ذلك الحرفُ الثانى متحركا فهو السببُ الثقيل وهو المراد بقوله « وإلاّ فضده » ، أى وإلا يَسْكن الثانى فهو ضد الخفيف ، أى ثقيلٌ ، سُمى بذلك لثقله بحركة آخره . فإن زاد الناطقُ حرفاً ثالثاً فمجموع تلك الأحرف الثلاثة يسمى وتِداً .

وليس المراد أن الوتد عينُ السبب بزيادة حرف عليه ، وإنما المراد أن الناطقَ متى أتى بحرف محرَّك ثم بحرفين بعده فذلك هو الوتد . وإنما خصّوا الثنائىَّ بلفظ السبب ، والثلاثىَّ بلفظ الوتد ، لأن الثنائى رأوْه معرَّضا للزحاف والتغيير ، فلا يكاد يثبت على حالة فشبهوه بالحبْل الذى يُقطع مرةً ويوصل أخرى ، والحبل يسمى سبباً ، والثلاثى غير معرض للزحاف وإن عَرَضَتْ له علةٌ دامت ، فشبهوه بالوتد الثابت فى الأحوال كلِّها قال :

وسَمِّ بمجموعٍ فَعَلْ وبضدِّهِ كفَعْلَ ومن جنسيهما الجُزْءُ قد أَتَى
خماسيُّه قل والسباعىّ ثم لا يفوتُكَ تركيباً وسوف إذنْ تَرَى

أقولُ : قد سبق أن الناطقَ إذا نطق بثلاثة أحرفٍ أولُها متحرك سُمى مجموعُها وتِدا ، لكنْ إن كان الحرف الثانى متحركاً والثالثُ ساكناً مثل فَعَلْ بتحريك العين وإسكان اللام سُمى وتداً مجموعا ، للجمع بين متحركيه ، وإنْ كان الثانى ساكنا والثالث متحركا مثل فعْلُ بتسكين العين وتحريك اللام سُمى وتدا مفروقا ، لِفرْق الساكن بين متحركيه ، وهو معنى قول الناظم « وبضده كفعْل » أى وَسَمِّ بضِدِّ المجموع ، وهو المفروق ، ما كان مماثلاً لفعْل .

ويقع فى عبارة كثيرٍ من القوم ومنهم الشارح الشريف : « الوتِدُ المجموعُ

حرفان متحركان بعدهما ساكن . والوتد المفروق حرفان متحركان بينهما ساكن » .
ولا أراها مُوفية بالمقصود . بل هى فاسدة لأن مقتضاها أن يكون كلٌّ من
الوتدين عبارةً عن حرفين ، وهو باطل ، فإن قلتَ : قولُهم « بعدهما ساكن » ،
أو « بينهما ساكن » يدفعُه ، قلت لا نسلم ، وذلك لأن قولَهم « بعدهما ساكن »
أو « بينهما ساكن » وقعَ صفةً للحرفين المتحركين . ولا يلزم من تقييدهما بهذه
الصفة دخولُ متعلَّقِهما مع الموصوف فى الإخبار عن المسند إليه الذى هو
قولُهم الوتد المجموع أو المفروق .

فإنْ قلتَ : اجعلْه على حذف حرف العطف ، أى وبعدهما ساكن أو وبينهما ،
فيلزم أن يكون المُخبَرُ به عن الوتد ثلاثةً ضرورةَ وجودِ حرف العطف المشرك ،

قلتُ : مثلُه لا يجوز فى السَّعة على ما هو مقرر فى النحو .

وضميرُ الاثنين فى قول الناظم « ومن جنسيهما » عائدٌ على السبب والوتد ،
أى أن الجزء من حيث هو أعم من أن يكون خماسيا أو سباعياً أتى من جنسى
السبب والوتد ، أى تركبَ منهما ، فلا يخلو منهما جزء من أجزاء التفاعيل
الأصلية كما تراه .

ولا ينبغى أن يكون قولُه « خماسيه » فاعلا لقوله « أتى » لما يلزمُ عليه من
عيب التضمين ، وإنما يُجعل فاعل « أتى » ضميراً يعود على الجزء ، ويكون
« خماسيه » فاعلا بفعل محذوف يدل عليه الملفوظ به ، أى أتى خماسيه .

وقوله « ثم لا يفوتك تركيباً » أى إذا عرفتَ الأسبابَ والأوتاد ،
وتقرر عندك أن الجزء مركبٌ منهما ، خماسياً كان أو سباعيا ، فلا يفوتك بعد
هذا تركيبُه ، وكيفيةُ العمل فيه ، وسوف ترى ذلك عند تعداد الأجزاء .
وفاعل « يفوتك » ضميرٌ يعود على الجزء و « تركيباً » منصوب على التمييز عن الجملة ،

وهو فاعلٌ فى الأصل على ما هو معهود فى نظائره ، نحو تضرّب زيدٌ عرقاً . قال :

فعولن مفاعيلن مفاعلتن وفا ... ع لأن أصولَ الستِّ فالعشرِ ما حوى

أصابتْ بسهميها جوارحنا فدًا ... ركونى بهمّة كوقعيهما سوا

فما زائراتى فيهما حجبتهما ... ولا يدُ طولا هنّ يعتادُها الوفا

أقول: اختار العروضيون للأجزاء الدائرة بينهم فى وزن الشعر الفاء والعينَ واللامَ اقتفاءً لأهل الصرف فى عادتهم وزنَ الأصول بهذه الحروف ، فحذَوْا حذوَهم فى مُطلَق الوزن بها لِمَا كان على ثلاثة أحرف مع قطع النظر عن الأصالة والزيادة ، وأضافوا إلى ذلك من الحروف الزوائد سبعةً وهى الألف والياء والواو والسين والتاء والنون والميم .

ويَجمع هذه الأحرفَ قولُك « لمعت سيوفنا » . وتسمى عندهم بأحرف التقطيع . وما أحسن قولَ الشيخ برهان الدين القيراطى :

ومليحٍ علمَ الخليل يعانِى ... ليته لوغدا خليلَ خليعِ

رُمْتُ وصْلاً منه فقال لحاظِى ... ناطقاتٌ بأحرف التقطيعِ

إذا عرفتَ ذلك فالأجزاء الموضوعةُ فى الأصل سالمةٌ من التغييرات الطارئة عشرةٌ فى التحقيق ، وثمانيةٌ فى اللفظ . وقسّمها الناظمُ تبعاً لجماعة من العروضيين إلى أصول وفروع ، فالأصول منها أربعةٌ والفروع ستة .

الأصل الأول « فعولن » وهو مركب من وتد مجموع فسببٍ خفيفٍ ، وله فرع واحد وهو فاعلن . وكيفيّةُ تفريعه عنه أن تقدمَ السببَ على الوتد فتقول « لن فعو » فيحدث الفرعُ المذكور وهو « فاعلن » .

فإن قلت: لِمَ لايجوز أن يكون فاعلن مركبا من وتد مفروق وهو « فاعِ » فسببٍ خفيف وهو « لن » فلا يكون على هذا التقدير فرعا عن هذا الأصل كما ادعوه ؟ قلتُ « فاعلن » حيث وقع يجوز حذف ألفه زِحافا ، وهو المُسمى عندهم بالخَبْن ، فلزم أن يكون ثانىَ سبب ، وهو محل الزِّحاف ، ولو كان ثانىَ وتدٍ مفروقٍ كما توهمتَه لامتنع حذفُه ، لأن ثانىَ الوتد لايزاحَف .

وأجاب المَحَلىّ عن ذلك بأن « فا »خلفٌ عن « لن » « وعلن » خلفٌ عن « فعو » ، وإنما يخلفُ الشيءَ مثلَه ، فيلزم على هذا السياق أن يكون « فا »سبباً خفيفاً « وعلن » وتداً مجموعاً ، فصح التفريع . قلتُ : هذا كما تراه تكريراً لعين الدعوى لاجوابٌ عن إشكال المعترض فتأمله .

(٥//٥/٥/١) الأصلُ الثانى « مفاعيلن » وهو مركب من وتد مجموع فسببين خفيفين ، ويتفرع عنه جزآن ، أحدُهما « مستفعلن » المجموعُ الوتد ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدمَ السببين معاً على الوتد ، فتقول « عيلن مفا » فيحدث عنه هذا الفرعُ .

وثانيهما « فاعلاتن » المجموعُ الوتد أيضاً ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السبب الأخيرَ على الوتد فتقول « لن مفاعى » فيحدث الفرعُ المذكور .

الأصل الثالث « مفاعلتن » وهو مركب من وتد مجموع فسببٍ « ثقيلٍ » فسببٍ « خفيف » ، وله فرعٌ واحد مستعمل وهو « متفاعلن » وصفةُ تفريعه عنه أن تقدمَ السببين بحالهما على الوتد فتقول « علتن مفا » فيحدث هذا الفرع.

وله فرع آخرُ مهملٌ لم تنظم العربُ عليه شيئاً ، وذلك بأن تقدم السببَ الخفيفَ خاصةً فتقول « تُنْ مُفاعَلَ » فيصير الوتد المجموع مُكْتَنفا بسببين خفيف مُتقدم وثقيلٍ مُؤخر . ويعبر العروضيون عن هذا الفرع المهمل « بفاعلاتك » . وسيأتى الكلام عليه وعلى سبب إهماله إن شاء الله تعالى .

الأصلُ الرابع « فاعِ لاتن » المفروقُ الوتد ، وهو مركب من وتد مفروق

فسببين خفيفين ، وكثيرٌ يفصلُ العينَ عن اللام فى الكتابة إيذانا الناظر فيه من أول الأمر بأن وتدَه مفروقٌ ، وليحصلَ الفرقُ بينه وبين « فاعلاتن » المجموعِ الوتد خطًّا .

فاع لاتن
مفعولاتُ
مستفع لن

وله فرعان أحدُهما « مفعولاتُ » ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السببين الخفيفين معاً على الوتد ، فتقول « لاتن فاع » فيحدثُ هذا الفرع . وثانيهما « مستفع لن » المفروقُ الوتد ، وكيفيهُ تفريعه عنه أن تقدم السببَ الأخير على الوتد فتقول « تن فاع لا » فيحدث هذا الفرع .

وإنما جعلَ الجماعةُ هذه الأربعةَ أصولاً لأن الأسباب لضعفها إنما تعتمدُ على الأوتاد ، وما يكون معتمَداً عليه حقيقٌ بالتقدم ليعتمدَ مابعدَه عليه . فكانت قضيةُ البناء على هذا الأصل أن تكون أصولُ التفاعيل هى هذه الأجزاء الأربعةَ فقط ، لأنه لاشيء من الأجزاء مُصدراً بوتد غيرُها .

فإنْ قلتَ : فماوجهُ ترتيب الأصول على هذا النمط المسرود ؟ قلت الخماسىّ أخفُّ من السباعى فاقتضى ذلك تقديمَ « فعولن » والسببُ الخفيف بالنسبة إلى الثقيل مُقَدّمٌ عليه لِخفّته فاقتضى ذلك أن يُقدّم « مفاعيلن » من السباعية على « مفاعلتن » ، ثم الوتدُ المجموع أقوى من المفروق فاقتضى ذلك تقديمَ « مفاعلتن » على « فاع لاتن » المفروقِ الوتد .

واعلمْ أن الناظمَ رحمه الله لفظَ بصيغ الأصول الأربعة وقال إنها أصول للفروع الستة ، وتركَ التلفظَ بصيغ الفروع اتكالاً على اشتهارها ، أو على توقيف المعلم للناظر فى كتابه . وأشار إلى أن الأجزاء العشرةَ محويةٌ فى البيتين الأخيرين من هذه الأبيات الثلاثة التى أنشدناها .

فقوله « أصابتْ » وزنه فعولن أشار به إلى الأصل الخماسى ، وبالألف إلى أنه الأول .

وقوله « بسهميها » وزنه « مفاعيلن » أشار به إلى هذا الأصل الموازن له من السباعية ، وأشار بالباء إلى أنه ثانى الأجزاء .

وقوله « جوارحنا » وزنه « مفاعلتن » أشار به إلى هذا الجزء السباعى الموازن له وأشار بالجيم إلى أنه الجزء الثالث .

وقوله «دار كونى» وزنه«فاع لاتن»ويجب أن يكون هذا مفروق الوتد لأنه بصَدَدِ تعداد الأجزاء على الترتيب ، وسياقُه مقتضٍ لتقديم الأصول . «وفاع لاتن» الأصلى مفروقُ الوتد كما سبق . وأشار بالدال إلى أنه الجزء الرابع .

وقوله « همة » وزنه « فاعلن » ، ومن هنا أخذ فى تعداد الفروع وهذا فرع « فعولن » الأصل الأول ، وأشار بالهاء إلى أنه خامس الأجزاء .

وقوله « وقعيهما » وزنه «مستفعلن » وهذا فرع عن الأصل الثانى وهو « مفاعيلن » ، فيجب أن يكون مجموعَ الوتد كأصله ، والواو إشارةٌ إلى أنه سادسُ الأجزاء .

وقوله « زائراتى » وزنه « فاعلاتن » ، وهو الفرعُ الثانى المفرع عن « مفاعيلن » ، فيلزم أن يكون وتدُه مجموعا مثلَ أصله كما سبق ، والزاى إشارة إلى أنه الجزء السابع .

وقوله « حجبتهما » وزنه « متفاعلن » وهو فرع الأصل الثالث الذى هو « مفاعلتن » ، وأشار بالحاء إلى أنه الجزء الثامن .

وقوله « طولاهن »وزنه«مفعولات»،وهو الفرع الأول من فرعى الأصل الرابع « فاع لاتن » المفروق الوتد . والطاء إشارة إلى أنه الجزء التاسع .

وقولُه « يعتادها » وزنه « مستفعلن » ، وهذا هو ثانى فرعى «فاع لاتن» المفروق الوتد ، فيلزم أن يكون هذا ، أعنى «مستفع لن» المذكور ، مفروقَ الوتد كأصله ، والياء إشارةٌ إلى أنه الجزء العاشر .

فإن قلتَ : حذفَ الناظم التاءَ من الست والعشر مع أن المعدودَ مذكر وهو الأجزاء ، قلتُ إما أن يكون أنث العددَ بتأويل الكلمات ، أو رأى المعدودَ محذوفا فأنث العددَ بناء على جوازه عند حذف المميز المذكر . حكى الكسائى عن أبى الجراح صمنا من الشهر خمساً . وحكى الفرّاء أفطرنا خمساً ، وصمنا خمساً ، وصمنا عشراً من رمضان . وتضافرت الرواياتُ على حذف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أتبعه بستٍ من شوال .

وبهذا يظهر ضعف قولهم : ما حكاه الكسائى لا يصح من فصيح ولا يُلتفت إليه ، فلعل الناظم اعتمد على هذا النقل ، وإن كان المشهورُ عندهم خلافه .

فإنْ قلتَ : ماهو فاعل « حوى » ؟ قلت جوّز فيه الشريف وجهين : أن يكون ضميراً مستتراً يعود على التركيب ، يريد أن التركيب الذى تصير إليه الأوتاد والأسباب يحتوى على عشرة أجزاء ، ولا يخفى بُعده . قال : « والظاهر أن فاعل « حوى » إنما هو البيتان اللذان بعدَه » ، يريد أنّ العشرَ هى ماحواه هذان البيتان من الأمثلة المرموزة فيهما ، وهما قوله : « أصابت بسهميها » والبيتُ بعدَه . انتهى .

فإن قلتَ : يلزمُ عليه وقوعُ الجملة فاعلا وهو باطل عندهم على المختار ، قلتُ الجملةُ التى يراد بها لفظُها تتنزل منزلةَ الأسماء المفردة ، وهنا كذلك .

فإنْ قلت : سبق أن « مفاعلتن » يتفرع عنه جزء مهمل وهو « فاعلاتك » والناظمُ لم ينبه على ذلك ، فمن أين يُفهم من كلامه أن هذا هو المهمل ؟ قلتُ أجاب عنه الشريف : بأن هذا الجزء الذى عُدَّ مهملا ينبغى أن لا يُعتدَّ به فى الفك لأن السببَ الثقيلَ لا يفارق الخفيفَ فهما معاً كالصوت الواحد ، ولذلك يسميهما العروضيون فاصلةً ، فلولا أن مجموعهما عندهم شىء واحد أو كالشىء الواحد لما وضعوا لهما معاً اسماً كما وضعوا الوتدَ والسببَ ، فجعلوا بإزاء الصوت الواحد

اسمًا وضعوه له ، فإذا تبين أن الثقيلَ والخفيفَ شيء واحد اقتضى ذلك أن « مفاعلتن » لا ينفك منه إلا جزء واحد . لأن الصوت الواحد لا يتبعّضُ عند الفك فلا تتبعض الفاصلةُ كما لا يتبعض الوتِدُ ، وكما لا يتبعضُ السبب .

فإذا نظرتَ إلى حقيقة الفك[1] ووقفتَ مع قول الناظم إن الأجزاء عشر، فتبينتَ الأجزاءَ الأربعة التى هى أمٌّ لسائر الأجزاء وأصولٌ لها ، وتأملتَ كيفيةَ الفك فاقتضت أن تكون الأجزاء أحدَ عشرَ ، علمتَ أن الساقط منها إنما هو مايؤدى فكه إلى ممتنع، وأنّ ذلك الممتنع هو فصلُ الثقيل من الخفيف المؤدى إلى تبعيض الفاصلة .

قلتُ : أطال رحمه الله فيما هو غنيٌّ عنه، وذلك لأن الناظم أتى لكل جزء من الأجزاء العشرة بلفظ موازن له وصدَّره بحرف من حروف أَبْجَدْ يدل على مرتبته فى العدد ، ولمّا لم يذكر لفظاً يوازن الجزءَ المهملَ عُلِمَ أن ما يُفكُّ خارجاً عن الفروع الستة ليس مما يوزن به عندهم ، ولا شيءَ يُفك زائداً على الستة غيرُ « فاعلاتك » المتفرعِ عن « مفاعلتن » ، فثبت أنه المهملُ ، إذْ لاحاجةَ فى تبيين إحالته إلى الطريقة التى ذكرها الشريف .

واستدلاله على أن المجموعَ من السبب الثقيل والخفيف شيء واحد ، أو كالشيء الواحد ، لا تُفَرَّق أجزاؤُه بتسميتهم له فاصلةً غيرُ مستتب ، لجواز أن يكون المقصودُ بالتسمية الاختصارَ فى اللفظ ، إذ الفاصلةُ أخصرُ من قولهم سبب ثقيل فسبب خفيف ، ويؤنسُ ذلك تسميتُهم لَفَعِلَتُنْ المخبول فاصلةً ، وليس السببُ فى ذلك كونَ أجزائها كالصوت الواحد قطعاً ، فكذا الفاصلةُ الصغرى .

---

(١) جاء فى (م) بين قوله « الفك »وقوله « ووقفت » ، وفوقهما ، كلمتان غير واضحتين تشبهان « حسبما رأيت » .

وإنما أوقع الشريفَ رحمه الله فيما ادعاه توهمُه أن الألفاظ المصدرةَ بحروف الرمز لم يُؤت بها إلا لأجل الإشارة بما صُدرت به من الحروف إلى مراتب الأجزاء فقط، وليس كذلك، بل أريدَ بها مع ذلك ما أسلفناه فتأمل.

(تنبيه) هذه الأجزاء تُسمى بالأركان والأمثلة والأوزان والأفاعيل والتفاعيل.

وقد رأيت مرةً بالقاهرة فى سنة خمس وتسعين وسبعمائة بخط قاضى القضاة مجد الدين إسماعيل الكنانى الحنفى رحمه الله على ظهر كراسة: تفاعيل الشعر ثمانيةٌ، وعدّها، فكتب تحته بعضُ الأدباء بالديار المصرية ما مثاله أخطأتَ أيها القاضى لأن التفاعيلَ جمع تفعال أو تَفعول أو تُفعول أو تفعيل، وليس شىءٌ منها معدوداً من أجزاء العروض، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شىء من هذه. فأخبرتُ القاضى رحمه الله أن هذا الكلامَ خطأ، وذكرت له أن الكاتب مسبوق بهذا الاعتراض، سبقه به الشيخ أبو حيان ولا أشك أنه أخذه منه، لأنى رأيت هذا بعينه فى نسخ من تفسير أبى حيّان كتبها هذا المعترضُ بخطه. فسألنى القاضى رحمه الله الكلامَ على ذلك فكتبت وها أنذا أوردُ هنا ما كتبته من ذلك وإن كان فيه طولٌ قصداً لتكثير الفائدة فأقول:

اختُلف فى التوابع الواقعةِ فى قوله تعالى[1]: ﴿حم تنزيلُ الكتابِ من الله العزيز العليم غافرِ الذنب وقابلِ التوب شديدِ العقاب﴾، هل هى كلها نعوتٌ أو كلها أبدالٌ، أو «شديدِ العقاب» بدلٌ وما عداه نعت، وهذا الأخيرُ هو مذهب الزجّاج، حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخُ فى تفسيره المسمى «بالبحر المحيط» وفى «النهر» أيضاً قائلاً «إلا أن الزمخشرى قال: جَعْلُ الزجاجِ «شديد العقاب» وحدَه بدلاً من بين الصفات فيه نبوٌّ ظاهر، والوجهُ أن يقال: لما صُودف بين هذه المعارف هذه النكرةُ وحدَها فقد آذنت بأن كلها أبدالٌ غيرُ أوصاف، ومثالُ ذلك قصيدةٌ جاءت تفاعيلُها كلها على

---

(١) غافر: ١.

مستفعلن فهى محكومٌ عليها أنها من الرجز ، فإنْ وقع فيها جزء واحد على « متفاعلن » كانت من الكامل . انتهى .

وقد ناقشه الشيخُ فقال : « ولا نبوَّ فى ذلك لأن الجرىَ على القواعد التى استقرتْ وصحتْ هو الأصلُ . وقوله فقد آذنتْ بأن كلها أبدالٌ تركيب غير عربى ، لأنه جَعَلَ « فقد آذنت » جوابَ «لما» وليس فى كلامهم : لمّا قام زيد فقد قام عمرو . وقولُه « بأن كلها أبدال » فيه تكرير الأبدال . أما بدلَ البَدَاء فقد تكررتْ فيه الأبدال ، وأمّا بدلُ كلٍّ من كل ، وبدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وبدلُ اشتمالٍ ، فلا نصَّ عن أحد من النحويين أعرفُه فى جواز التكرار فيها أو منعِه ، إلا أن فى كلام بعض أصحابنا مايدلُّ على أن البدلَ لايتكرر ، وذلك فى قول الشاعر[1] :

بأبى ابنُ أمٍّ إياسَ أَرْحَلُ ناقتى ‏ ‏ ‏ عمروٍ فتبلغُ حاجتى أو تُزْحِفُ

مَلِكٍ إذا نزل الوفــودُ ببابه ‏ ‏ ‏ عرفوا مواردَ مُزْبدٍ لا يُنْزَفُ

قال : « فملك » بدلٌ من « عمرو » ، بدلُ نكرةٍ من معرفة . قال : فإنْ قلتَ لم لا يكون بدلاً من « ابن أم إياس » قلتُ : لأنه قد أبدل منه «عمراً» فلا يجوزُ أن يُبدل منه مرة أخرى لأنه قد طُرح .

قال الشيخُ فدلَّ هذا على أن البدل لايتكرر ويتحد المُبدلَ منه ، ودل على أن البدلَ من البدل جائزٌ ، قال : وقوله : « تفاعيلها هو جمع تفعال أو تَفعول أو تُفعول أو تفعيل وليس شىء منها معدوداً من أجزاء العروض فإنّ أجزاءهُ منحصرةٌ ليس فيها شىء من هذه الأوزان » ، فصوابُه أن يقول :

---

(١) سيبويه ١ / ٢٢٢ ، وفيه : ابن أم أناس . والشطر الرابع فى (ا) : وردت موارد منزف لاينزف .

أجزاؤها كلها على مستفعلن » . انتهى كلام الشيخ أبى حيان .

وقد ساق تلميذه الشيخ شهابُ الدين السمين هذا الفصلَ برمته فى إعرابه، وأقرهُ على حاله كأنه من قبيل المرتضى عنده . والذى يظهر أن جميعَ هذه المناقشات غير سديدةٍ .

أما الأولى فحاصلُها نفى الاستبعاد لمقالة الزجاج بناءً على أنها جاريةٌ على الأصول . وتقريرُ جريانها على ذلك أنّ توافقَ النعتِ الحقيقى ومنعوتِه فى واحدٍ من التعريف والتنكير أمرٌ لازمٌ إمّا اتفاقاً أو عند الأكثرين ، وأن التوافقَ فى ذلك لايلزم إذا كان التابعُ بدلاً . فجعْلُ الصفاتِ المُعرفة الواقعةِ فى هذه الآية نعوتاً للاسم الشريف جارٍ على القاعدة المتقدمة ، وكذا جَعْلُ الصفةِ التى إضافتُها غيرُ مَحْضَةٍ بدلاً جارٍ على ماسبق من قاعدة البدل . فإذن لاخروجَ لما قاله الزجاج فى كلا الوجهين عما استقر فى قواعد كلامهم ، فلا نُبُوّ فيه .

وأقول : هو وإن جَرَى على هذه القاعدة فقد خالف قاعدةً أخرى ، وهى أنه متى اجتمع بدل ونعتٌ قُدّم النعتُ لأنه كالجزء من متبوعه وأُخّر البدل لأنه تابعٌ كَلاَ تابع ، من حيث أنه كالمستقل بمقتضى العامل . ولا خفاءَ بأنه إذا جعل « شديد العقاب » بدلاً « وذى الطول » الواقعَ بعدَه صفةً لزمَ مخالفةُ القاعدةِ المذكورة ، مع أنه قد تقدمَ هـذا البدلَ صفةٌ أخرى ، فصارَ مُكتنَفاً بصفتين فلزم إدخالُ ماهو كالأجنبى بين شيئين هما كالجزئين لما قبلهما ، وذلك غيرُ مناسب ، فظهر النبوُّ باعتبار ذلك .

فإنْ قلت : إنما لزم هذا حيث جعلَ قولَه « ذى الطول » نعتاً ، وليس فى كلام أبى حيان مايقتضيه فلِمَ لايُعربُ بدلاً فلايَلزم هذا المحذورُ ؟ قلتُ الكلامُ فى عبارة الزمخشرى التى تعقّبها أبو حيان . ومقتضى قوله فى الكشاف أن

الزجّاجَ جعلَه بدلا بين الصفات أنْ لا يكون « ذى الطول » بدلاً ، إذْ لو كان لم يقع « شديد العقاب » بين الصفات بل بعدها ، وهو واضح .

وأما المناقشةُ الثانية وهى تلحينُ الزمخشرى فى قوله « لما صُودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت بأن كلها أبدال » ، وتقريرُها ظاهرٌ من كلام الشيخ فجوابُها من ثلاثة أوجهٍ :

الأول : أن مَبْنَى هذا الاعتراض على منع دخول الفاء على جواب لمّا وهو ممنوع. فقد نص ابنُ مالك على جوازه مستدلا بقول الله تعالى[1] : ﴿ فلمّا نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد ﴾ ، فإن قلتَ لادليلَ له فى هذه الآية لاحتمال أن يكون الجوابُ فيها محذوفاً ، كما قيل تقديرُه : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، أى ومنهم غير ذلك ، قلت : هو احتمال مرجوح ، والظاهر خلافُه ، فقد وَرَدَ جوابُ لمّا مقترناً بإذا الفجائية وروداً شائعاً . قال الله تعالى[2] : ﴿ فلمّا كشفنا عنهم الرجزَ إلى أجل هم بالغوه إذا هم ينكثون ﴾ ، وقال تعالى[3] ﴿ فلما أنجاهم إذا هم يبغون فى الأرض بغير الحق ﴾ ، وقال تعالى[4] : ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ ، وفيه دليلٌ على أن جوابَ لمّا يجوز أن يكون جملةً اسميةً ، وإذا جاز ذلك فأى داعٍ إلى ارتكاب الحذفِ فى الآية التى أوردها ابن مالك مع أنه على خلاف الأصل ؟ والفاء وإذا الفجائيةُ أختان فى ربط الجوابِ بالشرط ، فإذا رُبط بإحداهما فى تركيبٍ جاز أن يُربط بالأخرى ، ولا فرق . فإذنْ الظاهرُ ماقاله ابنُ مالك من أن الجوابَ فى الآية التى استدل بها هو الجملةُ الاسمية ، وأن الفاءَ رابطةُ الجوابِ .

---

(١) لقمان : ٣٢ .
(٢) الأعراف : ٣٥ .
(٣) يونس : ٢٣ .
(٤) العنكبوت : ٦٥

فإنْ قلتَ : هذا فى الجملة الاسمية ، فأين وقوعُه فى الفعلية ؟ قلتُ : يدل عليه قول الشاعر[١] :

لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرمُها فتركتُ ضاحى جلْدِها يتذبذبُ

لكن ابنَ هشام صرح فى المُغنى بأنها فيه زائدةٌ .وعليه فلا يكون البيتُ شاهداً على المدّعَى .

الثانى: سلمنا امتناعَ دخول الفاء على جواب لمّا ، لكنْ لا نُسلّم أن الجوابَ فى كلام الزمخشرى مذكورٌ حتى يلزمَ ماقاله أبوحيان ، وإنما هو محذوف ، تقديرُ الكلام معه : لمّا صودف بين هذه المعارف هـذه النكرةُ وحدَها نبا هذا القول عن الصواب ، فقد آذنتْ هذه المصادفةُ بأن جميعَ تلك التوابع أبدال غيرُ أوصاف ، ويدل على هذا الجوابِ المحذوفِ قولُه فيما سبق«فيه نبو ظاهر» ، وقد نص غيرُ واحدٍ على جواز الحذفِ فى ذلك عند قيام الدليل فلم لا يكونْ هذا منه .

الثالثُ : سلمنا أن جوابَ لمّا لا يقترن بالفاء ، وأنه فى عبارة الزمخشرى مذكورٌ لامحذوفٌ ، لكنا لا نسلم أن مجموع قولِه « فقد آذنت » جوابٌ ، وإنما الجوابُ هو قولُه آذنت ، وأما « قد » فهى هنا اسم بمعنى « حسب » ، والفاء الداخلةُ عليها كالفاء الداخلة على قط فى قولك «افعل هذا فقط» . أى لمّا صُودِف بين هذه المعارف هذه النكرةُ وحدَها فحسبُ آذنتْ هـذه المصادفة بما قلناه من دعوى البدلية فى جميع التوابع . والشيخُ أبوحيان فهم أن « قد » حرف داخل على الفعل ، مثلُه فى قولك « قد قام زيد » ، فسارع إلى تاحين الزمخشرى ذهولاً عما قلناه ، والله الموفق لاربّ غيره .

(١) المغنى : رقم ٣٠٢ لمجهول .

وأما المناقشة الثالثة وهى مالزم على كونها أبدالا من تكرير البدل وهو ليس بدل البَدَاء فليست بذاك ، فالشيخ قد أقرّ على نفسه بعدم الاطلاع على نص فى المسألة إلا من جهة كلامٍ حكاه عن بعض أصحابه ، ولم يسمه ، ولا يلزمُ من عدم عرفانه بالجواز عدمُ الجواز فى نفسه ، فالزمخشرى إمامٌ فى هذا الفن ، ثَبْتٌ فى النقل. وقد نَصّ غيرُ واحد من المُعْربين فى قوله تعالى: ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمنِ الرحيمِ ملكِ يوم الدين ﴾ ، على جواز إعراب التوابع أبدالا مع أنها ليست بأَبدالِ بَدَاء قطعاً ففيه دليلٌ على جواز ما أجازه الزمخشرى .

فإن قلتَ : ذلك محمولٌ على أن كل تابع بدلٌ مما قبلَه ، لا أنها كلها أبدالٌ من شىء واحد كما حكاه الشيخ عن بعض أصحابه فى إعراب ذَيْنك البيتين ، قلتُ : وكلامُ الزمخشرى قابلٌ لأن يُحملَ على هذا المعنى بعينه ، فهو لم يقل فى هذه التوابع إلا أنها أبدال ، وذلك صادقٌ بأن يُجعلَ كل واحدٍ منها بدلاً مما قبله ، فيتعددُ التابعُ والمتبوع ، فلِمَ لم يحملْه الشيخُ على هـذا المعنى مع أنه ليس فى اللفظ مايدفعه .

على أن ابن الحاجب رحمه الله تكلم على هذه الآية فى أماليه ولا بأس بإيراد كلامه بجملته تكميلا للفائدة . قال مانصه : لايستقيم أن يكون « غافر الذنب وقابل التوب » صفة لقوله « من الله العزيز العليم » ، لأن « غافر الذنب وقابل التوب » معناه أنه يغفر الذنبَ ويقبل التوبَ . قال الله تعالى : ﴿ يغفر الذنوب جميعاً ﴾ ، وقال ﴿ وهو الذى يقبل التوبةَ عن عباده ﴾ ، فيكون فى معنى الحال والاستقبال ، فتكون إضافته غيرَ محضة . وأُجيب عن ذلك بأن « غافر الذنب » على معنى ثبوتِ ذلك له ، وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المُضىّ ، فتكون إضافتُه محضةً فتفيدُ التعريفَ فيصحّ وصف المعرفة به .

وهذا الجوابُ وإنْ كان سديداً فى «غافر الذنب وقابل التوب» إلا أنه لايمكن مثله فى شديد العقاب ، لأن « شديد العقاب» لاتكون إضافته إلا غير محضة على كل حال لأنه صفة مشبّهة ، فلا يُفرقُ بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا يكون ، (يعنى شديد العقاب)[١] إلا نكرةً ، فيبقى الاعتراضُ قائماً ، فحكم بعضُ النحويين بأن « شديد العقاب » بدلٌ بعد أن حكم بأن ماقبله صفاتٌ بالوجه الذى ذكرناه .

واختار بعضهم بأن يكون « غافر الذنب » من أول الأمر بدلاً كراهةَ أن يخالِفَ بين الصفات فيَجعلَ بعضَها صفةً وبعضَها بدلاً ، وأجرى البواق عليها بدلا ، فكأنه قال : من الله العزيز العليم ، من ربٍّ غافرِ الذنب وقابلِ التوب شديدِ العقاب .

وفى هذه الصفاتِ إشكالٌ آخرُ وهو قوله :«ذى الطول » ، فإنه معرفةٌ ، فلا يحسن أن يكون صفة لقوله « من الله » لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل ، ولايحسن أن يكون صفةً للبدل لأنه نكرة « وذى الطول » معرفة ، فالأولى أن يقال هو بدلٌ ثانٍ من المبدل الأول ، كأنه قال من اللهِ العزيزِ العليمِ من رب غافرالذنب من الله ذى الطول ، فعلى هذا يستقيم ، ولكن بتقدير البدل . انتهى كلامه . وفيه دليلٌ بيّن على جواز تعددِ البدلِ مع اتحادِ المُبدل منه ، وهو غير ماحكى فيه أبوحيان المنعَ عن بعض أصحابه ، فتأمله .

نهاية الاستطراد

المناقشة ٤ : وأما المناقشةُ الرابعة وهو ماوقع من تعبيره عن أجزاء القصيدة بالتفاعيل مع أن أجزاء العروض محصورةٌ فى أوزانٍ معروفةٍ لايصح أن يكون شىء منها مفرداً للتفاعيل حسبما قرره الشيخ ، فأقول هذا وهمٌ فاحش . لأن التفاعيل

---

(١) مابين القوسين لم يرد إلا فى (أ)

عند العروضيين جمعٌ لتفعيل ، لا باعتبار أن لفظ هذا المفرد يُوزن به ، بل باعتبار أنه اسمٌ موضوع للفظ خاصٍ عندهم يُوزن به مايماثله من مُطلَق الحركاتِ والسكناتِ ، فالتفاعيلُ بمنزلة قولك الأجزاء ، فكما أن مفردَ الأجزاء جزءٌ ، وهو اسمٌ للفظِ الموزون به ، كذلك مفردُ التفاعيل تفعيلٌ ، وهو اسمٌ لمفهوم الجزء عندهم ، لا أنه شيء يُوزن بلفظه ، ففعولن مثلاً يُطلَقُ عليه جزءٌ وتفعيلٌ ، سماه بذلك الخليلُ واضعُ هذا الفن .

والتفعيلُ في الأصل مصدرُ قولك فعَّلْتُ الكلمةَ إذا أتيتَ فيها بلفظ « ف ع ل » ، ثم سُمى به الجزء الذى فيه تلك الأحرفُ ، كما أن التنوين مصدرُ قولك نوّنْتُ الكلمةَ ، إذا أتيتَ فيها بنون ، ثم سموا النونَ نفسَها إذا كانت على صفةٍ خاصةٍ بالتنوين ، وقد يطلق العروضيون التفعيلَ على التقطيع مع الإتيان بالأمثلة الموازنةِ لذلك التقطيع كقولهم في قوله[1] :

ستُبْدى لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً

سَتُبْدِي / لَكَلْ أييَا / مُما كُنْ / تَجاهِلَنْ /

فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن /

ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّد

ويأْتِي / كَبِلْأَخْبا / رِ مَلَمْ / تُزَوْوِدِي /

فعولن / مفاعيلن / فعولن مفاعلن /

وكذا في قوله[2]

(١) لطرفه من معلقته .
(٢) لرجل من بنى أسد ، شرح الحماسة ، ٤ : ٤٠ .

لاتحسب المجدَ تمراً أنت آكلُهُ

لا تَحْسَبِلْ / مَجْدَتَمْ / رَنْ أَنْتَ آ / كِلُهُو /

مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعِلن /

لا تبلغُ المجدَ حتى تلعقَ الصَّبِرا

لا تَبْلُغُلْ / مَجْدَحَتْ / تا تَلْعَقَصْ / صَبِرا /

مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فعِلن /

وكذا فى قوله[1] :

سَلِي إنْ جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ

سَلِي إنْ / جَهِلْتِنْنا / سَعَنْنا / وَعَنْهُمُو /

فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعلن /

فليس سواءٌ عالمٌ وجهولُ

فليسَ / سوا أُنْعا / لمُنْوَ / جهولو /

فعولُ / مفاعيلن / فعولُ / فعولن

إلى آخره ، فيستعملونه مصدراً ، وهذا واضح لايخفى على أصاغر الطلبة ، والعجَبُ من الشيخ أبى حيان رحمه الله كيف وقع فى مثل هذا ، وأعجبُ من ذلك قومٌ راج عندهم هذا الوهمُ فسفّهوا رأىَ من قال بخلافه عجزاً عن دَرْك الحق وإخلاداً إلى التقليد ، وظنا أن لافضلَ إلا بتقدم العَصْر ، والفضلُ بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم . أعاذنا اللهُ من حسدٍ يسدُّ باب الإنصاف ، ويصدُّ عن جميل الأوصاف بمنه وكرمه .

---

(١) للسموأل ، شرح الحماسة : ١ / ٦١ .

ولنرجعْ إلى مانحن بصدده من كلام الناظم رحمه الله .

قال :

فرتِّبْ إلى اليا زِنْ دوائرَ خَفْ لَشَقْ
أُولاتِ عَدٍ جزءٍ لجــــزءٍ ثُناثُنا

أقول : يعنى أنك ترتب الأحرفَ المرموزَ بها فى البيتين السابقين المشتملين على الأشارةِ إلى الأجزاءِ العشرةِ على الترتيب المعروف فى « أَبْجَد » من الألف إلى الياء ، فاقتضى ذلك إلغاءَ ماليس من هذه الحروف أصلا كالفاء فى « فدار كونى » ، وإلغاءَ ما يُفضى إلى الإخلال بالترتيب المذكور كالباء من « بهمة » فإنها وإنْ كانت من حروف أبجد المرموز بها ، لكن اعتبارَها يؤدى إلى فساد الترتيب[1] ، فإن الباءَ ليست بعد الدال ، وقد تقدمتْ فاقتضى ذلك إلغاءها والاعتدادَ بما بعدها وهو الهاء .

وقوله « زِنْ » يعنى زنْ بالأجزاء المتقدمةِ المرموزِ لها بأحرف أبجد المرتبةِ من الألف إلى الياء . والمرادُ بالوزن بها أنك تعمدُ إلى الشعر الذى تقصدُ وزنَه فتقطّعه قِطَعاً قِطَعاً على مقادير الأجزاء ، وتقابلُ المتحركَ بالمتحرك والساكنَ بالساكن ، ويعبرون عن ذلك تارةً بالتفعيل وتارة بالتقطيع ، وما أحسن قولَ بعض المتأخرين :

وبقلبي من الهموم مديدٌ . وبسيطٌ ووافرٌ وطويلٌ
لم أكنْ عالماً بذاك إلى أَنْ قطّع القلبَ بالفراق خليلٌ

---

(١) قوله : « فإنها وإن كانت . . . لكن . . . » تركيب شاع فى كتابتنا الحديثة ، وكنت أظنه مترجماً ، لأن نحونا — على ماأظن — يأباه ، ولأن فى اللغات الأوربية كثيرا مثله ، حتى وجدته شائعاً فى هذا الكتاب . وفى كتاب لابن قيم الجوزية أيضاً هو « شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل » . والإشكال فيه أن الخبر انقطع بالاستدراك .

وقول الشيخ بهاء الدين السبكى رحمه الله :

إذا كنتَ ذا فكر سليم فلا تَمِلْ
لعلم عروضٍ يُوقع القلبَ فى الكربِ

فكلُّ امرىءٍ عانى العروضَ فإنما
تعرّضَ للتقطيع وانساقَ للضربِ

قواعد الكتابة العروضية :

وإنما يعتبر عندهم فى الوزن مايُدرك بحاسة السمع ، وعلى ذلك تُرسم الحروفُ عندهم .

فإذا عمدنا إلى تقطيع بيتٍ وكتابتِهِ بهذا الهجاءِ فإننا ننظر أولاً فى الشعر من أى جنس هو ، وننظر أجزاءه التى تركّب منها ثم نضع قطعةً من البيت مقابلةً لجزء من أجزاء التفعيل بمقداره من الحركات والسكنات ونعملُ ذلك فى جميع أجزاء البيت حتى يصير قِطَعاً بمقدار الأجزاء . ويُلاحَظُ فى ذلك مقابلة المتحرك بمثله فى مطلقِ الحركة من غير نظر إلى خصوصيتها ، وتقابُلُ الساكنِ بمثله ، فربما تجزأت الكلمةُ الواحدةُ فصار بعضُها لجزء وباقيها لجزء آخر فيوصل بكلمة أخرى أو ببعض كلمة ، كما رأيتَه فى الأبيات التى فرغنا من تفعيلها آنفاً .

ثم لايخلو الساكنُ أن يظهر على اللسان أولا ، فإنْ ظهر وأدركه السمعُ ثبتَ فى الخط والتقطيع نحو نون « منك ». وسواء رُسِمَ فى الخط الاصطلاحى أو لم يرسمْ نحو التنوين فى « زيدٌ » ، وصلةِ هاء الضمير وميمِ الجمع ، وإن لم يظهر الساكنُ على اللسان لم يثبتْ فى الخط ولا فى التقطيع ، نحو ألفِ الوصل فى قوله[1] :

* كلُّ عيشٍ صائرٌ للزوالْ *

(١) اللسان (قصر) ، وقال بعده فى (م) : كذا ذكر بعضهم ، قلت : وقد يمتنع أن تكون ألف الوصل هنا ساكنة ، وإنما سقطت للاستغناء عنها ، وهى المتحركة ، لا أنها سكنت ثم حذفت إذ لاداعى إلى ذلك

ونحو مايسقط لالتقاء الساكنين من ألف أو واو أو ياء . وأما المتحرك فلا يخلو أن يكون مخففاً أو مشدّداً ، فإن كان مخففاً حُسِب بحرف واحد ، وهو ظاهر ، وإن كان مشدداً حُسب بحرفين ، الأولُ ساكن والثانى متحرك فيفكان فى التقطيع ويُلفظ بالأول بلفظ الثانى .

فإذا رسمتَ « الرجلْ » رسمتَه هكذا « أرْرَجُلْ » فأما ما زاده الكتاب فى الهجاء الاصطلاحى كالألف بعد واو الجمع فى « فعلوا » ، وكالواو فى « عمرو » وكالألف فى « مائة »، أو نَقَصُوه كهمزة « رُؤس » وألف « دينر » و « كتب »[1] وشِبهه فذلك لا يعتبرُ فى التقطيع لأنه لا يظهر على اللسان ، بل يُرَدُّ ذلك إلى أصله فيسقطُ الزائدُ ويُلْحَق الناقصُ ، وبالله التوفيق .

وقولُه « دوائرخَفْ لَشَقْ » يعنى زِنْ بالأجزاء المذكورة أبحرَ الدوائر المرموزِ لها بالأحرف المجموعة من قوله « خف لشق » ، وهى أحرف اقتطعها من أسماء الدوائر ورمز لها بها .

والدوائر خمس : الأولى تُسمى دائرةَ المُختلِف ، وإليها أشار بالخاء ، والثانية تُسمى دائرةَ المُؤتلف ، وإليها أشار بالفاء ، والثالثة تُسمى دائرةَ المجتلَب ، وإليها أشار باللام ، والرابعةُ تُسمى دائرةَ المشتبه ، وإليها أشار بالشين ، والخامسةُ تُسمى دائرةَ المتفِق ، وإليها أشار بالقاف .

ويقع فى بعض النسخ « خَفْ شَلَقْ » بتقديم الشين على اللام بناء على أن الدائرةَ الثالثة تُسمى دائرةَ المشتبه والرابعةَ تُسمى دائرة المجتلَب ، وهو رأى لبعض العروضيين . وعلى هذه النسخة شرح الشريف . وما تقدم وهو الواقع فى أكثر النسخ عندنا هو رأىُ الجمهور . ولا خلافَ بين القائلين بالدوائر إنها خمسٌ .

---

(١) يعنى « رؤوس » و « دينار » و « كتاب » .

وبعضُ الناس أنكر الدوائرَ أصلاً ورأساً ، وجعل كل شعرٍ قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العربُ قصدتْ شيئاً من ذلك ، وقال إنا سمعناهم نطقوا بالمديد مسدّساً ، وبالبسيط «فَعِلن» فى العروض مثلا ، وبالوافر «فعولن» فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجتث مربعاتٍ ، ومن أين لنا أن ندرك أن أصل عروض الطويل كان مفاعيلن بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن فعِلن فى البسيط كان أصله فاعلن بالألف ؟ وأن عروضَ الوافر كانت فى الأصل مفاعلتين ثم صارت على فعولن ؟ إلى غير ذلك .

والأكثرون على خلاف هذا لأن حصرَ جميع الشعر فى الدوائر المذكورة واطّرادَ جَرْيه فيها دل على ما اختص الله به العربَ دون من عداهم ، فكان ذلك سراً مكتتماً فى طباعهم أطلع اللهُ عليه الخليلَ واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولا نَوَوْه ، كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ، وإنما ذلك مما فطرهم اللهُ عليه . فالتثمين فى المديد والتسديسُ فى الهزج والمضارع وغيره من المُجَوَّزات أصلٌ رفضه العربُ كما رفضوا أصولا كثيرةً من كلامهم على ما تقرر فى علم النحو . وإذا تطرّق الشك فى ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام حينئذ ، فيتعذرُ بابٌ كبير من أصول العربية ، ولا خفاء بفساده ، هكذا قرره بعضُ الفضلاء .

وقوله « أولاتِ عَدٍ جزءٍ لجزء ثناثنا » الظاهرُ فيه أن « أولات » منصوبٌ على الحال ، أى زِنْ الدوائرَ الخمسَ المرموزَ لها بأحرف « خف لشق » حالةَ كونها أولاتِ عدٍ ، أى مشتملةً على أبحرٍ معدودةٍ مؤلفةٍ من جزءٍ مضمومٍ لجزءٍ آخر متكررين فى كل بحرٍ ، وهو المرادُ بقوله ثناثنا ، أى اثنين اثنين . يعنى أن الأجزاء تتكررُ فى كل بحرٍ من بحور الدوائر لأن كلَّ بيتٍ مصراعان يحتوى كلُّ واحدٍ منهما من الأجزاء فى الأصل على مثلِ ما يحتوى عليه الآخر . عَدٍ مُخَفَّف من وعَدّ المشدد ، وحَمَله الشريفُ على

أنه عاملَ الوصلَ معاملةَ الوقف ، نخففَ المضاعفَ كما يُخفَّف فى الوقف .
قال : ومثلُه ما أنشده أبو على فى التذكرة :

* حتىٰ إذا ما لم أجدْ غيرَ الشَّرِ *

قال : نخفف وأطلَق ، ولم يكن ينبغى له إذْ خفف أن يُطلق ، لأن التخفيف إنما هو لأجل الوقف . ونظيرُه قول الشاعر :[١] .

* ببازلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ *

فأجْرَى الوصـــلَ مُجْرَى الوقفِ ، إذْ كان التشديدُ أيضاً جائزاً فى الوقف .

قال : « وإنما ساغ عندى حَمْلُ كلامِ الناظم على هذا القدر من الشذوذ الذى لا يُحتمل إلا فى الضرائر ، ويجب على المولَّد أن يجتنبه — مع أن البيتين اللذين أنشدهما الأمرُ فيهما أخف منه فى بيت الناظم لأن حرفَ الإطلاق قد لا يُعتد به ، ألا ترى أن من أنشد[٢] :

* أقلّى اللومَ عاذلَ والعتابْ *

قد حذفه — لأن الناظمَ كثيراً ما يرتـكب مثل هذا فى هذه القصيدة من الشذوذات » . قلت : قد وقع المتقدمين ما يستند إليه قول الناظم ، كقول الشاعر[٣] :

أَلاَ ليتَ اللِّحَى كانت حشيشاً فنعلفَها دوابَ المسلمينا

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدى ، سيبويه : ٢ / ٢٨٢ ، واللسان (عهل) . وفى الخزانة ، ٢ / ٥٥١ .

(٢) لجرير ، ديوانه : ٦٤ .

(٣) الأغانى (الساسى) ، ١٧ / ٥٣ .

وقول الآخر :

جَزَى اللهُ الدّوابَ جزاءَ سَوْءٍ   وألبسهن من جَرَبٍ قميصا

وقوله « ثنا ثنا » كل واحدٍ منهما لفظ معدولٌ عن اثنين اثنين ، وقَصَرَه للضرورة ، والأولُ منصوبٌ على الحال ، والثانى تأكيدٌ له . ونظيره فى استعمال المعدول تأكيداً قوله صلى الله عليه وسلم . « صلاة الليل مَثْنَى مثنى » ، فالأولى خبر المبتدأ ، والثانيةُ تأكيدٌ لها . ووقع فى شرح هذه المقصورة لمتأخر عصرىّ النصفُ الثانى من هذا البيت على هذه الصورة[١] .

* أولاتِ عدا جزء كجزء ثنا ثنا *

وفسره بأن قال . أى وهذا الرمزُ هو الآتى فى البيتين الآتيين معدوداً فيهما ، وجزء كل بحرٍ من الأجزاء مكررٌ فى دائرته مرتين ، وإلى هذا أشار بقوله « ثنا ثنا » . قال الجوهرى : الثنا ، مقصور ، الأمرُ يُعاد مرتين . وفى الحديث . « لا ثنا فى الصدقة » ، أى لا تُؤخذ فى السنة مرتين . وقال الشاعر[٢] :

* لَعَمْرِى لقد كانت زيارتُها ثنى *

انتهى كلامه فتأمله . قال :

خَ ثَمّنْ أَبِنْ زهْـــرٌ وَلَهْ فَلِستَّةٍ
جَلَتْ حُضّ لُذْبَلْ وَفّ زِنْ شِمِ وَوْطَلاَ
وطولُ عزيزِكمْ بِدعبِلِكُمْ طوَوْا
يُعَزِّزُ قِسْ تَثْمِينَ أَشْرَفَ ماترى

---

(١) فى (د) ضبط الدال فى « عدا » بالتشديد ، والوزن به لا يستقيم ، وقال « بجزء » بدلا من « كجزء » .

(٢) لكعب بن زهير ، ديوانه : ١٢٨ ، وفى اللسان (ثنى) .

أقول . لمّا أشار إلى أن الدوائرَ خمسٌ : شرعَ فى ذكرها على التفصيل ، وما اشتملتْ عليه كلُّ دائرةٍ من الأبحر ، ووزنِ كلِّ بحر .

فقوله « خ » إشارةٌ إلى الدائرة الأولى ، وهى **دائرةُ المختلف** . وقوله « ثمن » إشارةٌ إلى أنها مثمنةُ الأجزاء ، فكلُّ بحر من أبحرها بحسب الأصل مركبٌ من ثمانية أجزاء ، وهى مشتملة على ثلاثة أبحر مستعملة .

الأول بحر الطويل ، ووزنه « فعولن مفاعيلن » أربع مرات . أشار إلى « فعولن » بالألف من « أبن » المشار بها إلى « أصابت » ، وإلى « مفاعيلن » بالباء منه المشار بها إلى « بسهميها » ، فكأنه يقول : دائرةُ المختلف مثمنة ، وفيها بحر وزنه : « أصابت بسهميها » أربعَ مراتٍ ، وعلى ذلك فقسْ . غيرَ أنه فاته تسميةُ البحر فاستدركَ ذلك عند إتيانه بالأبيات المتضمنةِ للكلمات المشار بها إلى شواهد الأعاريض والضروب والزّحاف كما سيأتى مفصلا . والنون من قوله « أبن » ملغاةٌ لأنها ليست من أحرف الرمز .

البحر الثانى المديد . ووزنه « فاعلاتن فاعلن » أربعَ مرات . أشار إلى الأول بالزاى من « زهر » المشار بها إلى « زائراتى » ، وأشار إلى الثانى بالهاء منه المشار بها إلى « همة » ، والراء لغوٌ لا يعتدُّ بها فى الرمز .

البحر الثالث البسيط ، ووزنه « مستفعلن فاعلن » أربعَ مرات . أشار إلى مستفعلن بالواو من قوله « وله » المشار بها إلى « وقعيهما » ، وأشار إلى « فاعلن » بالهاء منه المشار بها إلى « همة » . واللامُ المتوسطة بين الواو والهاء ليست من أحرف الرمز ، فهى ملغاة لا يقع بها لبس .

وقد علمتَ أن الوتدَ الموجود فى هذه الدائرة مجموعٌ وأنها ليس بها وتِدٌ مفروق ، فإذنْ كلٌّ من « فاعلاتن » الواقع فى المديد « ومستفعلن » الواقع فى البسيط مجموع الوتد .

ويخرج من هذه الدائرة بحران مهملان أحدهما وزنه « مفاعيلن فعولن » أربعَ مرات ، عكس الطويل . ويسميه بعضهم المستطيلَ . وحُكى عن الخليل أن العربَ لم تستعمله ، وأن السبب فى إهماله مايلزم عليه من وقوع سببين بين وتدين فى أوله فلا يمكن زحافهما .

واعترض بأن هذه العلةَ لو صحّت للزم إهمالُ الهَزَجِ والمضارعِ والمقتضَبِ ، لأن كلاً منها مبنىٌّ على سببين بين وتدين ، فلا يمكن زحافهما : وأجيب بأنها لا يمكن فى تأليفها إلا ذلك ، إذْ لاخماسىَّ فيها ، بخلاف هذا لأن فيه خاسياً ، فيخرج من المحذور بتقديمه .

واستشكله الصفاقسى ، قال : « والأشبهُ ما قاله الزجّاج ، وهو أن « مفاعيلن » لو وقع أولاً لجاز خَرْمُه ، لأن أوله وَتدٌ مجموع ، ويلزم أن يقع الخرم فى جزء أصله أن يقع بذلك اللفظِ فى حشو البيت ولا نظير له . واعترضه أبو الحكم بأن هذا لو صحَّ لما وقع الخرمُ فى « مفاعيلن » فى الهزج لوقوعها فى الطويل حشواً ، لكنْ قد وقع فيها فدلّ على عدم اعتبار هذه العلّة . قال الصفاقسى . « ولقائلٍ أن يجيبَ عنه بأن المحذورَ الذى ألزمناه هو وقوع الخرم فى جزء أصلُه أن يقع بذلك اللفظ حشواً لبيت ، أى فى تلك الدائرة ، و « مفاعيلن » فى دائرة الهزج أصلُه أن يقع فيها بدءاً فلا تصلح ناقضةً لتعليله والله أعلم . وقد نظم المولدون على هذا الوزن المهمل كقول بعضهم :

لقدهاج اشتياقى غريرُ الطّرف أحورْ أديرَ الصدغُ منه على مسكٍ وعنبرْ

وقول الآخر :

أَمِطْ عنىّ ملاماً يرَى جسمِى مداهُ فما قلبى جليداً على سمع الملامِ

وقول الآخر :

أيسلو عنك قلبٌ بنار الحب يَصْلَى وقد سدّدت نَحوى من الألحاظ نَصْلا

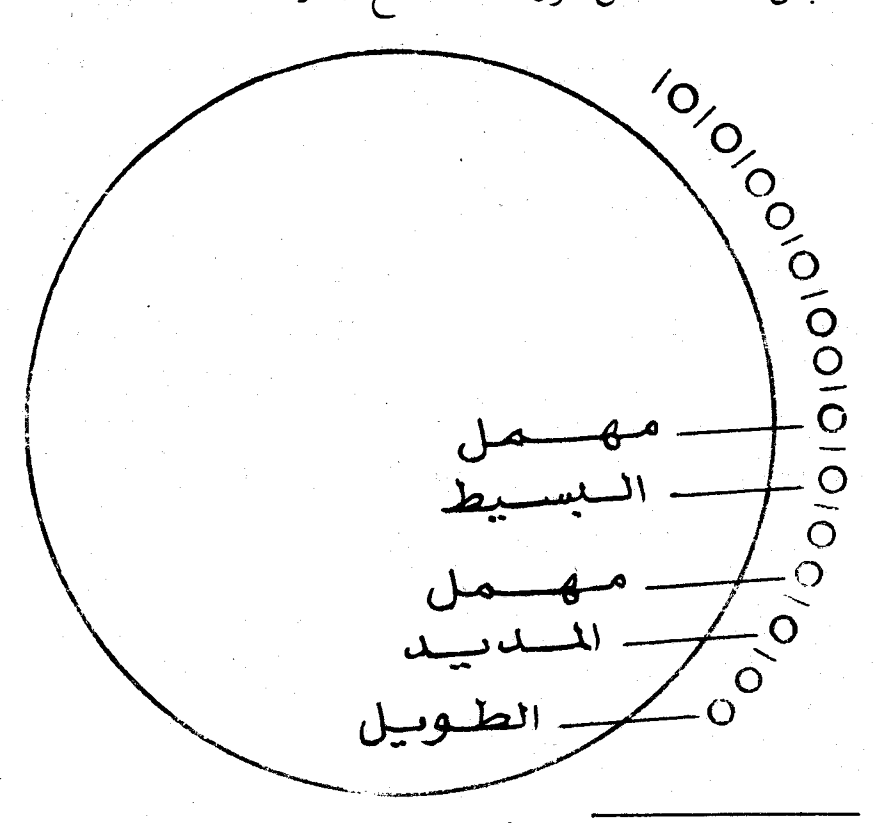
البحر الثانى المهملُ مقلوبُ المــديد . وزنه « فاعلن فاعلاتن » أربعَ مراتٍ ، وسمّوْه بالممتد ، وقد نَظَمَ المولَّدون عليه أيضاً كقول بعضهم :

صاد قلبي غزالٌ أحورٌ ذو دلالٍ كلّما زدتُ حبّاً زاد مني نفورا

وقول الآخر :

قد شجانى حبيبٌ واعترانى ادكارُ ليته إذ شجانى ماشجته الديارُ

وقد جَرَت العادةُ بأن يُوضع شكلُ دائرة ، ويُرسمَ عليها نصفٌ واحدٌ من تفعيل البحر الأول منها بأن تُجعلَ علامة المتحرك صورةَ حلقة صغيرة وتُجعل علامة الساكن صورة ألف ، فتضع الدائرة هكذا : (١)



(١) الخطوط المشيرة إلى بدايات الأبحر فى هذا الرسم ، وفيما يلى ، من عندى للتوضيح .

وطريقُ الفكّ أنك تبتدىء من أول كل وتدٍ وسببٍ وتمرُّ إلى الآخر ، فإن اتفق فواتُ شيء من أول الدائرة فتداركه آخِراً بأنْ تضيفه إلى مافككتَه حتى تصلَ إلى المحل الأولِ الذى ابتدأتَ منه ، فتبتدىء هنا من أول وتدٍ فى الدائرة وتمرّ إلى منتهاها، فيكون «فعولن مفاعيلن»، وهو بحرُ الطويل.

ثم تبتدىء من أول سببٍ فيها فتقول « لن مفاعيلن فعولن مفاعيلن » وتضيفُ إليه ما فات مما سبق ، وهو فعو ، فيحدث بحرُ المديد ، وهو « فاعلاتن فاعلن » .

ثم تبتدئُ من أول الوتد الثانى فيكون « مفاعيلن فعولن مفاعيلن » وتضيف إليه مافات سبقاً فيحدث وزنُ المهمل الأول المسمى بالمستطيل .

ثم تبتدئُ من أول سبب بعد هذا الوتد الثانى فتقول « عيلن فعولن مفاعيلن » ، وتتداركُ مافات سبقاً ، وهو «فعولن مفا » ، فيحدث بحر البسيط .

ثم تبتدئُ من ثانى سبب فتقول « لن فعولن مفاعيلن » ، وتتدارك ماسبق وهو « فعولن مفاعى ، فيحدث البحرُ المهمل المسمى بالممتد .

فقد استبان لك أن هذه الدائرة تشتمل على خمسة أبحر . منها ثلاثةٌ مستعملة ، ومنها اثنان مهملان ، وعرفتَ صفة الفك ، وسُميت بدائرة المختلف لتركُّبها من جزأين مختلفين خماسى وسباعى .

الدائرةُ الثانية **دائرة المؤتلف** ، وإليها أشار بالفاء من قوله «فلسقّتى» وأشار بالستة إلى أنها مسدسةُ الأجزاء ، وفيها ثلاثة أبحر ، اثنان منها مستعملان ، وواحدٌ مهمل .

فالأول من المستعملين هو بحرُ الوافر ووزنه « مفاعلتن » ست مرات ، وأشار إليه بالجيم من قوله «جات» المشار بها إلى « جوارحنا » ، واللامُ والتاء لغو .

والثانى منها بحرُ الكامل ، ووزنه « متفاعلن » ست مرات . أشار إليه

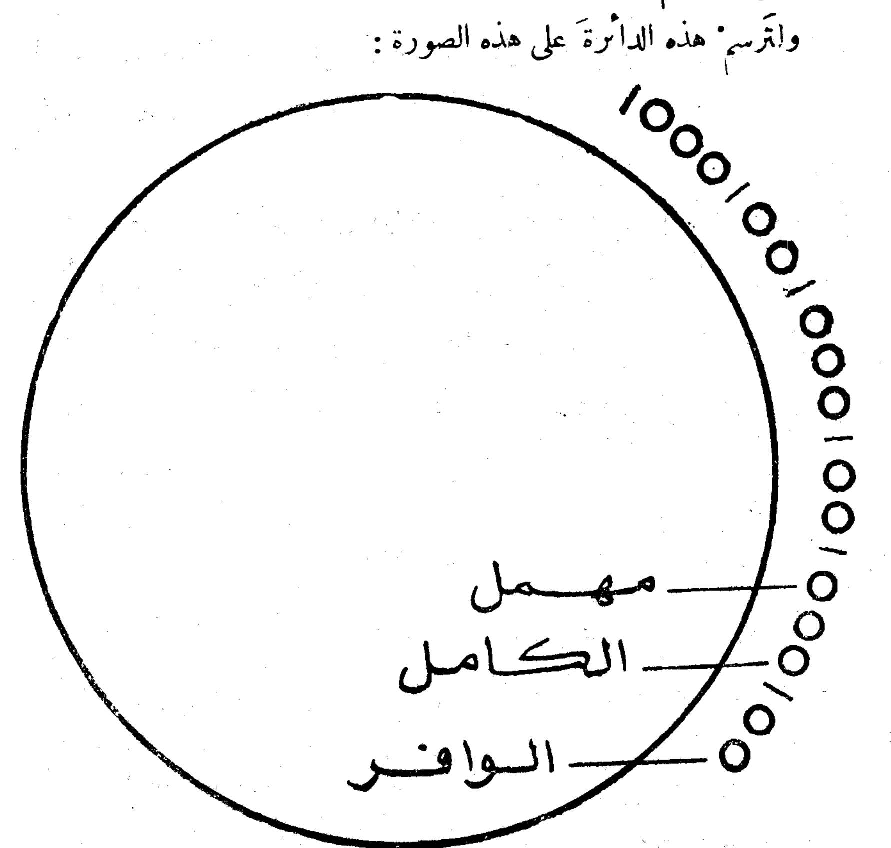
بالحاء من قوله « حض » المشار بها إلى « حجبتهما » والضاد لغو .

والبحر المهملُ وزنه « فاعلاتك » ست مرات . قال الصفاقسى : « والسببُ فى إهماله مايلزمُ عليه من المحذور ، وهو إما لزومُ الوقف على المتحركِ إنْ تُرِكَ الحرفُ الأخيرُ على حاله من التَّحرك ، أو عدمُ تماثل أجزاء البيت إنْ سكنَ لأنه من دائرة المؤتلف وهى مبنيةٌ على تماثل الأجزاء . قال : وقد استعمله بعضُ المولَّدين وارتكبَ محذورَ عدم التماثل فقال :

ما رأيت من الجآذِرِ بالجزيرةِ   إذْ رَمَيْنَ بأَسْهم جَرَحْتَ فؤاءى

وقال الشريفُ إنّ السببَ فى إهماله مايلزم عليه من تفريق السببِ الثقيل من الخفيف ، وكلاهما كالصوت الواحد الذى لاتُفَرّق أبعاضُه ، ولذا أطلق أئمة هذا الفن عليهما اسم الفاصلة ، فأفردوهما باسم يختصُّ بهما كالوتد والسبب . وقد سبق الكلامُ معه فى ذلك .

واتَرسمْ هذه الدائرةَ على هذه الصورة :



فإذا ابتدأتَ من أول علامةٍ وانتهيت إلى الآخرِ حدث بحرُ الوافر ، ومن أول السبب الثقيل إليه بحرُ الكامل ، ومن أول السبب الخفيف إليه البحرُ المهملُ الذى ذكرناه ، وسمَّوه بالمتوفِّر .

وإنما سُميتْ هذه الدائرة بدائرة المؤتلف لائتلافِ أجزائها وتماثلِها ، لأن بحريها المستعملين مركبان من أجزاء سباعيةٍ فتماثلتْ لذلك .

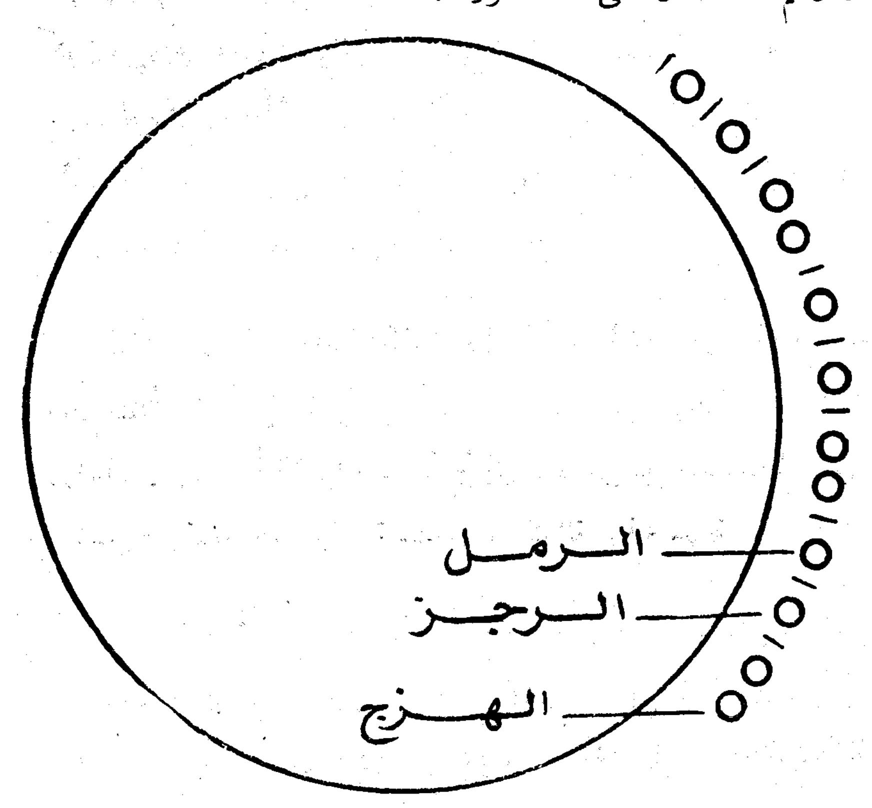
الدائرةُ الثالثةُ **دائرة المجتلب** وإليها أشار باللام من قوله . «لذ» ، والدالُ ملغاةٌ . وتشتمل على ثلاثة أبحر كلُّها مستعمل ، ولا مهملَ فيها ، وهى مسدسةُ الأجزاء ، قال الشريف . « ولم ينص الناظمُ على أنها مسدسة الأجزاءِ ، لأن ما أشار إليه من التسديس عند ذكر الدائرة الثانية منسحبٌ حكمُه على جميع ما يُذكر بَعده حتى ينسخه بذكر التثنين عند الإشارة إلى الدائرة الخامسة ، فاستصحب لهذه الدائرة والتى تأتى بعدَها حالَ التسديس الذى نبه عليه أولا بقوله « ستة » .

إذا تقرر ذلك فالأولُ من أبحر هذه الدائرة هو الهزجُ ، ووزنُه «مفاعيلن» ستَّ مرات . أشار إليه بالباء من قوله « بل » المشار بها إلى « بسهميها » ، واللامُ ملغاةٌ ، ولا يقع بإلغائها لبس ، فإنها وإنْ كانت من الأحرف المرموز بها للدوائر فقد تقدم الرمزُ بها للدائرة فى قوله « لذ » فلم يكن بالذى يعود إليها بعد أن فرَغ منها .

البحرُ الثانى الرجزُ ، ووزنُه « مستفعلن » المجموعُ الوتدِ ستَّ مراتٍ . أشار إليه بالواو من قوله « وف » المشارِ بها إلى « وقعيهما » ، والفاء لغوٌ ، ولا لبسَ يقع بها وإنْ كانت رمزَ الدائرة المؤتلفة لأنها قد تقدّمتْ فلا يُظن به الرجوعُ إليها بعد انتهاء الكلام عليها كما مر .

البحرُ الثالث الرَّمَلُ ، ووزنُه « فاعلاتن » المجموعُ الوتدِ ستّ مرات . أشار إليه بالزاى من قوله « زن » المشارِ بها إلى « زائراتى » والنونُ ليست من حروف الرمز أصلاً فهى ملغاة ولا لبسَ .

ولتَرسم هذه الدائرةَ على هذه الصورة :



فمن أولِ علامةٍ إلى الآخِرِ بحرُ الهَزَجِ . ومن أول السببِ الأول إليه بحرُ الرَّجَز ، ومن أول السبب الثانى إليه بحرُ الرّمل .

وسُميتْ بدائرة المجتلَب ، لأن أجزاءها كلّها اجتُلبتْ من دائرة المختلف إليها ، فمفاعيلن من الطويل ، ومستفعلن من البسيط ، وفاعلاتن من المديد .

فإنْ قلتَ : لم حُكِمَ باجتلابها من هناك إلى هنا دون العكسَ ؟ قلتُ : أجاب الصفاقسى عنه بوجهين : الأول أن فائدةَ الاجتلابِ إنما هى الاستعمالُ ،

وهى كلّها هنا مستعملةٌ بخلافها فى دائرة المختلِف ، لأن بعضها مهملٌ . الثانى أن كلَّ أجزاءِ هذه الدائرة فى دائرة المختلِف دون العكس .

فإنْ قلتَ : الذى فى دائرة المختلف وليس فى هذه هو « فعولن وفاعلن » ، فجاز أن يكونا مجتلَبين إليها من دائرة المتّفِق ، إذْ لا يُشترطُ فى الاجتلاب أن يكون من دائرة واحدة . ولَئِنْ سُلِّم فيكفى اختلافُ البعض فى التسمية ، قلتُ : أورده الصفاقسى أيضاً ثم قال : « ويمكن أن يُجاب عنه بأن مرادَنا من الاستدلال أحدُ الأمرين ، إمّا المانعيّةُ ، وإما الترجيحُ ، وما ذكرتموه إنما ينفى المانعيةَ ولا يَلزَمُ من انتفائها انتفاء الترجيح .

الدائرةُ الرابعة : **دائرة المشتبه** وإليها أشار بالشين من قوله « شم » والميم ملغاةٌ ولا لبسَ يلحقُ بإلغائها لأنها ليست من حروف الرمز أصلاً ورأساً . وهى مسدسةُ الأجزاء ولم يُحْتَجْ إلى التنصيص على تسديسها لما سبق . وتشتمل على تسعة أبحر منها ستة مستعملة ، والثلاثة الباقية مهملةٌ .

فأما المستعملة فالأولُ منها بحرُ السريع . ووزنُه « مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ » ، ومثالُها. أشار إلى الجزأين الأولين بالواوين المتتاليتين من قوله « ووطء » المشارِ بها إلى « وقعيهما وقعيهما » وأشار إلى الجزء الثالث بالطاء المشار بها إلى « طولاهن » .

فكأنه يقول : دائرةُ المشتبهِ منها بحرٌ وزنُه : « وقعيهما طولاهن » ومثالهن .

الثانى : بحرُ المنسرحِ ، ووزنه « مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن » ، ومثالها . أشار إلى هذه الأجزاء مرتّبةً على هذا النَّمَط بالواوين والطاء من قوله « وطول » المشارِ بهن إلى « وقعيهما طولاهُنَّ وقعيهما » كما سلف واللام لغو ليست من

أحرف الرمز المشار به إلى الأجزاء ولا تلتبس باللام المرموز بها لدائرة المجتلب لما سبق .

الثالث: بحرُ الخفيف، ووزنه «فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن» ومثلُها . وفاعلاتن هذه مجموعة الوتد ومستفع لن مفروقته كما سينطق لك به فكُّ الدائرة بإذن الله تعالى. وأشار الناظمُ إلى أجزاء هذا البحر الثلاثة مسُوقةً على هذا الترتيب بالزائين والياء بينهما من قوله : « عزيز » ،المشار بهن إلى « زائرانى يعتادها زائراتى » والعينُ ملغاة لا يقع بها التباسٌ أصلاً ، وكذا الكافُ والميمُ الواقعان بعد الرّمز.

الرابعُ: بحرُ المضارع ، ووزنُه « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن » ، ومثلُها . « وفاع لاتن » هذه مفروقةُ الوتد لِما ستعرفه . وأشار الناظمُ إلى ذلك بالباءين والدال الواقعاتِ فى قوله « بدعبلكم » المشارِ بهن إلى « بسهميها دار كونى بسهميها » والعينُ واللام والكاف والميم كلّها ملغاةٌ لا ينشأ بإلغائهن لبس كما سبق.

الخامس: بحرُ المقتضب ووزنُه « مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن » ومثلُها . « ومستفعلن » هذه مجموعة الوتدِ . وأشار الناظم إلى ذلك بالطاء والواوين بعدها من قوله « طووا » المشارِ بهن إلى « طولاهن وقعيهما وقعيهما » . فإنْ قلت: الألف بعد « طووا » ملغاة والالتباسُ بإلغائها واقع فإنها من الأحرف المرموز بها للأجزاء ، وهى رمز « لأصابت » ، قلتُ : لا إلباس ، وذلك لأنه قد عُلم أن كلّ بيت فى الدائرة مركبٌ من مصراعين ، وكل مصراعٍ منهما مماثلٌ للآخر ، فلو كانت الألف مشاراً بها إلى « أصابت » لَزم أن يكون هذا البحرُ مثمناً . والغرض أنه مسدس ، وأيضاً فقد عُلم أنه لا خماسىَّ بهذه الدائرة من الأبحر السابقة فانتفى اللبسُ واتضح الأمر .

السادس بحر المجتث ووزنه « مستفع لن فاعلاتن » ومثلُها . « ومستفع لن » هذه مفروقةُ الوتد ، « وفاعلاتن » مجموعتُه كما يتبين لك . وأشار الناظم إلى

هذه الأجزاء مسرودةٌ على هذا الوجه بالياء والزايين بعدها من قوله « يعزز » المشار بهن إلى « يعتادها زائراتى زائراتى » ، والعينُ ملغاة ، ولا لبس . فهذه الأبحرُ الستة هى المستعملةُ من أبحر هذه الدائرة ، وأما المهملةُ فثلاثةٌ كما سبق .

البحر الأول بحروزنه « فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن » ، ومثلُها « ومستفعلن » هذه مفروقة الوتدِ لأنه مكانَ « لاتُ » من « مفعولات » الذى هو الجزء الثالثُ من بحر السريع ، وذلك لأن ابتداء « مستفعلن » من عينه كما ستراه . ولم تضع العربُ عليه شيئاً ، وبيته من شعر المولّدين :

ما لِسلمى فى البرايا من مُشْبهٍ لاولا البدرُ المنير المُسْتكمِلُ

قال الصفاقسى : « وزعم الزجّاج أن سبب اطّراحه مايلزم عليه لو تمّ من وقوع « مستفعلن » المفروقةِ الوتد فى العروض ، وهو مُجتَنبٌ عندهم لأنها عمدةٌ ، والأسبابُ مع الوتد المفروق ضعيفةٌ ، ولهذا لم يجىء السريع تاما . قال الصفاقسى : وأقول : اللازم عليه فى السريع كذلك ، وتمامُه أنه لو جُزِىء لالتبس بمجزوء الرمل . قال : واعترضه أبو الحكم بأن اطّراحهم تامَّ السريع ليس لضعف الأسباب مع الوتد المفروق بل للزوم الوقْفِ على المتحرك . ووهَّمَهُ الصفاقسى بأن الزجّاج إنما عللَ تمامَ العروض لاتمامَ الضرب ، والعروضُ ليست محلّ وقفٍ فيمتنع تحركُ آخرِها لأنها فى حشو البيت .

البحر الثانى المهملُ بحر وزنه « مفاعيلن فاعلاتن » ومثلُها . « وفاعلاتن » هذه مفروقةُ الوتدِ لأن ابتداءها من أول الوتد المفروق ، وبيتُه من قول المولدين :

لقد ناديتُ أقواماً حين جابوا وما بالسمع مِن وَقْرٍ لو أجابوا

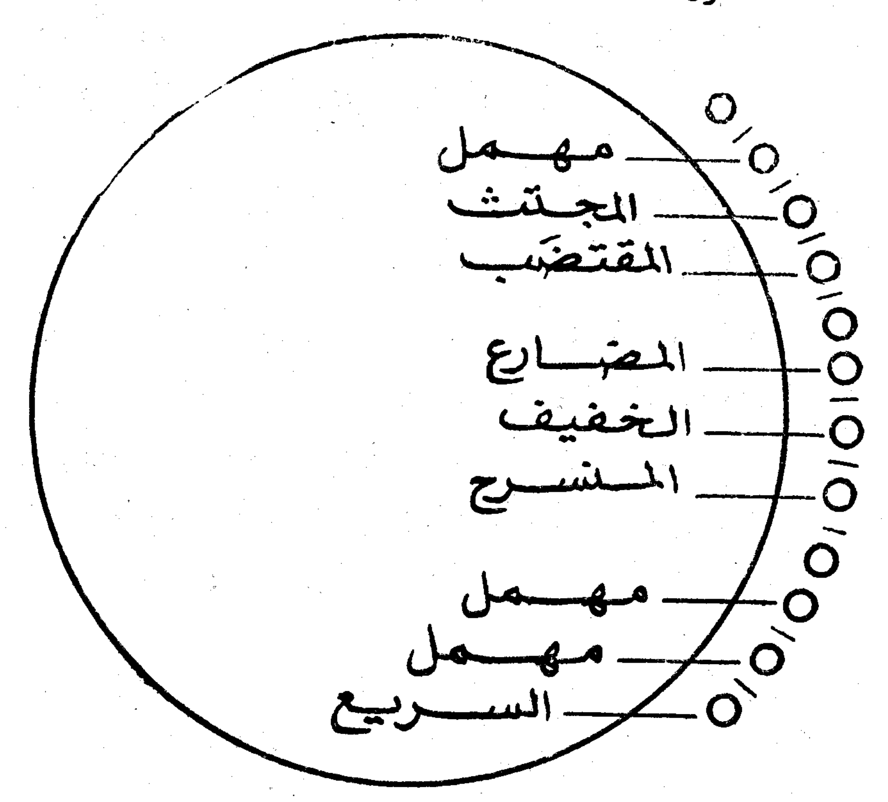
قال الصفاقسى : وعَلل الزجّاجُ اطّراحَه بما تقدم ، وفيه مافيه ، وتمامُه أنه لو جُزِىء لالتبس بمجزوء الهَزَج .

البحرُ الثالثُ المهملُ بحروزنه « فاعلاتن مفاعيلن مفاعيلن » ومثُلها ، «وفاعلاتن» هذه مفروقة الوتد لانفكاكها من أول وتدٍ مفروق ، ولا علةَ لاطّراحه لا تامًّا ولا مجزوءً إلا عدمُ السماعِ ، وبيتُه من قول المُحْدَثين :

مَن مُجيرى من الأشجانِ والكَرْبِ

من مُديلى من الإبعاد بالقُرْبِ

وهذه صورة هذه الدائرة :



وكيفيةُ الفكّ منها أنك تبتدئ من أول علامةٍ إلى الآخِر فيحدثُ بحر السريع ، ومن أول السبب الثانى إليه البحرُ الأولُ المهملُ ، ومن أول الوتد المجموع الذى يلى ذينك السببين إليه البحرُ الثانى المهملُ ، ومن أول الجزء

التالى لهذا الجزء إليه بحرُ المنسرح ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ الخفيف ، ومن أول الوتد المجموع إليه بحرُ المضارع ، ومن أول الجزء الثالث إليه بحرُ المقتضَب ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ المجتث ، ومن أول الوتد المفروق إليه البحرُ الثالثْ المهملُ . وهذا آخرُ دائرة المشتبه .

سُميت بذلك لاشتباه أبحرها . حكَى ابنُ القطّاع أن فحولَ الشعراء غلطوا فى بحورها فأدخلوا بعضَها على بعضٍ فى القصيدة الواحدة توهماً منهم أنه بحرٌ واحدٌ ، منهم مهلهلٌ ، ومرقِّشٌ ، وعبيدُ بنُ الأبرص ، وعلقمةُ بن عَبدة ، ووقَع من ذلك قصيدةٌ للطِّرمّاح حكاها أبو العلاء المعرى .

فإن قلت : المستقرُّ عندهم أن تُبدأ كلُّ دائرة بما كان من أبحرها مُصدّرًا بوتد مجموع لقوّتهِ فيجعل َأصلاً لتلك الدائرة وتُفك البحورُ الباقيةُ منه ، وهذه الدائرةُ من جملة أبحرها المستعملةِ بحرُ المضارع ، وهو مصدّرٌ بوتد مجموع إذْ وزنه « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن » ، فما بالُهم لم يجعلوه أصلا لهذه الدائرة ، بل عدَلوا عن ذلك وجعلوا أصلَها بحرَ السريع ، قلتُ : أجابوا عن ذلك بأن الجزء الأول من المضارع معلولٌ أبداً للزوم المراقبة فيه ، وليس فى أول الدوائر المتقدمة بيتٌ معلولٌ فُرفض البدء به لهذا .

وردّه الصفاقسى بأن لزوم إعلال المضارعِ فى الاستعمال لا فى الدائرة ، والعبرة فى الفكّ بما فى الدائرة ، ثم كلٌّ من الإعلال والبدءِ بالسريع مخالفٌ للقياس فلِمَ يُرفضُ أحدُهما ويُرتكبُ الآخر ؟ قال : والأَوْلى عندى أن يقال إنّ المضارعَ لما قَلّ فى كلامهم صار كالمهمل ، ولذا أنكره الزجّاج ، والمهملُ لا يكون ابتداء الفكّ منه ، فكذا ما أشبهه ، فابتدؤا حينئذ بالسريع لخفته وحُسن ذوقه .

قلتُ : لا نُسلم أن قلةَ المضارع تصيّره كالمهمل ، ولا أن إنكارَ الزجاج له يصيره أيضاً فى حكم المهمل ، كيف والخليلُ رحمه الله هو الذى جعل أول هذه الدائرة بحرَ السريع وعَدَلَ عن ابتدائها بالمضارع ، فهَلْ يَحسن مع ذلك أن يقال إن الخليلَ رأى إنكارَ الزجاج للمضارع يصيره كالمهمل فلَمْ يَبدأ الدائرة به ؟ هذا مالا يُتصور أن يقال.

الدائرةُ الخامسة : **دائرة المتفق** أشار إليها الناظم بالقاف من قوله « قس » والسين ملغاة لايقع بها إلباس ، وهى مثمنة الأجزاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « تثمين » ، وفيها عند الخليل بحر واحد مستعمل وهو المتقارِب ، ووزنه «فعولن» ثمانى مرات ، وأشار إلى هذا الجزء بالألف من قوله «أشرف» المشار بها إلى « أصابت » وما بعد الألف مُلغى لا يلتبس بأحرف الرمز ، ولا يُشكل إذا تأملتَ .

ويخرجُ منه بحرٌ وزنه « فاعلن » ثمانى مرات ، ولم يذكره الخليلُ واستدركه المحدثون ، فسُمى بالمتدارَك ، والمُحْدَث والمخترع . قالوا : ولم يستعمل إلا مخبونا ، وحكوا له عروضاً وضرباً مخبونين كقوله :

كرةٌ طُرحتْ بصوالجةٍ فتلقّفها رجــلٌ رجلُ

قالوا : وشـذّتْ له عروض محـزوءة ذاتُ أضربٍ ثـلاثة مجزوءة ، الأولُ مرفّل كقوله :

دار سُعْدَى بشِحْرِ عُمانْ قد كفاها البِلى المَلَوانْ

الثانى مذيّل كقوله :

هــذه دارهمْ أقفــرتْ أم زَبورٌ محتها الدهورْ

الثالثُ مثالُها كقوله :

قِفْ على دارهم وابكها

بين أطلالها والدِّمَنْ

ويستعمل فاعلن فى هذا البحر على فعْلن بإسكان العين فى البيت كله كقوله :

مالى مالٌ إلاّ درهمْ

أو برذَوْنى ذاك الأدهمْ

وقد اختُلف فى الذى صيره إلى « فعْلن » فقيل دخله الخبن ، ثم أُضمر تشبيها لثانيه حينئذ بثانى السبب الثقيل . وقيل : دخله القَطْع وجرت العلةُ فيه مَجْرى الزِّحاف، فاستعملتْ فى الحشْو ولم تلزمْ . وقيل : دخله التشعيثُ فذهبت اللام منه فصار فاعن فنقل إلى « فَعْلُنْ » .

ويسمَّى هذا الوزنُ بقَطْرِ الميزاب ، وصوتِ الناقوس ، وركْض الخيل . وعليه جاء قول الُحصرى :

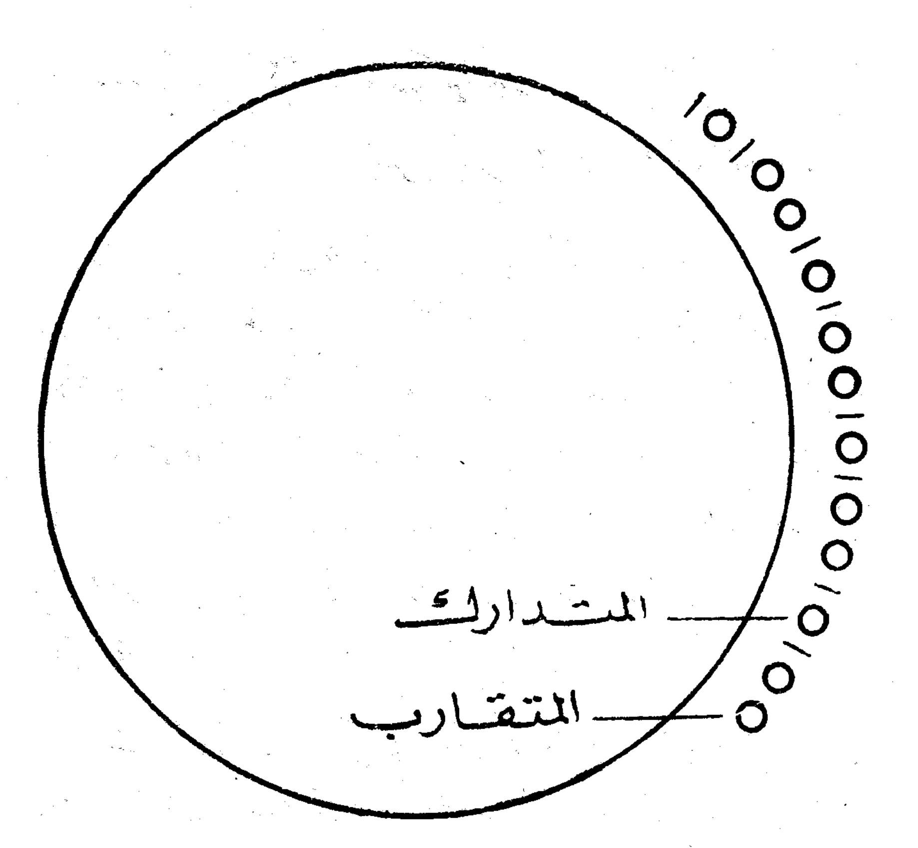
ياليلَ الصبّ متى غدُهُ

أقيامُ الساعة موعدُهُ

رقد السُّمارُ فأرّقهُ

أسفٌ للبين يرددهُ

إلا أنه لم يستعمله فى جميع الأجزاء إشعاراً بأن مثل ذلك من قبيل الجائز لا الواجب ، وهذه صورة هذه الدائرة :



فمن أول الوتد المجموع إلى آخر العلامات بحرُ المتقارب ، ومن أول السبب الخفيف إليه بحرُ المتدارَك .

وسُميت هذه الدائرة بدائرة المتفق لاتفاق أجزائها . واعلمْ أن الخطيب التِّبريزى سمّى الدائرةُ الثالثةَ بدائرة المشتبه لاشتباه أجزائها ، وسمى الدائرةَ الرابعةَ بدائرةَ المجتلب لكثرة أبحرها ، مأخوذٌ من الجَلْب وهو الكثرة ، وفى نسخة الشريف ما يقتضى ذلك فوقع فيها (خَفْ شَاَقْ) بتقديم الشين على اللام ، ووقع فيها البيتان اللذان بعد ذلك هكذا :

خَ ثَمَّنْ أَيِنْ زَهْرْ ولَهْ فَلِستِّةٍ

جَلَتْ حُضَ شَمِّرْ بلْ وفُزَنَ لَذُووطِا

وطولُ عزيزِكَمْ بد غبلِـكُمْ طَوَوْا
يُعَزِّزُ قِسْ تَثْمِينَ أَشْرَفَ ماتَرَى

قال الشريف : وقولُ الناظم « قس تثمينَ أَشْرَفَ ماترى » جاء بالقاف رمزاً على الدائرة الخامسة ، وهى دائرة المتفق ، ثم نَصّ على تثمينها وأتى بالألف رمزاً على « فعولن » لأنه أول جزء ، وهو الذى أراد بقوله « أشرف ماترى » أى هو أول ماترى من الأجزاء فى الترتيب الذى قُدّم فجُعلَ له الشرفُ بالتقديم ، ولم يأتِ بعد ذلك بما يدلُّ على شىء من الأجزاء فأفاد أن هذه الدائرةَ ليس لها إلا شطرٌ واحد مبنى من « فعولن » ثمانىَ مراتٍ ، وهو شطر المتقارب ، انتهى .

وسَلكَ أمينُ الدين المَحَلِّىّ فى ترتيب الدوائر غيرَ هذه الطريقة ، وبنى ذلك على أصلين : أحدهما أن ما كان أبسطَ أو أقربَ إلى البساطة فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك ، وثانيهما أن أصولَ التفاعيل أربعةٌ وباقى العشرة فروعٌ ، فقَدّمَ دائرةَ « فعولن » لكونه خماسياً فهو أقرب إلى البساطة من السباعى ، ثم ثَنّى بدائرة « مفاعيلن » لأنه مؤلفٌ من وتد وسببين خفيفين ، ثم ثلّث بدائرة مفاعلتن المؤلف من وتدوسببين أحدُهما ثقيل ، ثم قدّم دائرة « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعلن مستفعلن مفعولات » لِتركّبِ الأولى من خماسى وسباعى ، والثانيةِ من سباعيين متماثلين وسباعى مخالفٍ لهما ، فلمّا كانت الأولى أقربَ إلى البساطة من الثانية قُدِّمت عليها .

فترتيبُ الدوائرِ عنده هكذا : دائرةُ المتفق ، ثم دائرةُ المجتلَب ، ثم دائرةُ المؤتلف ، ثم دائرةُ المختلف ، ثم دائرةُ المشتبه .

واعترضه ابنُ واصل بأن هذا مخالفة للخليل بن أحمد صاحبِ الفن ، وجميعِ من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورةٍ تدعو إلى مخالفتهم ، بل بمجرد مناسبةٍ ضعيفة ، مع أن ما ذكره الإمامُ رحمه الله واقتفى القومُ أثره فيه له وجهٌ من المناسبة ، إنْ لم يكن أحسنَ مما ذكره المحلى فليس بدونه ، ونترجح نحن بسبب موافقة جميع أهل الفن فنقول :

إنما قُدّمت دائرةُ المختلِفُ لاشتمالها على الطويل والبسيط اللذين هما أشرف من سائر البحور لطولها وحسنِ ذوقها وكثرةِ ورودهما فى أشعار العرب، وقد قال أبو العلاء المعرى فى كتابه جامع الأوزان : أنَّ أكثر أشعار العرب من الطويل والبسيطِ والكامل ، ومَنْ تصفح أشعارَهم وَقَفَ على صحة ذلك ، وأيضاً فكلُّ بحور هذه الدائرة مثمنٌ ، والتثمينُ أشرف من التسديس لأن الثمانيةَ زوج زوج ينتهى فى التحليل إلى الواحد ، بخلاف الستة التى هى زوج فرد،ولا يرِدُ علينا دائرةُ المتقارب إذْ تفاعيلُها ثمانيةٌ لأن هذه ترجَّحتْ بطول بحورها لتركيبها من خماسي وسباعى ، وبكثرة ما يخرج منها من البحور ، وبكثرة الاستعمال ، بخلاف تلك .

ثم قُدّمت دائرةُ المؤتلف على دائرة المجتلَب ، إما لأن دائرةَ المؤتلف من بحورها الكاملُ ، وهو نظيرُ الطويل والبسيط فى حسن الذوق وكثرة الاستعمال فى شعر العرب ، وإما لأن دائرةَ المجتلَب كالفرع لغيرها لأن بحورها مجتلبةٌ من دائرة الطويل وهذه لم تُجتلب بحورُها من غيرها ، فهى أصلٌ فى نفسها .

ثم قُدّمت دائرةُ المجتلَب على دائرة المشتبه لأن أوتادَ دائرةِ المجتلبِ كلّها مجموعةٌ ، ودائرةُ المشتبه كلُّ بحرٍ من بحورها فيه وتدٌ مفروق ،والمجموعُ أشرف

من المفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا فى دائرة المشتبه وحدها ، والمجموعُ أتى فى الدوائر كلّها .

ثم قُدّمت دائرةُ المشتَبه على دائرة المتفق لأنها سباعيةُ التفاعيل ودائرةُ المتفق خماسية ، والسباعى أشرفُ من الخماسى ، وأيضا فبحورُ دائرة المشتبه أكثرُ لأنها تسعةٌ ، ستةٌ منها مستعملةٌ وثلاثةٌ مهملةٌ ، ودائرةُ المتفق لا يخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل والآخر مهمَل ، فكانت دائرةُ المشتبه أوْلى بالتقديم لا سيما ومن بحورها السريعُ والمنسرحُ والخفيفُ ، وهذه أكثرُ فى الاستعمال من المتقارب فظهر بما ذكرنا وجهُ المناسبة فى ترتيب الدوائر على مذهب الخليل ومَن تبعه من العروضيين،فالمصيرُ اليه أوْلى ، والله الموفق ، قال :

فنها انبنى المصراعُ والبيتُ منه والقصيدةُ من أبيات بحرٍ على استوا

أقول : بيتُ الشعر له نصفان ، وكلّ واحدٍ منهما يُسمى مصراعاً تشبيهاً له بمصراع الباب ، فجعلَ الناظمُ رحمه الله المصراعَ مبنيا من أجزاء التفعيل الواقعةِ فى الدوائر المتقدمة على حسب الترتيب المذكور فيها ، فضميرُ المؤنث من قوله « فمنها » عائدٌ على الأجزاء المذكورة كيف هى هناك ، وضميرُ المذكر من قوله « منه » عائدُ إلى المصراع ، أى أن بيتَ الشعر ينبنى من المصراع إذْ هو نصفه ، ولا بدّ للبيت من نصفين ، فهو إذنْ مؤلفٌ من المصراع، والقصيدة تنبنى من أبيات بحر واحد بشرط أن تكون الأبياتُ كلها مستوية فى أعداد الأجزاء ، وفيما يجوزُ فيها أو يلزمُ أو يمتنعُ احترازاً بأن لا تستوى الأبياتُ فى عدد الأجزاء ، كما إذا نظم شاعر أبياتا من بحر البسيط مثلا بعضُها وافٍ وبعضُها مجزوء فلا يمكن نظمُها مع اختلاف عدد الأجزاء فى سلك واحد ، بحيث ينطلق على مجموعها قصيدةٌ واحدة ، واحترازاً من أن تستوى الأبيات فى عدد الأجزاء ولا تستوى فى الأحكام، كما إذا نَظَمَ أبياتا من بحر الطويل بعضُها ضربه

تام ، وبعضها ضربه مقبوض ، وبعضها ضربه محذوف ، فلا يمكن أن يجعل مجموعُ ذلك قصيدةً واحدةً .

قال الشريف « والقصيدةُ مؤلفةٌ من أبيات بحر واحد بشرط أن لا تختلف الأبيات، وذلك بأن تكون مستويةً فى الأحكام اللازمة . وقد قيل : لا تُسمى الأبيات قصيدةً حتى تكون عشرةً فما فوقها ، وقيل أزيدَ من عشرة وقيل حتى تجاوزَ سبعةً ، وما دون ذلك قطعةٌ .

والقصيدُ جمعُ القصيدة من الشعر . قال فى الأساس[1] : أصلُه من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذى يتقصد ، أى ينكسر ، إذا استُخرج من قصبته لِسِمَنه فسموه به كما يُستعار السمينُ للكلام الجزل ، والغثُّ للردىء منه . وقيل القصيدُ فعيلٌ بمعنى مفعول ، لأن الشاعر قصَده بتجويده وتنقيحه .قال :

وقُلْ آخرُ الصدرِ العروضُ ومثلُه
من العَجُزِ الضربُ أُعْلَمِ الفرقَ باُعْتِنا

أقول : تَقَدَّمَ أن المصراعَ هو نصفُ البيت ، أعم من أن يكون نصفه الأول أو الثانى ، فإنْ كان هو النصف الأولَ سُمى صدراً ، وإن كان هو النصفَ الثانى سُمى عَجُزاً ، والجزء الأخير من الصدر يُسمى عروضا .

وقد سبق أن العروض يُطلق فى الاصطلاح على هذا العلم ، فقيل هو حقيقة فى العلم مجازٌ فى هذا ، من باب إطلاق اسم الكل على الجزء ، وقيل بالعكس من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . قال الصفاقسى : والحق أنه مجازٌ فى الجزء لكنْ ليس حقيقتُه هذا العلم ، بل لِشَبهه بوسط البيت المسكون ، فإنه يُقال له عروضٌ ،حكاه ابنُ سيده فى « المُحكم » ووجهُ الشَّبه أن بيت الشعر سمى بيتا لأنهم بنَوْه على أسباب وأوتاد كالبيت المسكون ، لأن الحبال أسباب . ولهذا

(١) لم أجده فى مادة « قصد » فى الأساس .

لم يُلحقوا التغييرَ إلاّ فى الأسباب لا فى الأوتاد ، فحقيقتُه حينئذ هى عروضُ البيت المسكون . وقد ذهب بعضُ العروضيين إلى أن النصف الأول بكماله هو العروض ، والأولُ أصحُّ لكمال الشبه فيه كما مر .

قلت: فيه مناقشتان، معنويةٌ ولفظيةٌ ، أما المعنويةُ فدعواه أنهم لم يُلحقوا التغييرَ إلا فى الأسباب ليست بصحيحة ، بل ألحقوا التغييرَ فى الأسباب والأوتاد جميعاً . نَعَم التغيير العارضُ على وجه الجواز لا اللزوم إنما يَلحق الأسبابَ ، وهو المعبّرُ عنه عندهم بالزِّحاف ، ولا شك أن هذا مرادُه ، لكنه لم يحرِّر التعبيرَ عنه .

وأما اللفظيةُ فعطفُه بلا بعْدَ الحصْر بإلاّ غيرُ جائزٍ عندهم على ما صَرَّح به البيانيون ، وإنْ وقع الزمخشرى فى مثله فى مواضعَ من الكشاف .

وقولُه : « اعلم الفرق باعتنا » أى اعلم الفرقَ بين العروض والضرب حالَ كوْنك مصاحباً للاعتناء بهذا الأمر ، وذلك لأن هذين اللقبين يكثر دَورُهما بين القوم ولهما أحكام كثيرةٌ مهمة ، فالاعتناء بشأنهما شديدٌ . وجوّزَ الشريفُ فيه معنى آخر ، وهو أن يكون المرادُ اعلم الأحكامَ التى تفارقُ فيها الضروبُ الأعاريضَ ، أو التى تفارق فيها الضروبُ والأعاريضَ غيرَها من أجزاء البيت ، فإنّها أكيدةٌ يجب الاعتناء بها ، لأن الأعاريضَ والضروبَ محلٌّ للأحكام اللازمة ، وهى الفصولُ والغاياتُ ، فإذا لزم العروضَ أو الضربَ حكمٌ فى بيتٍ من القصيدة أو القطعة وَجَبَ أن يتساوى فيه جميعُ الأبيات ، وهو الذى أشار إليه بالاستواء فى البيت الأول . قلتُ : فيه بُعْدٌ فتأمله .

وقد كنتُ كتبتُ لبعض الأصحاب لغزاً فى خيمة ، ونحن إذْ ذاك بمخيم

الحجاج بظاهر دمشق فى يوم الاثنين الخامسَ عشرَ من شوال سنة ثمانمائة وقعت التوريةُ فيها بألفاظٍ دائرةٍ بين أهل العروض ، ولا بأس بإيرادها هنا . قلت :

أمولاى زين الدين يامَنَ ظلالُه
وَقَتْنا أذى الرّمضاء فى البُعْد والقرْبِ
ومَنَ صَحِبَ العلياءَ فهو خليلُها
وخيّم فى أفقْ الكمال بلا عُجْبِ
أُحاجيكَ فى بيتٍ تَحرّرَ نظمُه
وأوتادُه للكسر دائمةُ الكَسْبِ
فوائدُهُ يستروحُ القلبُ نحوَها
ويبحث فى الأسفار عنها ذوُو اللّبِ
تراهُ على الأسبابُ يُبنىَ فواصلٌ
له فاز والمقطوعُ فى غاية الكَرْبِ
ويُضرب إذ تبدو العروضُ بوسْطهِ
فيا حبذا تلك العروضُ مع الضّربِ
فيالكَ بيتاً وافرَ الحُسْن كاملاً
دوائرُهُ أمستْ تدورُ على قُطبِ

قال :

ألقابُ الأبيات

أقولُ : جعلَ الناظمُ الأسماءَ التى تُطلق على الأبيات مما سيذكره ألقاباً لها كأنّها عنده من قبيلِ الأعلام التى تُشعر بمدح ، كالتام والوافى ، أو بذم ، كالمنهوك ، وهو محلُّ تأمل . قال :

إذا استكمَلَ الأجزاءَ بيتٌ كحشوِه
عروض وضرب تَمَّ أو خُولفتْ وفا

أقول : يعنى أن البيتَ إذا كان مستكملاً للأجزاءِ الواقعةِ فى دائرته فهو على ضربين ، أحدُهما أن يكون عروضُه وضربُه مماثلين لحشوه فى الأحكام التى تلحقه ، فيجوز فيهما ما جاز فيه ، ويمتنعُ فيهما ما امتنع فيه ، فهذا يُسمى التام .

الثانى : أن يكون عروضُه وضربُه مخالفيْن لحشوه بأن يَعرِضَ لهما مالا يجوزُ عُروضُه للحشو ، فهذا يُسمى الوافى .

فإنْ قلتَ : قوله « خولفتُ » على ماذا هو معطوف؟ ، قلت : على قوله « كحشوه عروض وضرب » .

فإن قلتْ يلزَمُ تخالفُ الجملتين المتعاطفتين بالاسمية والفعلية ، إذ الأُولى اسميةٌ والثانيةُ فعلية ، قلتُ لا مانع من جعل الأولى فعليةً أيضا ، لأن المرفوع بعد الظرف المعتمد يجوز كونُه فاعلا بالفعل الذى يتعلق به الظرفُ عند جماعة ، لا بنفس الظرف ، وعليه فهى فعلية ؛ ولا تخالفَ بين الجملتين ، ولو سُلِّم أنها اسميةٌ فليس مثلُ هذا التخالف بممتنع على المختار عند النحويين ، وهو

المفهومُ من قولهم فى باب الاشتغال فى مثل « قام زيد وعمراً أكرمتُ » أنَّ نصبَ «عمراً» أرجحُ لأن تناسبَ الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

فإن قلتَ : الجملةُ المعطوفُ عليها صفةٌ لبيتٍ فيلزمُ أن تكون المعطوفة كذلك، فيلزم وجودُ الرابطة بينها وبين الموصوف وهو « بيت »، ولا رابط . قلتُ : المعنى أو خُولفت أجزاء حَشْوه ، فالضميرُ النائبُ عن الفاعل عائدٌ على الأجزاء المضافة إلى الحشوِ المضافِ إلى ضمير البيت ، فالرَّبطُ حاصلٌ بذلك ، كما قاله الكسائى وتبعه ابن مالك عليه فى قوله تعالى[1] ﴿ والذين يُتوفوْن منكم ويذَرون أزواجاً يتربَّصْن﴾ ، وذلك أنهما قالا : الأصلُ يتربص أزواجهمْ ، ثم جِيء بالضمير مكان الأزواج لتقدّم ذكرهنّ ، فامتنع ذكرُ الضمير لأن النونَ لا تضاف لكونها ضميرا ، وحصل الربْطُ بالضمير القائم مقامَ الظاهر المضافِ للضمير ، فانقلْ ذلك إلى ما نحن فيه ،وإنْ كان الأكثرون لا يقولون به .

فإن قلتَ : لِمَ لا تجعلُ الجملةَ الفعليةَ وهى قوله « خولفت » معطوفةً على الفعلية من قوله « إذا استكمل الأجزاء بيت » وتَسْلمُ من ارتكاب هذا الوجهِ المؤدِّى إلى مخالفة الأكثرين ؟ قلتُ : لِمَا يلزمُ عليه من الفساد ، وذلك لأن استكمالَ البيت لأجزاءِ الدائرة أمرٌ لابد منه فى الوفاء والتمام ، فإذا جعلتَ قولَه « خولفت » معطوفاً على قوله : استكمل الأجزاء بيتٌ كان قسيماً لهُ ، فيلزم عدمُ الاستكمال مع الوفاء ، وهو باطلٌ لما قلناه ، فتأملْ ، قال :

يزهرُهما وازدادَ سطحكَ جايــد
أخيرُهما فالفرقُ بينهما انجـــلَى

أقول : اعلم أن الناظمَ رحمه الله جرى على الاصطلاحِ المعهود فى حساب الجُمَّل تارةً وخالفه أخرى ، فرَمزَ بالألف للأول ، وبالباء للثانى ، وبالجيم

(١) البقرة ٢٣٤ .

للثالث ، إلى أنْ رمز بالياء للعاشر ، وقد يَرْمِز بمجوع العدد ، فيرمز بالهاء للخمسة لا للخامس ، وبالجيم للثلاثة لا للثالث .

ولا يَخْفَى أن البحورَ التى تكلم عليها الناظمُ هى البحورُ المستعملة عند الخليل، وهى خمسةَ عَشَر بحراً ، فبالناظم ضرورةٌ إلى أن يرمزَ لها ، فرمَز بما تقدم من الحروف العشرة جارياً على العُرْف ، وبقِىَ عليه خمسةٌ فرَمز للحادى عشر بالكاف ، وللثانى عَشَرَ باللام ، وللثالث عشر بالميم ، وللرابع عشر بالنون ، وللخامس عشر بالسين ، فخالف الاصطلاح إيثاراً للاختصار ، وذلك لأنه لو لم يفعل ذلك وتوقَّفَ مع المصطلح المشهور لَلَزِم أن يرمزَ للحادى عشر بحرفين ، وهما الألف والياء ، فتركَ ذلك إلى ماصنعه لهذا القصد ، ووَكَلَ الأمرَ فى ذلك إلى توقيف المعلم، وحذقِ الناظر فى كلامه ، فإنّ مَن تتبعَ مواقعَ نظْمِه فى ذلك لم يَخْفَ عليه هذا القدرُ مع أن فى رمزه لخصوصية الأول والثانى والثالث إلى آخره مخالفةً لاصطلاح الحسابِ المذكور ، فإنّ الألفَ إنما تدلُّ فيه على واحد لا يفيد كونَه الأولَ ، والباء للاثنين لا للثانى ، والجيم للثلاثة لا للثالث ، والأمرُ فى ذلك سهلٌ .

إذا تقرر هذا فالباء من قوله « بزهر » ظرفيةٌ بمعنى « فى » ، والزاىُ رمز للبحر السابع ، وهو الرَّجزُ ، والهاء رمزٌ للبحر الخامس وهو الكامل، والراء لغو ليست من حروف الرمز ، وضمير الاثنين راجع إلى التمام والوفاء المشارِ إليهما فى البيت السابق ، أى أن التمامَ والوفاءَ يتداخلان فى الكامل والرجز فيَرِدُ كلُّ واحدٍ منهما تاماً تارةً ووافيا أخرى .

فمثالُ التام من الكامل قولُ عنترة[1] :

وإذا صحوتُ فما أُقصِّرُ عن ندًى ... وكما علمتِ شمائلى وتكرّمى

---

(١) من معلقته .

ومثالُ الوافى منه قولُ الشاعر :

لِمَن الديارُ عَفَا معالِمَهـــا هَطِلٌ أجَشُّ وبارِحٌ تَرِبُ

ومثالُ التام من الرجز قوله [١] :

دارٌ لسلمى إِذْ سُلَيمى جارةٌ قَفْرٌ ترى آياتِها مثلَ الزُّبُرْ

ومثالُ الوافى منه قوله [٢] :

القلبُ منها مستريحٌ ســالمٌ والقلبُ منى جاهدٌ مجهودُ

وقوله « وازداد سطحك جايد أخيرهما » أى أخير اللقبين وهو الوافى ، وهو فاعلٌ بقوله « ازداد » أى أن الوافى يدخلُ فى هذه الأبحر المرموز لها بقوله « سطحك جايد » زيادةً على البحرين اللذين تقدمَ أنه يشاركُفيهما التامَّ، فالسينُ رمزٌ للخامسَ عشر ، وهو المتقارِب ، والطاء للتاسع وهو السريعُ ، والحاء للثامن وهو الرَّمل ، والـكافُ للحادى عشر وهو الخفيف ، والجيمُ للثالث وهو البسيط ، والألفُ للأول وهو الطويل ، والباء للعاشر وهـــو المنسرح،والدالُ للرابع وهو الوافرُ . فمثالُ الوافى منالمتقاربقولُ الشاعر [٣] :

---

(١) اللسان (قطع).
(٢) اللسان (قطع) .
(٣) جاء فى هامش د . قوله : قوله : « وأبى من الشعر » ، ضرب هذا البيت محذوف . وقوله : « أزمان سلمى » إلخ ، عروضه مطوية مكسوفة ، وضربه مطوى موقوف . وقوله : « أبلغ النعمان » ، إلخ ، عروضه محذوفة وضربه مقصور . وقوله : « إن قرنا يوما » إلخ ، عروضه وضربه محذوفان . وقوله : « ياحار لاأرمين » إلخ ، قائله زهير بن أبى سلمى ، بضم السين ، ربيعة بن رياح ، براء مكسورة بعدها آخر الحروف ، أحد بنى مزينة وأحد فحول الشعر . قال التبريزى ، وليس فى العرب سلمى بالضم غيره ، وهو والد كعب رضى الله عنه صاحب : « بانت سعاد » ، وهو مخبون العروض والضرب ، وقوله : « ستبدى لك الأيام » ، عروضه وضربهمقبوضان .

وأبى من الشعر شعراً عويصاً ... يُنَسِّى الرواةَ الذى قد رَوَوْا

ومن السريع قولُه(١) :

أَزْمانَ سلْمى لايَرى مثلَها الراؤن فى شـام ولا فى عـراقْ

ومن الرّمل قوله(٢) :

أَبلـغ النعمانَ عنّى مألـكاً ... أنه قد طال حَبْسى وانتظارْ

ومن الخفيف قوله :

إنْ قَدَرْنا يوماً على عامرٍ ... ننتصفْ منه أو ندعه لـكُمْ

ومن البسيط قوله(٣) :

ياحارِ لا أُرْمَيَنْ منـكمْ بداهيةٍ ... لم يَلقها سُوقة قبلى ولا مِلكُ

ومن الطويل قوله :

ستُبدى لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ... ويأتيكَ بالأخبار من لم تُزَوّدِ

فإنْ قلت : كيف يكون هذا والذى قبله من الوافى ، مع أن العروضَ والضرب ليسا مخالفين للحشو ، وذلك لأنهما دخلهما فى الأول الخبنُ ، وفى الثانى القبضُ ، وكلٌ من الخَبْنِ والقبض يدخل فى حشو بيته ، فإذَنْ لا مخالفةَ ؟ قلتُ : بل المخالفةُ متحققة، وذلك لأن دخولَ الخبن أو القبض على العروض والضرب على سبيل اللزوم ، وفى الحشْو على سبيل الجواز . ومثالُ الوافى من المنسرح قوله(٤) :

---

(١) الـكامل : ١/ ١٤٥ .

(٢) لعدى بن زيد ، انظر الـكافى للتبريزى : ٨٤ .

(٣) لزهير ، ديوانه : ١٨٠ .

(٤) اللسان (عرف) .

إن ابنَ زيدٍ لازال مستعملاً   للخير يَفْشى فى مصره العُرُفا

ودخولُ الطَىّ فى هذا الضرب لازمٌ وفى الحشو جائزٌ ، فالمخالفةُ حاصلة .

ومثالُ الوافى من الوافر قوله[١] :

لنا غَنَمٌ نسوِّقها غزارٌ   كأن قرونَ جِلّتها العِصِىُّ

وأورد الشريفُ سؤالا على الناظم[٢] ، وهو أن كلامه مقتضٍ لأن التام لا يكون فى غير الكامل والرجز ، وكلٌّ من الخفيف والتقارب يجىء تاما ، وأجاب بالمنع ، فإنّ البيتَ الذى يُتوهم فيه التمامُ من الخفيف يجوز فى ضربه التشعيثُ ، ولا يجوز فى الحشو ، وكذلك البيتُ الذى يُتوهم فيه التمامُ من المتقارب يجوز فى ضربه التشعيث ولا يجوز فى الحشو ، والبيتُ الذى يُتوهم فيه التمام من المتقارب يجوز فى عروضه الحذفُ وهو ممتنعٌ فى الحشو ، فخرَجا عن أن يكونا

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

(٢) جاء فى « د » هذا الهامش : قوله « وأورد الشريف سؤالا » نَقَل كلامه بالمعنى ، وعبارته : « فإن قيل : ماذكره الناظم يقتضى أن التام لايكون إلا فى الكامل والرجز ، ووجدنا المتقارب والخفيف يوجد فيهما التام ، فالجواب عن ذلك أن شطرى الخفيف والمتقارب يجوز فى بيتيهما مايخرجهما عن التمام ، وذلك أن الخفيف يجوز فى ضربه الذى يتوهم أنه تام التشعيث ، ويكون الضرب المشعث مع الضرب الظاهر التمام فى قصيدة واحدة كقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميْت   إنمـــا الميْتُ ميّت الأحياءِ

فأتى به مشعثا كما ترى ، ثم قال بأثره :

إنمـا الميْتُ مَن يعيش كئيبا ، كاسفا بالُه قليلَ الذكاءِ

فأتى به غير مشعث . والتشعيث وإن كان غير لازم فإنه عند طائفة من العروضيين وهم الجمهور علة ، إذ لايكون فى الحشو ، إلا أنها تجرى مجرى الزحاف ، وقد تقدم أن التام هو الذى آخر جزء من أجزائه بمنزلة الحشو يجوز فيه ما يجوز فى الحشو ، والتشعيث لايجوز فى الحشو ، فبذلك خرج بيت الخفيف عنده عن أن يكون تاما . وكذلك المتقارب لما كان بيته يجوز فى عروضه الحذف ، وهو مما لايكون فى الحشو ، وتستعمل العروض التى يتوهم أنها تامة مع العروض المحذوفة فى قصيدة واحدة ، خرج أيضاً عنده عن أن يكون تاما » . انتهى .

تامين ، وذلك فى الحقيقة مأخوذٌ من كلام الناظم على ما ستعرفه فى باب ما أُجْرِىَ من العلل مُجْرَى الزّحاف .

قال :

وإسقاطُ جُـــزأيه وشطرٍ وفوقَهُ
هو الجَزْءُ ثم الشّطرُ والنّهْكُ إنْ طَرَا

أقول : يعنى أنّ من الألقاب المتعلقة بالأبيات الجزْء، والشّطر، والنّهك .

فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة فى الدائرة جزآن عند الاستعمال ، جزء من آخر الصدر وجزء من آخر العجُز، فذلك هو الجزْء بفتح الجيم، مصدرُ جَزَأْتُه إذا أخذتَ منه جُزءًا . والبيتُ حينئذ مجزوء .

وإن سقَطَ نصفُ الأجزاء فذلك هو الشطر ، مصدرُ قولك شطرتُه إذا قطعْتَه ، والبيتُ مشطور .

وإنْ سقط الثُّلُثان من الأجزاء فذلك هو النّهْك ، والبيتُ منهوك ، هو مأخوذٌ من قولك نَهَكَهُ المرضُ، إذا أضعفه جداً، ويقال: نهكتُ الثوبَ لبْسا، والدابّةَ سيراً ، والمالَ إنفاقاً ، فشُبه بيتُ الشعر لمّا يُولَغ فى الإجحاف به فى الحذْف بمَنْ نهكه المرضُ .

قلت: وقد عُلِم بما ذكرناه أن ما يقع فى كلام العروضيين من قولهم: عروضٌ مجزوءةٌ وضربٌ مجزوء فيه تسامحٌ، لأن هذا من ألقاب الأبيات لا من ألقاب الأجزاء .

وعُلِم أيضا أنه لا شىء من المجزوء والمشطور والمنهوك تامٌ ولا وافٍ ضرورةَ أن التمامَ والوفاء يستدعيان استكمالَ أجزاءِ الدائرة ، وهو مع كل واحد من الأمور الثلاثة مفقودٌ .

وعُلِم أن فى كلام الناظم لَفّاً ونشراً مرتّبا ، وضرباً من الإجمال ، لأن مافوق النصفِ ليس متعيناً للثلثين بخصوصه ، وإهمالَ قَيْدٍ فإنّ الجزء ليس إذهابَ جُزأين من البيت أيّاما كانا ، بل لا بد أن يكون أحدُهما آخرَ الصدر والآخَرُ آخِرَ العجُز . وانظرْ هَلْ فى قوله« جزأيه» بالإضافة إلى ضمير البيت ما يُشعر بهذا القيد .

وقد أخلّ الناظمُ رحمه الله ببيان مواقع هذه الألقاب من البحور فقلتُ مكملا للفائدة على طريقته .

فلِلجَزْءِ حتما وَبْلُ منّ فإنْ تُرِدْ
جوازاً فجَزّ حَذْسَ كفءِ أخى ذَكا

ومعناه أنّ البحرَ يمكن نظمُهُ
عَرِيًّا عن الجزء الذى فيه قد جرَى

ولكنْ إذا ماحَلَّ بيتاً فإنّهُ
يكون بباقى النظم حتماً بلا مِرَا

وفى سابعٍ والتاسعِ الشطرُ سائغٌ
وجَوّزَ أيضاً نَهْكَ زيغٍ ذوُو الهُدى

وما منهما عند العروضىّ واجبٌ
فكُنْ فطِناً واترك سبيلَ من اعتدى

أما الجزْء فلا يدخلُ فى الطويل ولا فى السريع ولا فى المنسرح ، وبقيةُ البحور يدخلُ فى بعضها على سبيل الجواز وفى بعضها على سبيل الوجوب ، ولا نعنى بالجواز أنه يدخلُ فى بعض أبيات القصيدة الواحدة ويُترك فى بعضها، ولكنْ معناه أن الشاعر لا يتعين عليه أن ينظم ذلك البحرَ مجزوءاً بل الأمرُ

موكولٌ إلى خِيَرته ، فإنْ شاء جَزَأه وإن شاء تركَ الجزْء ، ولكنه إذا فعل أحدَ الأمرين المخيّر فيهما وهو الجزْء فى بيتٍ من قصيدة لزمه استعمالُه فى بقية الأبيات من تلك القصيدة ، وهذا هو المرادُ بقولى « ومعناه أن البحر يمكن نظمه » إلى آخر البيتين .

إذا تقرر ذلك فالأبحُر التى يدخل فيها الجزء على سبيل الوجوب خمسة ، وهى البحرُ السادس وهو الهزجُ ، وإليه الإشارةُ بالواو من قولى «وَبلْ من» والبحرُ الثانى وهو المديدُ المشارُ اليه بالباء ، والبحرُ الثانى عشر وهو المضارع المشارُ إليه باللام ، والبحر الثالثَ عشرَ وهو المقتضب المشارُ اليه بالميم ، والبحرُ الرابع عشر وهو المجتث المشار إليه بالنون .

والأبحرُ التى يدخلها الجزء جوازاً سبعة وهى البحرُ الثالث وهو البسيطُ المشارُ إليه بالجيم من قولى « جهز حدس كفء » .

والبحرُ الخامس وهو الكامُل المشارُ اليه بالهاء ، والبحرالسابع وهوالرّجز المشار اليه بالزاى ، والبحر الثامن وهو الرَّمل المشار اليه بالحاء ، والبحر الرابع وهو الوافر المشارُ إليه بالدال ، والبحر الخامس عشر وهو المتقارب المشار إليه بالسين ، والبحر الحادى عشر وهو الخفيف المشار إليه بالكاف ، وأمّا الشّطر والنّهك فلا شيءَ منهما بواجبٍ ، وإنما يدخلان على سبيل الجواز بالمعنى الذى تقدم ، وإليه الإشارةُ بقولى « فكن فطنا » ، أى تفطّنْ لمعنى الجواز مما قررناه أولا .

فالشطرُ يكون فى البحر السابع وهو الرجز ، وفى البحر التاسع وهو السريع . والنهكُ يدخل فى بحرين وهما البحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاى من « زيغ » ، والبحرُ العاشر وهو المنسرح المشارُ اليه بالياء .

الزِّحافُ المُنفَــرِد

وتغييرُ ثانى حَرْفي السببِ ادعُهُ　　زِحافاً فأوج الجزء من ذلك احتَمى

أقول : التغييرُ الذى يلحق أجزاء التفاعيل على نوعين ، نوع يُسمى بالزحاف ، ونوع يُسمى بالعلة . وبعضُ العروضيين يزيد نوعاً آخرَ وهو العلةُ الجارية مَجرى الزحاف .

وعندى أن ثَمَّ قسماً رابعا وهو زحافٌ يجرى مَجرى العلة . ألاَ ترى أن القبض مثلا من أنواع الزحاف ويدخلُ فى عروض الطويل على وجه اللزوم ، فهو زحافٌ من حيث هو تغييرٌ لحِقَ ثانى السبب ، وجَرى مَجْرى العلة من حيث لزومُه .

إذا تقرر ذلك فالزحافُ تغييرٌ يلحق ثانى السبب . هذا هو الذى ارتضاه بعضُ الحذّاق فى تعريفه ، وعليه مشى الناظمُ . وقد علمتَ أنه يلزم عليه أن يكون القبضُ فى عروض الطويل زِحافا ، وكذا خَبْنُ عروضِ البسيط الأولى وضربِها الأول ، وهو باطل . وقد يُجاب عنه بالتزام كوْنه زحافا من حيث هو تغييرٌ لثانى السبب ولكنه جرَى مجرى العلة من حيث هو لازمٌ كما مر .

وقد عُرِّف الزحاف بتعريفات أُخَر غيرِ هذا وكلُّها مدخولٌ .

فقيل هو تغيير لا يلزم ولا يكسرُ الوزن . ونَقَضَه ابنُ واصل بالتشعيث فإنه لايلزم ولا يكسر الوزن ، مع أنه ليس زحافا ضرورةَ أنه تغييرٌ فى الوتد ، والزحافُ لا يَكون فى وتد . قلتُ : ليس اختصاصُ الزحافِ بالأسباب متفقاً عليه حتى يَردَ النقضُ بالتشعيث ، فكثيرٌ ذهب إلى أن الخرْمَ زحاف مع أنه تغيير فى الوتد .

فإنْ قلتَ : لكنه يكسر الوزنَ فلا يَرِدُ عليه ،قلتُ : لا نسلّم أنه يكسر الوزن ، إذ لو كسره لخرج ما دخل فيه عن أن يكون شعراً ضرورةَ أن كلَّ شعرٍ لا بد أن يكون موزونا بوزن صحيح ، واللازمُ باطل .

وقيل: الزحافُ تغيير عَدَمُه أحسن من وجوده ، ونُقِضَ بقبض «فعولن» التى قبل الضرب الثالث من الطويل ، فإنه أحسن من عدم القبض اتفاقا مع أنه زحاف .

وقيل : هو الذى وجودُه فى الشعر أكثريٌّ . ونُقض بالتشعيث فإنه أكثرُ من عَدَمِه فى الخفيف . قلتُ : قد يُمنعُ كونُه أكثريًّا فيه .

وقيل : هو حذفُ ساكن السبب الخفيف . ونُقضَ بالإضمار والعَصْب والعَقْل ، فإنّ كلاًّ منها زحافٌ ، وليس تغييراً لثانى سبب خفيف .

وسُمى هذا التغييرُ زحافا ، وزَحْفًا، لما يَحْدُثُ به فى الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها لِمَا نقص منها . مأخوذٌ من قولهم زَحَفَ إلى الحرب وغيرها إذا أسرع النهوضَ إليها . قال امرؤُ القيس[1] :

فأقبلتُ زَحْفاً على الركبتينِ فثوباً نسيتُ وثوباً أَجُرّْ

قال بعضهم : إنما كان الزحافُ خاصا بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحافَ أكثرُ وروداً فى الشعر من العلل، والوتدُ أثبتُ من السبب لأن السببَ كثيرُ الاضطراب ، فإذا زُوحف السببُ اعتمدَ على الوتد ، فلو زُوحف الوتدُ لَضَعُف اعتمادُه لِضَعف الوتدِ .

وقد تقدمَ أن بيت الشِّعر كبيت الشَّعرِ ، فكما أن السبب فى بيت الشَّعرِ

---

(١) ديوانه : ١٥٩ .

يضطرب ، وإنما يعتمد على الوتد لأنه يُمسكه ، كذلك هو فى بيت الشِّعر، ولأن الأسبابَ أكثرُ دوراً فى الأجزاء من الأوتاد . ألا ترى أن الواقع من الأسباب فى الأجزاء العشرة ثمانيةَ عشرَ ، فى كل واحدٍ من الخماسيين سببٌ ، وفى كلّ واحدٍ من السباعية سببان ، وليس فيهامن الأوتاد غيرُ عشرةٍ فقط ، فى كل جزء وتدٌ ، والزحافُ أكثرُ وروداً فى الشعر فجعلوا الأكثر وروداً للأكثر وجوداً قَصْداً للتخفيف .

وإنما اختُصت ثوانى الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو زوحفت لأدَّى إلى الابتداء بالساكن فى السبب الخفيف مُطْلَقاً ، وفى الثقيل إذا أُضمر ، ووقع أولَ البيت .

وإذا علمتَ أن الزحاف إنما يلحق ثانى السبب لزمَ من ذلك أن أولَ الُجزء وسادسَه وثالثَه لا يدخُلها زحاف ضرورةَ أن الأولَ ليس ثانى سبب قطعا ، والسادسَ إمّا أولُ سبب أو ثانى وتد ، والثالثَ إما أولُ سبب أو ثالث وتد ، أو أوله .

وإلى ذلك أشار بالألف والواو والجيم من قوله « فأوج » ، فأشار بالألف إلى الحرف الأول من الُجزء ، وبالواو إلى سادسه ، وبالجيم إلى ثالثه ، وأتى بالفاء السببية إشعاراً بأن احتماء هذه المحالّ المرموز لها من الزحاف مسبَّب عن كونِه عبارةً عن تغييرِ ثانى السبب ، فتأملْ .

ووقع فى شرح العصرى الذى كنا أسلفنا ذكره عند الكلام على قوله « أولات عدِ جزء لجزء ثنائنا » مانصه: « يقول إنّ الزحافَ المنفردَ مختصٌّ فى الحشو بالسبب ، ولا يكون إلا فى ثانيه ، وإلى ذلك أشار بقوله « فأَوْجُ الجزءِ من ذلك احتمى » ، يعنى أعلاه الذى أوَّله ، فلَمْ يَشْعُرْ بأن أحرف « أوج » رمز لأولِ الجزءِ وسادسِهِ وثالثه كما سبق . والظاهرُ أن هذه الأحرف كُتبت

فى نسخته التى وقف عليها بالسواد ولم تُكتب بالحمرة التى يُكتب بها الرمزُ عادةً فوَهم ولم يتنبه .

قال :

وذلك بالإسكانِ والحَذْفِ فيهما
يَعُمُّ علي الترتيب فاقضِ على الوَلاَ

أقول : يعنى أن تغييرَ ثانى السبب يكون تارةً بالإسكان ، وتارةً بحذف الساكن ، وتارةً بحذف المتحرك . فالضميرُ من قوله « فيهما » عائدٌ على الساكن والمتحرك المفهومين من السياق ، وذلك لأن ثانى السبب يكون ساكناً ويكون متحركا .

وقوله « يعم على الترتيب » يعنى أن هذا التغييرَ يعم ثوانىَ الأسبابِ على الترتيب الذى يقتضيه الانتقالُ من الخفيف إلى ما بعده، فتبدأ بإسكان المتحرك ، ثم تنتقلُ منه إلى حذف الساكن ، ثم إلى حذف المتحرك ، وذلك لأن الإسكان حذفُ حركةٍ ، وهو أخَفُّ من حذفِ الحرف فتبدأ به ، وحذفُ الساكن أخفّ من حذف المتحرك فيكونُ بعد الإسكان ، وتنتقلُ منه إلى حذف المتحرك ، فإذا جاءتك ألقابٌ فاحكم بأن الأولَ منها للأخف ، والثانى لما بعده ، والثالثَ لما بعدها ، وهو معنى قوله « فاقض على الولا » .

قال :

فتلك بثانى الجُزء الأُضمارُ متْبعا بخَبْنٍ ووَقْصٍ فادْعُ كلاًّ بما اُقْتَضى

أقول : الإشارةُ بقوله « تلك » عائدةٌ إلى التغييرات الثلاثة المتقدمة التى هى إسكانُ المتحرك ، وحذفُ الساكن ، وحذفُ المتحرك .

وقد أسلف الناظمُ أن التغييرَ الذى تكلم عليه هو تغييرُ ثانى السبب ، وأن التغييراتِ ثلاثةُ أنواعٍ مرتبةٍ على ما مر .

وذَكر هنا أن تلك التغييراتِ تحلُّ ثانىَ الجزء فتسمى بالإضمار والخَبْن والوَقْصِ ، فيلزمُ من ذلك أن يكون الإضمار عبارةً عن إسكان الثانى المتحرك من الجزء وأن يكون الخبنُ عبارةً عن حذف الثانى الساكن منه ، وأن يكون الوقص عبارة عن حذف الثانى المتحرك منه . وأن هذا الثانى الذى اعتوَرته التغييرات الثلاثة لا بد أن يكون ثانىَ سبب عملًا بما سبق .

وقوله « فادع كلاًّ بما اقتضى » يعنى أنى قد أخبرتك أن ثانى الجزء محلٌّ لهذه الأمور الثلاثة المذكورة على الوَلاء : الإضمارِ والخبنِ والوقص، فادع كلا منها بما اقتضاه الترتيبُ السابقُ من البدء بالخفيف ثم الانتقال إلى ما بعده ثم الانتقال إلى ما بعدهما كما أسلفناه .

والإضمارُ لغةً مأخوذٌ من الإضمار الذى هو الإخفاء . تقول : أضمرتُ فى نفسى كذا ، أى أخفيته ، ولمّا كانت حركةُ الحرف تميزُه وتظهره وأُسقطتْ كان إسقاطُها إخفاء لبعض الحروف ، فسُمى لذلك إضماراً . ومنه سُميت الأسماء العائدةُ إلى الظاهر ضمائرَ لأنها تخفى معانيها بالنسبة إليها .

وقيل : هو مأخوذٌ من قولك أضمرتُ البعير ، إذا جعلته ضامراً مهزولا، وذلك لأن حركةَ الجزء لمّا ذهبتْ وأعقبها السكونُ ضَعُفَ بسبب ذلك فشُبه بالضامر المهزول .

والخبنُ لغةً أن يجمع الرجلُ ذيلَ ثوبه من أمامه فيرفعَه إلى صدره فيشده هنالك على شىء يجعلُه فيه . ويقال خَبَنَ الخياطُ الثوبَ ، إذا ضم ذيلَه إليه ، فكأن الجزء لمّا حُذف ثانيه وانضم بذلك أولُه من ثالثه شُبه بالثوب إذا خُبن .

والوقْصُ لغةً قِصَرُ العُنق ، وهو أيضا كَسْرُها ،ومنه قولُهم وقصَ الرجلُ،

إذا سقط عن دابته فاندقت عنقه . فكأن الجزء لما سقط ثانيه المتحرك شبه بما اندقتْ عنقُه . لأن الثانيَ من الجزء بمنزلة العنق .

واعلمْ أن من العروضيين مَن نَقَلَ عن الأكثرين أن الوقص دخولُ الخبنِ على الإضمار ، وأن الأقاين هم القائلون بما قاله الناظمُ من أنه حذفُ الثانى المتحرك . ورجّح أبو الحكم الأولَ بأنه لو كان المتحركُ هو المحذوفَ منه ابتداء لجاز فى متفاعلن الخبلُ ، إذْ لا مانعَ حينئذ منه ، ولا كذلك على مذهب الجمهور لقيام المانع ، وهو اجتماع ثلاثِ عللٍ : الخبنِ والإضمارِ والطَيِّ . ورده الصفاقسى بأنا لا نُسلم فقدانَ المانع حينئذ منه ، بل هو قائم لفقدان جُزءِ الخبْل ، وهو الخبنُ ، لأن الخبْلَ عبارةٌ عن اجتماع الخبن والطى إجماعاً ، لا عن اجتماع الوقص والطى ، ولا خبنَ حينئذ فى الُجزء فلا يدخله الخبل .

على أن اجتماعَ ثلاث علل عنده ليس بمستنكَر ، بل الدليلُ حجةٌ عليه حينئذ ، لوجود جزأى الخبل وهما الخبنُ والطيُّ على القول الذى رجّحه . سلّمناه إلا أن العلة عندنا فى امتناع الخبل فى متفاعلن مرّكبةٌ ، وهو ما يؤدى إليه من حذْف حرفين أحدُهما متحرك ، وكراهيةُ اجتماع أربعة متحركاتٍ ، وحينئذ لا يردُ جوازُ الخبل فى البسيط علينا ، لانتفاء بعض أجزاء العلة ، وهو كونُ أحدِ الحرفين المحذوفين متحركا لأنهما معا ساكنان .

قال :

ورابعُه لم يُبْــــلَ إلاّ بطيِّه
أى الحذفِ إنْ يَسْكُنْ وإلاّفقد نجَا

أقول يعنى أن الحرفَ الرابع من الُجزء لم يغيَّر من أنواع الزحاف إلا بالطى ، فعبّر عن ذلك بقوله « لم يبل » على جهة التمثيل . فإذَنْ يكون الطَيُّ

عبارةً عن حذف الساكن الرابع من الجزء . سُمى بذلك لأن الحرفَ الرابعَ من الجزء السباعى واقع وسطَه ؛ فإذا حُذف التقت الحروفُ التى قبله بالحروف التى بعده فأشْبهَ الثوبَ الذى يُطوى من وسطه .

وقوله « وإلاّ فقد نجا » أى وإلاّ يسكن الحرفُ الرابع بأن كان متحركا فإنه ينجو من الزحاف ، وذلك لأن الزحاف كما تقرر تغييرُ ثانى السبب ، ورابعُ الجزء إذا كان متحركا لا يكون ثانىَ سببٍ ، لأنه إمّا أن يكون حينئذ أولَ سبب أو ثانىَ وتدٍ ، وكلاهما ليس محلا للزحاف .

قال :

وَعَصْبٌ وقَبْضٌ ثم عَقْلٌ بخامس
وكَفٌّ سقوطُ السابع الساكنِ انقضى

أقول : يدخلُ فى خامسِ الجزء مع كونه ثانىَ سبب تغييراتٌ ثلاثة،وهى العصبُ والقبضُ والعقلُ . وقضيةُ الجريان على الترتيب الذى أفاده الناظم أن يكون العصبُ إسكانَ الخامس المتحرك ، والقبضُ حذف الخامس الساكن . والعقلُ حذف الخامس المتحرك .

وإنما سُمى التغيير الأول عَصْباً بالصاد المهملة ، لأن حركة الحرف اعتُصِبَتْ منه فمُنع أن يتحرك . وكلُّ شىء عصبتَه فمنعته الحركةَ فهو معصوب .

وسُمى التغييرُ الثانى قبضاً لانقباض الصوت بالجزء الذى يدخله، وذلك لأنه يدخلُ «فعولن ومفاعيلن» ليس إلا ، فإذا حذفتَ النونَ من الأول والياء من الثانى انقبض الصوتُ عن الغُنّةِ التى كانت موجودة مع النون ، وعن اللينِ الذى كان موجودا مع الياء ، وفيه نظر .

وسُمى التغييرُ الثالثُ عقلاً أخذاً له من العَقْل ، ومعناه المَنْعُ ، ومنه عقلتُ البعيرَ ، لأنه إذا عُقِلَ مُنِع من الذهاب . ولمّا كان مَفَاعَلَتُنْ تُحذف منه اللامُ

فيمتنعُ إذْ ذاكَ حذفُ نونه حذَراً من اجتماع أربعة أحرف متحركة إذْ كان الجزء الواقع بعدَه مفتوحاً بوتد مجموع . ويحتملُ أن يكون سُمى بذلك لأنه لمّا حُذفت لامُه مُنع منها ومِن حركتها فأَشْبه البعيرَ الذى عُقلت يدُه فمُنع الحركةَ .

وقوله « وكف سقوط السابع الساكن » معناه ظاهرٌ ، وإنما اشتَرَطَ فى السابع أن يكون ساكناً لأنه لو كان متحركا لكان ثالثَ وتدٍ ، إذْ لاشىءَ من الأجزاءِ السباعية آخرُه حرفٌ متحركٌ غيرُ « مفعولات » ، وتاؤه ثالثُ وتدٍ مفروق ، فلامدخلَ للزحاف فيها ، لأنه إنما يدخل ثوانىَ الأسباب .

سُمى كفا أخْذاً له من كُفَّةِ القميص وهو ما يُكف مِن ذيله ، فكأن الجزءَ لمّا حُذف آخرُه شُبه بالثوب إذا كُف طرفُه . وقوله « انقضى » أى الزحافُ المنفردُ ، فهو محتملٌ لضمير يعود على ما تقدم .

الزِّحاف المُزدوَج

قال :

وطَيُّكَ بعدَ الخبنِ خَبْلٌ وبعد أن
تقَـــدَّمَ إضمارٌ هو الخزلُ يافتَى

وكفُّكَ بعدَ الخبنِ شَكْلٌ وبعد أن
جرَى العَصْبُ نقصٌ كلُّ ذا الباب مُجْتَوَى

أقول : إذا اجتمع فى الجزء الخبنُ والطى ، كما إذا حُذفت سينُ مستفعلن المجموعِ الوتدِ بالخبن ، وفاؤه بالطى ، فصار مُتَعِلُنْ سُمى بذلك خَبْلاً ، والجزء مخبولٌ. أُخِذَ ذلك من الخَبالِ ، وهو الفسادُ والاختلالُ . ويقالُ يدٌ مخبولة إذا كانت مختلة معتلة ، فكأن الجزءَ لمّا ذهب ثانيه ورابعُه شُبه بالذى اعتلّت يداه .

وإذا اجتمع فى الجزء الطىُّ والإضمار ، وذلك لا يكون إلا فى «متفاعلن» فتسكن تاؤه بالإضمار وتحذفُ ألفه بالطى فيصيرُ « مُتْفَعِلُنْ » فهذا هو المُسمى بالخزل . يُقال بالخاء المعجمة ، وبالجيم ، ومعناه القطع . ومنه سنامٌ مخزولٌ إذا قُطع لِما يصيبه من الدَّبَرِ ، فكأن الجزءَ لمّا تكرر عليه الإعلالُ شُبه بالسنام الذى أصابه الدَّبر ثم قُطع فاجتمع عليه إعلالان .

واجتماعُ الخبن والكف شكلٌ ، مثل « فاعلاتن » المجموع الوتد تحذف ألفه بالخبن ، ونونه بالكف فيصير « فَعِلاتُ » . والشكلُ مصدرٌ من قولك شَكَلْتُ الدابةَ وغيرَها بالشِّكال أَشْكُلُها شَكْلاً إذا قيدتها ، وشَكَلْتُ الكتابَ كذلك ، فكأن الجزءَ لمَّا حُذف آخرُه وما يلى أوله شُبه بالدابة التى شُكِلَتْ يدُها ورِجْلُها لأن الجزءَ يمتنع بذلك من انطلاق الصوت به وامتداده كما تمتنع الدابةُ بالشكل من امتداد قوائمها فى عَدْوِها .

واجتماعُ الكف والعصب نقصٌ، وذلك لا يكون إلا فى « مفاعلتن » فتُسكَّن لامُه بالعصب، وتحذفُ نونُه بالكف، فيصيرُ مُفاعَلْتُ ، ويُسمى الجزء منقوصاً لِما نَقَصَ منه بالحذف والتسكين.

وقوله «كل ذا الباب مجتوى» يعنى أن جميعَ ما ذكره فى هذا الباب من الزحافات المزدوجة قبيحٌ مستكره، وهو المراد بقوله « مجتوى » ، من قولك : اجتويتُ الموضعَ، إذا كرهتَ المُقام به، ومنه حديث العُرَنِيِّين « فاجتَوَوا المدينةَ » .

ولا يلزمُ من كون جميع أنواع هذاالباب قبيحةً أن يكون كلُّ ما فى الباب السابق حسناً، بل الأمرُ فى ذلك مختلفٌ، فتارةً يكون حسناً، وتارة يكون صالحا، وتارةً يكون قبيحاً. فالحسَنُ ما كثر استعمالُه وتساوَى عند ذوى الطبع السليم نقصانُ النظم به وكمالُه ، كقبض «فعولن» فى الطويل. والقبيحُ ماقل استعمالُه، وَشق على الطباع السليمة احتمالُه ، كالكف فى الطويل. والصالحُ ماتوسط بين الحالين ولم يلتحق بأحد النوعين، كالقبض فى سباعى الطويل، إلا أنه إذا أُكثر منه التحق بقسم القبيح، فينبغى للشاعر أن يستعملَ من ذلك ماطاب ذوقُه وعَذُبَ سَوْغُه، ولا يسامحَ نفسَه فيعتمدَ الزحافَ المستكرهَ اتكالاً على جوازه، فيأتى نظمُه ناقصَ الطَّلاوة قليلَ الحلاوة ، وإنْ كان معناه فى الغاية التى تستجاد. اللّهم إلاّ أن يستعملَ من ذلك ما قلّ وخف عند الحاجة والاضطرار.

قال ابنُ برِّى بأثر هذا الكلام: وعلى هذا ينبغى أن يُحمل قولُ الأصمعى: الزحافُ فى الشعر كالرخصة فى الدين لا يُقدِمُ عليها إلا الفقيهُ لأن الرخصةَ إنما تكون للضرورة. وإذا سُوغت فلا يُستكثر منها. فإنْ قلتَ: أمّا ادعاء الناظم أن الطى واقعٌ بعد الإضمار فى الخزل، وأن الكف واقع بعد العصب فى النقص

فواضحٌ ، وذلك لأن الإضمار إذا قُدِّر وقوعُه أولاً بقى مَحَلّ الطى ، وهو الرابع الساكنُ ، والعصبُ إذا قُدر وقوعُه أولاً بقى محل الكفّ ، وهو السابعُ الساكن ، فيجدُ حينئذ كلٌّ من الطى والكف محلا قابلا لوقوعه ، وهذا ظاهر ، لاخَفاءَ به. وأما ادعاؤُه أن الطى وقع بعد الخبن فى الخبل ، وأن الكف وقع بعد الخبن فى الشكل ، فليس بظاهر ، وذلك لأنك إذا خبنت « مستفعلن » المجموعَ الوتد أولاً بأن حذفتَ سينَه ، وأردتَ طيه بحذف الفاء وجدتَ محلّ الطى مفقودا ، وذلك لأنه إنما يحِلُّ فى الرابع الساكن ، والفاء الساكنةُ صارت ثالثةً لا رابعةً ، وكذا إذا خبنتَ « فاعلاتن » المجموع الوتد بأن حذفتَ ألفَه وأردتَ كفه بعد ذلك بحذف النون وجدتَها سادسةً لاسابعةً ، ففُقِد محلُّ وقوع الكف ، فكان ينبغى فى مثل هذا أن يُقدر الثانى أولاً ، وذلك بأن يُقدر وقُوع الطى والكف قبل الخبن فيصيرَ الثانى الساكن قبل الخبن ثابتاً فى مركزه فيجد الخبنُ محلا لدخوله ، ولا ضيرَ حينئذ .

قلتُ : هذا كلامٌ وقع لبعض العروضيين وردّه بعضُ الحذاق بأن دخولَ الزحاف الثانى على الجزء إنما هو بالنظر إليه قبل التغيير الأول ، لأن التغييرَ طارئٌ فلا يُنظر إلى حالته ، وحينئذ فالطى إنما دخل فى حرف رابع ساكن ، والكفُّ إنما دخل فى سابع ساكن . وأيضا فما ذُكر فى السؤال أنه ينبغى تقديره هو تقديرٌ على خلاف الواقع . لأن المتكلمَ إذا تلفظ بالجزء وأدخلَ فيه تغييرين فإنما يُدخلهما فيه حالةَ تلفظه به ، الأول فالأول ، فوَجَبَ أن يكون التقديرُ كذلك ليطابقَ الواقع .

المُعَاقَبَةُ والمُرَاقَبَةُ والمُكَانَفَةُ

قال :

إذا السببانِ استجمعا لهما النَّجاَ أو الفردُ حَتْماً فالمعاقبةُ اسمُ ذا[1]

أقول : إذا اجتمع السببان ولم تَجُزْ مزاحفتُهما جميعاً ، بل وجب أحدُ الأمرين ، إما سلامتُهما معاً أوسلامةُ أحدهما فذلك هو المُعاقَبَةُ . فقولُ الناظم « لهما النَّجاَ » جملةٌ في موضع الحال من ضمير «استجمعا» . وقولُه «أو الفرد» معطوفٌ على الضمير المجرور بدون إعادةِ الخافضِ ، على مذهب من يراه من النحاة .

فإنْ قلتَ : أين الرابطُ للحال بصاحبها من المعطوف ؟ قلتُ محذوفٌ إذ

(١) جاء في (د) هذا الهامش : « قوله « إذا السببان » ، أي الخفيفان ، ابتداء أو بعصب مفاعلتن فنقل إلى مفاعيلن ، أو بإضمار متفاعلن فنقل إلى مستفعلن ، (استجمعا) وفي بعض النسخ (اجتمعا) . (لهما النجا) يعني السلامة من الزحاف. فقوله السببان فاعل بفعل محذوف يدل عليه اجتمعا . وقيل مبتدأ خبره اجتمعا ، «ولهماالنجا» جملة في موضع الحال من ضمير الفاعل في اجتمعا ، أومن السببين على أنهما فاعل . وقد صرح في الصحاح بأنه يقال : استجمع السيل ، إذا اجتمع من كل موضع . ثم عطف على المجرور بلا إعادة الجار على مذهب من يراه من النحاة ، وفصل بين المعطوفين بالمبتدأ ضرورة . قوله : « أو الفرد منهما » ، أي ولأحدهما النجا من الزحاف ، ولا يجوز مزاحفتهما جميعا . وحينئذ فزاحفتهما كالضدين فإنهما لا يجتمعان ، ولكن يرتفعان ، كالسواد والبياض ، والرابط للحال بصاحبها من المعطوف محذوف . إذ المعنى أو الفرد منهما كما ذكر . انتهى . بصروى . قل النقاوسى (حتما) منصوب ، إما أن يكون حالا من ضمير النجا في الاستقرار ، أو عند من لا يرى المجرور في مثل هذا متحملا للضمير منتقلا إليه من المقدر استقر أو مستقر، كالسيرافي وابن كيسان ، أو من ضمير في المجرور عند من يراه في مثله كذلك ، كالفارسي وكثير ، فعامله العامل في صاحبه ، وإما أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة قبله على نهج قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ، فناصبه فعل من لفظه محذوف وجوبا ، وللك جعله حالا من الفرد ، وعامله ظاهر ، والأول هو الموافق لتقريرنا لكلام الناظم وأمكن في المعنى على دقته . انتهى

وقوله تعالى « كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ » في سورة النساء : ٢٤ .

التقديرُ أو الفرد منهما . وقولُه « حتما » حالٌ من « النجا » الذى هو مبتدأ أو من ضميره المستكنّ فى الظرف المستقر ، وهو خبره المتقدّم ، إمّا على أن يُقدّر ذاحتم ، أى وجوبا ، أو يُجعلَ بمعنى محتوماً ، أى واجباً ، أو يُجعلَ المصدر نفسه حالاً على جهة المبالغة .

فإنْ قلت : كيف سوغتَ الحالَ من المبتدأ وهم يطلقون القولَ بمنعه بناء على أن العاملَ فى الحال هو العاملُ فى صاحبها ، والابتداء لا يصلحُ للعمل فى الحال ، قلتُ : هذا على حدّ قوله :[١] .

* لميَّةَ مُوحشا طَلَلُ *

فصاحبُ الحال عند سيبويه النكرةُ ، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداء ، والناصبُ للحال الاستقرارُ الذى تعلق به الظرفُ ، فما أجزتَه فى بيت الناظم هو مثلُ هذا سواء ، وظَهَرَ[٢] أن مقتضى ما وقع لسيبويه هنا أنه لا يلتزم صحة قولهم : والعامل فى الحال هو العاملُ فى صاحبها والله تعالى أعلم .

---

(١) سيبويه : ٢٧٦ ، وفيه « لعزة » ومنسوب لكثير . ديوان كثير : ٢١٠ (طبعة الجزائر) . وفى مغنى اللبيب ، ١ : ٩٠ (رقم ١٣٣) .

(٢) جاء فى (د) الهامش الآتى : قوله « وظهر أن مقتضى ما وقع لسيبويه إلخ فيه نظر ، لأن العامل فى الحال وصاحبها متحد حقيقة ، لأن ذا الحال فى الحقيقة هو الضمير الذى فى الاستقرار العائد على المبتدأ بطريق المجاز تسمية للشىء باسم العائد عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ ، فأطلق عليه لكونه إياه فى المعنى . أو يقال إن المبتدأ له جهتان ، إحداهما أنه مبتدأ ، والعامل فيه من هذه الجهة هو الابتداء ، وليست الحال على هذه الجهة ، والثانية أنه فاعل فى المعنى بتأويل استقر ، أو حصل لمية طلل ، فالحال له بهذا الاعتبار ، واستقر عامل فيه بهذا الاعتبار الذى كان به صاحب الحال ، وهو العاملُ فى الحال أيضاً ، فقد صدق أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فظهر أنه ليس بين كلام سيبويه وكلام غيره منافاة . والله تعالى أعلم . بصروى .

قال :

للأُولِ أو ثانيه أو لـكليهما اُسمُ صَدْرٍ وَعجْزٍ قيل والطَّرَفان جا[١]

أقولُ : السببان المجتمعان وهما محلُّ المعاقبة تارةً يـكونان فى جزء واحد ، وتارةً يـكونان فى جزأين . فمثالُ كونهما من جزء واحد « مفاعيلن » فى الطويل والهزج، فالياء فيه تعاقبُ النونَ ، فإذا دخله القبضُ سَلِمَ من الـكفِّ وإذا دخله الـكفُّ سلم من القبض ، ولا يجوز فيه دخولُ القبضِ والـكف معاً ويجوز أن يَسلمَ منهما معاً .

ومثال مجىء المعاقبة من جزأين « فاعلاتن فاعلن » فى المديد ، فالنون من « فاعلاتن » تعاقب الألفَ من « فاعلن » ، فمهما زوحف « فاعلاتن » بالـكف سَلِمَ « فاعلن » بعده من الخبن ، ومهما زوحف « فاعلن » بالخبن سلم « فاعلاتن » قبلَه من الـكف ، وكذا « فاعلاتن » الواقعُ أولَ عَجُزِ المديد يجتمع فيه سببان قَبْليّان ، وسببان بعديّان ، وذلك لأن تفعيلَه هـكذا :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن   فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

فالمعاقبةُ أيضاً متصورةٌ بين نون « فاعلاتن » الواقعِ آخرَ الصدر وألف « فاعلاتن » الواقعِ أولَ العجز ، وبين نون « فاعلاتن » هذه وألفِ « فاعلن »

---

(١) جاء فى (د) الهامش الآتى : « قوله للاول » ، أى لجزء زوحف فى الأول منه لسلامة ماقبله ، كقولك فى المديد فى فاعلاتن فعلاتن . وقوله « أو ثانيه » أى أو لجزء زوحف فى ثانية ، أى الجزء وإن لم يجر له ذكر لفظى ، أى آخر الجزء ، وتجوز فى « ثانى » إذ أوقعه موقع الآخر ، وقيل ثانيه أى ثانى الأول ، أى مقابله ، وهو آخر الجزء لسلامة مابعده ، كقولك فى المديد أيضا : فاعلات فاعلن . وقوله « أو لـكليهما » ، أى أو لجزء زوحف فى كليهما ، أى أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة ما بعده ، كقولك فى المديد أيضا: فاعلاتن فعلات فاعلن، فثبتت نون فاعلاتن قبله وألف فاعلن بعده . بصروى .

الواقعةِ بعدها ، فتُتصورُ هنا ثلاثةُ أسماء ذَكرها الجماعةُ وهى : الصدر ،والعجُز والطَّرَفان .

فأما الصدرُ فهو مازوحف أولُه لسلامة ما قبلَه ، كقولك هنا : فاعلاتن فعلاتن . سُمى بذلك لوقوع الحذف فى صدر الجزء .

والعجُز هو ما زوحف آخرُه لسلامة ما بعده كقولك : فاعلاتُ فاعلن . سُمى بذلك لوقوع الحذف فى عجز الجزء .

والطّرفانِ ما زوحف أولُه لسلامة ماقبلَه ، وآخرُه لسلامة مابعدَهُ ، كقولك هنا : فاعلاتن فعلاتُ فاعلن ، فحينئذ إنما يقعُ الطّرفانِ فى الجزء الذى هو أولُ العجز بشَكْلٍ فتثبتُ نونُ «فاعلاتن» قبله وألف «فاعلن» بعده.

هذا ماقالوه وهو واضح ، ولا ألتزمُ تنزيلَه على كلام الناظم . فإنّ عبارتَه لاتفى بالمقصود ، ولم يشف الشارح الشريف فى تقريرها .

قال : وعادَلَ الناظمُ فى هذا البيت بين أول شطريه وآخرِهما ، فردّ الصدرَ إلى الأول ، والعجزَ إلى ثانيه ، والطّرفين إلى كليهما . وسَكّنَ الناظم العجزَ تخفيفاً على حد قولهم فى عَضُد عضْد ، و كَتِف كتْف. هذا كلامه .

قال :

تَحِلُّ بيحدو كاهن بِى وجُزْؤُها

بَرِىءٌ متى تُفقد وقد جاز أن تُرَى

أقول : يعنى أن المعاقبة تحل فى الأبحرالمرموز لها بقوله «يحد و كاهن بى» والباء الأولى ليست رمزاً وإنما هى ظرفية والباء الأخيرةُ ليست من الرمز

لأنها تقدمتْ . فأشار » بالياء إلا البحر العاشر وهو "المنسرحُ ، والمعاقبةُ فيه واقعة فى «مستفعلن» الذى بعد «مفعولاتُ » ، فتعاقب فاؤُه سينه وذلك لأنهما لو أُسقطا حتى يصير الجزء إلى « فعِلَتن» وقبلها تاء «مفعولات» لاجتمع خمس حركات ، وذلك لا يُتصور وقوعُه فى شعر عربى أبداً .

والحاء إشارة إلى البحر الثامن وهو الرّمل ، والمعاقبةْ فيه واقعة بين نونِ « فاعلاتن » وألفِ الجزء الذى بعده .

والدالُ إشارة إلى البحر الرابع وهو الوافر ؛ والمعاقبة فيه تُتصور بأن يُعصب « مفاعلَتن » فينقل إلى « مفاعيلن » فتعاقب فيه الياء النونَ .

والواوُ إشارة إلى البحر السادس وهو الهزج ، والمعاقبةُ فيه بين ياء مفاعيلن ونونِه كما تقدم . والكافُ إشارة إلى البحر الحادى عشر وهو الخفيف ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألفِ « فاعلاتن » ، فلا يجتمع خبنُ الجزء الثانى مع كف الأول .

والألف إشارة إلى البحر الأول وهو الطويل ، والمعاقبة فيه بين نون مفاعيلن ويائه كما مر .

والهاء إشارة إلى البحر الخامس وهو الكامل . وبيانُ المعاقبة فيه أنّ « متفاعلن » يُضمَر فينقل إلى مستفعلن فتعاقب سينُه فاءه .

والنونُ إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث ، والمعاقبةُ فيه بين نون «مستفع لن » وألف «فاعلاتن» كما تقدم فى الخفيف ، وذلك لأن « مستفع لن » فيهما مركبٌ من سببين خفيفين ووتد مفروق بينهما .

وقولُ الشريف « مركّب من سببين خفيفين بينهما وتد مفروق » فيه نظرٌ يَظهر بالتذكر لما سبق فى أول الكتاب .

والباء إشارة إلى البحر الثانى وهو المديد ، فتعاقب فيه نونُ فاعلاتن ألفَ الجزء الذى بعده .

وقوله : « وجزؤها برىءمتى تفقدْ ، وقد جاز أن ترى » ، قال الشريف : يريد أن الجزء الذى يَسْلَمُ من الزحاف المعاقبة وهو سائغ فيه يُسمى بريئاً . وحقيقة البرىء أنه جزء عاقَبَ بثبات حرفٍ من أوله أو من آخره جزءاً بعده سقَط من صدره ، أو جزءاً قبله سقَط من عَجُزه .

قلت : وفى شرح عروض ابن الحاجب لابن واصلٍ ما نصه . « والبرىءُ ما سلِم من المعاقبة التى فيها الصدرُ والعجزُ والطرفان ، وكذا قال غيرُه . فإذَنْ قولُه « وقد جاز أن ترى » جملةٌ خاليةٌ من الضمير النائب عن الفاعل فى قوله « تفقد » .

ويتجه على الناظم اعتراضٌ فى إطلاقه القولَ بأن جزء المعاقبة على الصفة المذكورة برىءٌ مع كونه مخصوصاً بما تقدم . لكنْ وَقَعَ فى كلام ابن برّى وغيرِه أن البرىءَ ما سلم من المعاقبة ، فظاهره سواء كانت المعاقبةُ مما فيه الطرفان أو لا . وهو موافقٌ لإطلاق الناظم .

قال :

ومنْعُك للضدين مبدأ شطرِ لم بأربعها كلٌّ مراقبةَ دعا

أقول: المراقبةُ هى أن لا يُزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان من الزحاف ، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر . وهو مرادُ الناظم ، وذلك لأن الضدين هما مزاحفةُ السببين جميعاً ، وسلامتُهما جميعاً . فإذا امتنعا لزم مزاحفةُ أحدهما وسلامةُ الآخر ، فتجامِعُ المراقبةُ المعاقبةَ فى أنه إذا حُذف أحد الساكنين

من السببين ثَبَتَ الآخر وجوباً ، وتفارقُها فى أن المعاقبةَ يجوز فيها إثباتُهما معاً والمراقبة يمتنع فيها ذلك .

ويقع الفرقُ بينهما أيضاً بأن المعاقبةَ تكون بين السببين المتلاقيين كانا فى جزء واحدٍ ، أو فى جزأين، والمراقبةُ لا تكون إلا إذا كان السببان متجاورَين فى جزء واحد .

وسُميت مراقبةً لأنها يُراقَب فيها حذفُ أحدِ الساكنين فيثبت الآخرُ ، أو ثبوتُه فيحُذف الآخر .

وقولُه « مبدأ شطر لم » يعنى أن المراقبة تحلُّ فى مبدأ كلِّ شطرٍ من شطور البحرين المرموز لهما باللام والميم ، وهما الثانى عشرَ وهو المضارعُ المشارُ إليه باللام ، والثالثَ عشرَ وهو المقتضبُ المشارُ اليه بالميم .

فإنْ قلتَ علامَ يعودُ الضميرُ من قوله « بأربعها » ؟ قلتُ على مبادئ الشطور الأربعة المفهومةِ من السياق ، وذلك لأن كلَّ بحر له شطران ، ولكلِّ شطرٍ منهما مبدأ ، فالمضارعُ فى الاستعمال مجزوء ، زنتُه :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن .

والمقتضبُ كذلك ، وزنتُه :

مفعولاتُ مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن .

فمبدأ الشطر الأول من المضارع «مفاعيلن» وكذا مبدأ شطره الثانى. ومبدأ الشطر الأول من المقتضب « مفعولات » وكذا مبدأ شطره الثانى . فإذنْ هى أربعةُ مبادئ . والمراقبةُ ثابتة فى جميعها فلا يجوز فى شىء منها إثباتُ السببين معاً ولا حذفُهما معاً . ولابدّ من سلامة أحدهما ومزاحفة الآخر .

فإنْ قلتَ: فكيف أنّث العددَ والمعدودُ مذكر؟ قلتُ، مر لنا أن الكسائى يُجيزه إذا كان المعدودُ محذوفاً. وقال به غيره. فيجوز تخريجُ ذلك على هذا المذهب.

وجوّز الشريفُ عودَ الضميرِ على الأسباب الأربعة فى البيت، وهما اثنان فى أول المصراع الأول منه واثنان فى أول المصراع الثانى، وذلك «عيلن» فى المصراعين من المضارع و«مفعو» فى المصراعين من المقتضب. وأنّث لأنه أوَّلَ السببَ بالكلمة أو باللفظة. قال: ويسوغ أن يريد بالأربع ثوانىَ الأسباب، وهى الحروفُ السواكن والحرف يُذكر ويُؤنث، فقال «بأربعها» فلحظَ التأنيث.

قال:

وأبحرُ طَىْ جَزٍّ مكانفةٌ لها بكُمَّلِها فافعلْ بها أيّها تَشَا

أقول: المكانفةُ هى جوازُ سلامةِ السببين المجتمعين، ومزاحفتِهما معاً، وسلامةِ أحدهما ومزاحفةِ الآخر. وهو معنى قول الناظم «فافعل بها أيها تشا» وتدخُلُ فى أربعة أبحر، وهى البحرُ التاسعُ وهو السريعُ المرموز له بالطاء. والبحرُ العاشر وهو المنسرِحُ المرموز له بالياء. والبحرُ الثالث وهو البسيط المرموز له بالجيم. والبحرُ السابع وهو الرجزُ المرموز له بالزاى.

وقوله «بكملها» يعنى أن المكانفةَ إنما تدخلُ فى هذه الأبحر فى الأجزاء الكُمّلِ السالمةِ من نقص العلل، وذلك كضرب العروض الأولى من المنسرح، لأن الطىَّ لازمَ له.

قال الشريف: وذَكر الناظمُ بحرَ المنسرح أولاً فيما يكون فيه المعاقبة ثم ذَكره هنا فيما يسُوغ فيه حذفُ الساكنين معاً. ووجهُ ذلك أنّ أجزاءه تختلف، فأما «مستفعلن» الواقعُ فى أول شطريه فحذفُ الساكنين فيه جائزٌ

قال : وكذا « مفعولاتُ » كما يُؤخذ من الشواهد . ولا وجهَ لتخصيص بمستفعلن المذكور .

وأمّا « مستفعلن » الذى يلى « مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله تاءَ « مفعولاتُ » وهى متحركةٌ ، فلو دخل « مستفعلن » الخبلُ لاجتمع فيه خمسُ متحركاتٍ . ولذلك لا يعدّه بعضُ العروضيين من باب المعاقبة ، إذْ امتناعُ حذفِ الساكنين إنما هو لأمرٍ عارضٍ فيه ، فتأمله ، انتهى كلامه . فإن قلت : كيف ساغ الابتداءُ بقوله «مكانفة» وهى نكرة محضة لامسوّغ للابتداء بها ؟ قلتُ هى موصوفة بقوله «لها» والخبرُ قولُه «بكلها» فالمسوغ موجودٌ فلا إشكال.

عِلَلُ الأجزاءِ

قال :

وما لَمْ يكُنْ مما مَضى أُذعُ بعلّةٍ

زيادتَه والنقص فرْقاً لذى النُّهى

أقول : مقتضى هذا الكلام أن تكون العلّة عبارة عن التغيير الذى لا يكون فى ثوانى الأسباب ، وعلى ذلك مشّاه الشريفُ .

فإنْ قلتَ : لا نزاعَ فى أن القَصْرَ من العلل ، وهو حذفُ ساكن السبب الخفيف من آخر الجزء وإسكانُ المتحرك قبله ، فهذا تغييرٌ فى ثانى السبب قطعاً ، فيلزمُ أن لا يكون علةً ، وهو باطل ، قلتُ : هو وإنْ كان فيه تغييرُ ثانى السبب بإسقاطه لكنْ ليس هذا تمامَ مُسمّاه ، وإنما مُسماه تغييرُ ثانى السبب بحذفه ، وتغييرُ أوله بإسكانه . والمرادُ بقولهم : الزحافُ تغييرُ ثانى السبب أنه تغييرُ الثانى فقط ، فزال الإشكال .

فإنَ قلت: من خاصّة العلة لزومُها حيث وَقَعَتْ، وقد عدّ الناظمُ الخَزْم ، بالزاى ، من علل الزيادة ، فيلزمُ على هذا أن يكون لازماً وهو باطل ، قلتُ : قد يتخلف اللزومُ لعارضٍ . وهذا كذلك ، ضرورةَ أن هذه الزيادةَ خارجة عن وزن البيت .

وفى عبارة الناظم ما يقتضى عدمَ اللزوم ، فإنه حَكَمَ على هذا النوع من العلل بالقبح ، بل جعَله أقبح ما يُرى . ولا يتأتى القولُ بذلك مع لزومه . وقسّم الناظمُ العلةَ إلى زيادةٍ ونقصٍ . وسيأتى تحقيق ذلك .

وقوله « فرقاً » مفعولٌ لأجله ، والعاملُ فيه « أدعُ » أى سَمِّ مالم ينقص من التغييرات علةً وما مضى منها زِحافاً ليحصلَ الفرقُ بين اللقبين ، فترتبَ على كلٍّ حكمٍ مقتضاه .

قال :

فزدْ سبباً خِفّـا لترفيلِ كاملٍ بغايتهِ من بعْدِ جزءٍ له اهتدَى

أقولُ : قد سبق أن العلةَ على قسمين : زيادة ونقص ، فقدّم الناظمُ أقسام النقص من حيث أن جميعَ حروف الجزء مع الزيادة باقيةٌ لم يذهب منها شيء ولا كذلك مع النقص . وللأول على الثانى مزية .

إذا تقرر ذلك فمن أنواع الزيادة الترفيـلُ ، وهو زيادةُ سبب خفيف على آخر الضرب من مجزوء الكامل . والمراد بالغاية هو الضربُ ، وكلامه واضح .

والترفيلُ فى اللغة إطالةُ الذيل . يقالُ ذيلٌ مرفّل أى مطوّل ، ومنه قولُهم: فلانٌ يرفّلُ فى ثوبه ، للذى يجر ذيلَه زهواً . ولمّا كانت هذه الزيادةُ هى أكثرَ زيادةٍ تقع فى الآخر سُمى ترفيلاً .

قال :

ومجزوءِ هجٍ ذَيِّلْهُ بالسَّكْنِ ثامناً

وسبِّغْ به المجزوءَ فى رَمَلٍ عرَا

أقولُ : التذييلُ زيادةُ حرفٍ ساكن على وتد مجموع فى آخر الجزء ، ويدخلُ فى الضربين المجزوءين من بحرين هما الخامسُ ، وهو بحرُ الكامل المشارُ إليه بالهاء من « هج » ، والثالثُ وهو بحرُ البسيط المشارُ اليه بالجيم . والمرادُ بالسَّكْنِ ذو السَّكن ، وهو السكون ، أى الحرفُ الساكن ، «وثامنا»

حالٌ من المجرور فيصيرُ « متفاعلن » في الكامل « متفاعلانْ » و« مستفعلن » في البسيط « مستفعلانْ » .

قال ابنُ برّى : وإنما آثروا زيادةَ النون دون ماعداها من الحروف قياساً على زيادة التنوين في آخر الاسم لأنها نونٌ في اللفظ ، وتُزاد في آخر الأسم بعد كماله ، كما أن هذه زيدت في آخر الجزء بعد كماله ، ولمّا كانت النون المزيدةُ ساكنةً ، وكانت النونُ الأصليةُ قبلَها كذلك ، والتقى ساكنان ، أبدلَ من النون الأولى الأصلية ألفاً كما تُبدَل النونُ الخفيفة والتنوينُ ألفا في الوقف ، لأن الساكنين يجوز اجتماعُهما إذا كان أحدهما حرف مَدّ ، لأن ما فيه من المد يقوم مقامَ الحركة .

والتذييلُ ، ويقال الإذالة أيضا ، مأخوذٌ من ذيلِ الثوبِ والفرس وغيره ، شُبه الحرفُ الزائد به .

والتسبيغُ زيادةُ حرفٍ ساكن على سبب خفيف من آخر الجزء ولا يكون إلاّ في المجزوء من بحر الرمل ، ويقال فيه أيضاً الإسباغ ، لأنه مصدرُ أسبغه إذا أطاله . يقال ذيلٌ سابغ أي طويل ، فلما كان هذا الحرف يطيل الجزء سُمى إلحاقُه به إسباغاً وتسبيغاً على صيغة بناء التكثير .

فإنْ قلتَ : ماذا أراد الناظمُ بقوله « عرا » ؟ قلت: كأنه ينظر من طرفٍ خفى إلى ما حُكى عن الزجاج من أن هذا الضربَ من الرمل قليلٌ جداً ، وأنه موقوف على السماع ، فكأنه يقول وسبغْ بالحرف الثامن الساكن المجزوء من الرمل حالةَ كونه قد « عرا » أي نزل به من حيث سماعُه من العرب ، وإلاّ فحقُّه أن لا يُزاد لأنه لم يكثر كثرةً يُقاس عليها كما اتفق لغيره من ضروب الزيادة ، فتأمله وحرره .

قال :

وإنْ زِدْتَ صَدْرَ الشطرِ مادونَ خمسةٍ

فذلكَ خَزْمٌ وهو أقبحُ ما يُرَى

أقول : الخزمُ هو زيادة حرفٍ إلى أربعة فى أول البيت ، وحرفٍ أو حرفين فى أول العجز. سميت هذه الزيادةُ خزما بالزاى تشبيها لها بخزم البعير ، وهو أن تُجعلَ فى أنفه خزامةٌ ، والعَلاقةُ بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . وما أحسن قول السراج الوراق :

وقائلٍ قال لى ومثـلى يَرجعُ فى مثل ذا لمثـلهْ
لِمْ خُزِمَ الشعرُ قلتُ حتى يقادَ قسراً لغـير أهلِهْ

وأكثر مايجىء الخزمُ فى أول البيت . ومجيئه فى أول النصف الثانى قليل. ولم يجىء فيه بأزيدَ من حرفين . قال الصفاقسى : ووجهُ مجيئه فيه أن البيتَ قد يكون مصرعاً ، فكأن أولَ نصفه الثانى أولُ البيت . قلتُ : وفيه نظر . ووجَّهَهُ بعضهم بأنه لما جاز فى أول العجز الخَرْمُ ، بالراء ، وهو النقصانُ جاز فيه الخزمُ ، بالزاى ، ليكون الشططُ له تارةً وعليه أخرى . واعتُرض بأن تعليلَ جواز الخزم بالحمل على جواز الخرم ليس أوْلى من العكس . ووُجِّهَ أيضاً بشَبهِهِ أوائلَ الأبيات بقطع ألف الوصل فيه[1] . واعتُرض بتوجّه السؤال فى ألف الوصل كما فى الخزم .

---

(١) الضمير فى قوله « بشبهه » عائد الى العجز ، وكذلك فى قوله ، « فيه » . يعنى – فيما يبدو – أنه كما جاز قطع ألف الوصل فى العجز قياساً على قطعها فى الصدر ، كذلك يجوز بالقياس نفسه الخزم فى العجز . انظر فى الجزء الثانى من سيبويه شاهداً على ابتداء الشطر الثانى بألف الوصل بعد قطع قول الشاعر :

ولا يبادرُ فى الشتاء وليدُنا أَلقدرَ ينزلُها بغير جِعالِ

وقول لبيد :

أو مذْهبٌ جُددٌ على ألواحه ألناطقُ المزبورُ والمختومُ

إذا تقرر ذلك فكلام الناظم معترَض من جهة أن قولَه « صدر الشطر » أعمّ من أول النصف الأول وأول النصف الثانى ضرورةَ أن « صدر الشطر » صادقٌ على كل منهما . والخزمُ بما دون خمسة الذى هو صادق بأربعة أحرف إنما يكون فى أول الشطر الأول ولا يكون فى أول العجز إلاّ بحرف أو بحرفين خاصة ، فمثالُ مجيئه فى الأول بحرف واحد قولُه :[1]

وكأنَّ أباناً فى أفانينِ وَدْقِهِ كبيرُ أُناسٍ فى بِجادٍ مُزَمَّلِ

خُزم بحرف واحد ، وهو الواو .

ومثالُه بحرفين قولُه :

يامطرُ بن ناجيةَ بن سامةَ إنني أُجْفَى وتُغلقُ دونىَ الأبوابُ

خُزم بحرفين وهما الياء والألف .

ومثالُه بثلاثة قوله :

لقد عجِبْتُ لقومٍ أسلموا بَعْدَ عزِّهِمْ

إمامَهُمْ للمُنْكراتِ وللغَدْرِ

خُزم بثلاثة أحرف ، وهى قوله : « لَقَدْ » .

ومثاله بأربعة أحرف قوله :

اشدُدْ حيازيمَكَ للموتِ فإنّ الموتَ لاقيكا

خُزم بأربعة أحرف ، وهى قوله « اشدد » .

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٥ .

ومثالُه أولُ العجز بحرف واحد قوله :

كلّما رابك مني رائبٌ ويعلمُ الجاهلُ منّى ما عَلِمْ

خُزم بالواو من قوله « ويعلم » .

ومثاله فيه بحرفين قول طرفة : [١]

هل تذكرون إذْ نقاتلكُمْ إذْ لا يضرُّ مُعْدِماً عَدَمُهْ

خُزم فى الصدر بِهَلْ وفى العجز بإذ . لا يقالُ : « لا نُسلم أن هذا البيتَ مخروم لا فى الصدر ولا فى العجز لجواز أن يكون من الكامل ، وعروضُه هذا وضربُه كذلك ، ودخل الجزءَ الذى هو أولُ الصدر الإضمارُ ، وكذا أولُ العجز ، ودخل جزْئى الحشو من المصراعين الوقصُ » ، لأنا نقول يَصُد عن ذلك قولُه فى القصيدة التى منها هذا البيت :

للفتى عقلٌ يعيشُ به ، حيثُ تهدِى ساقَه قدَمُهْ

وهذا من المديد قطعاً ، فتعيّن أن يكون باقى القصيدة كذلك ، وتعيّن أيضاً القولُ بالخزم فى البيت المستشهد به كما ذُكر .

فإنْ قلتَ : قد جاء الخزمُ بأكثر من أربعةِ أولَ البيت كقول الشاعر :

ولكنني علمتُ لمّا هُجرتُ أنى
أموتُ بالهجْـــر عن قريبِ

فقوله « ولكننى » كلّه خزم ، وهو ثمانيةُ أحرف إنْ رُوى بنون الوقاية ، وسبعةٌ إنْ روى بدونها ، وعلى كل تقدير فيردُ على الناظم ، قلتُ : هو من الشذوذ بحيث لا يُلتفت إليه ولا يُعوّل عليه . وقولُه « وهو أقبح ما يرى »

---

(١) ديوانه : ٧٠ .

قال الشريف : يريد أن الخزم قبيح جداً ، ولذلك لا يجوز المولّد استعمالُه .
قلت: ظاهرُ قول ابن الحاجب «وخزمهم جائزٌ وهو زيادةُ حرف أولاً ، وإلى أربعة قبلاً » أن الخزم جائز . وأنه مقبول عند الأئمة . فإذاً لامانع للمولّد من استعماله ، وإنْ كان تركُه أولى بكل حال .

قال الصفاقسى : وزعم بعضُ الناس أن الخزم ليس عيباً بخلاف الخرم وهو النقص ، لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالوزن . قال : وفيه نظر ، فإنّ الخزم بالحرف الواحد ، والوقوفَ عليه ، والابتداء بما بعده ، متعذرٌ لشدة طلبه له ، وكذا إذا وقع حشواً . قال : والأولى ماقاله أبو الحكم : «إنّ الكلمة المخزوم بها إنْ أمكن الوقوفُ عليها ووقعتْ وسط البيت كانت عيباً لإخلالها بالوزن ، فإنْ وقعتْ أولَه لم تكن عيباً لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها ، وإنْ لم يمكن الوقوفُ عليها كان الخزمُ بها قبيحاً ، إلا أنه فى حشو البيت أقبحُ لارتباطه بما قبله . ثم هى إمّا منفصلةٌ ، أو فى حكم المنفصلة ، وانفصالُها أكثر . وكيف ما كان فدخولُه فى جميع البحور جائز » .

هذه عبارتُه ، قلتُ : ولعدم اختصاص الخزم ببحر دون بحر كما ذكره أطلق الناظمُ حيث قال « صدر الشطر» فلم يتيدْه ببحر فَفُهم عدمُ الاختصاص .

ثم قال الصفاقسى : « ودليلُ قبول الخزم أنه زيادةٌ غيرُ مخلّة بوزن البيت ولا بمعناه ، فيُقبل قياساً على النثر فى نحو قوله تعالى : ﴿ فبما رحمةٍ من الله ﴾ ، على أنا نقول : زيادتُها أولَ البيت أوْلى لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى . لا يقال : لا نُسلم عدمَ إخلالها إذْ قد تكون شديدةَ الاتصال بالبيت على ما مر ، لأنا نقول ، مرادُنا بعدم إخلالها أى فى حال زيادتها بخروجها عن الوزن لا حالةَ حذفِها . سلّمناه ، لكن مرادَنا زيادتُها فى الحكم لا فى المعنى ، كحكمهم بزيادة « لا » فى قولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لاشىء ،

مع أن حذفها مخل . لايقال : يلزمُكم عدمُ جواز الخزم بأكثر من حرفين أو ثلاثة ، لأنه لم تقع الزيادةُ فى النثر بأكثر منها . وهو أصلكم الذى قِيس عليه ، لأنا نقول ، الجمعُ بينهما إنما وَقَعَ بمطلق الزيادة لا بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة . سلّمناه إلا(١) أنه إذا جاز فى النثر بحرفين أو ثلاثة جاز فى النظم بأكثر لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى والله أعلم » انتهى كلامه .

قال :

وحذفٌ وقطفٌ قصرٌ القطعُ حذّةُ
وصلمٌ ووقفٌ كشفٌ الخرمَ ماانفرى
مواقعُها أعجازُ الأجزاء إنْ أتتْ
عروضاً وضرباً ما عدا الخرمَ فابتِدا

أقول : لمّا أنهى الناظم الكلام على أنواع الزيادة أخذ فى أنواع النقص إجمالا ثم تفصيلا ، فعددها هنا أولاً ، ثم فسرها ، وذكر محالَّ وقوعها على التعيين ثانياً ، كما تراه بعد هذا ، فقوله هنا « ماانفرى » مبتدأ مؤخر وخبرُه مقدم ، وهو قوله « حذف وقطف إلى آخره » ، وثَمَّ حرفُ عطفٍ محذوفٌ ، أى وقصرٌ والقطعُ وكشفٌ والخرمُ . ومعنى قوله « انفرى » انقطع ، ولاشك أن فى كلٍّ من هذه التغييرات حذفاً من اللفظ فهو اقتطاع لبعضه .

ثم أخبرَ أن مواقع هذه الألقاب أعجازُ الأجزاء على شريطةِ أن تقع عروضاً وضرباً ، وأنّ ذلك حكم ثابت لجميعها ، إلا الخرمَ فإنه يقع ابتداء وهو أعمُّ من

---

(١) جاء فى (م) بعد قوله « إلا » قوله : « . . . أنا نمنع أنه لم تقع الزيادة بأكثر من ثلاثة فى النثر ، سلمناه إلا . . . » ثم تابع القول كما فى المتن .

ابتداء الصدر وابتداء العجز ، وإنْ كان وقوعُه فى أول العجز قليلا ، وربما أباه بعضهم . وسيأتى الكلامُ عليه .

فإنْ قلتَ : مما ذا استثنى الخرم ؟ أمن الجملة الأولى ، وهى الأسمية أم من الثانية وهى الفعلية ؟ قلتُ : هو مستثنى من كلتا الجملتين ، فإنّ الخرم لا يقع فى عجز جزء ولا فى عروض ولا فى ضرب ، ولعل فى قوله « فابتدا » إشعاراً بذلك ، أى إنما يكون الخرمُ ابتداء فى كل وجه فهو فى ابتداء الجزء الواقع فى ابتداء البيت ، ولا يجوز أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط لأن حكم الجملة الأولى يكون منسحباً عليه ، وهو وقوعُه فى عجز الجزء وذلك باطل . وكذا لا يجوز أن يكون الاستثناء من الجملة الأولى فقط لأنه يلزم حينئذ وقوعُ الخرم فى العروض أو الضرب وهو باطل أيضاً .

قال الشريف : وكلها يعنى التغييرات اللاحقة للأجزاء تنقسم ثلاثةَ أقسام : قسم يلحق ثوانى الأسباب ولا يكون إلا فى حشو الأبيات ، وهو الزحاف . وقسم يلحق الأوتادَ خاصةً وتنفرد به المبادىء وهو الخرم . وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معاً وتنفرد به أعاريضُ الأبيات وضروبُها وهو العلل . قلتُ : وفى هذا تصريح بأنّ قبض عروض الطويل مثلا علةٌ لا زِحاف فتأملْ .

قال :

فنى حاسبوكَ الحذفُ للخفّ واقطفنْ

به أثر سَكْنٍ بدّ والأثقلُ انتفى

أقول : اشتمل هذا البيتُ على تبيين المراد بالحذف والقطف وعلى تعيين الأبحر التى يدخلانها . فالحذفُ عبارة عن إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ،

فيدل عليه قولُه قبل ذلك « مواقعها أعجاز الأجزاء » ، ويدخل فى ستة أبحر، وهى الثامن وهو بحر الرمل المرموز له بالحاء من قوله « حاسبوك » ، والأولُ وهو بحر الطويل المرموز له بالألف ، والخامسَ عشرَ وهو بحر المتقارب المرموز له بالسين ، والثانى وهو بحر المديد المرموز له بالباء ، والسادس وهو بحر الهزج المرموز له بالواو ، والحادى عشر وهو بحر الخفيف المرموز له بالكاف ، « والخف » هو الخفيف . قال امرؤ القيس :

يَزِلُّ الغلامُ الخفُّ عن صَهَواتِهِ
كما زلّت الصفواءُ بالمتنزّلِ

وتسميةُ هذا التغيير بالحذف أمر ظاهر وكأنهم سموه باسم الأعم .

والقطفُ عبارة عن إسقاط السبب الخفيف وإسكانِ المتحرك قبله ، ولا يكون إلا فى بحر واحد وهو الوافرُ الذى هو رابعُ البحور المرموزِ له بالدال من قوله « بد » ، وقد عُلم أن « مفاعلَتن » هو جزء الوافر ، فإذا أردتَ قطفَه حَذَفْتَ السببَ الخفيف من آخره وهو « تن » ، وأسكنتَ المتحركَ الذى قبله وهو اللام التى هى ثانى سبب ثقيل فيصير « مفاعلْ » بإسكان اللام فيُعبر عنه بفعولن . والضمير من قوله « به » راجع إلى حذف الخفّ . والمرادُ بالسكْن التسكينُ ، فهو مصدر محذوفُ الزوائد .

والباء من قوله « بد » ظرفية بمعنى « فى » لاحرفٌ مرموز به للبحر الثانى وهو المديد ، لأنه ليس لنا فى المديد جزءٌ آخرُه سبب خفيف وقبلَه متحركٌ حتى يدخله القطف ، فالإلباس مأمون .

فإنْ قلتَ : ماذا أراد الناظم بقوله « والأثقلُ انتفى » ؟ قلتُ : قال قال الشريفُ : يريد أن « مفاعلتن » فى الوافر إذا دخله القطفُ فحُذف

السببُ الخفيفُ وسُكِّن اللامُ قبله بقى « مفاعلْ » وصار السببُ الثقيل خفيفاً ، فذلك الذى أراد الناظم . وبذلك يتبين أن القطف لا يكون إلا فى الوافر .

قلتُ : أو يكون المرادُ بذلك الإشارة إلى نفى قول من زعم أن القطف عبارة عن حذف السبب الثقيل حرصاً على قلة التغيير ما أمكن ، لأنه على هذا التقدير علةٌ واحدةٌ ، وعلى الأول يكون مركبا من علة وزحاف ، وهما الحذفُ والعَصْبُ ، وقلةُ التغيير أَوْلى .

قال بعضهم : ولا قائلَ به : وهو وهْم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو الخليلُ هو القائلُ فى القطف بالمقالة الأولى . أَفَتَرَاه يقول إنه مسبوقٌ بالإجماع مع أن معنى القطف لغةً هو المناسب لما ذهب إليه الخليلُ ، وذلك لأن الثمرةَ إذا قُطفت تعلّق بها شىءٌ من الشجرة ، وعلى التقدير الأول فالجزء كذلك ، لأنه لمّا حُذف منه السببُ الخفيفُ عَلِقَتْ به حركةُ السبب الآخر ، ولا كذلك على التقدير الثانى ، وأيضا فإنه يلزم على التقدير الثانى دخولُ العلة فى حشو الجزء ، ولا نظير له فتأملْ .

قال :

وحسبُكَ فيها القصرُ حذفُكَ ساكناً

وتسكينُ حرفٍ قبلَهُ إذْ حكى العصا

أقولُ : يعنى أن القصرَ عبارةٌ عن حذف ساكن وإسكان حرف قبله بشرط أن يكون من سبب خفيف . وهذا القيدُ مذكور فى البيت الثانى . وأشار إلى وجه التسمية بقوله « إذ حكى العصا » يريد أن ما دخله القصرُ يُسمى مقصوراً لأن الجزءَ قُصر عن التمام ، كما قُصر الاسمُ المقصورُ كالعصا والرحى عن المد ، أى حَكى الأسماءَ المقصورةَ . هكذا قرره الشريف .

قلت : ويمكن أن يكون إشارةً إلى القولين في تسمية المقصور بهذا الاسم ، وذلك لأن منهم من قال : سُمى بذلك لكونه قُصر عن الحركة أى مُنع منها . وقيل : سُمى بذلك لكونه مُنع عن المد، فكذا الجزء المقصور يحتملُ أن يكون سُمى بذلك لأنه لمّا حُذفَ آخره وأسكن ما قبله مُنع من الحركة ، أو لأن الجزء قُصر عن التمام كما قُصر الاسم المقصور عن المد ، والله أعلم .

ويدخل القصرُ فى أربعة أبحر رَمَزَ لها بقوله « حسبك » ، فالحاء رمز للبحر الثامن وهو الرملُ . والسينُ رمز للبحر الخامس عشر وهو المتقارب . والباءُ رمز للبحر الثانى وهو المديد . والكافُ رمز للبحر الحادى عشر وهو الخفيف .

قال :

كذا القطعُ لكِنْ ذاكَ فى سببٍ جَرَى
وفى وتدٍ هذا وجَهْزٌ له حَوَى

أقول : يريد أن القطعَ مماثل للقصر فى أنه حذف ساكن وتسكينُ حرف قبله ، لكن ذلك وهو القصرُ مخصوصٌ بالسبب الخفيف ، فيكون عبارةً عن حذف آخر السبب الخفيف وإسكان الحرف الذى قبله . وهذا ، وهو القطع ، مخصوصٌ بالوتد المجموع فيكون عبارةً عن حذف ساكن الوتد المجموع وإسكانِ الحرف الذى قبله . وأنشد ابنُ الخطيب فى الإحاطة لبعض الأندلسيين :

يا كاملاً شوقى إليهِ وافرٌ وبسيطُ وجْدِي فى هواهُ عزيزُ
عاملتَ أسبابى لديك بقطعها والقطعُ فى الأسباب ليس يجوزُ

فأحسنَ فى التورية . وأشار الناظم بقوله « جهز » إلى الأبحر التى يدخلها

القطع ، فالجيمُ رمز للبحر الثالث وهو البسيط . والهاءُ رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والزايُ رمز للبحر السابع وهو الرجز ، وسمى قطعاً لأنه يقطعُ الجزء عن تمامه .

قال :

وحذفك مجموعاً دَعَوْا حذّ كامل
وَإلاّ فصلمْ والسريعُ به ارتَدَى

أقولُ : الحَذَذُ بحاء مهملة فذالين مُعجمتين ، إلاّ أن الناظم سكّن العينَ المفتوحة على قبحه لأجل الضرورة ، وهو حذفُ وتدٍ مجموع من آخر الجزء ، ولا يكون إلاّ فى « متفاعلن » فإذنْ لايكون إلاّ فى بحر الكامل كما صرّح به الناظم . وقال ابنُ برّى وتبعه الصفاقسى : ولا يكون إلاّ فى « مستفعلن » المجموع الوتد و« متفاعلن» . قلت : وهو غلط فإنه ليس لنا بحر فيه «مستفعلن» يدخلُ فيه الحذذُ أصلاً ، وإنما يدخل فى الكامل والاستقراءُ يحققه .

فإنْ قلتَ : سيأتى أن للكامل عروضاً حَذّاء لها ضربٌ أحَذُّ مُضْمَرٌ على زنة « فعِلن » ، ولاشك أن «متفاعلن » يدخله الإضمار أولاً فينتقلُ إلى « مستفعلن » ، ثم يُحذف منه الوتدُ المجموع فيصير « مستف » فينقلُ إلى « فَعْلنْ » ، فلعلهما أرادا ذلك . قلتُ : هو بعيد جداً وظاهرُ عبارتهما يقتضى أن « مستفعلن » جزء أصلى ، ويدخله الحــــذذ مع ذلك ، كما أن « متفاعلن » كذلك .

فإنْ قلت : سيأتى أن بعض العروضيين حكى للبسيط المجزوء عروضاً حَذّاء مخبونة ، وحكى أيضاً استعمال المشطور من الرجز أحَذَّ مستبغا ، فهذان بحران وَقَعَ فى كل منهما الحذذُ فى «مستفعلن» . قلتُ : هذا من الشذوذ بحيث لا يُلتفت إليه ولا تُبنى القواعدُ الكليةُ عليه .

قال ابن برى : وكان حقُّه أن يدخلَ « فاعلن » إلاّ أنه لم يُسمع فيه .

قال الصفاقسى : وعلته عندى مايؤدى إليه دخولُه فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ولانظيرَ له . ولايقالُ بل نظيره موجودٌ ، وهو عروضُ المتقارب المحذوفة ، فإنّ القطعَ يجوز دخولُه فيها فتبقى حينئذ على متحرك وساكن ، لأنا نقولُ المتحركُ والساكنُ فيها بقيةُ وتدٍ وهو أقوى من السبب فافترقا .

قلتُ : الوتد أقوى من السبب لزيادة حروفه عليه ، فإذا خرج عن صورة الوتد وانتقل إلى هيئة السبب زال مابه الامتيازُ فى القوة ، فلا نسلم أنه حينئذ أقوى . والحَذَذُ لغةً الخفةُ ، ومنه قولُهم قطاةٌ حذّاءُ ، ولمّا حُذف الوتدُ من آخر الجزء خَفَّ فسمى أحذّ ، وهو فى اللغة القِصرُ ، ومنه قولهم : حمار أحذ ، وقولُ الفرزدق :(١)

أَوَلّيتَ العراقَ ورافديهِ فزاريًّا أحذَّ يدِ القميصِ

كنّى بقِصر كمّه عن تشمير يده للسرقة . ويمكن أن يكون تسميةُ الجزء أحذَّ لهذا المعنى . وصاحبُ العقد وابنُ السِّيد يقولانه بالجيم ودالين مهملتين ، وهو لغةً القطع . وقولُه « وإلاّ فصلم » أى وإلاّ يكُن الوتدُ المحذوفُ مجموعًا بل كان مفروقًا فهو الصلم ، فالمنفىُّ إنما هو الوصفُ لا الموصوف ، ولا يدخلُ إلا فى السريع ، وهو مراده بقوله : « والسريع به ارتدى » ، وفيه على رأى صاحب التلخيص استعارةٌ بالكناية واستعارةٌ تخييلية ، وذلك لأنه أضمر فى نفسه تشبيهَ البحر الذى يدخله هذا النوعُ من التغيير برجل ظاهر النقص، ودل على هذا التشبيه المضمر فى النفس بأنْ أثبتَ للمشبه أمراً مختصا به وهو هنا

---

(١) ديوانه : ٤٨٧ .

الارتداءُ . فتشبيهُ البحر بالرجل الذى هذا شأنه استعارةٌ بالكناية ، وإثباتُ الارتداء له استعارة تخييلية .

والصَّلم لغةً قطع الأذن. يقال: رجل أصلم ، إذا كان مستأصَلَ الأذنين، وقد صَلَمتُ أذنه أصلمها صلما ، إذا استأصلتها ، فسمى حذفُ الوتد المفروق من الجزء صَلْماً تشبيهاً بذلك .

قال :

وقفٌ وكشفٌ فى المُحرّك سابعاً

فأسكنْ وأسقطْ بحرطىٍّ ولِ الهُدَى

أقول : الوقفُ والكشف يشتركان فى أنهما تغييرُ الحرفِ الأخير من « مفعولات » ، لكن الوقفَ تغييرٌ لهذا الآخر بإسكانه ، والكشف تغييرٌ له بإسقاطه .

ففى كلام الناظم لفٌ ونَشْرٌ مرتّب ، فالإسكان راجعٌ إلى الوقف والإسقاط راجع إلى الكشف . وتسمية الأول بالوقف واضحةٌ ، وسمّى الثانى كشفاً لأن أولَ الوتد المفروق لفظه لفظُ السبب، غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن يكون سببا فإذا حُذفت التاء انكشف وصار لفظه لفظ السبب .

وهذان النوعان ، وهما الوقف والكشف ، يدخلان فى بحرين رَمَزَ لهما بالطاء والياء من قوله « بحر طى » ، فالطاء رمز للبحر التاسع وهو السريع ، والياء رمز للبحر العاشر وهو المنسرح ، وقوله « ولِ الهدى » ، الكلمة الأولى أمر من «وَلِىَ» أى كن والياً للهدىَ، غير أنه يُكتب بالهاء وإن كان لا ينطق بها وصْلاً ضرورةَ أنه يُوقف عليه بالهاء ، والقاعدةُ فى علم الخط أن تُكتب الكلمةُ بتقدير الابتداء بها والوقوفِ عليها ، ويُستثنى من ذلك أشياءُ على ما عُرف فى محله .

قال :

وقطعُك المحذوف بترٌ بسببسبٍ

وقيل المديدُ اختصّ باسميه فى الدعا

أقول : قد علمتَ معنى القطع والحذف فيما سبق ، فإذا اجتمعا سُمى اجتماعُهما بَتْراً .

وفى عبارة الناظم مسامحة لأن مقتضاها أن القطع نفسه إذا دخل فى الجزء المحذوف يُسمى بتراً ، وليس كذلك ، بل الأسم إنما هو لهما مجتمعين ، أو لاجتماعِهما ، ويدخلان بحرين رَمَزَ لهما بالسين والباء من « بسبسب » .

والباء الأولى ظرفية . والسين الثانية والباء الأخيرة لغو ، ولا لبس يتم بإلغائهما لأنهما تكرير لما قبلهما . فالسينُ رمز للبحر الخامس عشر وهو المتقارب ، والباء رمز للبحر الثانى وهو المديد ، فإذا دخل البترُ فى « فعولن » بالمتقارب حُذف سببه الخفيف وهو « لن » ، وحُذفت الواو من « فعو » ، وسُكنت عينُه فيصير « فع » ، وإذا دخل البترُ فى « فاعلاتن » بالمديد حُذف سببه الخفيف وهو « تن » ، وحُذف ألف وتده وسُكنت لامه فيصير فاعلْ . والبترُ بفتح التاء وإسكانها بمعنى القطع أيضاً ، وهو أبلغُ من الحذف ، ومنه ذنب أبتر .

وقوله « وقيل المديد اختص باسميه فى الدعا » هذا إشارةٌ إلى مذهب الزجّاج، وذلك أنه ذهب إلى أن الجزء الذى دخله الحذفُ والقطع لا يُسمى أبترَ إلاّ فى المتقارب وحده، لأن «فعولن» فيه يصير إلى «فع» فيبقى منه أقلُّه، وأما فى المديد فيصير «فاعلاتن» إلى «فاعلْ» فيبقى منه أكثرُه، فلا ينبغى أن يُسمى أبترَ، بل يُقال فيه « محذوفٌ مقطوع » ، وهذا هو مراد الناظم بقوله : « وقيل

المديد اختص باسميه فى الدعا » ، أى أنه يُدعى فى المديد وحده باسمى التغيير الذى اشتمل البترُ على مسماه وهما الحذفُ والقطع .

قال الزجاجُ: وإنما يُسمى بالأبتر فى المتقارب ، وغلّط فى ذلك قُطرُباً ، ورُدَّ بإنكار وجه الخصوصية ، وبتسمية الخليلِ له بذلك حيث قال : وما يسقطُ من « فعولن » حتى يصيرَ «فع» ومن «فاعلاتن» حتى يصير « فَعْلُنْ » فهو أبتر . قيل : وإنما وهِمَ الزجّاجُ أن الخليلَ كتب تحت هذا الضرب فى هذا البحر : محذوفٌ مقطوع ، وكتب فى المتقارب أبتر ، فلهذا توهّم الأختصاص .

قال :

وسَلْ ودا أُخرمْ للضرورة صدْرَها

ووضع فعولن ثلْمُه ثرمُه بَدَا

أقول : الخرمُ عند الخليل رحمه الله حذفُ أول الوتد المجموع فى أول البيت . وبعضُهم يَنقلُ عنه أنه يجوّزه فى أول النصف الثانى على قلّة . وبعضُهم يَنقل فيه المنعَ عنه ويقول إنّ غيرَه هو الذى يجوّز الخرمَ فيه . وبعضهم ينقل المنعَ فى خرم أول العجزِ مطلقاً عن الخليل وغيره . وأجاز السّهيلىّ خرمَ السبب الثقيل ، وتابعه ابنُ واصل على ذلك زاعماً أنه التحقيق . واحتج السهيلى بما جاء عنهم من خرم « متفاعلن » فى الكامل وأوله سببٌ ثقيل .

قال :

تناكلوا عن بطْن مكةَ إنَها كانت قديماً لا يُرام حريمُها

فقوله « تناكلوا » وزنه « مفاعلن » ، وقد كان « متفاعلن » ، فحُذف الحرف الأول منه .

وربما جاء فى المنسرح . قال الشداخ :[١]

قاتلوا القومَ يا خزاعَ ولا يدخلكُمُ فى قتالهمْ فشلْ

فقوله « قاتِلُلْ » وزنه « فاعلن » ، وأصله « مستفعلن » فخبن وخرم .
وربما جاء فى منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر[٢] :

كرْنبوا أو دَوْلِبـوا أو حيثُ شئتم فاذهبوا

فقوله « كرنبوا » وزنه « فاعلن » ،وأصله أيضاً « مستفعلن » فخُبِن وخُرم .
قال السّهيلى : « وإذا كانوا يحذفون السببَ الثقيلَ بجملته فحذفُ جزء منه أسهلُ . وأنشد شاهداً على ذلك قولَ الشاعر :

هامَةٌ تدعُو صَدًى بينَ المُشَقَّرِ واليمامهْ

فوزن « هامَتُنْ » « فاعلن » ، وأصلُه « متفاعلن » . قلت أمّا قوله « تناكلوا » فليس فيه أكثرُ من أن وزنه « مفاعلن » ، وقد كان أصله « متفاعلن » إذْ البيتُ من بحر الكامل على ماينطق به بعضُ أجزائه ، فيجوز أن يكون المحذوفُ منه هو الحرفَ الثانىَ من السبب الثقيل لا أولَه . ومثلُه يُسمى عندهم بالوقْص ، فلا يرِدُ مثلُ هذا على الخليل . وأما بقيةُ الأبيات فمن الشذوذ بحيث لا يلتفتُ مثلُ الإمام إليها ولايبنى قاعدةً عليها . وأجاب الصفاقسى عن استناده إلى بيت الشدّاخ بأن « مستفعلن » لمّا خُبِن صار « مفاعلن » فجاء أولُه على هيئة الوتد المجموع ، ومن هذه الحيثية جاز الخرمُ فيه نظراً إلى ما آل إليه . قلتْ : وهذا الجوابُ لا يرتضيه الخليل، فإنّ الخرمَ عنده هو حذفُ الحرف الأول من الوتد المجموع لا منه ومما هو على هيئته ،

---

(١) قالت جميع النسخ ، هنا وفيما يلى ، الشماخ ، والصواب أنه الشداخ بن يعمر الكنانى ، شرح الحماسة : ١ / ١٠١

(٢) لحارثة بن بدر الغدانى ، تاريخ الطبرى ٧ : ٨٥ ، والبيت الثالث : « قد أُمّرَ المهلّبُ »

وإنما قال بذلك بعض المتأخرين من العروضيين . قال الصفاقسى : وما استشهد به على حذف السبب الثقيل بجملته فيه نظرٌ لجواز أن يكون ذلك الجزء دخله الوقص فصار وزنه «مفاعلن» فدخله الخرمُ لصيرورته على هيئة الوتد المجموع لأن السبب حُذف بجملته . قلت : هو مردودٌ بما تقدم .

ثم قال : سلّمناه إلا أنا لا نسلم أنه يلزم من حذفه بجملته جوازُ الخرم فيه لأنا لم نقل إن الخرمَ امتنع فيه لأجل كونه حذفاً ، بل المانعُ منه مايؤدى إليه من الابتداء بالساكن ، لأن المتحركَ الثانى منه فى نية الساكن لجواز دخول الإضمار عليه .

قلت : وهذا مأخوذٌ من كلام أبى على الفارسى فإنه استدل فى الإيضاح على أنهم لا يبتدئون بالساكن بكونهم لم يخرموا «متفاعلن» كما خرموا «فعولن».

قال : لأن « متفاعلن » يُسكن ثانيه ، فلو خُرم لأدى إلى الابتداء بالساكن . وأقول فيه نظرٌ لأن الخرمَ بتقدير دخوله فيه إنما يدخله حالةَ كون الثانى متحركا لفظاً ، فالمحذورُ منتفٍ بلا شك .

فإنْ قلتَ : حَكَم الخليلُ وغيرُه من العروضيين بأن الخرم هو حذفُ الحرف الأول من الوتد المجموع ، فهل ثَمَّ دليلٌ على ذلك أو هو مجردُ اصطلاح يُرجع إليه مع جواز أن يكون المحذوفُ هو الحرفَ الثانى ؟ قلت : استدل الصفاقسى للجماعة بوجهين أحدُهما أن البيت الشعرى مُشبه بالبيت المسكون ، والكسرُ فى وتد البيت المسكون إنما يأتى على أوله ، فكذلك ماهو مشبه به. وثانيهما أن النقص ضدّ الزيادة ، ولما كانت الزيادةُ المعبّر عنها بالخزم تكون قبلَ أولِ حرفٍ كان ضدُّها وهو النقصُ كذلك ، لأنهم يحملون الشىء على الضد والنقيض كما يحملونه على النظير .

لا يقال : لو صح هذا الدليلُ الثانى لكان الخرمُ جائزاً فى الأوتاد وغيرها

كما أن الخزم كذلك ، لأنا نقول لا نسلم لزومَ ذلك لأن المانع فى غير الأوتاد قائمٌ وهو ما يؤدى إليه من الابتداء بالساكن ، ولهذا لم يكن فى الوتد المفروق . انتهى كلامه .

وأقول : آثارُ الضعف باديةٌ على كلا الوجهين ، فلا ينبغى الالتفاتُ إليهما . أما أولاً فلا نسلم أن الكسر فى وتد البيت المسكون إنما يأتى على أوله ، ولو سُلِّم فلا ينتهض هذا الشبهُ إلى أن يقوم دليلاً على هذا الحكم ، ولو سُلِّم فيلزم أن لا يحصل تغييرٌ لوتدٍ إلاّ فى أوله سواء وقع الوتدُ فى صدر البيت أو غير الصدر ، وهو باطل .

وأما ثانياً فقولُه إنّ الخزم زيادةٌ قبل الأول فيكون ضدُّها وهو النقصُ كذلك ليس بمستقيم ، وذلك لأنه يلزم أن يكون النقصُ قبل الأول ، ولا يُتصور ، فلم يبق إلاّ أن يُجعلَ النقصُ واقعاً فى الأول نفسه ، أى يجعلَ الناقصُ هو عينَ الحرف الأول ، وهذا ليس بطريق الحملِ على الضدِّ وهو الزيادة ، لأن محلَّها ليس الأولَ نفسه ، وإنما هى قبل الأول لا فيه ، فتأملْ .

وعلى الجملة فكلُّ هذه أمور واهية لا يُستند إليها ولا يُعوّل فى إقامة حُكم عليها . ويكفى الرجوعُ إلى الاصطلاح ولا مشاحّةَ فيه .

قال ابن برى : اختلفوا فى مُسوّغ الخرمِ مع أنه يَخرجُ به الشعرُ عن الوزن . قلت . لو خرج عن الوزن لم يكن شعراً . ثم قال : فذهب الأخفشُ ومن تابعَه إلى أن ذلك من أجْل أنّ بينَ كلِّ بيتين سكتةً ، فكأنّ المحذوفَ يعادل السكتةَ .

قال ابن برى: ولا خفاءَ بضعف هذا الوجه . قلت : كأنه يشير إلى اعتراض أبى الحكم عليه بأنّ عِوَضَ الحرف إنما يكون حرفاً أو ما ناب منابَه ، والسكتةُ ليست كذلك فلا تكون عوضاً . واعترضه أيضاً أبو الحكم بأن الخرم أكثرُ

ما يقع أوائلَ القصائد حيث لا بيتَ قبله يُوقف عليه .

وردّه الصفاقسي بأن الأخفش لم يقيد السكتةَ بالتقدم حتى يلزمَ ذلك ، بل يقول : مافى آخر البيت من السكتة عوضٌ مما حُذف أولَه . ثم قال الصفاقسي : نَعَمْ لقائلٍ أن يقول عليه إنها علة غير مطّردة ، إذْ لا يسوغ إلاّ الخرمْ الواقع فى أول البيت ، أما الذى فى المصراع الثانى فلا ، لأن الكلمة قد تقع فى نصف البيت فيكون بعضُها تمامَ النصف الأول وبعضُها أولَ الثانى ، وليس ثَمّ سكتة . فلا يجوز الخرم حينئذ أولَ النصف الثانى ، وهو باطل . وجوابُه أن سكتة آخر البيت عوضٌ عن كل خرم وقع فيه كان أولَ البيت أو أولَ المصراع .

قلت : كأنّ وقوعَ الخرم أولَ النصف الثانى عنده محكومٌ بجوازه اتفاقاً حتى ينبنى عليه مثلُ هذا ، وقد علمتَ مافيه من الاختلاف واضطرابِ النقل فيه عن الخليل فتذكّرْه .

ثم قال ابن برى : وذهب غيرُه ـ يعنى غيرَ الأخفش ـ إلى أن الخرم إنما وقع فى أول البيت ليُقابَلَ به الترنّمُ المزيدُ فى آخر البيت .

قال ابن برى : وهذا أيضاً ضعيف لأنا وجدناه حيث لا مدَّ ولا ترنمَ فى آخر البيت فى نحو قوله :

أدّوا ما استعـــاروهُ   كذاك العيشُ عاريّهْ

قلت: هذا نص ابن برّى كما تراه ، أخذه الصفاقسي برُمّته ونسبه إلى نفسه فقال « وعندى فيه نظر ، لجواز الخرم فى البيوت التى قوافيها مقيّدة كقوله : أدّوا ما استعاروه » وأنشد البيت. ولا يقال لعله من توارد الخاطر لأنا نقول هو كثير المطالعة لكلام ابن برى والنقلِ منه فى كتابه كما يعرفه الفطن الناظر فى كلاميهما فلا ينهض هذا عذراً ، والله أعلم .

ثم قال ابن برى : وذهب الزجّاج إلى أن مسوّغ دخول الخرم فى أول البيت هو أن أول البيت مفتتَحُ الوزن فينطق به الشاعر كيف اتفق ولا يشعر بمراده من الوزن إلا بعد ذلك . وقال ابن رشيق : إنما جاز الخرم فى أشعار العرب ، لأن أحدَهم يتكلم بالكلام على أنه غيرُ شعر ثم يرى فيه رأياً فيصرفه إلى الشعر فى أى وجه شاء . قال : فمن هنا احتُمِلَ لهم وَقَبُحَ على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كُتَّاب عبد الله ابن طاهر عاب ذلك على أبى تمام وهو أولى الناس بمذاهب العرب حيث قال : « هُنَّ عوادِى يوسفٍ وصواحبُهْ » انتهى كلام ابن برى .

قال الصفاقسى : وكلا التعليلين ، يعنى تعليلَ الزجاج وتعليل ابن رشيق ، يحتاج إلى زيادة ، وهى أنه لمّا جاز الخرم فى أول بيت من القصيدة حُمل عليه أوائلُ الأبيات والمصاريع بجامع الأولية ليجرى الباب كلُّه مجرىً واحداً .

قلت : توهَّمَ أيضاً أن الخرم أولَ المصاريع الأواخر جائزٌ اتفاقا ، أو عند الأكثرين ، فاحتاج إلى هذه الزيادة ، وفيه ما عرفتَه أولاً . ثم قال : وأسلمُ التعاليل فيه ما ذكرته من الحمل على الزيادة . قلت : قد علمتَ ضعفَه وعرفت ما فيه من النظر .

إذا تقرر ذلك فنأخذ فى شرح كلام الناظم ، فنقول : قد سبق أن الخرم عبارة عن حذف الحرف الأول من الوتد المجموع الواقع فى أول البيت ، فهذه أمور خمسة يُحتاج إلى استخراجها من كلام الناظم . الأول كونُ الخرم حذفَ شىء فى الجملة . وهذا يؤخذ من قوله فيما تقدم :

وحذفٌ وقطفٌ قصرٌ القطعُ حذّهٌ

وصَلْمٌ ووقفٌ كشفٌ الخرمُ ما اُنفرَى

أى ما انقطع . فأخبرَ أن هذه الألقابَ كلّها ألقاب نقص ، ومن جملتها الخرمْ ، فيكون مُسماه نقص شيء من الجزء . الثانى كونُ المحذوف حرفاً واحداً . الثالثْ كونه أولَ حرف . الرابع كونه من وتد مجموع . الخامس كون الوتد المجموع واقعاً فى أول البيت . فأما كونه من وتد مجموع فيؤخذ من قوله هنا : « وسلْ ودّاً آخرمْ للضرورة صدرَها » وذلك لأنه رَمَزَ بالسين للبحر الخامسَ عشر ، وهو المتقارب ، وباللام للبحر الثانى عشر وهو المضارع ، وبالواو للبحر السادس وهو الهزج ، وبالدال للبحر الرابع وهو الوافر ، وبالألف للبحر الأول وهو الطويل ، وكلّ واحد من هذه البحور الخمسة صدرُه وتد مجموع ، فلزم أن يكون الخرمْ حذفَ شيء من الوتد المجموع . ويُؤخذ من هنا أيضاً كونُه فى أول البيت ضرورةَ أن المراد بالصدر أولُ البيت . كما أن هذا القيد يُؤخذ أيضاً من قوله « فابتدا » على ما ستراه .

وأمّا بقية القيود فتؤخذ من قوله فيما سبق : « ماعدا الخرم فابتدا » . وذلك أنا كنا أسلفنا أن الخرم يكون ابتداء بكل وجه فيكون ابتداء الجزء وابتداءَ البيت .

فإنْ قلت : أما أخذُ كونهِ ابتداء الجزء وكونِ ذلك الجزء ابتداء البيت فواضح . وأما أخذُ كونهِ حرفاً واحداً من ذلك فما وجهُه ؟ قلت : إذا تقرر أن كلامه يدل على أن الخرم محلُّه الوتدُ المجموع المُصدَّرُ به الجزء الواقع أولَ البيت لزم أن يكون المحذوفُ منه حرفاً واحداً ، إذْ لاجائزٌ أن يكون المحذوفُ هو الوتدَ بكماله ، ولا أن يكون المحذوفُ حرفيه المتحركين جميعاً ولا حركة الحرف الأول منه لِما يلزم عليه من الابتداء بالساكن ، ولا الحرف الثانى وإلا لوقع الحذفُ غيرَ ابتداء ، والفرضُ أنه ابتداء ، هذا خُلْف . قال الشريف : « ولم ينص الناظمُ على تفسير الخرم ، إلاّ ما أفاده قولُه قبلُ « الخرم ما انبرى » .

وقد ذكرتُ قبلُ معنى الانفراء، وما أراد به هناك، لكنْ لمّا ذكَرَه مع علل النقص عُلم أنه حَذْف. ومن قوله « اخرم للضرورة صدرها » عُلم أنه فى أوائل الأبيات. ومن قوله قبلُ « مواقعها أعجازُ الاجزاء » وقوله « ماعدا الخرمَ فابتدا » عُلم أنه فى أول الجزء. ويُعلم أنه حرفٌ واحدلأنه أقلُّ مايمكن حذفُه، لأن الحركةَ وحدها لاتحذف أولا لأن الحرفَ المتحمللها يبقى ساكناً ولا يُبتدأ بالساكنفيُحمل على أنه حرف واحدٌ، إذ لو كان المحذوف للخرم أكثرَ من حرف واحد لنصَّ عليه، مع أن حذف حرفين يتعذر لأن الخرم لا يكون إلا فىالوتد المجموع وثالثُالوتد ساكن فلو حُذف منه حرفان لأدّى إلى الابتداء بالساكن.

وإنما يُحتاج إلى ذكر هذا كله لِما تقدم من أن الناظم يُومى إلى الأشياء إيماء ». انتهى كلامه. وأشار الناظم بقوله « للضرورة » إلى أن هذا النوع من التغييرات ليس من المستحسنات، وإنما يُستعمل عندهم للضرورة، ولذلك كره بعضُهم استعمالَه للمولّدين، وحظَره عليهم آخرون.

قوله « ووضع فعولن ثلمُه ثرمُه بدَا » :

اعلمْ أن الخليل رحمه الله وضعَ اسمَ الخرم على حذف أول حرف من أولجزء منالبيت، أىّ جزءكان منأجزاء الخرم الثلاثة وهىفعولن ومفاعيلن ومفاعلَتن، ثم لمّا كانت هذه الأجزاء الثلاثة تختلف بحسب مايطرأ عليها من الزِّحاف، وبحسب سلامتها منذلك، وَضَعَ لكلصورة منذلك اسماً يخصها.

فالخرمُاسم يعم جميعَ الصور. و«فعولن» له صورتانصورة سلامةٍ وصورة قبضٍ، فله بحسب ذلك اسمان، فإنْ دخله الخرم وهو سالم سُمى ذلك الخرمُ ثَلماً، بإسكان اللام وبفتحها. وذلك بأن تُحذف فاؤه فيبقى « عولن » فيُنقل

إلى « فعلن » . مأخوذٌ من ثلم الإناء والحوضِ وغيره . فشُبه الجزء الذى سقط أوله بالإناء الذى تثَلَّم طرفُه .

فإنْ دخله الخرمُ وهو مقبوض سُمى ذلك ثرْماً ، وذلك بأن تُحذف نونه بالقبض وفاؤه بالخرم فيبقى «عول» فينتقل إلى « فَعْلُ » بإسكان العين . وهو مأخوذ من ثرْم الإناء والسِّن ، وهو أكثر من الثلم ، فلذلك سُمى به الخرمُ مع القبض .

إذا تقرر ذلك فالناظم رحمه الله لمّا ذكر أن فعولن يدخله الثلم والثرم بعدَ ذكرِ الأبحرَ التى يدخلها الخرم ، ومنها ماهو مُصَدَّرٌ بفعولن وهو الطويل والمتقارب عُلم أن هذين اللقبين لفعولن ثابتان له فى حالة الخرم ، وقد عُلم أن الذى ينبغى تقديمُ مافيه تغييرٌ واحد على مافيه تغييران إيثاراً للخفَّة بحسب الإمكان . فإذنْ فعولن يُتصور فيه كما سلف نوعان من التغيير أحدُهما بسيط ، وهو حذفُ الفاء فقط ، فينبغى أن يكون هذا مُسمى اللقبِ الأول وهو الثلم ، وثانيهما مركبٌ من حذف الفاء وحذف النون فينبغى أن يكون هذا مُسمى اللقب الثانى وهو الثرم ، فيُجعل أولُ اللقبين لأول التغييرين وثانيهما لثانى التغييرين لمكان الترتيب الوضعى ، وعلى ذلك فقس .

فإنْ قلتَ : المضاف من قوله « ووضع فعولن » مبتدأ ، وقولهُ « ثلمه ثرمه بدا » جملةٌ أو جملتان فى محل رفع على أنها خبرُ هذا المبتدأ ولا رابطَ يعود على المبتدأ ، ولا يصلح أن يكون الضميرُ المضاف إليه « ثلم وثرم » رابطاً لأنه عائد على فعولن لاعلى « وضع » ، قلتُ : يحتمل أن يكون المصدر من قوله « وَوَضع فعولن » أُريد به اسمُ المفعول مثل « الدرهم ضرب الأمير » ، وإضافته إلى فعولن للبيان ، مثل « شجر أراكٍ » أى الموضوع الذى هو فعولن ، فإذنْ يعود كل من الضميرين إليه فلا إشكال والله تعالى أعلم بالصواب . قال :

ووضعُ مفاعيلن لخرم وشَتْره
وللخرب واعرف(١) بالمراتب ما خَفَا

أقول: قد سبق أن الأجزاء التى يدخلها الخرم ثلاثة، وهى فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن، فتكلم الناظم عليها على الترتيب، فتكلم أولاً على فعولن لأنه خماسى وهو أخف من السباعى فقدمه، ثم تكلم على مفاعيلن لأن كلا سببيه خفيفان فقدّمه على مفاعَلتن لأن أحد سببيه ثقيل. والمصْدرُ من قوله «ووضع مفاعيلن» يحتمل أن يبقى على المعنى المصدرى، ويحتمل أن يُؤول باسم المفعول كما قدمناه.

وقد عرفتَ مما سبق أن مفاعيلن له ثلاثُ صور: صورةُ سلامة، وصورة قبض، وصورة كفّ. فله بحسب ذلك ثلاثةُ أسماء، خُصت صورةُ السلامة باسم الخرم. فعلى هذا الخرمُ يُطلق بالعموم على حذفِ أول حرف من الجزء الذى يدخله هذا التغيير، أىّ جزء كان، وبالخصوص على حذف أول مفاعيلن حالَ سلامته من القبض والكف.

قال ابن برّى: وكان الأَوْلى أن يُوضع له اسم يخصه كما وُضع لسائر صور الخرم، لكنه أطلقَ هنا اسم الجنس على النوع لصدقه عليه. وبعضُهم يفتح الراء هنا فيسميه خرَما فرْقاً بينه وبين الأسم العام، ولا يُعرف هذا عن الخليل.

فإنْ دخل الخرمُ فى مفاعلين مع قبضه سُمى ذلك شترا، وذلك بأن تحذف الياء بالقبض والميم بالخرم فيصير فاعلن. وهو مأخوذ من شَتْرِ العين وهو شقّ جفنها وانقلابُه، يقال رجل أشترُ بيّن الشترِ، وهو من العيوب القبيحة، فكأن الجزء لمّا حُذف أولُه وخامسه واستُقبح النطقُ به شُبه بالجفن الأشتر.

---

(١) فى جميع النسخ «اعرف». أثبتُّ الواو توقيا لتحقيق همزة الوصل. وهى ضرورة قبيحة لم يعرض لها الشارح.

وإنْ دخله الخرمُ مع الكف سُمى ذلك خرْبا ، وذلك بأن تحذف النون بالكف والميم بالخرم فيبقى فاعيل فينتقل إلى مفعول . أُخذ من الخراب وهو الاختلال والفساد ، لِما لحق الجزءَ من ذلك بحذف أوله وآخره .

وقوله « اعرف بالمراتب ماخفا » ، يشير بذلك إلى أن الناظر فى كلامه يتبغى أن يعرف مراتبَ التغيير ويجعلَ الألقاب لها على حسب الترتيب ، الأول فالأول ، وذلك لأنك قد علمتَ أن مفاعيلن لا يدخله من التغييرات غير ثلاثة أشياء :

الأول منها حذفُ أولِه ، فيُجعل اللقبُ الأول وهو الخرمُ لهذا التغيير الأول إعطاء للمرتبة ما يقابلها .

الثانى : حذفُ أوله مع حذف خامسه ، فيُجعل اللقبُ الثانى وهو الشّتر لهذا التغيير الثانى لما مر .

الثالثُ : حذف أوله مع حذف سابعه ،فيُجعل اللقبُ الثالث وهو الخربُ لهذا التغيير الثالث عملاً بما اقتضاه الترتيب .

فإنْ قلتَ : ومن أين لنا أن التغيير الثانى هو الخرم مع القبض ، وهل لا عكسَ فيُجعلَ الثالثُ هو الثانى ؟ قلتُ : لأن القبض محله الخامس والكف محله السابع ولا يخفَى سبْق الخامس على السابع .

قال الشريف : ويعُلم أن حذف الياء لا يُسمى شتراً وحذف النون لا يسمى خربا إلاّ بقيد انضمام ذلك إلى حذف الميم بتغيير الاسم ، لأن حذف الياء وحدها قد تقدمَ أنه يُسمى قبضاً ، وحذف النون وحدها قد تقدم أنه يسمى كفا ، فلولا ما انضم إلى حذف كل واحدٍ منهما من الخرم لَما تغير الاسم . ويُعلم ذلك أيضاً مِنْ ذكرِه فى فصل الخرم ، لأن حذف ثوانى الأسباب قد فُرغ منه قبلَ هذا ، فلولا انضمامُه إلى الخرم لما ذُكر فى فصله . انتهى .

فإنْ قلتَ : الوجهُ أن يقول الناظم « خَفِيَ » فما وجهُ فتح الفاء ؟ قلتُ وجّهه الشريف بأنه جرى على لغة طيّء ، وذلك أنهم يُبْدلون مثلَ هذه الكسرة فتحةً والياءَ ألفا . ويحتمل وجهاً غير هذا ، وذلك أن ابن القطاع وغيرَه حكوا أنه يقال : خَفَيْتُ الشيء بفتح الفاء ، بمعنى كتمته ، فيمكن أن يكون هذا منه ، ويكون الفعلُ متعدّيا ، وضميرُ المفعول محذوفا ، والفاعلُ ضميرا مستكنا عائدا على النظم ، أى اعرف بالمراتب ماخفاه النظمُ أى سَتَره وكتمه .

ويحتمل أن يكون الفعل لازماً من قولهم : خفا البرقُ ، إذا اعترض من جانب السحاب ، فأشار بذلك إلى أن مااشتمل عليه الكلامُ السابق من الإيماء الذى لايلوح إلاّ كخطفة بارق على جهة التمثيل .

قال :

مفاعَلَتن للعضْب والقصْم والجَمَمْ

وخرمٌ ونقصٌ فيه عقصٌ وقد مَضَى

أقول : الكلام فى هذا جار على النهج السابق ، فمفاعلتن يدخله تغييرات أربعة : الأول منها بسيط ، وهو خرمُه بحذف الميم فيُجعل اللقب الأول اسما لهذا التغيير الأول ، فيكون العضْبُ بالضاد المعجمة عبارةً عن حذف الميم من مفاعلتن إذا وَقَعَ أول البيت . وهو لغةً ذهابُ أحدِ قرنى التَّيْس ، فسُمى هذا التغيير بذلك تشبيها له بذهاب أحد القرنين .

الثانى منها مركّب من الخرم والعصب ، بالصاد المهملة ، وهو إسكان الخامس المتحرك ، وإنما كان هذا ثانياً فى رُتبة الوَضْع لأن الإسكان مقدّمٌ على حذف الحرف كما قدمناه ، فيجعل ثانى الألقاب لثانى التغييرات ، فيكون القصمُ عبارة عن اجتماع العضب والعصْب عملاً بما سبق . سُمى بذلك من قولهم :

رجلٌ أقصَمُ إذا ذهبتْ إحدى ثنِيّتيه أو رُباعيَتيه ، فشُبه الجزءُ المشتمل على ذلك بالذى انكسرت سنّه .

الثالث منها مركّب من الخرم والعقل ، وهو حذف الخامس المتحرك بأن تُحذف ميمه ولامه فيُجعل ثالثُ الألقاب اسما لثالث التغييرات كما سلف . والجمَمُ لغةً ذهابُ كلا القرنين ، فشبه الجزءُ لمّا ذهب أوله وخامسه بالذى ذهب قرناه.

الرابع منها مركب من الخرم والنقص ، وهو اجتماع الكف والعَضْب فتُحذف الميمُ وتسكّن اللام وتُحذف النون ، فيُجعل اللقب الرابع اسما لهذا التغيير الرابع الذى اقتضى تأخيرُه لكونه أثقلَ التغييرات . سُمى بذلك من العقص الذى هو ميلُ أحد القرنين وانعطافُه ، فشُبه الجزء بذلك لمّا ذهب أوله وآخره وحركةُ خامسه ، وعلى الجملة فاعتبرْ ترتيبَ الذكرِ وترتيبَ الوضع وقابلْ بينهما يظهرْ لك المراد من كلام الناظم .

وإسكانهُ لميم الجمَمْ التى حقُّها أن تكون هنا متحركةً بالكسر ضرورةٌ قبيحة . وقوله « وقد مضى » أى النقص ، ففيه ضمير مستتر يعود على النقص المذكور فى هذا البيت ، يشير بذلك إلى أنّ تفسير النقص قد مضى عند ذكر الزحاف المزدوج ، وأنه عبارة عن اجتماع الكف والعَضْب فلا حاجةَ إلى تفسيره ثانيا ، والله أعلم .

ما أُجْرِيَ من العِلَلِ مُجْرَى الزِّحافِ

قال :

وشَعِّثْ كُنِ اُخْرُمْ وتْده اُقْطَعْهُ أضْمِرَنْ

بِخَبنٍ وأُولى سِرْ حذفتَ ولا سوى

أقول : التشعيثُ عبارة عن تغيير يلحق فاعلاتن المجموع الوتد ، فيصيّره على وزن مفعولن ، وقد اختلف العروضيون فى كيفيته على أربعة مذاهب :
أحدُها أنّ لامه حُذفت فصار فاعاتن ، وهذا مذهب الخليل . قال الشريف :
ولذلك سماه تشعيثا ، لأن التشعيث فى اللغة التفريق، ومنه قولهم لَمّ اللهُ شَعَثَك ،
أى جَمَعَ متفرق أمرك ، فلما حُذفت هذه اللام من « علا » وهى وسط الوتد افترق نظامُه فسماه تشعيثاً لذلك . ورُجح هذا الرأيُ بأن الحذف من الأواخر وما قرب منها أكثر .

الثانى أن عينَه حُذفت فصار « فالاتن » واختاره كثير من الحُذّاق .
ورُجح بأنه حذفٌ من أوائل الأوتاد لجاز كالخرم .

الثالثُ : أن وتده قطع قُطِع فحُذفت ألفه وسكنت لامه فصار « فاعلْتن »
ورُجح بأن القطع فى الأوتاد أكثر .

الرابع مذهب الزّجاج وقُطْرب ، أنه خُبِنَ بحذفِ ألفه ، ثم أضمر بإسكان عينه فصار « فَعْلاتن » ،ورَجّح أبو الحكم هذا المذهبَ بأنه لم يخرج عن القياس إلا بحذف الحركة خاصة ، وهى أسهلُ من حذف الحرف ، وأيضاً لما لم يُخبن « مفعولن » دلّ على أن فاءه هى عين وتِدِه سُكنت . وردّه الصفاقسى بأنا

(١) فى د « بحذف » ولعله « يُحذفْ » وحينئذ يلزم تحريك الراء فى « سر » .

نمنع أولاً أن حذف الحركة أسهلُ من حذف الحرف ، ونسنده بأنّ حذفها يؤدى إلى الابتداء بالساكن لأن الأوتاد عندهم فى نية الابتداء بها ، ولا كذلك حذفُ الحرفِ ، ألاَ تراهم منعوا تسكينَ أوائل الأسباب وخرْمَ السببِ الثقيل لهذه العلة ، فالأوتادُ أولى ، بل نعارضُه بأن تسكين أولِ الوتد لا نظير له بخلاف حذفه فإنّ نظيره الخرمُ . وأيضا فإنا نمنع أن عدم خبنهم « مفعولن » يدل على أن فاءه هى عينُ وتده وسكنت ، لجواز أن يكون التزامهم تركَ الخبن لمقابلة ما ارتكبوه من حذف عين فاعلاتن وهى ليست أولَ جزء ولا أولَ بيت ، فكان التزامُهم لسلامتها كالجائز لهذا .

قال الشريف بعد حكايته المذاهبَ الأربعةَ المتقدمة : هى التى أشار إليها الناظم ، فقولُه « شعّثْ » إشارةٌ إلى قول الخليل وهو الأول . وقوله « اخرم وتده » إشارة إلى القول الثانى . وقوله « اقطعه » إشارة إلى القول الثالث . وقوله « أضمرن بخبن » إشارة إلى القول الرابع . وكل هذه الأقوال خارجة عن القياس، فإنّ حذفَ وسطِ الوتدِ لا نظير له ، وكذلك الخرمُ لا يكون إلا فى أول الجزء وأول البيت ، وعلى هذا القولِ يكون فى وسطه ، والقطعُ لا يكون إلا فى آخر الجزء ، ويلزمُ فى الضرب أو العروض ، والإضمارُ لا يكون فى الأوتاد ، وعلى هذا القولِ يكون المُسَكّنُ فيه أولَ الوتد ، ولم ينصّ الناظمُ على كيفيته على مذهب الخليل ، لكنْ يُشعر لفظُ « شعّث » بأن اللام من الوتد وهى « علا » هى المحذوفة لِما ذكرتُه من أن التشعيث التفريقُ ، ولا يكون التفريق إلا بحذف الوسط .

قلتُ : هذا تكلفٌ ظاهر ، وذلك أن التشعيثَ عند العروضيين كافةً هو تصيير « فاعلاتن » إلى زنة « مفعولن » بالتغيير ، وكونُ التشعيثِ هو التفريقَ لا يقتضى أن يكون فيه إشارةٌ إلى قول الخليل بخصوصه . ألا ترى أن التفريقَ بين أجزاء الجزء حاصلٌ على مذهب الخليل بحذف اللام ، كما أنه حاصلٌ على

مذهب مَن يحذفُ العينَ من « فاعلاتن » ، أو يحذف ألفَ « علا » ويُسكن لامَها ، أو يحذف ألفَ « فا » ويسكن عين « علا » . وقولُه إن التفريق لا يحصُلُ إلا بحذف الوسط عليه منعٌ ظاهر .

ويدخل التشعيثُ فى بحرين رَمَزَ لهما الناظمُ بقوله « كن » ، فالكاف إشارة إلى البحر الحادى عشر وهو الخفيف . والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث .

وقد ذهب ابن السقاط وجماعةٌ من العروضيين إلى أن التشعيث من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزم ضروبَ القصيدة كلها . وظاهرُ كلام الخليل أنه من قبيل العلل لذكْره إياه مع أسمائها ، ووجهُه أنه مختص بالوتد ، وذلك شأنُ العلة . والحذّاق على أنه علةٌ جاريةٌ مَجرى الزحاف ، وهو رأى الناظم .

وقوله « وأولى سر حذفت » يعنى أن مما أُجرى من العلل مُجرى الزحاف الحذفُ فى العروض الأولى من المتقارب ، وهو البحر الخامسَ عشرَ المرموز له بالسين من « سر » فتوجدُ محذوفةً فى بيت من القصيدة وسالمةً من الحذف فى بيت آخرَ من تلك القصيدة ، كما قال امرؤ القيس :(١)

كأن المدامَ وصَوْبَ الغمامِ
وريحَ الخُزامَى ونشرَ القُطُرْ

فأتى بالعروض عاريةً من الحذف ، ثم قال :

يُعَلُّ بها بَرْدُ أنيابِها إذا غرّدَ الطائر المُسْتَحِرْ

فأتى بالعروض محذوفةً ، ولاشك أن الحذف من أنواع العلل كما سبق ،

---

(١) ديوانه : ١٥٧ . والذى بعده ص ١٥٨ .

إلا أنهم أجروهُ فى هذا الموضع الخاص مُجرى الزحاف ، فجعلوه من قبيل الجائز لا اللازم .

وقوله « ولا سوى » يعنى أنه لا يجرى من العلل مَجرى الزحاف إلا هذان الأمران خاصةً ، وهما التشعيث والحذف فيما ذكرناه ، فإنْ اتفق مجىء غيرهما من العلل على هذا الوجه فهو شاذ لا يُعوّلُ عليه ، كما حُكى عن المبرّد من إجازة القَصْرِ فى العروض الأولى من المتقارب ، كقوله .[1]

ورمنا قِصاصاً وكان التّقاصْ فرضاً وحتمـاً على المسلمينـا

وفيه مع شذوذ القصر التقاء الساكنين فى غير القافية وهو شىء لا نظير له .

واعلم أن الاعتراض يتوجهُ على الناظم على مساق هذه النسخة التى شرحنا عليها بأن الخرم من أنواع العلل باعترافه ، وهو غيرُ لازم باتفاق العروضيين ، فإذنْ هو جارٍ مَجرى الزِّحاف ، فكيف يصح قولُه « ولا سوى » مع ثبوت مثلِ هذا عنده .

وقد وُجدت نسخةٌ تَرجمَ فيها بقوله « ما أجرى من العلل مُجرى الزحاف » وأنشدَ بعد هذه الترجمة «وسل ودا اخرم للضرورة صدرها » إلى آخر الأبيات الثلاثة التى منتهاها قولُه « وقد مضى » وبعدها يليها قوله هنا « وشعث كن » الخ ، فينبغى أن تكون هذه النسخةُ هى المعتمدةَ لإثبات هذه الأبيات فى المحل اللائق بها وزوال الإشكال الوارد على تلك النسخة .

وسكّن الناظمُ التاءَ من « وتد » تخفيفاً على حد قولهم فى كَتِف كَتْف . ويوجد فى بعض النسخ « ودّ » بالإدغام ، وهو أيضاً جائز لأن التاء تُسكن ثم

---

(١) الكامل : ١ / ١٧ ، والخزانة : ٤ / ٩٠ ، واللسان (قصص).

تُبدل دالاً وتُدغم . والله الموفق للصواب .

قال :

فصدراً وحشواً قل عروضاً وضربَها تغيرت الأجزاء فاختلفَ الـكُنَى
فقيلَ ابتداء واعتمادٌ وفصلُها وغايتُها المختصْ منها بما جَرَى

أقول : نصَب الناظمُ « صدرا » وما بعدَه على الظرف ، والعاملُ هو الفعل من قوله « تغيرت الأجزاء » ، يعنى أن الأجزاء تتغيرُ فى صدر البيت أو فى حشوه أو فى العروض أو فى الضرب فيختلفُ كُناها ، أى أسماؤها ، فى اصطلاح العروضيين . قلت : ولو قال فاختلف السّما ، أى الأُسم ، لـكان خيراً ، لأنّ فيما ارتـكبه مخالفةً لاَصطلاح أهل العربية ، إذ الـكُنية عندهمَ عَلَمُ صُدِّرُ بأبٍ أو أمٍ ، والخطب يسير .

والضمير من قوله « ضربها » عائد على العروض . ثم قال : « فقيلَ ابتداء واعتماد » إلى آخره . فقوله « المختص » مبتدأ مؤخر خبرُه مقدم ، وهو قوله « ابتداء » إلى آخره ، والضمير من قوله « فصلُها وغايتُها » عائد على الأجزاء المتقدمِ ذكرُها فى البيت السابق . وفى كلامه لَفّ ونَشْر مرتّب ، فالابتداء راجع إلى الصدر ، والاعتمادُ راجع إلى الحشو ، والفصلُ راجع إلى العروض ، والغايةُ إلى الضرب .

ومعنى هذا الـكلام أن الجزء الواقعَ فى صدر البيت إذا كان مخالفاً لحشوه باختصاصه بعارض عَرَضَ له لايجوز ارتـكابُه فى الحشو ، كالخرم فى صدر البيت من الأبحر التى يدخلها الخرم ، فإنه يُسمى ابتداء .

قال الزجاجُ : وزعم الأخفش أنّ الخليلَ جعل « فاعلاتن » فى المديد الواقع فى صدر البيت ابتداء ، واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو فى جواز مُزاحفتها بالخبن والسكفّ . وأُجيب بأن ألفَها فى الصّدر تُحذف أبداً لغير

معاقبة ، وأمّا فى الحشو فلا تُحذف إلا لمعاقبة فثبتت المخالفة ، فلذلك سماه الخليل ابتداء .

قلت : وقضيةُ هذا أن يكون الابتداء عند الخليل اسماً لأول جزء فى البيت إذا اختصّ بتغيير يلحقه من علةٍ أو زِحاف ، سواء وُجد التغييرُ فيه بالفعل أو لم يوجد مع إمكان وجوده ، وهذا مخالف لقولهم إن « الموفور » اسم للجزء الذى يجوز أن يُخرم ولم يُخرم . فتأمل .

وأمّا الاعتمادُ فهو عند الجمهور لا يُطلق إلا على قبض فعولن فى الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبتر فى المتقارب . قلت : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القطعُ على ما ستعرفه .

وأما الفصلُ فهو العروض المخالفة لحشو البيت ببنائها على مالا يكون فيه من صحة أو اعتلال ، فمفاعلن فى عروض الطويل فصل للزوم القبض لها ، وهو فى الحشو غير لازم ، وكذا مستفعلن فى عروض المُنسرح فصلٌ لأن خَبْلَها لا يجوز مع جوازه فى الحشو .

وأما الغاية فهى فى الضروب كالفصل فى الأعاريض . وأكثرُ الضروب غايةٌ ، لأن غالبها مبنى على مالا يصح دخولُه فى الحشو كما يتبين لك عند الخوض فى البحور .

قال :

وإنْ تَنْجُ فالموفورُ يتلوه سالمٌ صحيحٌ معرّى لاتدعْ ذلك الهُدَى

أقول : الضمير المستكن فى « تنجُ » عائد على الأجزاء ، يعنى أن الأجزاء المذكورة إذا نَجَتْ مما يمكن عُروضه لها من علّة أو زحاف سُميت بهذه الأسماء.

فالموفورُ اسم للجزء الذى كان يجوز أن يُخرم ولكنه لم يخرم . والسالم اسم للحشو الذى عَرِىَ من دخول الزحاف الجائز فيه .

والصحيح اسم لجزء العروض أو الضرب إذا سلم مما لا يقع فى الحشو كالقَصْر والقطع وغيرهما .

والمعرّى اسم للضرب إذا سلم من زيادة يجوز دخولُها فيه ، وهى الترفيل والتذييل والتسبيغ .

قال الشريف : وهذه الألقاب الأربعة التى ذكر الناظم فى هذا البيت قد وَكَلَ بيانَها إلى الترتيب فردّ الموفورَ إلى الصدر لأنه محل الخرم ، والسالمَ إلى الحشو لأنه محل الزحاف ، والصحيحَ والمعرّى إلى الأعاريض والضروب ، إلا أن الصحيح شاملٌ للضروب والأعاريض معاً بالسلامة من النقص والزيادة ، والمعرّى خاصٌّ بالسلامة من الزيادة وخاص بالضرب . ولم يبين الناظم هذا المقدارَ ولا أومأ إليه . على أن لفظ المعرّى قد يُشعر على بُعد بالسلامة من الزيادة بخلاف السلامة من النقص . قوله لا تدع ذلك الهدى ظاهره أن المرادَ به أن الناظم لمّا لم يتسع له نطاقُ العبارة عن بيان المعنى الذى أراد حسبما نبّهتُ عليه أخذ يُحيل على الشيخ الذى يُضطر إلى بيانه لبعض المواضع فى هذه القصيدة ، كما تقدم التنبيهُ عليه فى غير موضع ، وقال « لا تدع ذلك الهدى » ، أى لا تدع سؤالَ من يهديك إلى سلوك السبيل التى أردت من بيان الاصطلاح والوقوف على جليّته ، وبذلك يتم لك الغرضُ ، والله أعلم .

قلتُ : حاصله على طوله أن عبارة الناظم مختلّة لعدم انطباقها على المطلوب ، وأنه أحال على الشيخ المُرشِد ، وذلك لا يغنى من الحق شيئاً ، ولا يقُوم عذراً للناظم فيما ارتكبه .

قال :

وقد تمّ إجمالا نخذهُ مفصّلاً له ولألقابٍ وبالرّمز يُهتدَى

أقول : يعنى أن الكلام فى هذا الفن قد تمّ بطريق الإجمال ، فذُكرت

الدوائرُ ، وما فى كل دائرة من البحور ، وأسماء الأبيات والأجزاء ، وألقاب الزحاف والعلل ، ومحالُّ دخولها من البحور ، ولكن لم يتعرض على التفصيل إلى كل بحر وما يكون له من الأعاريض والضروب ، وما يدخله من الزحاف، والاستشهاد على ذلك بالأبيات العربية ، فأخذ يتكلم على ذلك كله تفصيلاً .

وقوله « وبالرمز يهتدى » يعنى أنه وإنْ تكلم بعد ذلك على طريق التفصيل فإنما ذَكَرَ البحورَ وأعاريضَها وضروبَها وشواهدَها وشواهدَ الزحاف برموز يَرمز بها .

أما مرتبةُ البحر من العدد وبيان كمية أعاريضِه وضروبه فرَمَزَ لذلك بحروف من الجُمل جَرَى فيها على المصطلح من الألف إلى الياء ، وخالف الاصطلاح فى خمسة أحرف رَمَزَ بها للبحور ، وهى الكافُ واللام والميم والنون والسين ، فجعل الكاف للحادى عشر ، واللامَ للثانى عشر ، والميمَ للثالث عشر ، والنونَ للرابع عشر ، والسينَ للخامس عشر . وفى الحقيقة إنما وافق المصطلحَ هنا فيما رمَزَ به للأعاريض والضروب ، وأماالحروفُ التى رَمَزَ بها للبحور فهى مخالِفةٌ للاصطلاح المفروض . أما الحروفُ الخمسة فمخالفتُها واضحة ، وأما سائرُ الحروف من الألف إلى الياء فمخالفتُها للاصطلاح من جهة كونِه جَعَلَ الألفَ للأول ، والباءَ للثانى ، والجيمَ للثالث ، إلى الياء فجعلها للعاشر . وهذه الحروفُ لاتدل على ذلك فإنّ الألف للواحد لا يفيدُ كونَه الأول ، والباء للاثنين لا للثانى ، والجيمُ للثلاثة لا للثالث ، وهكذا إلى الياء فإنها للعشرة لا للعاشر . وقد سبق التنبيهُ عليه .

وأما الشواهدُ فرَمَزَ لها بكلمات اقتطعها منها كيف اتفق له من أول البيت أو آخره أو غير ذلك كما تقفُ عليه إن شاء الله تعالى . ثم هذه الكلمات المقتطعة جَمَعَها على وجه ينتظم معه لها معنى حسن ولم يَجْمَعْ كلماتٍ لا يحدث لها بالتئامها معانٍ منتظمة حسبما تراه .

قال :

فالأولُ بحرٌ فالعروضُ فضربُهُ وغايتُها سينٌ فدالٌ تَلَتْ فَطاَ

أقول : يعنى أن الحرفَ الأول من الحروف التى يرمزُ بها يجعله للبحر دالاً على مرتبته الخاصة من البحور الخمسةَ عشرَ ، ثم الحرف الثانى يجعله رمزاً لعروض ذلك البحر دالا على كميتها ، ثم الحرف الثالث يجعله رمزاً لضروب ذلك البحر ، وغايةُ هذه الحروف المرمزِ بها للبحور هى السينُ . وذلك لأن البحورَ كما عرفتَ خمسةَ عشرَ ، والسينُ عند الناظم رمزٌ للخامس عشر ، فهى مُنتهى ما يَرمزُ به للبحور . وغايةُ الأحرف المرموز بها للأعاريض هى الدالُ لأنها للأربعة . وأكثرُ مايكون للبحر من الضروب تسعةٌ ، فلذلك كان منتهى مايَرمز به للضروب من الأحرف هو الطاءَ لأنها للتسعة .

وقد استبان لك أن فى كلام الناظم لفاً ونشراً على الترتيب ، فالسينُ راجعة إلى البحر ، والدال راجعة إلى الأعاريض ، والطاء راجعة إلى الضروب . ثم قد يتفق للناظم أن يأتى بأحرف الرمز متتاليةً من غير فاصل يفصل بينها ، وقد يفصل بحروف أجنبية ، أو يأتى بعد الأحرف المتتابعة المجموعة المرموز بها بما هو أجنبى عن الرمز فيكون ذلك مُلغىً لايقع به إلباس ، كما ستراه قريباً .

قال :

فَخُذْ منهُ ما فيه الزحافُ وسالماً وما حشوهُ ملغىً دُناه ارْعَ لا القُصا

أقول : يحتمل أن يكون معنى هذا الكلام فخُذ مما رمزتُ به فى البحور من الكلمات المشار بها إلى أبيات الشواهد ما هو شاهدٌ على مافيه الزحافُ ، وما هو شاهدٌ على السالم من الزحاف ، وأنك إذا وجدت لفظاً دخيلا بين الكلمات المرموز بها للشواهد وهو بينها حشو ليس مستَشهَداً به على شىء فارْعَ القريبَ من ذلك لاالبعيدَ ، أى لا تراعِ فى ذلك إلاالیسیر دون الكثير ،

فإنه لا يأتى فى ذلك من الكلمات التى هى ملغاة فى الحشو إلا بالنزر القليل . ألا ترى أن البيت الآتى لبحر الطويل ليس فى حشوه من الكلمات الملغاة غيرُ قوله أولاً « أم » ، وثانياً « أم قد عفا » ، وهذه كلماتٌ يسيرة غيرُ مشارٍ بها إلى شىء من الشواهد ومابقى من البيت كلُّه رمز .

وفهمَ الشريفُ رحمه الله هذا الموضعَ على وجه آخر . وأنا أورد كلامه برمته لينُظر فيه . قال : وقولُه « وما حشوه ملغىً دُناهُ ارعَ لا القُصا » الدُّنَى جمعُ الدنيا أى القربى ، والقُصىَ جمعُ القُصوى أى البُعدى ، ويريدُ بذلك ما يتخلل حروفَ الرمز من الحروف الملغاة ، كقوله فى بحر البسيط : « جَرَتْ جَوْلَةَ ، فالجيمُ للبحر ، والجيم الثانية أفادت أن عدد الأعاريض ثلاثة ، والواوُ من « جولة » أفادت أن الضروب ستة بحساب مايذكره بعدُ ، والراءُ والتاءُ من « جرت » ملغاتان ليستا فى حروف الرمز ، فمرادُ الناظم بالحشو الملغى ما كان مثلَ هذا . وقوله : « دُناه ارعَ لا القُصا » معناه أن الرمز هنا لا يُرعى منه ولا يُعتد به إلا الأدنى من العدد ، وهو الذى لا يتجاوز الغايةَ التى ذكر قبلُ أن الأعاريضَ والضروبَ تنتهى إليها ، وذلك أربع فى الأعاريض وتسعة فى الضروب ، وأما العددُ البعيدُ الذى يجاوز ذلك فلا يُراعى ولا يُعتد به ، فحروفه الدالة عليه ملغاة ، وكذلك فى البحور لا يُراعى العددُ الذى يجاوز خمسةَ عشرَ وهو غايتها ، فلذلك أُلغيت الراءُ والتاء من « جرت » لأن كل واحدة منهما لا تدل إلا على العدد البعيد الذى يجاوز غاية عدد الأعاريض والضروب ، وهذه هى ثمرةُ ذِكره لتلك الغايات قبلُ حيث قال : « وغايتُها سينٌ فدالٌ تَلَتْ فطا » فتأمله .

قلتُ يلزمُ من اعتبار تلك الحروف والوقوف عند ما يقتضيه إلغاءُ ماليس منها ، فليس فى قوله إذَنْ : « وما حشوهُ ملغًى » إلى آخره كبيرُ فائدةٍ إذا فُهم على الوجه الذى ذكره الشريف . وأمّا إذا حُمل راجعاً إلى كلمات الشواهد

كان ذلك مُفهِماً لأمرٍ لم يتقدم هو ولا مايلزم منه فهمُه فانظره .

ثم قال الشريف : ووجدتُ هذا البيتَ فى نسخة ثانية وقعتْ بيدى بعد شروعى فى هذا التقييد والفراغ من الكلام على هذا البيت مقيداً على لفظ آخر ، ونصُّه :

مُحَرَّفُه المَرْعىّ نِيفَ زحافُهُ
وما حشوهُ مُلغىً دُناه ارْعَ لا القُصا

فلنتكلم على شرحه الآن على هذا اللفظ ، فنقول : قولُه « محرفة المرعى » يريد به أن الذى وضع الحروف عليه رمزاً عند ذكر البحور فى أول كل بحر هى الأعاريضُ والضروب ، وهى التى يجب أن تُرعى فى رجوع الشواهد إليها ، فإذا رددتَ إليها الأبيات المنبَّهَ عليها جملتَ مانيّف على عددها من الشواهد شاهداً على الزحاف .

وأراد بمُحَرَّفه ماجعل الحرف عليه رمزاً دالا على عدده ، فلفظُه مشتق من الحرف . وبيانُ ما ذكرتُه أن الطويلَ له عروض واحدة وثلاثة أضرب . نبّه على ذلك بالهمزة الثانية والجيم من قوله « أأجرى » ثم أتى بقوله « غروراً » إشارةً إلى شاهد الضرب الأول ، وبقوله « ستبدى » إلى شاهد الضرب الثانى ، وبقوله « صدوركم » إلى شاهد الضرب الثالث ، فقد فرغ من شواهد الضروب ، وهى التى وضع الحروف عليها رمزاً ، ثم جاء بقوله « أسودٌ وأحداجٌ » و « المور » مقتطعاتٍ من أبيات ، ولما كانت قد زادت على عدد الضروب علمنا بعدُ أنها شواهد على الزحاف لكونها نيّفتْ على عدد الضروب . وقوله « وما حشوه ملغى » إلخ قد شرحتُه قبلُ .

قال :

الطَّوِيلُ

أقولُ سُمى طويلا لأنه تام الأجزاء سالمٌ من الجَزْء . قاله الخليل، ومعناه أنه طال بسبب تمام الأجزاء .

وقال الزّجاج لأنه أكثرُ الشعر عددَ حروفٍ لمجيئه على أصله فى الدائرة إلا نقصان حرف واحد . وربما صُرّع فجاء على أصله ثمانيةً وأربعين حرفاً . وقيل : لوقوع الأوتاد أولَ أجزائه ، وهى أطول من الأسباب . ونقضَه الصفاقسى بالوافر والهزج والمضارع . وجوابُه أن الاطراد فى وجه التسمية ليس بلازم . وهذا البحرُ مبنى فى الدائرة على هذه الصورة :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ، فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

كما تقدم . قال :

أأَجْرى غروراً أم ستبدِى صدورَكمْ
أسُودٌ وأحداجٌ أَمِ الورُ قد عَفَا

أقول :الألفُ الأولى من قوله « أأجرى » إشارة إلى أنه الأول من البحور، والألف الثانية إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . فالعروضُ مقبوضة وزنها مفاعلن ، ولها ثلاثة أضرب كما قلناه . الضرب الأول صحيح وبيته :[١]

أبا منــذرٍ كانت غروراً صحيفتى
ولم أُعطكمْ فى الطوع مالى ولا عِرْضى

فقوله « صحيفتى » هو العروض ، ووزنه مفاعلن : وقوله « ولا عرضى »

---

(١) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « غرورا » .
الضربُ الثانى مقبوضٌ مثلها وبيتُه .

ستبدى لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً

ويأتيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تُزَوِّدِ

فقوله « تجاهِلَنْ » هو العروض ، وقوله « تُزَوْوِدِى » هو الضرب .
ووزنُ كلّ منهما « مفاعلن » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ستبدى » ،
الضربُ الثالث محذوف ووزنه فعولن . أُسقط السبب الخفيف من مفاعيلن
فصار مفاعى فنُقل إلى فعولن ، . وبيته : (١)

أقيموا بني النّعمانِ عنّا صدورَكم

وإلاّ تقيموا صاغرينَ الرّؤوسا

فقوله « صدوركم » هو العروض وقوله « الرؤوسا » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « صدوركم » . وهنا انتهت شواهدُ مارَمَزَ له أولا ،
ثم أخذ فى ما ناف على ذلك وهى شواهدُ الزحاف .

فإنْ قلتَ : حكمتَ بقبض العروض فى هذا البحر وقد جاءت غيرَ مقبوضة
كما فى قول امرىء القيس : (٢)

ألاَ عِمْ صباحاً أيها الطللُ البالى

وهل يَعِمَنْ مَنْ كان فى العُصُرِ الخالى

(١) ليزيد بن خذاق ، المفضليات : ٢٩٨ .
(٢) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٧ .

فقوله « لَلُنبالى » هو العروض ، ووزنه مفاعيلن ، فهى سالمة لاقبضَ فيها . وكما فى قول الآخر : [١]

لِمَنْ طللٌ أبصرتُه فشَجانى كخطِّ زَبورٍ فى عَسِيبِ يمانِى

فقوله « شجانى » هو العروض ، ووزنه فعولن فقد جاءت محذوفة لا لا مقبوضة ، قلتُ : المرادُ أن عروض هذا البحر مقبوضة حيث لاتصريع ، وأما إذا كان مع التصريع فتجىء سالمةً مع الضرب الأول ومحذوفةً مع الضرب الثالث كما فى هذين البيتين .

قال الصفاقسى : التصريعُ تبعيةُ العروض للضرب قافيةً ووزناً وإعلالاً . وسُمى البيتُ الذى له قافيتان مصرّعاً تشبيهاً له بمصراعى باب البيت المسكون . وحكى أبو الحكم أن بعضهم قال : اشتقاقُه من الصَّرْعين وهما نصفا النهار ، فمن غُدْوةٍ إلى انتصاف النهار صَرْعٌ ، ومنه إلى سقوط الشمس صرع . والأولُ أقرب .

وحكى الزّجاجُ إجماع العروضيين على أنه إنما وقع ليدلّ على ابتداء قصيدةٍ أو قصة : قال الأخفش : شبهوه فى إعلامهم به أخذهم فى بناء الشعر قبل تمام البيت بجعلهم الشكَّ فى أول الكلام فى نحو قولهم : « رأيتُ إما زيداً وإما عمْراً » لئلاّ يظن المخاطبُ أن أحدهما أولى [٢] .

ويجوز استعمالُه فى مواضعَ من القصيدة الواحدة لإرادة الخروج من قصّة إلى أخرى ، ومن وصف شىء إلى وصفِ غيره ، ليُؤْذن بالانتقال من

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ٨٥ .

(٢) فى الكلام غموض ، وقد جاء فى اللسان (صرع) قوله : « وإنما وقع التصريع فى الشعر ليدل على أن صاحبه مبتدىء إما قصة وإما قصيدة ، كما أن « إما » إنما ابتدىء بها فى قولك « ضربت إما زيداً وإما عمراً » ليعلم أن المتكلم شاك . » وهو غامض أيضاً .

حال إلى أخرى ، وهو مستحسن متى قل ، فإنْ كثر كان مستهجنا . ويكون إما بزيادة فى العروض حتى تصير كالضرب مثل ما صنع امرؤ القيس ، وإما بنقص منها حتى تعود كالضرب كما فى البيت الثانى ، فإنْ قلتَ فما تصنعُ فى مثل قول الحارث بن حِلِّزة :

آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسمـــــاءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلّ منه الثَّواءُ

فصرَّع ولم يُتبع العروضَ الضربَ ، بل جعلها مفعولن وهو فاعلاتن ؟ قلتُ : اعتذرَ عنه أبو الحكم بأن الشاعر هَمّ بتشعيث الضرب إلحاقاً لها به اعتمادا على أنه شعثه فنسى . قال الصفاقسى : فكأنه يشير إلى أن هذا من الإشارة إلى التصريع كما قاله الشيخ أبو بكر القللوسى . قلتُ : وهذا الاعتذارُ إنما احتيج إليه لتفسيرهم التصريعَ بما تقدم وهو تبعيةُ العروض للضرب فى القافية والوزن والإعلال . ولو قيل : التصريعُ هو جَعْلُ العروض كالضرب وزناً ورويّا مع إخراجها عن حكمها إلى حكمه لم يُحتجْ إلى شيء من هذا ، وذلك لأن العروض الواقعة فى بيت الحارث قد جُعلت كالضرب رويا وهو واضح ، وقد أُخرجتْ عن حكمها وهو السلامة من التشعيث إلى حكم الضرب بأن جُعلت مثلَه فى عُروض التشعيثَ لها ، ولا يضرّ كونُ الضرب لم يُشعَّث فإن تشعيثه جائز لا لازم ، فجُعلت العروضُ بمثابته حكماً فدخلها التشعيثُ بالفعل ولم يدخل الضربَ فعلاً مع جواز دخوله فيه ، فإلحاقُ العروض بالضرب فى الحكم متحقق وإنْ تخالفا لفظا ، فتأمله .

وعلى هذا فالفرقُ بين التصريع والتقفية ثابت ، فإنها اتفاق العروض والضرب فى الوزن والروى مع إبقائها على ماتستحقه فى نفسها من الحكم الثابت ، كقول امرىء القيس :

قِفـا نبْكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ

بسقط اللّوى بين الدَّخولِ فحوملِ

فإنْ قلتَ قد جاءت العروضُ مع عدم التصريع تامةً كقوله :

ونحن جلينا الخيلَ يومَ نهاوَنْـدِ

وقد أحجَمَتْ منّا الخيولُ الصوارمُ

ومحذوفةً كقوله :

تراها على طول البـلاء جـــديداً

وعهدُ المغانى بالحلوم قـــديمُ

قلتُ : هو عندهم من الشذوذ ولا يقاس عليه ، وهو عيب يسمى عندهم بالتجميع .

(تنبيهات) الأول : قبض فعولن قبل الضرب الثالث المحذوف أولى من سلامته ويسمى اعتمادا كما سبق ، وبيته :(١)

وما كلُّ ذى لُبّ بمؤتيكَ نصحَهُ   وما كلّ مؤتٍ نصحَه بلبيبِ

فقوله « حَهُوبِ » وزنه فعولُ ، وإنما كان الاعتمادُ فى هذا المحل أَوْلى لأن الطويلَ مبنى على اختلاف الأجزاء لتركبه من خماسى وسباعى ، فلما صار آخر البيت محذوف الضرب هكذا « فعولن فعولن » أرادوا أن يوفوه حقه من الاختلاف الذى بنى عليه فى الأصل فقبضوا فعولن الأولى .

(التنبيه الثاني) يلزم فى هذا الضرب المحذوف أن يُستعمل مردوفاً على الأشهر . والرِّدْفُ حرفُ مدّ أو حرفُ لينٍ يكون قبل الروى يليه . وله بحسب محالّه ثلاثُ حالات :

---

(١) لأبى الأسود الدؤلى . ديوانه . ٢٠٨   (٢) [illegible]

الأولى حالة اتفاق ولها صورتان : الأولى أن يكونَ البيتُ تام البناء ونقصَ من ضربه حرفٌ متحركٌ أو زِنتُه ، ومعنى بزنته حذفَ الساكن مع حركة ما قبله ، كالقطْع والقَصْر . ألاَ ترى أن قولنا « مُسْتَفْعِلُنْ » بحذف النون وإسكان اللام على وزن قولك « مُسْتَفْعِنْ » بحذف اللام ، فالتُزِمَ الردفُ هنا ليقُوم المدُّ الذى فيه مقامَ المحذوف فيتم التعادل بين مقطعى العروض والضرب. الصورةُ الثانية أن يلتقىَ فى الضرب ساكنان،والتُزم الردفُ هنا ليسهل الانتقالُ من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذى هناك . هذا كله كلام ابن برّى .

قلتُ : وفى جعله الصورةَ الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقد أجاز سيبويه فى كتاب القوافى له استعمالَ مثل ذلك بغير ردف . قال : لقيام الوزن بالحرف الصحيح مقامه بأحرف المد واللين ، وأنشد :

ولقــد رحلت العيسَ ثم زجرتها

قِدمًا عليك وقلت خير مَعَـدِّ

الحالة الثانية حالة اختلاف ، وهى أن يكون البيت غيرَ تام البناء ونقصَ من ضربه حرفٌ متحركٌ أو زِنته ، فهل يلزمُ الردف فيه أو يُختار ؟ قولان ، والصحيح منهما هو الثانى .

الحالةُ الثالثة حالةُ استحباب ، وذلك حيث يُوجَد العروضُ والضرب على حد واحد من التماثل والاتفاق ولا يوجد للساكنين فى حد واحدٍ منهما تلاقٍ ، كقوله :(١)

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفانِ

ورسمٍ عفَتْ آياتُه منـذ أزمانِ

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٨٩

فيُستحسن الردفُ فى هذا النوع استكثاراً من المد فى الأواخر لأنها محل مدّ وترنم . قاله ابن برى .

فإنْ قلتَ : حكم العروضيون بلزوم الردف فى الضرب الثالث من الطويل مع أنه لا يدخل تحت ضابط اللزوم ، فإنه لم يلتق فيه ساكنان وهو ظاهر ، وليس المحذوفُ منه متحركا أوزِنةَ متحرك ، بل المحذوفُ منه حرفان متحرك وساكن ، فما وجهُ التزام الردف فيه ؟ قلت : هو مُشكل على هذه القاعدة ، وقد اختلفت الطرقُ فى الاعتذار عنه ، فقيل إن الردف عِوض من لام مفاعيلن خاصّةً لأن النون شأنُها أن تحذف للزِّحاف حشواً ، وما يُحذف للزحاف لا تعوض العربُ منه شيئا ، وأكثرُ العروضيين على هذا الجواب .

وزعموا أن سيبويه إليه أشار فى الكتاب فى أبواب الإدغام بقوله : كل شعر حُذف من بنائه حرفٌ متحرك أو زنة حرف متحرك فلابد فيه من حرف اللين للردف ، نحو :

وما كلُّ مؤتٍ نصحَه بلبيب

قالوا فتمثل بمحذوف الطويل فدل على أن النونَ غير معتبرة .

وقدح الصفاقسى فى هذا الجواب بأن نون مفاعيلن وإنْ كانت مماشأنه أن يُحذف للزحاف فذاك فى الحشو لا فى الضرب ، لاستلزام حذفها منه الوقوفَ على المتحرك ، وكلامُنا فى الضرب لأن الردف فيه لا فى الحشو . وقيل دخله القبضُ أولاً ثم حُذفتْ نونُه وأُسكنتْ لامُه فعُوّض منهما لأنهما زنة متحرك . قالهُ سيبويه فى كتاب القوافى له .

على هذا تأول بعضُهم ما وقع له فى باب الإدغام لنصوصيةِ هذا واحتمالِ ذلك ، وبه قال الجرمى والفارسى والشّلوبين ، وردّه الصفاقسى بأن القولَ

بدخول القبض فيه أولاً يقضى بعدمِ التزام الردفِ فيه لأن زِنة المتحرك المحذوف منه حينئذ ليس من أتم البناء .

قلتُ : تمامُ البناء ليس راجعا عندهم إلى الجزء على ما يظهر من كلامهم ، وإنما يرجع إلى البحر نفسه ، أى أن البحر إذا كان تام البناء فجاء فى الاستعمال كما هو فى الدائرة ، إنْ مثمنا فمثمنٌ وإنْ مسدسا فمسدسٌ ، وحُذف من ضربه زنةُ حرف متحرك التُزم فيه الردفُ فلا يَرِدُ حينئذ اعتراضُ الصفاقسى عليهم ، فتأمله .

واعتُرض عليهم أيضاً بأنه لو كان الأمر على ما قالوه لسمّى ذلك الضرب مقصوراً لا محذوفاً ، وأُجيب بأنه لمّا دخله القبضُ أولاً ثم القَصْرُ صارت صورتهُ صورة المحذوف فسُمى محذوفاً رعايةً للصورة ، وفيه نظر .

وقيل : لما التُزم فى عروض الطويل القبضُ صار استعمالها أبداً على ستة أحرف ،فلم ينقص الضربُ عنها إلا زنةَ حرفٍ متحرك، وفيه من النظر ما تقدم . ونسبةُ العروض إلى الضرب لا تستقيم لأن التعويض فى الضرب إنما يقع بالنسبة إلى ما يُحذف منه فى نفسه لا بالنسبة إلى العروض .

قال الصفاقسى: وسبيلُ الجواب عندى عن أصل الإشكال أن يقال : لمَ لا يجوز أن يكون العربىّ المستعمِلُ لهذا الضرب ، أعنى الثالث من الطويل ، إنما حذفَ منه أولا زنة حرفٍ متحرك فعوّضَ منه الردف ، ثم رأى بعد ذلك ساكنين قد التقيا فحذفَ أحدَهما وسماه العروضىُّ محذوفاً مراعاةً لصورته . وعلى هذا ينبغى أن يُحمل كلامُ سيبويه المتقدمُ فى باب الإدغام . فإن قلتَ : الردفُ مسهِّلٌ لالتقاء الساكنين كما فى الضروب المقصورة فلا وجه لحذف أحدهما ، قلتُ : إنما ذلك إذا أُتى بالردف لأجلهما كما فى

الضروب المقصورة ، وهنا إنما أتى به للعِوض ، وبعده التقى سا كنان ، فلهذا لم يكن منهِّلاً لالتقائهما ، ويجبُ الحملُ على هذا جمعاً بين الكلامين . فإن قلتَ : هذا التقديرُ جارٍ فى الضروب المحذوفة كلها فيلزمك التزام الردفِ فيها ، قلت : لا نسلّم لزومَ ذلك لأن العلل فى هذا الفن تابعة للأحكام ، واللهُ أعلم . انتهى كلامه بنصه ، ولا يخفى مافيه من التكلف ، مع أن فى تسليمه جريانَ التقدير المذكور فى جميع الضروب المحذوفة نظراً لا يخفى عليك إن تأملت .

(التنبيه الثالث) ماقدمناه من أن للطويل عروضاً واحدةً وثلاثةَ أضرب هو المشهور ، واستدرك بعضهم له عروضاً ثانية محذوفةً لها ضربان ، ضربٌ مثلُها وبيته :

لقـد ساءنى سعدٌ وصاحبُ سَعْدِ

وما طولبا فى قتلها بغرامَـــه

وضربٌ مقبوضٌ وبيتهُ : (١)

جزى اللهُ عبساً عبسَ آل بغيضٍ

جزاء الـكلابِ العاوياتِ وقد فَعلْ

واستدرك بعضُهم لعروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً ، وأنشدوا عليه قولَ امرىء القيس : (٢)

ثيابُ بنى عوفٍ طهارَى نقيّـةٌ

وأوجهُهُمْ بيضُ المَسافر غُـرّانْ

---

(١) للنابغة ، ديوانه : ٢١٤ (دار الفكر) والخزانة : ١ / ١٣٩ .
(٢) ديوانه : ٨٣ .

وهذا من أبيات مختلفة القوافي بحسب الإعراب، أنشدوها ساكنةَ النون والخليلُ يحركها وإن لزم عنه الإقواء ، ويرى أنه أولى من إثبات ضرب آخر لكثرة الإقواء في كلامهم ، وأيضا يلزم عليه سكونُ لام مفاعيلن وهو غير موجود في أوزان الشعر لا الأصولِ ولا المُزاحفة . هكذا قيل.

قلتُ : هو كلام كما تراه غيرَ محرر ، وذلك لأن أبيات امرىء القيس هذه متى ثبتت روايتها بتسكين الروى ولم يُرْوَ تحريكُه من طريق من الطرق المعتبرة تعيّن إثبات الضرب المقصور ، ولم يُلتفت مع ذلك إلى قول من قال مفاعيلن لا يسوغ أن تسكن لامُه،وإن ثبتت فيه رواية بتحريك الروى فالقول ما قاله الخليل ، ولا يضرّ حينئذ وجودُ رواية بتسكين الروى من طريق آخر، لأنه يُحمل حينئذ على أنه تقييدُ إنشاد ، وليس هو التقييدَ الذى تختلفُ به الضروب ، والله أعلم .

(التنبيه الرابع) قال الزّجّاج : سُئل الخليلُ رحمه الله :لم التُزم في الطويل أن يكون مثمناً ولم يأت مسدساً كما جاء في المديد والبسيط وكلها من دائرة واحدة ؟ فقال: إن الطويل عروضُه مفاعيلن وضربُه كذلك، فلو سُدّس لسقط من نصفيه أربعةَ عشرَ حرفا ، والمديدُ والبسيطُ إذا سُدّسا إنما يسقط من بيت كل منهما عشرةُ أحرف ،لأن عروض كل واحد منهما جزء خُماسى وهو فاعلن، وضربُه كذلك ، ولو سُدس الطويلُ فحُذف منه مفاعيلن بقى قبله فعولن ، وليس فى الشعر ما يقع النقصان من أجزائه فيكون ما أُلغى أكثرَ حروفاً مما بقى ، وإنما يكون ما أُلغى أقلّ مما بقى أومساوياً له، والمديدُ إذا سُدس فحُذف منه فاعلن بقى قبله فاعلاتن ، وكذلك البسيط إذا حُذف منه فاعلن بقى مستفعلن .

وهنا انقضى الكلامُ على ما يتعلق بالعروض والضرب . فلنشرع في الكلام على ما يدخل غيرَهما من التغييرات ، فنقول : لايخفى أن هذا البحر كما مر

مركب من فعولن مفاعيلن، ففعولن حيثما وقع يجوز قبضه فيصير فعولُ ، وإذا وقع أول البيت جاز فيه الثَّلْم والثَّرم، وقد عرفتَ معناهما . ومفاعيلن يُقبض ويُكف على سبيل المعاقبة ، فإن قُبض لم يُكف ، وإن كُف لم يقبض . ولا حاجة لنا إلى استثناء مفاعيلن الواقع في الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه ، وما ذاك إلا لأن الكلام مفروض فيما عدا العروضَ والضرب كما تقدم . فبيت القبض :

أتطلبُ مَنْ أُسودُ بيشةَ دُونَهُ

أبو مَطَرٍ وعامرٌ وأبو سَعْدِ

أجزاؤه كلها الخماسية والسباعية مقبوضة إلا الضربَ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أُسودُ » .

وبيتُ الكف والثلم معاً :

شاقَتكَ أحداجُ سُليمى بماقلٍ

فعيناكَ للبينِ تجودان بالدمعِ

جزؤه الأولُ وهو « شاقت » وزنه فَعْلُنْ ، فهو أثلم ، والسباعيةُ الواقعةُ في الحشو مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أحداجُ » .

وبيت الثرم :

هاجكَ رَبْعٌ دارسُ الرسم باللّوى

لأسماءَ عفّى آيَهُ المَوْرُ والقَطْرُ

جزؤه الأول أثرم وهو « هاج » ووزنه فَعْلُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « المور » .

وقد جرت عادةُ العروضيين بأن يأتوا للأعاريض والضروب بشواهدَ تختص بها ولا يكون فى بقية تلك الشواهد أجزاءمزاحَفة . ويتحرون فى شواهد الزِّحاف أن يكون الزحاف الذى يمثلونه داخلا فى كل جزء يصح دخولُه فيه من ذلك البيت ، أو فى أكثره حرصاً على البيان . وقد رأيتَ ذلك فى هذا البحر .

ثم اعلم أن القبض فى فعولن حسن لاعتماده على وتِدين قبليّ وبعديّ . وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدةٌ كالتنوين فى «ضروبٌ» «وعجولٌ» . واعتُرض بأن النون تُعد فى أجزاء التفعيل أصلية إذْ بها يتم الوزن ، بخلاف التنوين . وأما القبضُ فى مفاعيلن فصالح لاعتماده على وتد واحد قبليّ ، وكفُّه عند الخليل قبيح. وزعَم الأخفش أنه أحسن مِن قبضه لاعتماده على وتد بعديّ. ولله درّ بعضِ الأندلسيين حيث يقول :

كففتُ عن الوصال طويلَ شوقي إليك وأنت للروح الخليلُ

وكفُّكَ للطويل فدتكَ نفسى قبيحٌ ليس يرضاه الخليلُ

قال :

المديد

أقول : حكى الأخفش عن الخليل أنه سُمى مديداً لتمدد سباعييه حول خماسيه ، وأوردَ عليه كلُّ بحر تَركّب من خماسي وسباعي . وقال الزجاج: سمى مديداً لامتداد سببين فى طرفى كل جزء من أجزائه السباعية ، وأوردَ عليه الرّملُ وغيره مما فيه جزء سباعى كذلك . وقال غيره سُمى مديداً لامتداد الوتد المجموع فى وسط أجزائه السباعية . ويرِدُ عليه ماورد على الذى قبله ، ويجابُ بما أسلفناه من أن الاطرادَ فى وجه التسمية غير لازم . وإذا صح النقلُ فى هذه الأسماء الموضوعة لبحور الشعر عن الخليل فلا ينبغى أن يُخالَف واضعُها .

وهذا البحر مبنى فى الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الهيئة :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

كما تقدم . قال :

بجود كُليبٍ لا يغرُّ اعلموا أنما

يعيشُ بهنديٍّ متى مايعِ اهتدا

فمِنْ مُخْصبـــينَ كلَّ جَوْنٍ ربابهُ

فياليتَ شِعرى هلْ لنا منهُ مُرْتَوى

أقولُ : الباء إشارة إلى أن هذا البحرهو الثانى من بحور الشعر . والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريض . والواوُ إشارة إلى أن له ستة أضرب . وهو مجزوء فى الاستعمال ، ولا يقع تاماً .

قال بعضهم : لئلاّ يقع فاعلن فى آخره ، وهو لا يقع أصلياً آخرَ شىء من الشعر إلا أن يكون منقولاً من جزء نقص منه . فيوهم وقوعه فى المديد النقلَ

عملاً بالاستقراء، فيكون حينئذ أصله فى الدائرة أزيدَ من ثمانية وأربعين حرفاً وهو محذور يُتقى. ونقضه الصفاقسى بالبسيط.

قلتُ : هذا منه عجيب، فإن الزجّاجَ قد استشعر هذا النقضَ وأجاب عنه، وذلك لأن ابن برى حكى عنه أنه قال بأثر كلامه المتقدم : ولذلك رُدَّ فى آخر البسيط إلى فَعِلُنْ بحذف الألف ليُعلم منه أنه نقص منه شىء ، لأن فعلن أيضاً لايقع فى الأواخر أصليًا.

ثم قال ابنُ برى : فإن قيل : فهلاّ جُعل آخرُ المديد فَعِلُنْ كآخر البسيط وارتفع الإيهامُ المحذور ؟ فالجواب أن فاعلن فى البسيط إذا حُذفت ألفه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعلن فى المديد قبله ساكنٌ بسبب يعاقب ألفه ، فلو حُذف منه الألف لزم أن لا يُحذف الساكن قبله أبداً ، وحينئذ يعود المعاقَب غيرَ معاقب . انتهى . وهو كلام حسن فتأمله . قال الصفاقسى وقد شذ استعماله تاماً ، أنشد ابنُ زيدان :

إنه لو ذاق للحب طعماً ما هَجَرْ
كلُّ عزٍّ فى الهوى أنتَ منه فى غَرَرْ

ثم قال : ويمكن أن يقال فى هذا إنه من الرباعى فيكونان بيتين . واعترُض بأنه لم يلتزم فى أوساط بقية الأبيات رويًا لأن بعد البيت :

ليس من يشكو إلى أهله طولَ الكَرَى   مثلَ من يشكو إلى أهله طولَ السَّهَرْ
سحّ لما نَفِدَ الصبرُ منه أدمُعاً   كجُمانٍ خانه سلْكُ عقدٍ فانتثرْ
لاتلمهُ إنْ شكا ما يلاقى أو بكى   وامتحنْ باطنَه بالذى منه ظَهَرْ

وأما قولُ السُّلَيك : (١)

(١) شرح الحماسة ، ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وفيه أنه لأم السليك ، ويقال : لأم تأبط شرا .

طاف يبغي نجـــوةً من هـــلاكٍ فهلكْ
ليت شعري ضَـــلّةً أيُّ شيء قَتَلَــكْ
أمريض لم تُعَـــدْ أم عـــدوٌّ ختلكْ

إلى آخره ، فحمَله بعضُهم على أنه من شاذ تامه ، وأن القصيدة مصرعة ، وبعضُهم على أنه مما ورد من استعماله مربعاً .

وذهب الزجاجُ إلى أن هذه القصيدةَ من الرَّمل ، وعروضها وضربها محذوفان ، فجعلَ للرمل ثلاثَ أعاريض .

وقال بعضهم : هو قياسُ مذهب الخليل والحَملُ عليه أولى من الحمل على تام المديد ، لأنه يلزم عليه شذوذان : مجيء المديد تاما ، والتزامُ التصريع في القصيدة . وهذا يلزم عليه مجيء عروض الرمل محذوفة خاصة .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن العروض الأولى من أعاريض هذا البحر صحيحة ولها ضرب واحد مثلها وبيته . [١]

يالَبكرٍ أَنْشِروا لي كُليبا يالَبكر أين أين الفِـــرارُ

فقوله « لي كليباً » هو العروض ، وقوله « نلفرارو » هو الضرب ، ووزن كلٍّ منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كليب » .

والعروضُ الثانية محذوفة لها ثلاثة أضرب ، الأول مقصور وبيته : [٢]

لا يغرَّنَّ امرأً عيشُـــه كلُّ عيشٍ صائرٌ للزوالْ

فقوله « عيشهو » هو العروض ووزنه فاعلن ، وقوله « للزوال » هو الضرب ووزنه فاعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لا يغر » .

---

(١) لمهلهل ، الأغاني : ٥/٥٩ (دار الكتب) . (٢) اللسان (قصر)

الضرب الثانى محذوف مثلها وبيتُه :

اعلموا أنى لكمْ حافظٌ شاهداً ما كنتُ أو غائبا

فقوله « حافظن » هو العروض وقولة « غائبن » هو الضرب . ووزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « اعلموا » .

الضرب الثالث أبتر وبيته : (١)

إنما الذَّلفاء ياقوتــــةٌ أُخرجتْ من كيس دِهقانِ

فقوله « قوتتن » هو العروض ، ووزنه فاعلن ، وقوله « قانى » هو الضرب ووزنه فَعْلُن بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إنما » . ووصلَ همزة القَطْع ضرورةً .

العروضُ الثالثة مخبونة محذوفة لها ضربان الأول مثلها، وبيته : (٢)

للفتى عقـــــلٌ يعيشُ به حيث تهدى ساقَه قدمُهْ

فقوله « شُبِهى » هو العروض ، وقوله « قدمهْ » هو الضرب . ووزن كل منهما فعِلن بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يعيش » .

الضرب الثانى أبتر وبيته . (٣)

رُبَّ نارٍ بتُّ أرْمُقُهـــــا تقضَمُ الهندىَّ والغارا

فقوله « مقها» هو العروض وقوله « غارا » هو الضرب ، ووزنه فعْلن بإسكان العين. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بهندى » .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبنْ وهو حسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح . فبيت الخبن :

(١) اللسان (بتر) (قصم) .

(٢) لطرفه ، ديوانه : ٧٥ ، وشرح الحماسة : ٢ / ١٨٠

(٣) لعدى بن زيد ، ديوانه : ١٠٠ ، وتهذيب الألفاظ : ٦٥٦ ، واللسان (قضم)

ومتى مايع منـــكَ كلاماً يتكلمْ فيجبْكَ بعقـــلِ

أجزاؤه كلها مخبونة : وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «متى مايع» . وبيت الكف :

لن يزال قومُنا مُخصبينَ صالحينَ ما اتقوْا واستقاموا

أجزاؤه السباعية كلها مكفوفة إلا الضربَ، فإنه لم يكف حذراً من الوقوف على المتحرك . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مخصبين » . وبيت الشكل :

لِمَن الديارُ غيَّرهُـــنَّ كلُّ جَوْنِ المُزْنِ دانى الرَّبابِ

فقوله « لِمَنِدْدِ » وقوله « يَرَهُنْنَ » وزنُ كل منهما فَعِلاتُ ، فكلاهما مشكول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كل جون ربابه » . وقد سبق لنا أن المعاقبة ثابتة فى هذا البحر بين كل سببين اجتمعا ، وأن فيه صدراً وعجُزاً وطرَفيْن . وبيت الطرَفيْن :

ليت شعرى هل لنا ذاتَ يومٍ بجَنوبٍ فارعٍ مِن تــلاقِ

قوله « بجنوبٍ » وزنه فعلاتُ فيه « الطّرَفان » لأن ألفه حُذفت لثبات نون الجزء الذى قبله، ونونه هو حُذفتْ لثبات ألف الجزء الذى بعده . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ليت شعرى هل لنا » . واعلم أنه يجوز فى العروض الأولى من الزحاف ما يجوز فى الحشو ، وهو الخبن والكف والشكل ، وأما الضرب الأول فلم يوافق الحشو إلا فى الخبن لأنه لو كُف لزم الوقوفُ على المتحرك ، ويلزم من ذلك امتناعُ الشكل. وأما العروضُ الثانيةُ فلم يدخلها الخبن حذَرَ التباسها بالثالثة. وأما ضربها المقصور فمنع الخليلُ دخول الخبن فيه وأجازه الأخفش ، وعلّة المنع قلةُ مجيء هذا الضرب فى كلامهم حتى زعم الزجاجُ أنه لم يجئ منه إلا قصيدة واحدة للطِّرِمّاح أولها :[٢]

---

(١) للطرماح ، ديوانه : ٩٥ ، واللسان (شتت)

شَتَّ شملُ الحيّ بعد التئامْ   وشجاكَ اليومَ رَبعُ المُقامْ

والزِّحافُ إنما سببه الكثرة إذ هى الداعية إلى التخفيف ، مع كراهتهم أن يجمعوا عليه ثلاثَ تغييرات، وهى الخبنُ مع الإسكان والحذف وهو مُسَمّى القَصْر .

وزعم أبو الحكم أن مذهب الأخفش أقيسُ . قال : لأن ألفه واقعة بين وتدين ، وكلُّ ما كان كذلك فزحافُه جائز اتفاقا . ثم اعترضَ علةَ المنع بأن القلةَ لا تأثير لها فى السلامة فى غير هذا البحر فكذلك فى هذا . واجتماعُ ثلاثة تغييرات فى الجزء له نظائر منها فاعلاتن فى الرمل، فإنه يجوز فيها مع القصر الخبنُ، وفعولن الضربُ الثانى من العروض الثالثة من الخفيف ، فإن أصلَه مستفعِ لُن فدخله القَصْر والخبنُ .

وأجاب الصفاقسى بأنا لا نُسلّم أن كل سبب وقع بين وتدين يجوز زحافه مطلقا ، وإنما ذلك مع عدم المانع ، وما ذكرناه أولا من التعليل مانع ؛ واعتراضُه عليه ساقط ، لأنه إنما نقض علةَ كلِّ واحد من القلة وكثرة التغيير حيث لم يكن منضما إلى الآخر ، وذلك إنما يكون نقضا لو جعلنا كلا منهما علةً مستقلةً ونحن إنما جعلناه جزءَ علة ، والعلةُ هى المجموع المركب منهما ، وهو لم ينقضه وإنما نقضَ الجزء ، ونقضُه ليس قادحا فى التعليل على الصحيح عند الأصوليين .

قال :

البَسِيطُ

أقول : قال الخليل سُمى بسيطا لأنه انبسط عن مدى الطويل والمديد فجا وسطه فعِلن وآخره فعِلن . حكاه الأخفش عنه .

وقيل : سُمى بسيطا لانبساط الأسباب فى أوائل أجزائه السباعية ، قاله الزجاج .

وقيل : لانبساط الحركات فى عروضه وضربه . وهو مبنىّ فى الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن ، مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

كما سلف . قال :

جَرَتْ جَوْلةٌ ياحارِ شعواءِ خَيَّلَتْ
وقوفى فسيروا عنه قد هَيَّجَ الجوَى
لحقب ارتحالٍ ذا لَقِيهمْ فذقْتُمُ
أصاحِ مُقامى ذاكَ والشيبُ قد عَلاَ

أقولُ : الجيمُ الأولى إشارة إلى أنه البحر الثالث ، والجيم الثانية إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريضَ ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . العروض الأولى مخبونة ولها ضربان : الأول مثلها ، وإنما لم يستعملا تامّيْن لئلا يُتوهم أنه قد نُقص منهما ، لما مرّ من أن فاعلن لم يأت أصليا فى عروض ولا ضرب ، فلو جاءا تامّين لَتُوهّم أن أصله حينئذ أكثر من ثمانية وأربعين حرفا ولا نظير

لذلك . وقيل لاعتماد ألف فاعلن على وتد بعدي، ولا ينهض هذا علةً ،فإن الاعتماد في ذلك مجوِّزٌ لا موجِبٌ ،وبيتُه : [١]

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكمْ بداهيةٍ

لم يَلقها سُوقةٌ قبلى ولا ملِكُ

فقوله « هِيَتِنْ » هو العروض، وقوله « ملكو » هو الضرب، وكل منهما وزنه فعِلُن بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ياحار » .

الضرب الثاني مقطوع وبيته [٢]

قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحملني

جرداءُ معروقةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحوبُ

فقوله « مِانى » هو العروض، وقوله « حوبو » هو الضرب، ووزنه فَعْلن بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شعواء » .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ثلاثة أضرب ، الأول مذال ، وبيته [٣]

إنا ذَمَمْنا على ما خَيَّلَتْ سعدَ بنَ زيدٍ وعمْراً من تميمْ

فقوله « ما خيلت » هو العروض ، ووزنه مستفعلن ، وقوله من تميم هو

---

(١) لزهير ، ديوانه : ١٨٠ .

(٢) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٢٥ .

(٣) للأسود بن يعفر ، ديوان الأعشى : ٣٠٩ ، ونقد الشعر : ١٠٦ ، والموشح : ٨٢ ، واللسان (ذيل) .

الضرب ووزنه مستفعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خيلت » .

الضرب الثانى مثل العروض صحيح وبيته[١] :

ماذا وقوفى على ربعٍ خـــلا

مخـــلولقٍ دارسٍ مســـتعجِمِ .

فقوله « ربع خلا » هو العروض وقوله مستعجمى هو الضرب ،ووزن كل منهما مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقوفى » .

الضرب الثالث مقطوع وبيته :

سيروا معاً إنما ميعادكمْ يومَ الثلاثاء بطنُ الوادى

فقوله « ميعادكم » هو العروض وقوله « نُلْوادى » هو الضرب ، ووزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فسيروا » .

العروض الثالثة مجزوءة مقطوعة لها ضرب واحد مثلها وبيته :[٢]

ما هَيَّجَ الشوقَ من أطلالٍ أضحتْ قِفاراً كوحْى الواحى

فقوله « أطلالِنْ » هو العروض وقوله « ـِلْواحى » هو الضرب ، ووزن كل منهما مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هيج » .

وقد علمتَ أنّا أسلفنا أن قول أهل هذا الفن عروضٌ مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسامحٌ من حيث أن الجزء صفة للبيت ، لأنه عبارة عن إسقاط الجزء الأخير من صدره والجزء الأخير من عجزه وليس صفةً للجُزء ، لكنْ جرينا على سَنَن القوم .

---

(١) اللسان (خلع) و (خلق) .

(٢) اللسان (خلع) .

ويدخل هـذا البحرَ من الزحاف الخبنُ فى الخماسى والسباعى وهو حسَن فيهما .

قلت : هكذا قالوا ، ويظهر لى أن الخبن فى السباعى إنما هو حسَن فى أول الصدر وأول العجز ، فليعتبره ذو الطبع السليم . ويدخله أيضا من الزحاف الطى فى السباعى وهو صالح فيه ، والخبْلُ وهو قبيح فيه . فبيت الخبن :

لقد مضتْ حقبٌ صروفُها عجبٌ

فأحدثتْ عبراً وأبدلتْ دولا

أجزاؤه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حقب » لكنّه سكّن القاف للضرورة ، وهى ضرورة قبيحة . وبيت الطى :

ارتحلوا غُـدوةً وانطلقوا سَحراً

فى زُمَرٍ منهمُ يتْبعها زُمَـرُ

أجزاؤه السباعية كلها مطوية . وإلى هذا الشاهد أشار بالارتحال المشار به إلى « ارتحلوا » . وبيت الخبل :

وزعموا أنهم لَقِيَهُمْ رجلٌ   فأخـذوا ماله وضربوا عُنُقَهْ

أجزاؤه السباعية كلها مخبولة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لقيهم » وسكّن الياء للضرورة .

واعلم أن هذا الزحافَ جميعَه يدخل فى الضرب المذيل ، والخبنْ يدخل فى

الضرب المقطوع وفى العروض المقطوعة وضربها . فبيتُ الخبن فى الضرب المذيل :

قد جاءكم أنــكمْ يومـاً إذا ما ذُقتم الموتَ سوف تُبعثونْ

فقوله « فتبعثون » هو الضرب ، ووزنه مفاعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فذقتم » .

وبيت الطى فيه :

ياصاحِ قد أخلفتْ أسماءُ ما كانت تُمنيك من حُسن وصالْ

فقوله « حسن وصال » هو الضرب وزنه مفتعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أصاح » .

وبيت الخبل فيه :

هــذا مقامى قريباً من أخى كلُّ امرىء قائمٌ مَعَ أَخيــهْ

فقوله « مع أخيه » هو الضرب ، ووزنه « فعِلَتانْ » . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مقامى » . وبيت الخبن فى العروض والضرب المقطوعين :

أصبحتُ والشيبُ قد علانى يدعـو حثيثاً إلى الخِضابِ

فقوله « علانى »هو العروض وقوله « خضابى » هو الضرب ، وزن كل منهما فعولن ، وهذا هو المسمى عندهم بالمخلّع . والمولّدون التزموا الخبنَ فى هذه العروض وضربها لحسن ذوقه ، وهو من التزام مالا يلزم . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « والشيب قد علانى » .

وأما بيت الخبن فى ضرب العروض الثانية المقطوع فلم يشر الناظم إليه بشىء ، وانظر هل أشار بقوله ذاك إلى بيته فإن ظفرتَ ببيت فيه هذه اللفظة فذاك ، وبيته الذى أنشده العروضيون :

قلتُ استجيبي فلمّا لمْ تُجِبْ   سالتْ دموعى على ردائى

قال الشريف : وإنما نبّه الناظمُ على ما يدخل الأعاريضَ والضروب هنا وفيما بعدُ حسب ما تقف عليه من الأبحر ليظهر لك الفرق بين ما يدخل فى الأعاريض والضروب وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، وبين ما لا يدخلها فيكون لازماً سبيلُه سبيلُ العلل ، فما يكون من ذلك لازماً يأتى بشاهده أولاً حيث يأتى بشواهد العلل ، وما يكون غيرَ لازمٍ جاء بشاهده آخِراً بعد شواهد الزحاف ، ألا تراه كيف أتى بشاهد الخبن فى العروض الأولى مع العلل أولاً للزومه ، وأتى بشاهد الخبن فى المخلع آخِراً لعدم اللزوم فتأمله .

(تنبيه) استدرك بعضهم للبسيط عروضين إحداهما مجزوءة حَذّاء مخبونة لها ضربان : ضرب مثلُها كقوله : ·

عجبتُ ما أقــربَ الأَجَلْ   مِنّاوما أبعــدَ الأَمَـــلْ

وضرب مقطوع مخبون كقوله : (١)

إنّ شِواءً ونَشْـــوةً   وخَبَبَ البـــازلِ الأَمونِ

العروضُ الثانية مشطورة لها ضرب مثلُها كقوله :

إن أخى خالـــدا ليس أخاً واحـــدا

وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البسيط غير مخبونة كقوله :

ولا تـكونوا كمن لا يُرتجى أَوْبُهُ

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدةٍ مَجْهَلٍ تُمسِى الرياحُ بها   لواعباً وهى ناءٍ عرضُها خاويهْ

وهكـذا كله شاذ لا يُلتفت إليه .

---

(١) سيبويه ٢ ، ٣٠٦ / ٣٠٦

وقد جاء فى مخلّع البسيط مفعولن مكان فاعلن، وهو أيضاً شاذ كقوله :

فَسِرْ بودٍّ أو سِرْ بكرهٍ ما سارت الذُّلُلُ السِّراعُ

ورأيتُ بعض المتأخرين يستعمله .

وزعم أبو الحكم أنه شذّ فى هذه العروض القبض، وأنشد :

يـــداهُ بالجود ضَرَّتانِ عليـــه كلتاهما تغـــارُ

قال : ولاتُمَكَّن حركةُ النون فينتفيَ القبض لأن التمكين مختص بالضروب ، ولايجوز فى الأعاريض إلا بشرط التصريع .

قال الصفاقسى : وهذا خطأ ، أما أولاً ، فلأن ساكن المخلع فيه بقية وتد ولاقبض فيه فلا بد من تمكين الحركة .

قلتُ : لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه ، ولاشك أن آخره بحسب الصورة هيئةُ سبب خفيف فأطلقَ القبضَ لذلك .

ثم قال : وقوله ثانياً ذلك مختص بالضروب ولايجوز فى العروض إلا بشرط التصريع وَهْمٌ ، بل وَرَدَ منه مالا يُحصر وأنشد قوله :

سَلِي إنْ جهلتِ الناسَ عنّا وعنهمُ فليس سواءٌ عالمٌ وجهولُ

وقوله : (١)

وزجُّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيدُ

وأبياتاً كثيرة من هذا النمط . ولا دليل له فيها لأن التمكين فيها فصيح بخلافه فى نحو « ضرتان » وسيأتى الكلام عليه معه فى ذلك .

وهنا كملت الدائرة الأولى . قال :

---

(١) سيبويه ، ٢/٣٠٦ .

الـوَافِـــرُ

أقولُ : سُمى وافراً لوفور أجزائه وتداً فوتداً . قاله الخليل . وقيل : لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل فى أجزائه ، والكاملُ وإنْ كان بهذه الصفة إلا أن الوافر حُذف من حروفه فلم يَكمل لاستعماله مقطوفا ، فهو موفورُ الحركات ناقص الحروف . قاله الزجاج . وهو مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة .

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

قال :

دَنَتْ بِجَدًى فيهِ لنا غَنَمٌ بهِ ربيعةُ تعصينى ولم تستطع أَذَى

مطورُ حَفيرٍ إنْ بها نَزلَ الشّتا تفاحشَ لولا خيرُمن ركبَ الّمطا

أقول : الدال من « دنت » إشارة إلى أنه البحر الرابع ، والباء من « بجدى » إشارة إلى أن له عروضين ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . العروض الأولى مقطوفة لها ضرب واحد مثلها وبيته : [1]

لنـا غنمٌ نسوّقُها غِزارٌ كأنّ قـــرونَ جِلّتِها عِصِيُّ

فقوله « غزارن » هو العروض ، وقوله « عصييو » هو الضرب ، وزنُ كل منهما فعولن . كان أصلُه مفاعَلَتن فقُطف بحذف سببه الخفيف وهو « تن » وإسكان المتحرك قبله وهو اللام ، فبقىَ مفاعِلْ فنقل إلى فعولن .

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لنا غنم » وزعم أبو الحكم أنه شذ فى هذه العروض القبض وأنشد شاهداً عليه :

علوتَ على الرّجال بخلّتَيْنِ ورثتهما كما وُرث الولاء

قال : ولا يجوز تمكين الحركة حتى ينشأ عنها حرف اللين كما مرفى البسيط . واعترضَهُ الصفاقسى ببطلان دعوى الشذوذ لكثرة مجىء ذلك فيها . قال : (١)

أَبِى الإسلامُ لا أبَ لى سواهُ إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

وقال :

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

وقال : (٢)

تخيرهُ ولم يعدلْ سواهُ فنعم المرء من رجلٍ تُهامى

وقال : (٣)

ذعرت به القطا ونفيت عنهُ مقام الذئب كالرجل اللعينِ

وقال : (٤)

إذا أمسى يلتمسُ منكبيهِ تفقدَ لحمه حذرَ الهُزالِ

وقال : (٥)

أَوَلّيتَ العراقَ ورافديهِ فِزاريًّا أحذَّ يدِ القميصِ

---

(١) لنهار بن توسعة اليشكرى ، سيبويه ١/٣٤٨.

(٢) منسوب إلى بحير بن عبد الله القشيرى ، وإلى ابن شعوب الليثى ، الوحشيات رقم : ٤٢٥ ، واللسان (تهم) . وفى المطبوعة « تخيره » .

(٣) فى م ، د « دعوت به » ، و « مقام الذيب » .

(٤) للسليك بن السلكة السعدى ، وهو فى حماسة البحترى : ١٢٧ ، ١٢٨ مع اختلاف فى الرواية ، والأبيات غير هذا البيت فى الكامل . ١ / ٣١٠ .

(٥) انظر ص ١١٠ .

وقال : (١)

إذا لم تستطع أمراً فدعهُ ... وجاوزه إلى ما تستطيعُ

وقال : (٢)

تظلُّ الشمسُ كاسفةً عليه ... كآبةَ أنها فقدتْ عقيلا

وقال : (٣)

يُرجّى المرءُ ما إنْ لا يراهُ ... وتعرِضُ دون أدناهُ الخطوبُ

قال : ومن هذا كثير .

قلت : لكنه لا ينهض مع كثرته رداً على أبى الحكم ، وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين نظماً ونثراً دون شذوذ ولا اختصاص له بعروض ولا ضرب ، بل ولا بالنظم أصلا ورأساً . وأما تمكينُ مثل « خلتين » فى فصيح الكلام فممتنع نظماً ونثراً . نعم يجوز تمكينه فى الضرب لإطلاق الروى ، وفى العروض بشرط التصريع ، وإنْ مُكّن على غير هذا الوجه فللضرورة على شذوذ فيه . فأين هذا الذى ردّ به الصفاقسى مما أراده أبو الحكم .

ثم قال : فالذى ينبغى أن يقال : تمكينُ حركة العروض جائز من غير شذوذ .

قلت : بل هو شاذ قطعا كما عرفتَ ، ولا دليلَ فى شىء مما أنشده . نعم القولُ بقبضها شىء لم يقل به أحد من العروضيين ، والبيتُ لا ينفكّ عن شذوذ يلحقه بتقدير التمكين وعدمه . أما على التمكين فلما قدّمناه ، وأما على تقدير

(١) لعمرو بن معديكرب ، الأصمعيات : ٢٠١ ، ونزهة الألباء : ١١٥

(٢) سيبويه ، ١/ ٤٧٧ .

(٣) لجابر بن رألان الطائى ، نوادر أبى زيد : ٦٠ ، والخزانة : ٣/ ٥٦٦ — ٥٦٩ .

عدمه فلأنّ هذه العروض لا يدخلها مثلُ هذا التغيير فيما هو مقرر عند القوم .

العروضُ الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ضربان الأول مثلها وبيته :

لقد عَلِمتْ ربيعةُ أنّ حَبْلك واهنٌ خلــقُ

فقوله « ربيعة أنْ » هو العروض وقوله « هِنْنْ خَلِقُو » هو الضرب ، وزنُ كل منهما مفاعلتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ربيعة » .

الضربُ الثانى معصوب بالصاد المهملة ، وبيتُه :

أعاتبُهـا وآمرُهــا فتُغضبــنى وتَعْصِيــنى

فقوله « وآمرها » هو العروض ، وقوله « وتعصينى » هو الضرب . كان مفاعلتن فعُصب بإسكان اللام ثم نقل إلى مفاعيلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تعصينى » . ويدخل هذا البحرَ من الزِّحاف العَصْبُ وهو حسن ، والعقلُ وهو صالح ، والنقصُ وهو قبيح . فبيت العَصْب :[1]

إذا لم تستطع شيئاً فـدعْهُ وجاوزهُ إلى ما تستطيعُ

الأجزاء السباعيةُ كلها معصوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «ولم تستطع» .

ويحكى أن شخصاً سألَ الخليل أن يقرأ عليه علم العروض ، فأقام مدة يختلف إليه للقراءة ولم يحصّل شيئا ، فأعيي الخليلَ أمرُهُ ، ولم ير أن يواجهه بالمنع حياءً منه ، فقال له يوماً وقد حضر للقراءة : قطّع قولَ الشاعر :

إذا لم تستطعْ شيئاً فدعهُ وجاوزه إلى ما تستطيعُ

ففطن الرجل إلى ما أراده الخليل رحمه الله فانصرف ولم يعد . وأنا أعجبُ

---

(١) سبق ص ١٦٤ .

لمن يفطنُ لمثل هذا كيف يصعب عليه فن العروض مع سهولته ، والله مقدِّر الأمور . وبيت العقل : [١]

منازلٌ لِفَرْتَنَا قِفارٌ كأنما رسومُها سطورُ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سطور » . وبيت النقص :

لسلامةَ دارٌ بحَفِيرِ كباقى الخَلَق السَّحْق قِفارُ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حفير » . ويدخله فى الجزء الأول من البيت العضْب بالضاد المعجمة ، والقصمُ ، والعقصْ ، والجَمَم ، وكلّها قبيح .

فبيت العضب : [٢]

إنْ نَزَلَ الشتاء بدار قومٍ تجنَّبَ جارَ بيتهمُ الشتاء

فقوله « إنْ نَزَلَشْ » عُضِب بحذف ميمه فصار فاعِلَتن ، فنقل إلى مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إن نزل الشتاء » .

وبيت القصم :

ما قالوا لنا سدَداً ولكنْ تفاحَش أمرُهمْ وأتوا بهُجْرِ

فقوله « ماقالوا » جزء أقصمُ عُضِب بحذف الميم ، وعُصِبَ بإسكان اللام فصار فاعالْتن ، فنقل إلى مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تفاحش »

وبيت العقص : [٣]

لولا ملكٌ رؤُفٌ رحيمٌ تداركنى برحمته هلكتُ

---

(١) اللسان (عقل) . (٢) الحطيئة ، ديوانه : ١٠٢ ، واللسان (عضب) .
(٣) اللسان (عقص) .

جزؤه الأول وهو قوله « لولامَ » وزنه مفعولُ ، كان مفاعلتن فعُضب بحذف الميم ونُقص بإسكان اللام وحذف النون فصار « فاعلتُ » فنقل إلى مفعولُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لولا » .

وبيت الجَمَم : (١)

أنت خيرُ من ركب المطايا وخيرُهُم أبًا وأخاً وأمّا

الجزء وهو قوله « أنتَ خَيْ » أجمّ ، كان مفاعِلَتن فعُضب بحذف الميم ، وعُقل بحذف اللام ، فصار « فاعتُنْ » فنقل إلى فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خير من ركب المَطا » قلتُ : كان مقتضى اعتبار الترتيب في الوضع تقديمَ الجَمَم على العقص ضرورةَ أنّ التغييرَ فيه أقلّ ، والأمرُ في ذلك سهل .

(تنبيهات) الأول : أنكر الأخفش والمعرّى وطائفةٌ من العروضيين العقلَ في الوافر من أجْل أن مفاعلَتن انتقل بالعَصْب إلى مفاعيلن ومفاعيلن في سائر الشعر يتعاقب فيه الياء والنون فيكون إما مفاعيلُ وإما مفاعلن . لكنهم سوّغوا في مفاعيلن في الوافر أن يأتي على مفاعيلُ ولم يسوغوا فيه أن يأتي على مفاعلن لأنه فرْع منقول عن أصل ، فلم يسوّغوا فيه ما سوغوا فيما هو أصلٌ ، وآثروا إبقاء الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالعصب فكرهوا تغييرها .

ثانياً : وهذا احتجاج ضعيف لا يُلتفت إليه مع نقْل الخليلِ عن العرب جوازَ ذلك .

قال ابنُ بَرّى : والصحيحُ إنكار العُقل في المجزوء منه لئلا يلتبسَ بمجزوء الرّجز ، وهذا الالتباسُ محذور .

قلت : فإذا وُجد بيتٌ مربّع على زِنة مفاعلن ، ولم يكن في القصيدة جزء

---

(١) اللسان (جمم) .

على زنة مفاعلتن حُكم بأن القصيدة من الرجز حَمْلاً على ما هو الأخف ، فإن مستفعلن فى الرجز يصير مفاعلن بالخبن ، وهو حذف ساكن ، ومفاعلتن يصير مفاعلن فى الوافر بالعقل وهو حذف متحرك،ولاشك أن حذف الساكن أخف من حذف المتحرك .

ثم قال ابنُ برّى : بخلاف معصوب المجزوء بالهزج .

قلت : كأنّ عَصْبَ المجزوء عنده غيرُ محذور ، وأنه إذا وجد فى القصيدة كلها ساغ حملُها على كل واحدٍ من البحرين ، ويؤيده ما قدّمه قبل ذلك حيث قال : واعلم أنه متى دخل العصبُ فى جميع أجزاء المجزوء فإنه يشبه الهزجَ ، كقوله :

صَفَحْنا عن بنى ذُهْلٍ وقلنا القومُ إخــــوانُ

لكنْ يقع الفرقُ بينهما بأن ننظر فإنْ كان فى القصيدة جزء واحد على مفاعلَتن فهى من الوافر ، وإنْ لم يكن فيها ولا جزء واحد احتملَتْ أن تكون من الوافر ومن الهزج.

قلت : الرجّحُ لحملها على الهزج قائم ، لأن مفاعيلن فيه أصلى لا تغيير فيه ومفاعيلن فى الوافر إنما يُتصوّر بتغيير يُرتكبُ فيه وهو العصب ، وإذا كان كذلك فيُحمل على ما هو بالمثابة التى ذكرتُها على الهزج لاعلى الوافر،فتأمل.

التنبيه الثانى : إنما التزم فى الوافر أن يُستعمل مقطوفاً لأنه شِعر كثرت حركاته فاستُثقلت فحُذف من آخر عروضه وآخر ضربه تسهيلاً وتخفيفاً ، وآثروا من الحذف ما بقى به الشعرُ عذبَ المساق لذيذَ المذاق ، وهو القطف .

فإنْ قيل : فهلاّ استثقلوا فى الكامل ما استثقلوا فى الوافر لأن حركاتهما سواء إلا أنا وجدناهم آثروا الوافرَ بالحذف والتخفيف دون الكامل ؟

فالجوابُ أن الكامل وَقَعَتْ فيه الفاصلةُ مقدّمة فى جزئه وهو متفاعلن على الوتدِ ، وهى أكثرُ حركاتٍ من الوتد ، والوافر تأخرت فيه الفاصلة فكان جانبُ الحذف وهو آخر الجزء فى الوافر أكثرَ حركاتٍ منه فى الكامل .

التنبيه الثالثُ : حكى الأخفش للوافر عروضاً ثالثة مجزوءة مقطوفة لها ضرب مثلها ، وبيته :

عبيلــةُ أنتِ همّى وأنتِ الدهرَ ذكرى

ومثله :

فإن يهلكْ عبيـــدٌ فقــــد باد القرونُ

ومثله :

أشاقكَ طيفُ مامَــهْ بمكة أم حمامــهْ

قال ابنُ برى : وهذه الأبيات لادليل فيها لاحتمال أن تكون من مشكول المجتث كقوله :

أولئكَ خــيرُ قومٍ إذَا ذُكر الخيــارُ

قلتُ : هذا غلط ظاهر ، فإنه إنْ تمّ له الاحتمالُ الذى أبداه فإنما يتم له فى البيت الأخير فقط . وما قبله لايتأتى فيه ذلك . ألاَ ترى أن قوله «وأنتِ الدهرَ ذكرى» لايمكن أن يكون من المجتث بوجهٍ ، وكذا البيتُ الثانى لايتصور كونُه من بحر المجتث أصلا ، والله الموفق للصواب .

قال :

الكَامِلُ

أقول : قال الخليل : سُمى بذلك لاجتماع ثلاثين حركةً فيه لم تجتمع فى غيره . وقال الزجاج : لكمال أجزائه بعدد حروفها . يعنى أنها استُعملت كاملة فى الدائرة . فإنْ قلت : الرجزُ والخفيفُ كذلك ، قلت : يُعلم جوابُه مما مر .

وهو مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ، متفاعلن متفاعلن متفاعلن .

قال :

هَجَرَتْ طِلاَ تصحو خَبالاً بِرامتى | أَجَشٌ لأَنْتَ اللّذْ سبقتَهُمُ إلىَ
بمختلف الأمرافتقرتَ وأكثروا | وعبسٌ يذُبُّ الصمَّ عن تامرٍ ولا
نقلتهمُ عن حِدَّةٍ فابتأسْتَ والشَّ | قاءُ مُخافٍ لم تجدْ فارغاً كَفَى

أقول : الماء من « هجرت » إشارة إلى أن هذا البحر هو خامسُ البحور . والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريض . والطاء من قوله « طلا » إشارةٌ أن له تسعةَ أضرب .

العروضُ الأولى صحيحة ولها ثلاثةُ أضرب ، الأول مثلها وبيته :[1]

وإذا صحوتُ فما أقصِّر عن ندىً | وكما علمتِ شمائلى وتكرّمى

فقوله « صِرُعَنْ نَدَنْ » هو العروض وقوله « وتكرْرمى » هو الضرب . وزنُ كلّ منهما متفاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تصحو » .

الضربُ الثانى مقطوع وبيته :[2]

---

(١) لعنترة من معلقته .

(٢) للأخطل ، ديوانه : ٤٣ ، واللسان (قطع) .

وإذا دَعَوْنَكَ عمَّهن فإنّه نسبٌ يزيدكُ عندهنّ خبالا

فقوله « نَفَنْنَهُو » هو العروض ، وقوله « نخبالا » هو الضرب ، وزنه فَعِلاتُن . كان متفاعلن فقُطِع فصار متفاعلْ ، فنقل إلى فعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خبالا » .

الضربُ الثالث أحَذُّ مضمر ، وبيته :[1]

لِمَن الديارُ برامَتَيْنِ فعاقلِ دَرَسَتْ وغيّر آيَها القَطْرُ

فقوله « نِفعا قِلِنْ » هو العروض ، وقوله « قطرو » هو الضرب ، وزنه فَعْلُنْ . حُذف الوتدُ من متفاعلن وأُسكنتْ تاؤُه فصار « متْفا » فنُقل إلى فعلن بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « برامتى » .

العروضُ الثانية حذّاء لها ضربان الأول مثلها ، وبيته :

لِمن الديارُ عَفَى معالمَها هَطِلٌ أجشُّ وبارحٌ تَرِبُ

فقوله « لِمَها » هو العروض وقوله « تربو » هو الضرب ، وزن كلّ منهما فعِلن بتحريك العين ، كان متفاعلن فبقى « مُتَفا » فنقل إلى فعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أجش » .

الضربُ الثانى أحذّ مضمر ، وبيته :

ولأَنتَ أشجعُ من أسامةَ إذْ دُعيتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُّعْرِ

فقوله « مَتَئِذْ » هو العروض ، وقوله « ذُعرى » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لأنت » .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة ، ولها أربعة أضرب . الأول مجزوء مرفّل وبيته :[3]

---

(١) اللسان (فرند)

(٢) زهير . ديوانه : ٨٩ .

(٣) الحطيئة . ديوانه : ١٦٨ .

ولقـــد سبقتهـــمْ إلىّ   فلمْ نَزَعْتَ وأنت آخِرْ

فقوله « تَهُمو إلَىْ » هو العروض ، وزنُه متفاعلن ، وقوله « توَ أَنْتَ آخِرْ » هو الضرب ، وزنه متفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سبقتهم إلى » . وفيه حذفُ المجرور وبقاء حرف الجر .

الضرب الثانى مُذَيَّل ، وبيته :(١)

جَـــدَثٌ يكون مُقامَهُ   أبـــداً بمختلفِ الرياحْ

فقوله « نُمُقامُهو » هو العروض ، وزنه متفاعلن ، وقوله « تَلِفِرْرِياحْ » هو الضرب ، وزنه متفاعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بمختلف »

الضرب الثالث مجزوء ، معرّى وبيته :

وإذا افتقرتَ فلا تكنْ   متخشّعـــاً وتجمّـــلِ

فقوله « تَفَلا تكُنْ » هو العروض ، وقوله «تجمملى» هو الضرب ، وزنُ كل منهما متفاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « افتقرت » .

الضرب الرابع مقطوع وبيته :

وإذا هُمُ ذكروا الإسا   ءَةَ أكثروا الحَسَنات

فقوله « ذَ كَرُ لإسا » هو العروض ، وقوله « حَسَناتى » هو الضرب ، وزنه فَعِلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أكثروا » .

وقد كَتب الخليلُ على هذا الضرب وعلى الضرب الثانى من العروض الأولى : ممنوعٌ إلا من سلامةِ الثانى أو إضماره . يعنى أنهما لايجوز فيهما غيرُ الإضمار أو السلامة منه . أما السلامةُ فلأنها الأصل ، وأما الإضمار فلأنه فى هذا البحر حسن ، وما سوى ذلك لايحتملُ مع مادخله من القطع . ويدخل

---

(١) اللسان (ذيل) .

هذا البحرَ من الزِّحاف الإضمار وهو حسن ، والوقص وهو صالح ، والخزل وهو قبيح . فبيت الإضمار : [١]

إنّى أمرؤٌ من خير عبسٍ مَنْصبِي شطرى وأحمى سائرى بالمُنْصُلِ

أجزاؤه كلّها مضمرة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وعبس » .

فإن قلت : يلتبس هذا البحرُ عند إضماره ببحر الرجز ، قلت يبهنه ماقبله ومابعده ، كما فى هذه القصيدة فإنّ أولها : [٢]

طال الثَّواء على رسوم المنزلِ بين اللكيكِ وبين ذاتِ الحَرْملِ

فوجودُ متفاعلن فى هذا البيت يشهد بأنها من الكامل لامن الرجز .

فإنْ قلتَ : فإنْ فُقد المبينُ ؟ قلتُ يُحمل على الرجز لأصالة مستفعلن فيه وفرعيته فى الكامل بهذا التغيير الخاص .

فإنْ قلتَ : فمع الوقص والخزل فى جميع الأجزاء ؟ قلتُ : كذلك يُحمل على الرجز لأن مفاعلن فيه ناشىء عن الخبن وهو حذفُ ساكن ، وفى الكامل عن الوقص وهو حذف متحرك ، ومفتعلن فى الرجز ناشىء عن تغيير واحد وهو الطّى . وفى الكامل عن تغييرين وهما الإضمار والطى ، فتعيَّن الحملُ على الرجز إيثاراً لارتكاب أخف الأمرين . وبيتُ الوقص : [٣]

يذبّ عن حريمه بسيفهِ ورمحِه ونَبلهِ ويَحْتَمِى

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذب » وبيتُ الخَزْل : [٤]

منزلةٌ صَمّ صداها وعَفَتْ أرسمُها إنْ سُئلتْ لم تُجِبِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أصم » .

واعلم أنه يجوز فى الضرب المرفل والمذيل مايجوز فى الحشو من الزحاف .

---

(١) لعنترة ، ديوانه : ١٠٠ . واللسان (صمر) .
(٢) ديوانه ، ٩٩ .
(٣) اللسان (وقص) .
(٤) اللسان (خزل) .

وبيتُ الإضمار في المرفل : (١)

وغررتَني وزعمتَ أنَّـ ... كَ لابنٌ في الصيف تامِرْ

فقوله « فِصْصَيْفِتامِرْ » هو الضرب وزنُه مستفعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تامر » . فإن قلت : مامرادُ الناظم بقوله « ولا » ؟ قلتُ : كان مرادُه « ولا بن » ففيه أيضا إشارة إلى هذا الشاهد ، إلا أنه حذفَ بعض الكلمة اكتفاء . وقد أكثر منه المتأخرون كقول القاضي الفاضل :

لَعِبَتْ جفونُك بالقلوب وحبّها ... والخدُّ ميدانٌ وصدغكَ صولجا ... ن

وقولِ ابن نباتة المصرى وما أحلاه وفيه تورية : (٢)

بروحي أمرّ الناس نأياً وجفوةً ... وأحلاهُمُ ثغراً وأملحهمْ شكلا

يقولون في الأحلام يُوجَدُ شخصُه ... فقلتُ ومن ذا بعدَه يجد الأحلا ... م

وكقول عصريّنا القاضى فخر الدين بن مكانس :

لم أنسَ بدراً زارني ليلةً ... مستوفزا ممتطياً للخطرْ

فلم يُقم إلا بمقدار أن ... قلتُ له أهلاً وسهلاً ومرْ حبا

وقلتُ في هذا النوع :

أقولُ لصاحبي والروضُ زاهٍ ... وقد فَرش الربيع بساطَ زهْرِ

تعالَ نباكر الروضَ المفدّى ... وقم نسعى إلى وردٍ ونسْرِ ... ين

وقلتُ فيه أيضا :

شقائقُ النعمان ألهو بها ... إن غاب مَنْ أهوى وعزّ اللِّقا

فالخدّ في القرب نعيمي وإن ... غاب فإني أكتفي بالشَّقا ... ئق

---

(١) الحطيئة ، ديوانه : ١٦٨ . (٢) ديوانه : ٥٥٦ .

وقلتُ فيه أيضا :

الدمعُ قاضٍ بافتضاحى فى هوى رَشَأٍ يغار الغصنُ منه إذا مَشَى

وغدًا بوجْدى شاهدا ووشى بما أخفى فيالله من قاضٍ وَشَا هد

وبيت الوقص فى الضرب المرفل :

ولقــد شهدتُ وفاتَهمْ ونقلتُهـــمْ إلى المقابرْ

فقوله « إلَلْمقابِرْ » هو الضرب ، وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « نقلتهم » . وبيت الخزل فيه :

صَفَحوا عن ابنكَ إنّ فى ابْـ ـنِكَ حِدّةً حينَ يُكَلَّمْ

فقوله « حينَ يُكلْلَمْ » هوالضرب ، وزنه مفتعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حدة » . وبيت الإضمار فى الضرب المذيل :

وإذا اغتبطتُ أو ابتأسْـ ـتُ حمدتُ ربّ العالمينْ

فقوله « بِلْعالمين» هو الضرب ، وزنه مستفعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ابتأست » .

وبيت الوقص فيه :

كُتب الشقاء عليهمـــا فهما له مُيَسَّـــرانْ

فقوله « ميسران » هو الضرب وزنه مفاعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « والشقاء » . وبيت الخزل فيه :

وأجِبْ أخاكَ إذا دعـــاكَ مُعالِنًا غـيرَ مُخافْ

فقوله « غير مُخافْ » هو الضرب ، وزنه مفتعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «مخاف». وبيت الإضمار الجائز فى الضرب المقطوع من البيت الوافى : [1]

---

(١) للأخطل ، ديوانه : ١٠٨

وإذا افتقرتَ إلى الذخائر لم تجدْ ذخراً يكون كصالح الأعمالِ

فقوله « أعمالى » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لم تجد » وبيت الإضمار الجائز فى الضرب المجزوء المقطوع :

وأبو الحُسَيْن ورَبُّ مكةَ فارغٌ مشغولُ

فقوله « مشغولو » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «فارغا» وقوله « كفى » . قال الشريف : معناه حسبك . أى هذا المقدارُ من الشواهد كافيك .

تنبيه حكى بعضُهم أن الكامل يُستعمل مشطوراً ويأتى تارةً مرفّلاً ، كقوله :

ابك اليزيدَ[1] بن الوليد فتى العشيرةْ

وتارةً مذّيلا كقوله :

ياخِلُّ ما لاقيتَ فى هذا النهارِ

وتارةً معرى من ذلك كقوله :

حَكَمَتْ بجورٍ فى القضاء ولاتُنا

وهذا كله شاذ لايعرفه الخليل . وأقبحُ من ذلك ماحُكى من استعماله مخمسا كقوله :[2]

قومٌ يمصّون الثّمــادَ وآخرون نحورُهم فى الماء

---

(١) فى (م) و (د) « الوليد بن الوليد » .

(٢) لابن أبى علاء المعانى بيت من الخفيف شبيه فى المعنى . وهو قوله :

فأناسٌ يمصّون ثِماداً وأناسٌ حلوقُهم فى الماءِ

شرح شاهد المغنى : ١٨٣ ، والخزانة ٤ : ١٨٨ ، واللسان (موت) .

الهَزَجُ

أقول : قال الخليل : سُمى هزجاً تشبيهاً له بهزَج الصوت . قلت : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائلَ أجزائه أوتاد يتعقب كلاً منها سببان خفيفان . وهذا مما يعين على مد الصوت . يقال ذباب هزِج أى مُصَوِّت ، ومنه هزجُ الرعد أى صوته . وقيل سُمى هزجا لطيبه ، لأن الهزَج من الأغانى وفيه ترنم . يقال منه : هزِج وتهزَّج .

وهو مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن ، مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

قال :

وأَبْدِ بسَهْبِ الضيم بأساً يذودُهُمْ كذاكَ ولو ماتوا فموسَى امرؤٌ دَنَا

أقول : الواو إشارة إلى أن هذا البحر هو السادس من البحور . والألف إشارة إلى أن له عروضاً واحدة . والباء إشارة إلى أن له ضربين . ولم يُستعمل هذا البحر إلا مجزوءاً . وشذَّ مجيئه تاماً . أنشد منه بعضهم :

عفا ياصاح من سلمى مراعيها فظلّت مقلتي تجرى مآقيها

ومنه قوله :

ترفقْ أيها الحادى بعشاقِ نشاوَى قد تعاطَوْا كأسَ أشواقِ

وقولُ بعض المولدين :

لقد شاقتكَ فى الأحداجِ أظعانُ كما شاقتك يومَ البين غِربانُ

وقول الآخر :

أما فى الستِّ والستين من داعٍ إلى العُقبى ، بَلَى لو كان لى عقلُ

وهذا كله شاذ ، والمسموعُ التزامُ الجَزْء فيه كما تقدم . فالعروضُ صحيحةٌ وضربُها الأول مثلها ، وبيته :[1]

عفا من آل ليلى السَّهْـ ـبُ فالأمـــلاحُ فالغَمْرُ

فقوله « لَلَيْلَسْسَهْ » هو العروض وقوله « حُفَلْغَمْرُو » هو الضرب ، وزنُ كل منهما مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سهب » .

والضربُ الثانى محذوف وبيته :

وما ظهرِى لباغـــى الضيمِ بالظّهـر الذّلولِ

فقوله « لِباغِضْضَىْ » هو العروض وقوله « ذَلُولِى » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الضيم » .

ويدخل هذا البحرَ القبضُ وهو قبيح ، والكف وهو حسن . ويدخل الجزء الأولَ الخرمُ والشَّتر والخَرْب . فبيتُ القبض :

فقلتُ لاتَخَفْ شيأً فما عليكَ من باسِ

جزؤه الأول والثالثُ مقبوضان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بأسا » وبيت الكف :[2]

فهـــذان يـــذودانِ وذا مِنْ كَثَبٍ يرمِي

أجزاؤه كلّها ماعدا الضربَ مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذودهم » .

وبيت الخرم :

أَدّوْا ما استعـــاروهُ كذاك العيشُ عاريَّهْ

---

(١) لطرفة أو لأخته الخرنق ، معجم البلدان (الأملاح) ، صفة جزيرة العرب : ٢٢٤ ،

(٢) لعبد الله بن الزبعرى ، الأغانى : ١/٦٢ (دار الكتب) ، والأمالى : ٣ /١٩٧ ، وطبقات فحول الشعراء : ٢٠١ .

فقوله « أَذْدَوْمَسْ » مخروم وزنه مفعولن ، كان مفاعيلن فحذفت ميمه بالخرم فصار فاعيلن فنُقل إلى مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كذاك » . وبيت الشتر :

في الذين قد ماتوا وفيما خلّفوا عبرَهْ

فقوله « فِلْلَذِى » وزنه فاعلن حُذفت ميمه بالخرم وياؤه بالقبض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «ماتوا» . وبيت الخَرْب :

لو كان أبو موسى أميراً ما رضِيناهُ

فقوله « لو كان » وزنه مفعول ، حُذفت ميمه بالخرم ونونُه بالكف فصار فاعيل فنُقل إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « موسى » . وأكثرُ العروضيين ينشده « لو كان أبو بشر » ، والشريف أنشده « أبو موسى » ، وعليه عوّل الناظم . فينبغى تحريرُ الرواية فيه . قال ابن برى : أجمعَ علماء هذا الشأن على امتناع القبض فى ضرب الهزج . وقال الزجاج : زعم الخليلُ رحمه الله أن ياءمفاعيلنَ فىعروض الهزج لا تحذف وكذاك فى الجزء الذى قبل الضرب، فعلى هذا لا يُقبض فى الهزج إلا الجزء الأول خاصة . قلت : قد صرّح ابنُ برى بأن الخليل رحمه الله أنشد شاهداً على قبض مفاعيلن فى الهزج البيتَ المتقدم ، وهو قوله :

فقلتُ لاتَخَفْ شيأً فما عليكَ من باسِ

فإن صح ذلك كان قدحاً فى حكاية المنع عنه فى قبضَ ماعدا الجزء الأول ، أو يكون له فى ذلك قولان .

وحكى أبوالحكم عن الزجاج أنه أجاز قبضَ أجزائه كلها ، وأجاز أيضاً قبض ضربه على كراهية . قال : لِما فيهمن اللبس بين مجزوء الوافر والرجز . ثم قال : وإذا جاء لم يُستنكر ، لأن ماقبل البيت وما بعده يَفرق بينه وبينهما .

قال الصفاقسى : ولقائل أن يمنع أن العلة فى امتناعه اللبسُ حتى يكون مجيئُه غير مستنكر لما يقتضوه . ولِمَ لا يجوز أن يكون علةُ امتناعه مايؤدى إليه من أن تكون حركاته المتوالية أكثرَ من حركات عروضه المتوالية . ألاَ ترى أنهم التزموا قبضَ عروض الطويل لهذا .

قال : هذا ليس بمستقيم ، أمّا أولاً فلأنه مصادَمةُ المنقول بمجرد الاحتمال ، وذلك لأن المحكىَّ عن الزجّاج أنه كره قبضَ عروضِ الهزج خيفةَ التباسه بالرجز وبالوافر المجزوء والمعصوب ، نَقَلَه ابنُ برى عنه ، وهذا ليس محلّ منع .

وأمّا ثانياً فلأن العلة التى أبداها غيرُ معتبرة عندهم فى باب الزحاف إجماعاً . ألاَ ترى أن مستفعلن فى ضرب الرجز يجوز أن يُطوى وأن يُخبل وإنْ سَلِمتْ عروضُه من الزحاف أصلاً ، والخفيف يجوز خبنُ ضربه وإن لم تُزاحف العروض . وإنما اعتبرَ ذلك من اعتبره فيما ليس من قبيل الزحاف الجائز وليس الكلام فيه .

ثم قال الصفاقسى : وحكى أبو الحكم عن الخليل أنه اعتلّ فى منعه قبضَ العروض والجزءِ الذى بعدها بما يؤدى إليه ذلك من التباس هذا البحر بمربع الرجز المخبون . قال : ويلتبس أيضاً بمربع الوافر المعقول . قال الصفاقسى : وانظر هذا مع تعليل الزجاج كراهيةَ قبضِ الضرب يقتضيان جوازَ عقل عروض الوافر ، وإلا كانت سلامتُها فاصلةً فلا لبسَ .

قال : وردّه الأخفشُ بأن التزام سلامة الضرب تفصل ، وعندى فيه نظر . لأن ضربه وإن كان سالماً فلا يفصل بينه وبين مجزوء الوافر المعصوب إذا عُقلت أجزاء بيته ، لأن وزنه حينئذ مفاعيلن كضرب هذا البحر .

قال الصفاقسى : والحق من جوابه أنه إن لم يكن قبل البيت ولا بعده مايبينه فالمرجِّحُ لحمله على الهزج قائم ، فإن مفاعلن فيه أصلية وفى الرجز فرع عن مستفعلن وفى الوافر عن مُفاعَلَتُنْ ، والحملُ على الأصلى أولى .

قلتُ : هذا بالباطل أشبه منه بالحق . وذلك لأن شاعراً لو قال :

وشادنٍ سبَى الوَرَى بحسنه ولطفهِ

ولم يكن قبل هذا ولا بعده شئ يترتب فى أن كلّ جزء منه يحتمل أن يكون أصله مفاعيلن حُذفت ياؤه بالقبض ، أو مستفعلن حُذفت سينُه بالخبن ، أو مفاعَلَتن حُذفت لامه بالعقل . وكونُ مفاعيلن إذا قُبض صار على صيغة مفاعلن ولا يُنقل منها إلى صيغةٍ ، ومستفعلن إذا خُبن صار متَفعلن فينقل إلى صيغة مفاعلن ، ومفاعَلَتن إذا عُقل صار مفاعتن فينقل إلى مفاعلن ، لا يقتضى ترجيحاً للحمل على الهزج ، فإن الاعتبار بالاحتمال فى الموزون ، وهو ثابتٌ قطعاً غيرَ أن المرجِّح لحمله على الهزج دون الوافر ثابتٌ من جهة أخرى غيرِ هذه الجهة ، وهى أن الحملَ على الهزج إنما يلزم عليه حذفُ ساكن ، وحمله على الوافر يلزم عليه حذفُ متحرك ، أو ساكنٍ وحركةٍ على الاختلاف فى تفسير العقل ، والأولُ أخفُ فتعيّنَ المصيرُ إليه ، فلا وجه أصلاً لحمله على الهزج دون الرجز أو على الرجز دون الهزج لفقدان المرجح . فتأمل .

(تنبيه) حكى الأخفش أن للهزج ضرباً ثالثاً مقصوراً وبيتُه :

وما ليثُ عرينٍ ذو أظافيرَ وأسنــانْ

أبو شبلين وثَّابٌ شديدُ البطش غَرثانْ

هكذا رُوى بإسكان النون . قالوا : والخليلُ يأبى ذلك ، وينشده على الإطلاق والإقواء على نحو ماسبق فى الطويل ، وقد مرّ ما فيه .

وحكى أبو بكر القلاوسى أن له عروضاً محذوفةً لها ضرب مثلها ، وأنشد :

سقاها اللهُ غيثــاً من الوَسْمِىّ رَيّــا

وهو فى غاية الشذوذ . قال :

الرَّجَزُ

أقول : قال الخليلُ : سُمى رجزاً لاضطرابه ، والعربُ تسمى الناقةَ التى ترتعش فخذاها رجزاء . قال أبو حاتم : الرجزُ داء يصيب الإبل فى أعجازها . فإذا نهضت ارتعش فخذاها ، وأنشد :[1]

همتَ بخيرٍ ثم قصرتَ دونَهُ ... كما ناءت الرجزاءُ شُدَّ عِقالُها

وقال ابنُ دُرَيْد : سُمى رجزاً لتقارب أجزائه وقلة حروفه . وقيل : لأن أكثرَ ما تَستعملُ منه العربُ المشطورُ الذى على ثلاثة أجزاء ، فشبه بالراجز من الإبل وهو الذى إذا شُدت إحدى يديه بقى على ثلاثة قوائم .

وهو مبنى فى الدائرة على ستة أجزاء هكذا :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن ، مستفعلن مستفعلن مستفعلن

قال :

زَكَتْ دَهرَهادارٌ بها القلبُ جاهدٌ ... وقد هاج قلبى منزلٌ ثم قد شَجَا

فياليتني من خالدٍ ومنافِهمْ ... أرى ثِقَلاً لا خيرَ فيمن لنا أسَا

أقول : الزايُ من « زكت » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر السابع . والدالُ من « دهرها » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والهاء التى تليها إشارة إلى أن له خمسة أضرب .

العروضُ الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثلُها وبيته :[2]

دارٌ لسلمَى إذْ سُليمى جارةٌ ... قَفْرٌ ترى آياتِها مثلَ الزُّبُرْ

---

(١) لأوس بن حجر ، ديوانه : ١٠٠ .

(٢) اللسان (قطم) .

فقوله « ماجارتن » هو العروض ، وقوله « مثلز زبرْ » هو الضرب ، وزنُ كل منهما مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دار » .

الضرب الثانى مقطوع وبيته : (١)

القلبُ منها مستريحٌ سالمٌ والقلبُ منّى جاهدٌ مجهودُ

فقوله « حُنْ سالمن » هو العروض . وقوله « مجهودو » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، كان مستفعلن فقُطع بحذف النون وإسكان اللام فصار مستفعلْ فنُقل إلى مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « القلب جاهد » .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة لها ضرب واحد مثلها وبيته :

قد هاج قلبي منزلٌ من أمّ عمرٍو مقفرُ

فقوله « بيمنزلن » هو العروض وقوله « رِنْمقفرو » هو الضرب ، وزن كل منهما مستفعلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد هاج قلبى منزل » .

العروض الثالثة مشطورة وضربها مثلها وبيته :

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا

فقوله « وَنْقَدْ شَجَا » وزنه مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد شجا » .

العروض الرابعة منهوكة وضربها مثلها وبيته :

يا ليتني فيها جَذَعْ

فقوله « فيها جذع » وزنه مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فياليتنى » .

---

(١) اللسان (قطع)

ويدخل هذا البحرَ من الزحاف الخبنُ وهو صالح ، والطى وهو حسن ، والخبل وهو قبيح .

فبيت الخبن : (١)

وطالما وطالما وطالما كُفِى بكفِّ خالدٍ مَخُوفُها

أجزاؤه كلّها مخبونة إلا الجزء الرابع . هكذا قال ابنُ برى ، وزعم أن الرواية فيه « كَفَّى » بفتح الكاف وتشديد الفاء ، قال: ولامعنى له ،والصواب « كُفِى» بضم الكاف وتخفيف الفاء، من الكفاية ، وسُكنت الياء فيه ضرورةً ، وإنما كان هذا صوابا لثلاثةِ أوجه : الأول أن له معنىً صحيحاً حسناً ، وعلى الرواية الأولى لامعنى له ، والثانى أن فيه ضرباً من البديع وهو التجنيس ، الثالث أن يكون هذا الجزء مخبوناً كسائرالأجزاء وهو اللائق بماجرت العادة به من تحرّى دخولِ الزحاف فى جميع الأجزاء . انتهى كلامه . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « خالد » .

وبيت الطى :

ما وَلَدَتْ والدةٌ من وَلَدٍ أكرمَ من عبد منافٍ حَسَبا

أجزاؤه كلها مطوية ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ومنافهم » .

وبيت الخَبْل :

وثِقَلٍ مَنَعَ خيرَ طَلَبٍ وعَجَلٍ مَنَعَ خيرَ تُؤَدَهْ

أجزاؤه كلها مخبولة ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ثقلا » ، ويدخل الضربَ الثانى الخبنُ ، وبيته :

---

(١) انظر الكافى للتبريزى : ٨٠ .

لا خير فيمن كف عنا شره إنْ كان لا يُرْجَى ليوم خيرِ

فقوله « مخيرى » هو الضرب ، وزنه فعولن ، دخل مفعولن الخبنْ بحذف الفاء فصار معولن فنُقل إلى فعولن ، وأشار إلى هـــذا الشاهد بقوله « لاخير فيمن » .

(تنبيهان) الأول : للعروضيين فى البيت المشطور سبعةُ مذاهب :

الأول أنه عروضٌ وضربٌ مماثلٌ لها إذْ لاتُوجد عروض بلا ضرب،ولا عكس، لكنْ لَمّا تعذر انفصالُها جُعل البيتُ كله عروضا نظراً إلى أنه نصف الدائرة ، وضرباً نظراً إلى الالتزام بتقفيته . قلت : والظاهرُ أن هـذا هو رأى الناظم، فتأمل. واستُشكِل هذا القولُ بأن كون الشطرضربا يقتضى التزامَ تقفيته وكونه عروضاً لايقتضى ذلك ، فتكون تقفيتُه ملتزمةً وغيرَ ملتزمةٍ وهو تناقض ، ولا يدفعُه اختلافُ الجهتين لتلازمهما .

قلت : وأيضا فالنظرُ إلى كونه نصفَ الدائرة لا يقتضى جعلَه بكماله عروضاً، على المختار فى تفسير العروض ، ولا النظرُ إلى التزام تقفيته يقتضى جعلَ النصف كلَه ضرباً ، فتأمل .

القول الثانى : أن الثلاثة الأجزاء كلّها ضربٌ لاعروضَ له ، وهو رأى ابن القطّاع ، ورجحه بالتزام تقفيته ، وفيه مامرّ مع مخالفته للنظير .

الثالثُ : أنه عروض لاضربَ لها ، ورُجّح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وحينئذ تعذر جعلُه ضربا لانتفاء مايشبهه فوجبَ جعله عروضاً ، وفيه ماتقدم مع مخالفته النظير .

الرابعُ : أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زِيدَ فى الضرب كما يُزاد فيه الترفيلُ والتذييلُ ، واعتُرض بأن الزيادةَ على الآخر لم تُوجد بأكثر من سبب خفيف .

الخامسُ أن العروض مجزوءة ، أى ذهب منها جزء واحدٌ فبقيتْ جزأين ، والضربُ منهوكٌ ، أى ذهبَ منه جزآن وبقى جزء واحد . وتحريره أن هذه الأجزاء الثلاثةَ الموجودةَ منها جزآن بقيةُ النصف الأول والجزء الثالثُ بقية النصف الثانى ، فيكون صدرُ البيت دخلَه الجزْء وعجزُ البيت دخلَه النَّهكُ ، وعليه فتكون العروضُ هى الجُزء الثانى والضربُ هو الجزء الثالث . وفيه مخالفة النظير .

السادسُ عكسُ هذا ، أى نَهْكُ الصدر ، فالعروضُ هى الجزء الأول وجُزِئ العجزُ فالضربُ هو الجزء الثالث ، وفيه ما مر .

السابعُ : أن المشطورَ نصفُ بيتٍ لا بيتٌ كامل ، فحينئذ لا مشطورَ فى التحقيق عند أصحاب هذا القول وإليه ميلُ ابن الحاجب ، واعتُرض بمجىء بعض قصائده غيرَ مزدوجة ، ولو كانت مُصرعةً لزم ازدواجُها ، وهو واضحٌ إنْ ثبتت الروايةُ فى شىء من قصائد هذا النوع أنه جاء غيرَ مزدوج .

وأما المنهوك ففيه أقوالٌ أحدها كالأول فى المشطور ، أى يُجعل الجزآن كلاهما عروضاً وضربا ممتزجيْن . وقيل الجزء الأول عروضٌ والثانى ضرب . وقيل كلاهما ضربٌ بلا عروض . وقيل العكس . وقيل مصرّعٌ من العروض الثانية وضربها . ولا يَخفى ما فى هذه الأقوال من المؤاخذات .

والأخفش يجعل المشطورَ والمنهوكَ من قبيل السجع ، ولا يجعلهما شعراً البتة ، ويحتج بأن النبىَّ صلى الله عليه وسلم تكلّم بهما وهو لا يقول الشعرَ . وأجيبَ بأن من شروط الشعر القصدَ إلى وزنه على ما مر ، وهو عليه السلامُ لم يقصد الوزنَ ، وبأنه قد جاء فى بعض كلامه صلى الله عليه وسلم ما هو على تام الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعراً . وقد تقدم القولُ فيه أولَ الكتاب .

وردّ الزجّاجُ قولَ الأخفش بأن الكلمة الواقعة على وزن قطعة من الأبيات

المنهوكة والمشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر ، وأما إذا لم يتكرر فليست شعرا .

قلتُ : يريدُ بهذا أن ماجهل فيه قصدُ قائله إلى الوزن لايُحمل على الشعر إلا إذا كثر وتكرر ، فإن القرينةَ حينئذ تكون دالةً على قصد قائله للوزن فيكون شعرا ، وأما إذا لم يتكرر فلا قرينةَ تدلّ على القصد ، فلمْ يُحمل شعراً لذلك . أما إذا فُرض أن قائلا قَصدَ الوزنَ على نمط المشطور والمنهوك من أول الأمر ولم ينظم منه غيرَ بيت واحد لأطلقنا عليه الشعرَ لتحقّقِ القصدِ فيه إلى الوزن ، فتأمله .

التنبيه الثاني : استدرك بعضهم للرجز عروضاً أخرى مقطوعةً ذاتَ ضرب مماثل لها ، وأنشد على ذلك :

لَأَطْرقنَّ حصنَهمْ صباحاً وأبركنَّ مــبركَ النعامهْ

وكذلك حكوا جوازَ القطع فى المشطور وجعلوا منه :

ياصاحِبَيْ رحْلِي أقِلاّ عذلِي

والخليلُ رحمه الله يجعل هذا من السريع كما سيأتى ، إلا أنهم اتفقوا على جواز استعمال القطع مع التمام فى ضرب الأرجوزة المشطورة إجراء للعلة مجرى الزحاف ، كقول امرأةٍ من جديس :(١)

لا أحدٌ أذلُّ من جديسِ أهكذا يُفعلُ بالعروسِ
يرضى بهــذا يالقومى حُرٌّ أهدى وقد أعطى وسيقَ المهرُ
لَخَوْضُهُ بحرَ الردى بنفسِهِ خيرٌ من أن يُفعل ذا بعرسِهِ

---

(١) ديوان الأعشى فى خبر جديس : ٧٦ .

وعليه قول الآخر :

والنفسُ من أنفَس شيءٍ خُلِقَا فكُنْ عليها ما حييتَ مشفقا

ولا تسلط جاهلاً عليهـــا فقـد يسوق حتفَها إليها

قال ابن برى: وهذا أكثر مايستعمله المحدثون فى الأراجيز المشطورة المزدوجة.

قال : ولقائلٍ أن يقول إن كل شطرين من ذلك شعرٌ على حِدَته ، إلا أنه لا يُسمى قصيدةً حتى ينتهى إلى سبعة أشطار فما زاد .

قلت : الذى يظهر لى فى هذا أن يُجعل كلّ شطرين من ذلك شعراً على حدته ، ولا يُجعل ذلك كلّه قصيدةً واحدة وإنْ تجاوزت الأبيات سبعةً ، لأنهم لا يلتزمون إجراءها على روى واحد ولا على حركة واحدة ، بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة المخارجِ بالقُرْب والبعد والحركات الثلاث ، لا يتحاشَوْن ذلك ولا اختلافَ أوزان الضرب ، وإنما يلتزمون ذلك فى كلّ شطرين ، فلو جعلنا الكلّ قصيدةً واحدة للزم وجودُ الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف فى القصيدة الواحدة ، وتكرُّرُ ذلك فيها ، وتلك عيوبٌ يجب اجتنابُها ، وهم لا يعدّون مثلَ ذلك فى هـذه الأراجيز عيبا ، ولا تجد نكيراً لذلك من العلماء ، فدلّ على ماقلناه .

ثم قال ابنُ برى : وحكى بعض العروضيين جوازَ استعمال الحذذ والتسبيع فى مشطور الرجز ، أنشد البكرى :

أنا ابنُ حربٍ ومعى مِخراق

أضربهم بصارمٍ رقراق

إذ كَرِهَ الموتَ أبو إسحق

وجاشت النفسُ على التّراق

قال ابن برى : وقياسُ مذهب الخليل حملُ هذا على الإقواء ، وهو قبيح هنا .

قلت : كأنه يريدُ أن القوافى لو أطلقت لكانت الأولى محركةً بالضم ، والثانية والرابعة متحركتين بالكسر ، والثالثة متحركة بالفتح ضرورةَ أن « إسحق » غيرُ منصرف وهو مجرور فيجر بالفتحة . فيلزم اجتماعُ الفتح مع الضم والكسر وهو قبيح . فإن أراد هذا ، وهو الظاهر . قلنا : غيرُ المنصرف يجوز أن يُجر بالكسرة للضرورة ، فلِمَ لا يُجرّ هنا ، على تقدير الإطلاق ، بالكسرة للضرورة إذ هو محل ضرورة ، وينتفى القبحُ على هذا التقدير .

ثم قال ابن برى : وللعرب تصرفٌ واتساع فى الرجز لكثرته فى كلامهم فى مواطن الحرب ومقامات الفخر والملاحاة . قال الزجاج : الرجزُ وزن يسهل فى السمع ويقوم فى النفس ، ولذلك جاز أن يقع فيه النهك والجزء والشطر . قال : ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل ذلك لحسن بنائه ، كقول عبد الصّمد بنِ المعذّل :

قالت خبلْ

ماذا الخجلْ

هـذا الرجلْ

حين احتفلْ

أهدى بصلْ

لجاء بالقصيدة كلها على مستفعلن كما ترى ، وهذا النوع لم يُسمع منه شىء للعرب ، وأقلُّ ما سُمع لهم ما كان على جزأين ، كقول دُرَيد بن الصِّمة يومَ هوازن [1] :

يا ليتنى فيها جَذَعْ أخبُّ فيها وأَضَعْ

انتهى كلام ابن برى . قال :

---

(١) سيرة ابن هشام : ٤/٨٢ ، وشرح الحماسة : ٢ / ١٧٥ ، واللسان (نهك) .

الرَّمَلُ

أقول : قال الخليل : سُمى بذلك تشبيهاً له برَمَل الحصير أى نسْجه . وقال الزجاج : بالرَّمل وهو سرعةُ السير. وقيل: لأن الرَّمل الذى هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن ، قال الصفاقسى : وهو أبعدها . وهو مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن ، فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

قال :

حَبَوْنَكَ سُحقًا مالك الخَنْسَ فارْبعا في مقفراتٌ مالِها فَعلَتْ دَوَا
فَصَلْتٌ قضاهاصابرآوهي أَقْصَدَتْ له واضحاتٌ دونَها عَذبَ القَنا

أقول : الحاء من «حبونك» إشارة إلى أن هذا هو البحر الثامن ، والباء إشارة إلى أن له عروضين ، والواوُ إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى محذوفة ، وشذ استعمالها تامة كقول الشاعر :

ياخليلىّ اعـــذرانى إننى مِنْ ... حبّ سلمى فى اكتآبٍ وانتحابِ

وعليه بنى أبو الفتح البستى قولَه :

ربّ ليلٍ أغمدَ الأنوارَ إلا ... نورَ ثغرٍ أو ندامى أو مُدامِ
قـد نعمنا بدياجيه إلى أن ... سُلّ سيفُ الصبح من غِمد الظلامِ

ولهذه العروض المحذوفة ثلاثة أضرب . الأول صحيح وبيته :(١)

---

(١) لعبيد ، ديوانه : ٩ .

مثلَ سَحْقِ البُرد عفّى بعدكَ　　القطرُ مغناه وتأويبُ الشَّمالِ

فقوله « بعدَ كَلْ » هو العروض ، وزنه فاعلن ، وقوله « بشمالى » هو الضرب ، وزنه فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سحقا » .

الضرب الثانى مقصور وبيته :[١]

أبلــــغ النعمانَ عنّى مألــكاً　　أنه قد طال حبسى وانتظارْ

فقوله « مألــكا » هو العروض ، وقوله « وانتظارْ » هو الضرب ، وزنه فاعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مألك » .

الضرب الثالث محذوف مثلها وبيته : [٢]

قالت الخنساءُ لمــا جئتُهــا　　شاب رأسى بعدَ هذا واشتهبْ

فقوله « جئتها » هو العروض ، وقوله « وشتهب » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الخنس » ورخّم فى غير النداء للضرورة .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، لهــا ثلاثةُ أضرب مجزوءة : الأول مسبغ وبيته : [٣]

يا خليليَّ اربعا واستخبرا ربعاً بعُسفانْ

فقوله « يَرْبعاوسْ » هو العروض ، وزنه فاعلاتن ، وقوله « عَنْبِعُسْفانْ » هو الضرب ، وزنه فاعلاتانْ ، وبعضهم يعبر عنه بفاعليانْ . وأشار إلى هــذا

---

(١) انظرص : ٧٢ .

(٢) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٩٣ ، والمخصص : ٢/٧٨ ، واللسان (شهب) .

(٣) اللسان (سبغ) .

الشاهد بقوله « فاربما » . زعم الزّجاجُ أن هذا الضرب موقوف على السماع قال : والذى جاء منه قولُه :

لانَ حــتّى لو مشى الذّرُّ عليه كاد يُدميهْ

الضرب الثانى مثلها وهو المُعَرّى وبيته :

مقفراتٌ دارســاتٌ مثلُ آيات الزبــورِ

فقوله « دارساتن » هو العروض ، وقوله « تِزْزَبورى » هو الضرب ، وزن كلّ منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مقفرات » .

الضرب الثالث محذوف وبيته :

مالِما قَرَّتْ به العينانِ من هذا ثمَنْ

فقوله « رَتْبِهِلْعَىْ » هو العروض ، وقوله « ذا ثمن » هو الضرب ، وزنه فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مالما » .

وزعم الزجاج أنه لم يُرو مثل هذا البيت شعراً للعرب . قال ابن برى : يعنى قصيدةً كاملةً . ثم زعم — أعنى الزجاج — أن لهذا البحر عروضا ثالثة مجزوءة محذوفة لها ضرب مثلها ، وأنشد :[١]

طاف يبغِى نجــوةً من هــلاكٍ فهَلَكْ

وفيه كلام قد مضى فى المديد .

ويدخل هذا البحرَ من الزحاف مادخل المديدَ ، وهو الخبن ويُستحسن ، والكفُّ وهو صالح والشكلُ وهو قبيح . فبيت الخبن :

---

(١) انظر ص ١٥١ .

وإذا رايةُ مجـدٍ رُفِعَتْ نهضَ الصَّلتُ إليها فحواها

أجزاؤه كلها مخبونة . وأشار إلى هـذا الشاهد بقوله « فصلت » . وبيت الكف :

ليس كلُّ مَنْ أراد حاجةً ثم جَـدَّ فى طلابها قضاها

أجزاؤه إلا الضربَ مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قضاها » وبيت الشكل :

إنّ سعداً بطـلٌ ممارسٌ صابرٌ محتسبٌ لِما أصابَهْ

جزآه الثانى والخامس مشكولان ، وفيهما الطرفان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « صابراً » ، ويدخل الخبنُ أيضاً فى الضرب المقصور ، وبيته :

أَقْصَدَتْ كسرى وأمسى قيصرٌ مُغْلَقاً من دونِهِ بابُ حديدْ

فقوله « حَديدْ » هو الضرب ، وزنه فَعِلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقصدت » . ويدخل أيضاً الخبنُ فى الضرب المسبّغ . وبيته :

واضحـاتٌ فارسيّــــاتٌ وأُدْمٌ عَرَبِيّــــاتْ

فقوله « عربيات » هو الضرب ، وزنه فعلاتانْ ، أو فعليّانْ على الرأيين السابقين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « واضحات » .

وهنا انقضت الدائرة الثالثة وهى دائرة المجتلب على الصحيح كما مر . قال

السَّرِيع

أقول : قال الخليل : سمى سريعاً لأنه يسرع على اللسان . وقيل : لأنه لمّا كان فى كل ثلاثة أجزاء منه لفظُ سبعة أسباب ، لأن أولَ الوتِدِ المفروق لفظهُ لفظ السبب ، وكانت الأسباب أسرعَ من الأوتاد ، سُمى سريعاً لذلك .

قال ابن برى : وهذا معنى قولِ الخليل .

وهو مبنيّ فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ ، مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ

قال :

طغى دونَ شامٍ مُحْوِلٌ لا لِقِيلِ ما به النشرُ فى حافاتِ رحلىَ قد نَما
أَرِدْ من طَرِيفٍ فى الطريقِ وفاءهُ ولا بدّ إنْ أخطأت مِنْ طَلَبِ الرّضا

أقول الطاء من « طغى » إشارة إلى أن هذا هو التاسع من البحور ، والدالُ من « دون » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والواوُ إشارة إلى أن له ستة أضرب .

قال الشريف : « وينبغى أن يكون ضبط «طغى» بضم الطاء وكسر الغين ، لأن الياء ملغاة ، ولا يصح إلغاء الألف لأن إلغاء الألف يوقع فى الالتباس ، إذ قد يتوهم القارىء أنها عبارة عن العروض وأن عروض هـذا البحر واحدة ، وأما الياء فلا يقع مع إلغائها التباس لأنه قد أخبرَ قبلُ أن غاية مايبلغ به عدد الأعاريض أربع ، وذلك قولُه قبلَ هذا : « وغايتها سين فدال » ، إذ الدالُ هنالك عبارة عن أقصى مايبلغ إليه عددُ الأعاريض » انتهى .

قلت « طغى » فعل لازم ، فإنْ جُعِل مبنيا للمفعول لم يكن النائبُ عن الفاعل فى بيت الناظم إلا الظرفَ . وهو قوله « دون شام » . وفيه نظر ، لأن هذا الظرف نادر التصرف ، والظرفُ النائبُ عن الفاعل لابد أن يكون متصرفاً على المختار .

فإن قلت : بناؤه للفاعل يستدعى كونه بالألف فيقع الإلباس المحذور كما قال الشارح فكيف السبيلُ إلى دفعه ؟ قلتُ : هذا الفعلُ فيه لغتان إحداهما طغى طغْوا ، بفتح الطاء والغين وبعدها ألف منقلبة عن واو . فالإلباس على هذا التقدير متوقع ، الثانية « طَغِيَ » طغياناً بفتح الطاء وكسر الغين وياء بعدَها ، فإنما يُـكتب على هذا الوجه بالياء ، ولك على اللغة الطائية أن تفتح الغين فتنقلب الياء ألفاً على حد قولهم فى « بَقِيَ » ، بَقَى ، « ورَضِيَ » رَضَى . فإمّا أن يُضبط مافى كلام الناظم على اللغة الثانية ويكون إسكانُ الياء ضرورةً ، وإما أن يُضبط بفتح الطاء والغين ويُـكتب بالياء بناء على أنه من ذوات الياء وبناؤه على فَعَلَ بفتح العين على اللغة الطائية ، ويزول الإلباس على هذا باعتبار الخط ، فتأمله .

العروض الأولى مطوية مكشوفة لها ثلاثة أضرب : الأولى مطوى موقوف ، وبيته :[1]

أزمانَ سلمى لا يرى مثلَها الراؤنَ فى شامٍ ولا فى عراقْ

فقوله « مِثْلَهَ » هو العروض ، ووزنه فاعلن ، كان أصله مفعولاتُ فكُشِفَ بحذف التاء ، وطُوِيَ بحذف الواو فصار مفْعُلا ، فنقل إلى فاعلن . وقوله « فى عراقْ » هو الضرب ، ووزنه فاعلانْ ، وُقِفَ بإسكان التاء وطُوِيَ بحذف الواو فصار مَفْعُلاتْ ، فنقل إلى فاعلانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شام » .

---

(١) الـكامل : ١ / ١٤٥

الضرب الثاني مثل العروض مكشوفٌ مطوى ، وبيته :(١)

هاج الهوى رسمٌ بذات الغضا　　مخلولقٌ مستعجِمٌ مُحْوِلُ

فقوله « بذات الغضا » هو العروض ، وقوله « محولو » هو الضرب ، ووزن كلّ منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « محول » .

الضرب الثالث أصلم ، وبيته :(٢)

قالتْ ولم تقصدْ لقيل الخنَا　　مَهْلاً فقد أبلغتَ أسماعِي

فقوله « لِلْخنا » هو العروض ، وقوله « ماعى » هو الضرب وزنه « فعلن » ، كان في الأصل مفعولاتُ فدخله الصّلم بحذف « لاتُ » منه فبقى مفعو فنُقل إلى فَعْلن بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لقيل » .

العروضُ الثانية مخبولة مكشوفة لها ضرب واحد مثلها ، وبيته :(٣)

النشرُ مِسْك والوجوهُ دنا　　نير وأطرافُ الأكفّ عَنَمْ

فقوله « هُدَنا » هو العروض ، وقوله « فَعَنَمْ » هو الضرب ، ووزن كل منهما فعِلن بتحريك العين ، وذلك لأن أصله مفعولاتُ كُشف بحذف تائه وخُبل بحذف فائه وواوه فصار مَعُلا فنقل إلى فعِلن بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « النشر » .

العروضُ الثالثة مشطورة موقوفة ضربها مثلها وبيتُه .

ينضَحْنَ في حافاته بالأبوالْ

---

(١) المخصص : ٢ / ٧٩ ، واللسان (خلق)
(٢) لأبي قيس بن الأسلت ، المفضليات : ٢٨٤ ، وانظر الكافي للتبريزي : ٩٧
(٣) للمرقش الأكبر ، المفضليات ٢٣٨ .

فقوله « بالأبوالْ » وزنه مفعولانْ ، وهو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حافات » .

العروض الرابعة مشطورة مكشوفة ضربها مثلها وبيته :

ياصاحبيْ رَحْلِي أقِلاّ عذلِي

فقوله «لاعذلى» وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رحلى » .

ويدخل هذا البحرَ من الزِّحاف الخبنُ والطيّ والخبلُ . فالخبن فيه صالح ، والطى حسن ، والخبل قبيح . وذهب أبو الحسن بن سبع رحمه الله إلى أن الخبن فيه حسن ، والطى صالح ، على العكس من رأى الخليل ، وإليه ذهب صاحبُ المعتمد . والذوقُ السليم يشهد للخليل ، فبيت الخبن :

أَرِدْ من الأمور ما ينبغى   وما تطيقهُ وما يستقيمْ

كل مستفعلن فيه مخبون . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أرد » .

وبيتُ الطى :

قال لها وهْو بها عالمٌ   ويحكِ أمثالُ طريفٍ قليلْ

كلُّ مستفعلن فيه مطوى . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « طريف » .

وبيت الخَبْل :

وبلدٍ قطعَهُ عامرٌ   وجَمَلٍ نَحَرَهُ فى الطريقْ

كل مستفعلن فيه مخبول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «فى الطريق». ويدخل الخبنُ أيضاً فى المشطور الموقوف ، وبيته :

لابدّ منهُ فانحدرَنْ وارقَيَنْ

فقوله « نَوَرْقَيْنْ » وزنه فعولانْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ولا بد »
ويدخل أيضاً الخبن فى المشطور المكشوف وبيته :

يارَبِّ إنْ أخطأْتُ أو نسيتُ

فقوله « نسيتْ » وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إنْ أخطأت » .

(تنبيهات) الأول : أثبتَ بعضهم للعروض الثانية ضرباً أصلمَ كقوله :[1]

يا أيها الزارى على عُمَرٍ قد قلتَ فيهِ غيرَ ما تعْلَمْ

وعلى ذلك مشى ابنُ السقاط وابنُ الحاجب وكثيرٌ من العروضيين . قال ابن برى : ويجوز اجتماعُ هذا الضرب الأصلم مع الضرب الآخر فى قصيدة واحدة كقول المُرقِّش :[2]

النشرُ مسكٌ والوجوه دنا نير وأطرافُ الأكف عَنَمْ

مع قوله[3] :

ليس على طولِ الحياة نَدَمْ ومن وراء الموتِ ما يُعْلَمْ

قال : وإنما جاز ذلك فى السريع لأنه صار فيه مفعولاتْ بالخَبْل والكشف إلى فعِلن بكسر العين ، وصار بالصلم إلى فَعْلن بسكون العين ، فكأنه فى الأصل فعِلن فسُكِّن تخفيفاً كما فعل ذلك فى فَعْلن الناشىء عن متفاعلن بالحذذ والإضمار .
وإلى هذا نحا الزجاجُ .

قال ابن برى : وفيه نظر ، لأنه قاس فَعْلن فى السريع ، فى جواز تسكينه . على فَعْلن فى الكامل والأمرُ فيهما مختلف ، فإن العين فى الكامل ثانى سبب

---

(١) الكافى للتبريزى (مخطوط) ٩٧ .
(٢) المرقش الأكبر ، المفضليات : ٢٣٨ وسبق ص ١٩٦ .
(٣) السابق : ٢٣٩ . واللسان (صرم) .

فيجوز إسكانها بالإضمار ، وهى فى فعْلن فى السريع أولُ سبب ، وأوائلُ الأسباب لاتُغير .

واعترضه الصفاقسى بأن عين فعِلن المتحركة فى هذا البحر إنما هى أولُ سبب نظراً إلى الجزء الأصلى ، وأما بعد دخول الخَبْل والكَشْف فيه فقد صارت ثانى سبب فلِمَ قلتم إن زِحافها نظراً إلى ماصارت إليه ممتنعٌ لابدَّ له من دليل ؟ ألاَ ترى أن الجمهور لا يجوّزون خرم بيتٍ أولُه سببٌ فإذا زوحف السببُ بحذف ثانيه فصار أولُ الجزء على هيئة الوتد المجموع أجازوه فيه نظراً إلى ماصار إليه ؟ فكذلك نقول فى هذا .

قلت : لا نسلّم أن ثانى فعِلن بعد خبْل الجزء وكشْفه صار ثانى سبب ثقيل ، ويكاد القولُ بذلك يكون خرقاً لإجماعهم ، وأما نسبةُ القول بجواز الخرم فيماصار فى المآل على هيئة وتدمجموع إلى الجمهور فباطلةٌ ، بل الجمهور على خلافها .

التنبيه الثانى : إنما لم يُستعمل مفعولاتُ فى السريع على أصله لضعفه بالوتد المفروق الذى أولُه يشبه لفظ السبب ، فاستُعمِل فى العروض مطوياً مكشوفاً ليقع وسطَ البيت مافيه لفظُ الوتد وهو فاعلن ثم غُير الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدى إلى الوقوف على المتحرك .

التنبيه الثالث : إنما لم يدخل الجَزء فى هذا البحر لئلاّ يلتبس بمجزوء الرجز . وما ورد من مستفعلن مربّعا حُمل على أنه من الرجز ، لأن هذا الجزء المحذوفَ حينئذ من الرجز موافق للباقى فيكون دليلا عليه ولا كذلك فى السريع ، قاله الزجّاج .

قال :

المُنسَرِحُ

أقول : قال الخليل : سُمى بذلك لانسراحه وسهولته . وقيل : لانسراحه مما يلزم أضرابه ، وذلك لأن مستفعلن إذا وقع فى الضرب فلا مانع يمنعه من أن يأتى على أصله إلا فى المنسرح فإنه امتنع فيه أن يأتى إلا مطويا . واعترضه ابنُ برى بأن قَصْرَه على استعماله مطويا ضدُّ الانسراح . قال الصفاقسى: وفيه نظر. وهو مبنى فى الدائرة على ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن ، مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن

قال :

يلجّجُ يُفشى صبرَ سَعْدِ بذِى سُمى على سَمْتِ سُولافِ به الإنس قد يُرى

أقول : الياء من « يلجج » إشارة إلى أن هذا البحرَ هو العاشر من البحور ، والجيم الأولى إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريض ، والجيم الثانية إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لها ضرب واحد مطوى ، وبيته : (١)

إن ابنَ زيدٍ لازال مستعمِلاً للخير يُفشى فى مصرِه العُرُفا

فقوله « مستعملا » هو العروض ، وزنه مستفعلن ، وقوله « هلْعُرْفا » هو الضرب وزنه مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يفشى » .

قال الصفاقسى: والتزام طىّ هذا الضرب مع تمام عروضه ينقضُ ما أصّلوه

---

(١) اللسان (عرف)

من أن الضربَ لا تكون حركاتُه المتواليةُ أكثرَ من حركات عروضه المتوالية. وقد مر هذا فى الطويل فتنبهْ له .

العروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلها ، وبيته :[1]

صبراً بنى عبدِ الدارْ

فقولُه « عبد دارْ » وزنه « مفعولانْ » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « صبر » .

العروضُ الثالثة منهوكة مكشوفة وضربها مثلها ، وبيته[2] .

ويل امّ سعدٍ سعداً

فقوله « دِنُسَعْدن » وزنه مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سعد » . والأخفشُ يَعدّ هذا والذى قبله من الكلام الذى ليس بشعر جرياً على أصل مذهبه . قال ابن برى : والصحيحُ أنه شعر لأنه مقفى جارٍ على نسبة واحدة فى الوزن فإنه قال :

ويل ام سعدٍ سعدَا
صرامةً وحَدًّا
وسُؤدداً ومجدا
وفارساً مُعَدًّا
سدَّ به مَسَدًّا

ويدخل هذا البحرَ من الزحاف الخبنُ والطىّ والخبلُ . والطىّ فيه حسن،

(١) بهند بنت عتبة ، سيرة ابن هشام : ٣ ٧٢ .
(٢) اللسان (نهك)

والخبن صالح ، إلا فى مفعولاتُ فإنه فيه قبيح ، والخبل قبيح ، والطى ممتنع فى العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوتد المعتل ، والخبلُ أيضاً ممتنع فى العروض الأولى لما يؤدى إليه من اجتماع خمس متحركات ، فإن الجزء الذى قبلها مفعولاتُ وآخرُه متحركٌ فلو خُبلت العروضُ لاجتمع فيها بالخبل أربعُ متحركات وقبلَها حركةُ آخرِ مفعولاتُ فتلتقى الخمسُ ، وهو لا يتصور فى شعر عربى أصلاً. فبيت الخبن :

منازلٌ عفاهنَّ بذى الأرا ... كِ كلُّ وابلٍ مسبلٍ هَطِلِ

أجزاؤه كلّها إلا الضربَ مخبونة . وأشار إلى الشاهد بقوله « بذى » .

وبيت الطى :(١)

إنّ سُمَيْرًا أَرَى عشيرتَهُ ... قد حدِبوا دونَهُ وقد أَنِفوا

أجزاؤه كلها مطوية . وأشار إلى هـذا الشاهد بقوله « سمى » . فإن قلتَ : جرَتْ عادتُه فى الرمز للشواهد بأن يقتطع كلمةً فصاعدا من بيت الشاهد يشير بها إليه ، وهنا اقتطع بعضَ كلمة نخالف عادته ، قلت : إنما اقتطع فى الحقيقة كلمةً ولكنه رخّم فى غير النداء للضرورة ، وقد مرّ له مثلُه فى بحر الرمل .

وبيتُ الخبل :

وبـلدٍ متشابهٍ سَمْتُـهُ ... قَطَعَهُ رجُلٌ على جَمَـلِهْ

أجزاؤه ماعدا العروضَ والضربَ مخبولة . وأشار إلى هـذا الشاهد بقوله « سمت » .

وبيت الخبن فى العروض الثانية :

لمّا التقَوْا بُسولافْ

---

(١) لمالك بن عجلان . جمهرة أشعار العرب : ١٢٢ ؛ والأغانى : ٣ : ٢٠٠٣ (دار الكتب) وتفسير الطبرى : ٧ : ٨٣ .

فقوله : بسولافْ وزنه فعولانْ. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سولاف »
وبيت الخبن فى العروض الثالثة :

هـــــــل بالديار إنسُ

فقوله « رإنسو » وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله الإنس .

(تنبيه) حكوا للعروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً أنشد منه التِّبريزى
وزعمَ أنه من الشعر القديم :(١)

ذاكَ وقد أذْعَرُ الوحوشَ بصَلْت الخَدّ رَحْبٍ لبانُهُ مُجْفَرْ

وأنشد منه الزجّاج وقال إنه ليس بقديم :(٢)

ما هيّجَ الشوقَ من مُطوّقةٍ قامت على بانةٍ تغنيـــــنا

قال ابنُ برى : وهذا الضرب مما استحسنه المحدثون وأكثروا منه لحسن
اتساقه وعذوبة مساقه ، حتى استعملوه غيرَ مردوف ، كقول ابن الرومى
من قطعة :(٣)

لو كنتَ يومَ الوداعِ شاهدَنا وهنّ يُطفينَ لوعةَ الوَجْدِ
لم تَرَ إلا دموعَ باكيةٍ تَسفَحُ من مقلةٍ على خـدِّ
كأنّ تلكَ الدموعَ قطرُ ندًى يقطرُ من نرجسٍ على وردِ

قال :

(١) منسوب لعبد الغفار الخزاعى . الأمالى : ٣ / ١٩١ . والمعانى الكبير : ١١٠
(٢) الكافى العروضى للتبريزى : ١٠٥
(٣) ديوانه : ٣١ ؛ (كيلانى)

الخَفِيفُ

أقول : قال الخليلُ سُمى خفيفاً لأنه أخف السباعيات . وقيل لأن حركةَ الوتد المفروق فيه اتصلت بحركات الأسباب خفّتْ لتوالى لفظ ثلاثة أسباب ، وهذا فى الحقيقة ليس مغايراً لقول الخليل ، بل هو كالتفسير له ، والله أعلم .

وهذا البحر مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ، فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

قال :

كُفِيتَ جهاراً بالسِّخال الرَّدَى فإنْ قَدَرْنا تجد فى أمرنا خطْبَ ذى حَمَى

فَلَم يتغيرْ يا عُمَيْرُ وصالُها جحاجحةٌ فى حَبْلها عَلِقوا معًا

أقول الكاف من « كفيت » إشارة إلى أن هذا هو البحر الحادى عشر، والجيمُ من قوله «جهارا» إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والهاءُ إشارة إلى أن له خمسة أضرب . فالعروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثلها،وبيته:(١)

حلّ أهلِي ما بينَ دُرْ نا فبادَو لَى وحلّتْ عُلْويةً بالسِّخالِ

قوله « نافبادَوْ » هو العروض ، وقوله « بِسْخالى » هو الضرب ، وزنُ كلّ منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بالسخال » .

والضربُ الثانى محذوف ، وبيته :

ليتَ شِعري هَلْ ثُمّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أم يَحولَنْ مِنْ دونِ ذاكَ الرَّدَى

فقوله « آتينهم » هو العروض ، وقوله « كوردَى » هو الضرب ، وزنه فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الردى » .

---

(١) الأعشى ، ديوانه : ١

العروض الثانية محذوفة ولها ضرب واحد مثلها وبيته :

إنْ قَدَرْنا يوماً على عامرٍ   ننتصفْ منهُ أو ندعهُ لكمْ

فقوله « عامرنْ » هو العروض ، وقوله « هو لكم » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن قدرنا » .

العروضُ الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

ليتَ شعري ماذا تَرَى   أمْ عمرٍو في أمرنا

فقوله « ماذا ترى » هو العروض وقوله « في أمرنا » هو الضرب ، وزن كل منهما مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله في أمرنا .

الضرب الثاني مقصور مخبون وبيته :

كلّ خطبٍ إنْ لم تكو   نوا غضبتُمْ يسيرُ

فقوله « إنْ لَمْ تكو » هو العروض وقوله « يسيرو » هو الضرب ، وزنه فعولن ، وذلك لأن أصله مستفع لن فحُذفت سينه بالخبن . وأُسقطت نونه وأُسكنت لامه بالقصر ، فصار مُتَفعِلْ فنُقل إلى فعولن . ومستفع لن هذه مفروقة الوتد كما تقدم ، فمن هنا استبان لك دخولُ القصر فيها . وقد وقع لبعضهم التعبير هنا بالقطع وهو سَهْو . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله خَطْب .

ويدخل هذا البحرَ من الزحاف الخبن وهو حسن . والكف وهو صالح . والشكل وهو قبيح ، وفيه المعاقبة بين نون فاعلاتن وسين مستفع لن ، وبين نون مستفعلن وألف فاعلاتن بعده، فيتصور فيه الصدرُ والعجزُ والطّرفان . فالخبنُ في مستفع لن صَدْر ، والكف فيه أو في فاعلاتن عَجْز ، والشكلُ في مستفع لن أو فاعلاتن إذا وقع وَسَطاً طرفان . فبيت الخبن :

وفؤادي كعهدِهِ لسُليمى   بِهوىً لم يزلْ ولم يتغيرْ

أجزاؤه كلها محبونة . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « فلم يتغير » .

وبيت الكف :

يا عُميرُ ما تَظهرُ من هواكَ … أو تُجِنّ يُستكثرُ حينَ يبدو

أجزاؤه كلها إلا الضربَ مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ياعمير » .

وبيت الشكل :

صَرَمَتْكَ أسماءُ بعدَ وصالِها … فأصبحتَ مكتئباً حزينا

أجزاؤه الأول والثالث والخامس مشكولة . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « وصالها » .

ويدخل الضربَ الأولَ التشعيثُ . وقد مرَّ تفسيره والكلام عليه فيما أُجرى من العلل مُجرى الزحاف ، وبيته :

إنّ قومى جحاجحةٌ كرامٌ … متقادِمٌ عهدُهُمْ أخيارُ

فقوله « أخيارو » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، وفيه مع ذلك أيضاً الشكل بالجزء الثانى والجزء الرابع ، وفى كل منهما الطرفان . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « جحا جحة » . ويدخل الخبن فى الضرب المحذوف ، وبيته :

والمنايا مِن بين سارٍ وغادِ … كلُّ حىٍّ فى حَبْلِها عَلِقُ

فقوله « علقو » وزنه فِعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فى حبلها » .

(تنبيه) استدرك بعضُ العروضيين لهذا البحر عروضاً مجزوءة مقصورة مخبونة لها ضرب مثلها وجعل منها قولَ أبى العتاهية :

عُتْبُ ما للخيالِ … خَبِّرينى ومالى

ويحكى أن أبا العتاهية لمّا قال أبياته التى هذا أولها قيل له خرجتَ عن العروض . فقال : أنا سبقتُ العروض قال :

المُضَـــارِعُ

أقول : قال الخليل : سُمى بذلك لمضارعته المقتضب فى أن أحد جزأيه مفروقُ الوتد . وقيل : لأنه ضارع الهزجَ فى أنه مجزوء وأن وتده المجموع تقدم على سببيه . وقال الزجاج : لمضارعته المجتثَّ فى حال قبضه .

وهذا البحر مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن

قال :

لماذا دعانى مثلُ زيدٍ إلى ثَنا فإنْ تَدْنُ منه شبراً أذْكرْ إليه ذا

أقول : اللام من قوله « لما » إشارة إلى أن هذا البحر هو الثانى عشر من البحور ، والميمُ ملغاة والألف منه إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف من قوله « ذا » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً . فالعروض مجزوءة صحيحة وضربها مثلها ، وبيته :[1]

دعانى إلى سعـــادِ دواعى هـــوى سعادِ

فقوله « لاسعادن » هو العروض ، وقوله « واسعادى » هو الضرب ، وزن كل منهما فاع لاتن وهى مفروقة الوتد لما علمته . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دعانى » . وبين ياء مفاعيلن ونونها فى هذا البحر مراقبة كما تقدم ، فلا يثبتان معاً ولا يُحذفان معاً ، والواجبُ حذفُ أحدهما لا على التعيين . والبيت المتقدم شاهد على الكف وهو حذف النون من مفاعيلن .

---

(١) اللسان (ضرع) .

وبيت القبض :

وقـــد رأيتُ الرجالَ فما أرى مثـــلَ زيدِ

وفيه أيضاً شاهدٌ على كف العروض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مثل زيد » . ويدخل الجزء الأول من هذا البحر الشَّتْرُ والخَرْب . فبيت الشتر :

سوف أهـــدى لسلمى ثنـــاءً على ثنـــاء

فقوله « سوف أهْ » وزنه فاعلن . دخله الشتر وهو اجتماع الخرم والقبض وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ثنا »

وبيت الخرب :

إنْ تـــدنُ منه شبراً يُقَرِّبْكَ منه باعـــا

فقوله « إن تدنُ » وزنه مفعولُ ، اجتمع الخرم والكف ، وهو المسمى بالخَرْب ، فيصير مفاعيلن على فاعيلُ فينقل إلى مفعولُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن تدن منه شبرا » .

(تنبيه) زعم بعضُ العروضيين أنه يجوز فى هذا البحر تركُ المراقبة ، وأنشد على ذلك :

بنو سَعْدٍ خيرُ قومٍ لجـــاراتٍ أو مُعانِ

ولا حجة فيه لأن قائله مولّد . هكذا قالوا . وحكى الجوهرى اجتماعَ القبض والكف فيه ، وأنشد :

أشاقكَ طيفُ مامَـــهْ بمكةَ أمْ حمامَـــهْ

جزؤُ الأول والثالث مقبوضان مكفوفان ، ولا حجةَ فيه لجواز أن

يكون من مشكول المجتث ، أو من العروض المجزوءة المقطوفة التى حكاها الأخفش للوافر .

وأنكر الأخفش أن يكون المضارع والمقتضب من شعر العرب وزعم أنه لم يُسمع منهم شىء من ذلك .

قلت وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : هما قليلان حتى إنه لا يوجد منهما قصيدة لعربى ، وإنما نروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ، ولا يُنسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ولا يوجد فى أشعار القبائل .

قال :

المُقتَضَبُ

أقول : قال الخليلُ : سُمى بذلك لأنه اقتُضب من الشعر ، أى اقتُطع منه .
وقيل : لأنه اقتُضب من المنسرح على الخصوص ، وذلك لأن المنسرحَ كما سبق مبنىّ فى الدائرة من مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن ومثلِها ، والمقتضبُ مبنىّ فى الدائرة من مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن ومثلِها ، وليس بينهما إلا تقدمُ مفعولاتُ فى المقتضب وتوسّطُه فى المنسرح ، فكأن المقتضبَ مقتَطع منه إذا حُذف من أوله مستفعلن . قال ابن برى : ويحتمل أن يكون هذا تفسيراً لقول الخليل .

قال :

وما أَقْبلَتْ إلا أتانا بوصلها مبشّرنا ياحبّــذا ما به أَتىَ

أقول : الواو من قوله « وما » ملغاة ولا يقع بها التباس ، لأن اعتبارَ الترتيب فى الأحرف المرموز بها للبحور قاضٍ بإلغاء الواو فى هذا المحلّ ضرورةَ أنّ اللام التى فرغ منها ليس بعدها الواو ، وإنما بعدها الميم ، فحينئذ تكون الواو لغواً والميم هى المرموز بها فتكون إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الثالثَ عشر . والألف من «وما» إشارة إلى أن له عروضاً واحدةً ، والألف من « أقبلت » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وكلاهما مجزوء مطوى ، وبيته :

أَقْبَلتْ فَــلاحَ لها عارضانِ كالبَرَد

فقوله « لاح لها » هو العروض ، وقوله « كالبردِ » هو الضرب ، وزنُ كلّ منهما مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقبلت » . وهذا من عجيب صُنع الناظم فى هذه المقصورة ، فإن بعضَ هذه الكلمة وهو الألف

رَمَزَ بها للضرب كما سلف وكلاهما رَمَزَ بها للشاهد . وفى هذا البحر المراقبة بين فاء مفعولاتُ وواوها فلا يُحذفان معاً ولا يثبتان معاً . وسببُ ذلك أما فى مفعولاتُ الأولى فلأن ساكنى سببها ليس لهما مايعتمدان عليه إلا الوتدُ المفروق فلم يقوَ لاعتمادهما عليه جميعاً ، وأما فى مفعولاتُ التى فى الحشو فكأنهم قصدوا تشبيهها بالأولى فأجرَوْها فى المراقبة مُجراها .

وقد حكى بعضُهم سلامةَ مفعولاتْ الأولى والأخيرةُ فلم يراع المراقبةَ فى شىء منهما ، وأنشدوا منه :

لا أدعـــوكَ من بُعُدٍ بلْ أدعوكَ من كَثَبِ

ويدخل هذا البحرَ من الزحاف الخبنُ والطىّ فى مفعولاتْ ، وأما العروضُ والضربُ فقد تقدم أن طيّهما واجب . وبيت الزّحاف فى مفعولاتُ :

أتانا مبشّـــــــرنا بالبيان والنّـــــذُرِ

فقوله « أتانام » وزنه فعولاتْ ، فهذا مفعولات خُبن بحذف فائه فصار معولات فنُقل إلى فعولات ، وقوله « بالبيان » وزنه فاعلاتُ ، وأصله مفعولات طوى بحذف واوه فصار مفعُلات فنقل إلى فاعلاتُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أتانا مبشرنا » وقد تقدم أن الأخفش أنكر هذا البحر كالمضارع ، وقد تقدم الكلام معه فى ذلك .

قال :

المُجتَثُّ

أقول : قال الخليلُ : سُمى بذلك لأنه اجتُث أى قُطع من طويل دائرته. وقال الزجاج : هو من القطع ، وهو ضدّ المنتصب لأن المقتضب اقتُضب له الجزءُ الثالث بأسره والمجتثُّ اجتُث منه أصلُ الجزء الثالث فنقص منه .

وقال ابنُ واصل إنما سُمى مجتثا أخذاً من الاجتثاث الذى هو الاقتطاع ، فلما كان متقطعاً فى دائرة المشتبه من بحر الخفيف كان مجتثا منه ، والمخالفةُ بينه وبين الخفيف من حيث التقديمُ والتأخيرُ .

وهذا البحر ، أعنى المجتث ، مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن ، مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن

قال :

نَقاً أمْ هلالٌ مَنْ عَلِقْتَ ضِمارَهُمْ أولئكَ كلٌّ منهمُ السيِّدُ الرضا

أقول : النونُ من قوله « نقا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الرابع عشر ، والقافُ ملغاة والألف منها إشارة إلى أن له عروضا واحدة ، والألف من قوله « أم » إشارة إلى أن له ضربا واحدا ، وبيته :

البطنُ منها خميصٌ والوجهُ مثلُ الهلالِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هلال » .

ويجرى فى هذا البحر ما جرى فى الخفيف من خبن وكفّ وشكل ، وتجرى فيه المعاقبةُ والصدرُ والعجُزُ والطّرفان . والمعاقبةُ هنا بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن . وحذفُ ألفِ فاعلاتن أوْلى لاعتمادها على وتدٍ مجموع بعدَه

وتقع بين نون فاعلاتن وسين مستفع لن . ويمكن أن يكون حذفُ النون أولى لأن الوتِد الذى اعتمدتْ عليه السينُ وإن كان بَعديّاً فإنه مفروق .

وقد استبان لك بما ذكرناه تصورُ الطّرفين إما فى العروض أو فى الجزء الذى بعدها .

فبيت الخبن :

ولو عَلقـــتَ بسلمى علمتَ أن ستمـــوتُ

أجزاؤه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « علقت » .

وبيت الكف :

ما كانَ عطاؤُهـــنَّ إلا عِـــدَةً ضِـــمارا

أجزاؤه كلها مكفوفة إلا الضربَ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «ضمارم» .

وبيت الشكل :

أولئكَ خـــيرُ قومٍ إذا ذُكر الخيـــارُ

الجزء الأول والثالث كلّ منهما مشكولٌ ، لكن الطرفان فى الثالث ، والعجز فى الأول .

فإن قلت لِمَ كان كذلك ؟ قلتُ لأن الجزء الأول حُذف سينه بالخبن ليس لمعاقبة سببٍ قبله إذ لاسببَ قبله ، وهو ظاهر ، وحذف نونُه لمعاقبة ثبات الألف من فاعلاتن الواقعة عروضاً ، فالحذفُ الذى هو لأجل المعاقبة إنما وقع فى عجز الجزء فسُمى عجزاً كما تقدم . وأما مستفع لن الذى هو أولُ النصف الثانى فإن سينه حُذفت لثبات نون فاعلاتن قبله ، ونونه حُذفت لثبات ألف فاعلاتن بعده ، فالمعاقبة فيه ظاهرة ، وتحققَ الطرفان لوقوع الحذف فى طرفى الجزء .

وقد أشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « أولئك » . وقد سبق فى باب ما أُ-وى من العلل مجرى الزحاف التنبيهُ على أن التشعيث يدخل فى ضرب المجتث ، ويجوز اجتماعه مع جزء آخرَ غيرِ مشعث لأنه أُجرى مجرى الزحاف . وبيتُه :

لِمْ لا يعي ما أقــولُ　　ذا السيدُ المأمـــولُ

فقوله « مأمولو » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « السيد » . وأنشد التِّبريزى من هذا النوع :

على الديارِ القِفــارِ　　والنُّؤْى والأحجــارِ
تظـل عيناك تجرى　　بواكفٍ مِـــدرارِ
فليس بالليل تهـــدا　　شوقاً ولا بالنهـــارِ

ولا يجوز خبنُ هذا الجزء المشعث كما تقدم فى الخفيف .

وهنا تمت الدائرةُ الرابعة وهى دائرة المشتبِه على المذهب المختار .

قال :

المُتَقَارِبُ

أقول : قال الخليلُ : سُمى بذلك لتقارب أجزائه لأنها خماسية . وقال الزجّاج : لتقاربِ أسبابه من أوتاده ، وقيل لتقاربِ أوتاده ، وكلاهما ظاهر ، فإنّ بين كل سببين وتداً وبين كل وتدين سبباً ، فالأسبابُ تقاربَ بعضُها من بعض ، وكذلك الأوتادُ .

وهو مبنيّ فى الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

فعولن فعولن فعولن فعولن ، فعولن فعولن فعولن فعولن

وما ألطفَ قولَ الشيخ جمال الدين بن نباتة المصرى يداعب شخصاً يسمى عثمان :[1]

إذا جاء عثمانُ مستخبراً عن المتقاربِ وزناً فقولوا

ثقيلٌ ثقيل ثقيل ثقيل ثقيل ثقيل ثقيل ثقيلُ

قال :

سَبَوْ الابنِ مُرٍّ نسوةً ورَوَوْا ميّةٍ دِمنةً لا تبتئسْ فكذا قَضَى

أفادَ نجادَ ابنا خداشٍ برِفْدهِ ، وقلت سداداً فيه منك لناحلاِ

أقول . السينُ من « سبوا » إشارة إلى أن هذا البحرَ هو البحر الخامسَ عشرَ ، وهو خاتمةُ البحور عند الخليل وإياه اتّبع الناظم ، والباء إشارة إلى أن له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى تامة لها أربعة أضرب أولها مثلها وبيته :[2]

---

(١) ديوانه : ٤٢٥ .

(٢) لبشر بن أبى خازم ، ديوانه : ١٩٠ .

فأمّا تميمٌ تميم بنُ مُرٍّ فألفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِياما

فقوله « نمُرِن » هو العروض ، وقوله « نياماً » هو الضرب ، وزنُ كلّ منهما فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لابن مر » .

الضرب الثانى مقصور وبيته :(١)

ويأوِى إلى نسوةٍ بائساتٍ وشُعْثٍ مراضيعَ مثلِ السَّعالْ

فقوله « ئساتن » هو العروض ، وقوله « سعالْ » هو الضرب ، وزنه فعولْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « نسوة » .

الضرب الثالث محذوف وبيته :

وأروِى من الشعر شعراً عويصاً يُنَسّى الرواةَ الذى قد رَوَوْا

فقوله « عويصن » هو العروض ، وقوله « رووا » هو الضرب ، وزنُه فَعَلْ . كان أصلُه فعولن فذهب سببُه الخفيف فبقى فعو فنُقل إلى فَعَلْ وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ورَوَوْا » .

الضرب الرابع أبتر وبيته :(٢)

خليلَىَّ عُوجا على رسمِ دارٍ خَلَتْ من سُليمى ومن مَيَّهْ

فقوله « مِدارِنْ » هو العروض ، وقوله « يَهْ » هو الضرب وزنه فَلْ أو فَعْ ، كان أصلُه فعولن فحُذف سببه ثم قُطع وتده فذهبت واوه وسكنت عينه فبقى فع ، فبعضُهم يقرّه على هذه الصيغة وبعضُهم يعبر عنه بفَلْ وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لمية » .

---

(١) لأمية بن أبى عائذ ، مع اختلاف الرواية ، ديوان الهذليين : ٢ : ٥٠٧ .
(٢) اللسان (بتر) .

العروض الثانية مجزوءة محذوفة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

أمِنْ دِمنةٍ أقفرتْ لسلمي بذاتِ الغَضَى

فقوله « فرتْ » هو العروض وقوله « غضا » هو الضرب ، وزن كلٍّ منهما فَعَلْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دمنة » .

الضرب الثانى أبتر ، وبيته :(١)

تعفَّفْ ولا تبتئسْ فما يُقــضَ يأتيكا

فقوله « تئس » هو العروض ، وقولُه « كا » هو الضرب ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لاتبتئس » . وهذا الضرب الأبتر لهذه العروض الثانية مختلَفٌ فيه ، فحكاه بعضُهم عن خَلَف الأحمر ، وحكاه بعضُهم عن الخليل . ومنهم من لم ينقله عنه ، قال بعضُهم : والصحيحُ نقْلُه عنه ، لأن الأخفش والزجاج أثبتاه فى كتبهما ولم يتعرضا لنفيه عن الخليل ، ولو لم يكن قاله لنبّها عليه كما جرت عادتهما . قلت : وفى نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرينة نظر . والناظمْ تبعَ مَن أثبت هذا الضربَ .

ويدخل هذا البحرَ من الزحاف القبضُ إلا فى الجزأين اللذين قبل الضربين الأبترين ، وهما الضرب الرابع والضرب السادس ، فإنه لايدخلهما عندالخليل ، وخالفه الأخفش والزجّاج ، واعتلّوا للخليل بأن الضربين الأبترين لم يبقيا إلا على هيئة سببٍ خفيفٍ فلا يُقبض حينئذ ساكنُ الجزء الذى قبله لفقدان ما يَعتمد عليه .

قال الصفاقسى : وهذا الاعتلال لا يستقيم على أصل الخليل لأن الاعتماد عنده

---

(١) اللسان (بتر)

على الوتد القبلىّ جائز ، فلِمَ لايجوز أن يُحذف لاعتماده على الوتد الذى قبله معه فى الجزء .

وأما الأخفشُ فالمشهور عنه دخولُ القبض فيه ، هكذا حكى الزجّاج عنه واستحسنه ، وحكاه أيضا النديم ، وحكى عنه بعضُ العروضيين التفرقةَ بين الضرب الرابع فيجيزه فى الجزء الذى قبله ، وبين الضرب السادس فيمنعُه فى الجزء السابق له ، واعتُرض بعدم الفارق لأن الوتد البعدىّ معتلّ فيهما فإن صلح علةً لمنعِ قبضِ ما قبله كان المنعُ فيهما وإلا فالجواز فيهما .

وأجاب عنه أبو الحكم بمنع استقلال ماذكر بالعِلّية ، بل هو جزء علّة والعلةُ هى المجموعُ المركّبُ من ذلك ومن اعتلال بيته بكونه مجزوءاً ، وهذا المجموعُ ليس موجوداً فى الضرب الرابع فلِمَ يمتنعُ قبضُ الجزء الذى قبله .

ثم اعترض أبو الحكم على الأخفش بأن الجارى على مذهبه منعَ القبضَ فيهما لأن الاعتماد عنده لا يكون إلا على الوتد البعدىّ ، وقد اعتلّ بصيرورته على هيئة السبب فلا يُقبض حينئذ ما قبله .

قال الصفاقسى ولقائل أن يمنع أن اختلالَ الوتد عنده مانعٌ من الاعتماد ، ولِمَ لا يجوزُ أن يكون المعتبرُ عنده فى الاعتماد كونَ البعدىّ وتِداً إما فى الحال أو فى الأصل ، ويُحملُ مذهبه على هذا جمعاً بين كلاميه .

وحكى أبو الحكم عن الخليل أيضا أنه لا يجيز القبضَ فى الجزء الذى قبل الضرب الخامس ، قال : لأنه قد دخله الحذف مع مافيه من الاعتلال بكونه مجزوءاً .

قال الصفاقسى : ويلزم على هذه العلة منع القبض فى الجزء الذى قبل عروضه لوجود هذه العلة فيه ، ولم أرأحداً حكاه عن الخليل ، وقد التزمه بعض المتأخرين .

وحَكى أيضاً عن بعض العروضيين مَنْعَ قبضِ الجزأين اللذين قبل الضرب الثانى والثالث وهما المقصورُ والمحذوفُ ، واعترضه بأن المُوجب لذلك فيما تقدم مفقودٌ هنا ، فلا ينبغى أن يُلحق به . وهل القبضُ فى هذا البحر أحسنُ من التمام لكثرته فيه أو التمامُ أحسنُ من القبض لأن الأول تكثر السواكنُ فيه ولهذا جمعوا فيه بين ساكنين كما تقدمتْ حكايته عن بعضهم ؟ فيه خلاف .

فبيتُ القبض : (١)

أفادَ فجادَ وسادَ فزادَ وقادَ فذادَ وعادَ فأفضلْ

أجزاؤه كلها إلا الضربَ مقبوضة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أفاد فجاد » .

ويدخل الجزء الأولَ من البيت فى هذا البحر الثَّلمْ والثَّرم .

فبيت الثَّلمْ :

لولا خداشٌ أخذتُ جمالا تِ بكرٍ ولم أعطِهِ ما عليها

فقوله « لولا » أثلم وزنه فَعْلُن بإسكان العين وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خداش » :

وبيت الثرم :

قلتُ سداداً لمن جاءنى فأحسنتُ قولاً وأحسنتُ رأيا

---

(١) لامرئ القيس ، ديوانه . ٤٧٠ ، ونسبه له الجاحظ فى الحيوان : ٣/٥٣ ، والبيان والتبيين : ٤/٥٣ ، وابن أبى الأصبع فى تحرير التحبير : ٣٨٦ .

قوله « قلت » أثرم وزنه فِعْلُ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقلت سداد » .

فإن قلتَ : قد تقدَّمَ فى باب ما أجرى من العلل مُجرى الزِّحاف أن العروض الأولى يدخلها الحذفُ وهو علّة لكنه يعاملُ فيها معاملةَ الزحاف فلا يكون لازماً بل يدخلُ فى بيتٍ ولا يدخلُ فى آخر وذلك فى القصيدة الواحدة ، فهلاّ أشار بكلمة إلى شاهدٍ لذلك فهذا محلّه ؟ قلتُ : بيتُ الثرم الذى أنشدناه آنفاً وهو قوله :

قلتُ سداداً لمن جاءنى . . . إلخ

يتضمنُ دخولَ الحذف فى العروض ، وذلك لأن قولَه « أنى » جزء محذوف وزنه فَعَلْ ، وهو العروض الأولى من هذا البحر ، فلعل الناظم اكتفى به عن الإتيان بشاهدٍ لمحْض الحذف على حِدَته ، فتأمل .

وهذا آخرُ الكلام على بحر المتقارب وهو المستعملُ من الدائرة الخامسة وهى دائره المُتَّفِق . والكلام على المتدارَك سبقَ من قبلُ ، والله أعلم .

قال :

فالأضربُ سَجْحٌ والأعاريض لَدْنَةٌ والأبحرُ يهمى والدوائرُ هِي الهُدا

أقول هذا كالفذلكة للحساب ، كأنه يقول قد ذكرنا ضروبَ الشعر المستعملة مرموزاً لها بالحروف السابقة مفرقةً فى البحور فجُمْلتُها ثلاثةٌ وستون ضربا ، فالسينُ والجيم من قوله « سَجْح » رمز لذلك ، وكذلك عَدَدْنا الأعاريض مثبوتةً فى محالّها من البحور فجملتُها أربعٌ وثلاثون عروضاً ، فاللامُ والدالُ من قوله « لدنة » إشارة لذلك ، وسردْنا البحورَ واحداً واحداً ودللنا على رتبة كل واحد منها فجملتُها خمسةَ عشرَ بحراً فالياءُ والهاءُ من قوله « يهمى » رمز لذلك .

وذكرنا أولا أن الدوائرَ هى المرموز لها بالحروف الخمسة المجوعة فى قولنا (خف لشق) فهى خمس دوائر رُمز لها بالهاء من قوله «هى» ، واستعمل الناظم جمعَ القلة للكثرة فى قوله « فالاضرب » وقوله « والابحر » ، وجمعَ الكثرة للقلة فى قوله « والدوائر » .

قال :

وقُلْ واجبُ التغييرِ أضربُ بحرهِ وجائزهُ جنسُ الزِّحاف كما انْبَنَى

أقول : يعنى أن التغيير الذى يلحق الشعرَ على قسمين : جائز وواجب ، فالواجبُ منه لايكون إلا فى أضرب بحره وهو التغييرُ المعبّر عنه عندهم بالعلّة ، والأعاريضُ مشاركةٌ للضروب فى أنها أيضا محلٌ لدخول التغيير الواجب ، فكان على الناظم أن يسوقهما مساقاً واحداً لاتحادِ حكمهما فى ذلك .

واعتذر الشريفُ عنه بأن قال وإنما ذَكَرَ الضروبَ ولم يذكر الأعاريض ولا فرقَ فى وجوب التغيير بين الأعاريض والضروب لأن العروضَ الواحدةَ يكون لها أضرب متعددة فتتحدُ العروضُ مع تعددِ الضرب فيظهرُ التغيير فى الأضرب دون العروض .

قلتُ : وهذا اعتذارٌ لايجدى الناظمَ شيئاً ، فإن اتحادَ العروض فى بعض الأحوال وتعددَ الأضرب فى أكثر الحالات لايقتضى ظهورَ التغيير فى الأضرب دون العروض ، فإن التغييرَ الواجبَ متى لحق العروضَ ظهر فيها وإن كانت واحدةً كما يظهرُ فى الأضرب وإنْ تعددت .

فإن قلت : كلٌ من العروض والضرب لايلزم التزام التغيير الواقع فيه ، بل تارةً يلزمُ وتارة لايلزم فكيف يُقال إن الأعاريضَ والضروبَ واجبة

التغيير ؟ قلتُ : لم يقل الناظمُ هذا ، ولعلك فهمتَه من كلامه بأن أعربْتَ «أضرب بحره» مبتدأ مؤخراً وجعلتَ «واجب التغيير» خبراً له متقدّما عليه ، والمعنى أنّ أضرب بحر الشعر شىء واجب التغيير ، فاعلم أن الأمر ليس كما فهمتَه ، وإنما « واجب التغيير » مبتدأ « وأضرب بحره » هو الخبر ، وهو ظرف ، والمعنى أن التغييرَ الواجبَ يكون فى أضرب البحر ، ولا يُفهم من هذا أن الأضرب تكون واجبةَ التغيير دائماً ، فتأمل .

وإضافةُ « واجب» إلى « التغيير » على هذا من إضافةِ الخاص إلى العام لأن التغيير أعمّ من أن يكون واجبا أو جائزا ، فإضافةُ أحدهما إليه كالإضافة فى « خاتمُ حديد » ، والواجبُ حينئذ فى المعنى صفةٌ للتغيير ، غير أنّ فى جَعْلِ « أضرب بحره » ظرفاً منصوبا على إسقاط الخافض مافيه .

وقوله « وجائزه جنس الزحاف » يعنى أن التغيير الجائز هو المسمى بالزّحاف ، وقد يدخل الأعاريضَ والضروبَ كما يدخل الحشو . وقوله « كما انبنى » أى كما انبنى فى الشواهد التى أوردناها فى البحور حسب مايظهر بأدنى تأمل .

قال :

وخُذْ لقَبَ المذكور ممّا شرحتُه وصغ زِنَةً تحذو بها حَذْوَ مَنْ مَضَى

أقول : يعنى أنك تنظرُ فى الأبيات التى أشار إليها بالكلمات المقطّعات فيما تقدم المسُوقةِ للاستشهاد على الأعاريض والضروب والزحافات ، وتعتبرُ مافيها من التغيير العارض لها فخُذْ لقبَه مما شرحه فى الكلام على العلل والكلامِ على الزحاف ، فهو مما يرشدك إلى ذلك ويدل عليه .

ونضرب مثالاً لذلك فنقول : قد أشار فيما مر إلى أن للطويل عروضاً

واحدة وثلاثة أضرب ، وأشار إلى شواهدها بالكلمات المنتزعة من الأبيات التي أنشدها العروضيون ، « فغرورا » من قوله :[1]

أبا منذرٍ كانت غُروراً صحيفتي ولم أعطكمْ في الطّوع مالي ولا عِرْضي

وقد علمتَ من كلامه فيما سبق أن العروضَ هي الجزء الأخير من النصف الأول وأن الضربَ هو الجزء الأخير من النصف الثاني .

وأشار إلى أن أول بحر مركبٌ من فعولن مفاعيلن أربعَ مرات ، وأخبرَ بصريح لفظه أنه يتكلم هنا على بحر الطويل ، فإذا عَمَدْنا إلى تقطيع هذا البيت على أوزان هذه الأجزاء قلنا : أبا مُنْ ذِرِنْـكانَتْغُرورَنْ صَحِيفَتي ، فوجدنا الجزء الأخير من هذا النصف الأول هو قوله « صحيفتي » فنسميه عروضاً عملا بقوله فيما سبق « وقلْ آخر الصدر العروض » ، ووجدنا هذه العروضَ على ستة أحرف : متحركين فساكن فمتحركين فساكن ، فليس على زنة مفاعيلن وإنما هو على زنة مفاعلن .

وقد علمتَ أن ياء مفاعيلن ثاني سبب خفيف وهي خامسة الجزء ، وقد أسلفَ في باب الزِّحاف أن حذفَ الخامس الساكن إذا كان ثاني سبب يُسمى قبضا فنسمى هذا الجزء الرابع عروضاً مقبوضة لما قررناه .

ثم نقطع النصفَ الثاني فنقول : ولم أعْ طِكُمْ فِطْطَوْ عِمالي ولا عِرْضي ، فنجد قوله « ولا عرضي » هو الجزء الأخير من هذا النصف الثاني فنسميه ضرباً عملاً بقوله « ومثله من العجز الضرب » ، ونجد هذا الجزء لم يدخله تغيير ، بل أتى على ماهو عليه في الدائرة فنسميه صحيحاً عملاً بقوله « وإن تنج فالموفور يتلوه سالم صحيح » ، وعلى هذا فقِسْ جميعَ ماذكره من شواهد البحور .

---

(١) انظر ص : ١٣٧ .

وقوله « وصغ زنةً تحذو بها حذو من مضى » لاشك أن العروضيين ينقلون صيغ الأفاعيل فى كثير من الأوقات عند دخول التغيير عليها إلى لفظٍ آخر تحسيناً للعبارة ، كما إذا فُقد منه بالتغيير فاء أو عين أو لام فيُنقل إلى لفظ فيه هذه الأحرف كمُتَعِلُن مخبولِ مستفعلن يُنقل إلى فَعِلَتُنْ ، وكفالاتُن أو فاعاتُن المشعّث يُرَدُّ إلى مفعولن ، وكمُتَفا أحذَّ مُتَفاعلن يُرد إلى فعِلن . وكذا إذا سُكنت اللامُ بالتغيير فى الجزء كفاعِلْ مقطوعِ فاعِلُنْ يُنقل إلى فَعْلن ، وكذا إذا سُكنت التاء يردّ إلى غيره كفاعلاتْ مقصورِ فاعلاتن يردُّ إلى فاعلانْ . وكذا إذا صار الجزءُ بالتغيير على هيئة المنصوب الموقوف عليه كفاعلا محذوفِ فاعلاتن فيردّ إلى فاعلن .

فمرادُ الناظم أنه إذا عَرَضَ لك بالتغيير إخراجُ الجزء عن الأوزان المألوفة عن السلف فصُغ له زنةً تقفو بها أثر من مضى من أئمة هذا الشأن . وإنما أَمَرَ بذلك إيثاراً لموافقةِ الجماعة وكراهةً للخروج عن سَنَنهم ، والله تعالى أعلم .

وينبغى أن نعقد هنا فصلاً للأوزان المستعملة عندهم ، وبها يتيسرُ لك اقتفاءُ طريقهم والاقتداء بفريقهم فنقول :

اعلم أن الأجزاء المسماة بالتفاعيل السالمةَ من التغيير عشرة ، وتغيرُ بالزِّحاف تارة وبالعلّة أخرى ، وقد يجتمعان . ثم غالبُ أمرِ العلّة أن تكون محضة ، وقد تكون جاريةً مَجرى الزّحاف ، وإذا لحق التغييرجزءاً منها فقد لا يشتبه بغيره أصلا وقد يشتبه ، وإذا اشتبه فقد يكون الاشتباه مخصوصاً بجزء سالم من تلك الأجزاء العشرة ، وقد يشتبهُ بجزء آخرَ مغير ، وقد يجتمع فيه الأمران فيشتبه بسالم ومغير معاً . ويتضح ذلك بالكلام أولاً على ما يدخل كلَّ جزء منها من التغييرات ، وثانياً بتفصيل الكلام على وجوه الاشتباه ومراتبه ، فنقول :

الجزء الأولُ من الأجزاء العشرة السالمة من التغيير : «فعولن» ، ويدخلُه من الزحاف نوع واحد وهو القبض بالطويل والمتقارب فيصير فعولُ بتحريك اللام ، ولا ينفك عن هذه الصيغة .

ويدخلُه من العلّة المحضة ثلاثةُ أشياء فى المتقارب خاصةً ، أحدُها القَصْر فيصير فعولْ بإسكان اللام ، وهكذا يُتلفظ به ، وثانيها الحذفُ فيصير فعو فيُنقل إلى فَعَلْ ، وثالثُها البترُ فيصير فَعْ ، وبعضُهم يبقيه على هذه الصيغة وبعضُهم يعبر عنه بفَلْ .

ويدخلُه من العلّة الجارية مَجْرَى الزّحاف ثلاثةُ أشياء : أحدُها الحذفُ بالعروض الأولى من المتقارب فيُعبر عنه بفَعَلْ كما سبق ، وثانيها الثَّلْمُ بالطويل والمتقارب فيصير عولُنْ فيُعبر عنه بفَعْلُن بإسكان العين ، وثالثُها الثَّرْم فيهما أيضا فيصير عولُ فيُعبر عنه بفَعْلُ ، فهذه ستة أجزاء فرعية نشأتْ عن فعولن.

الجزء الثانى « مفاعيلن » ، ويدخله من الزحاف القبض فى الطويل والهزج والمضارع ، فيصير مفاعلن فلا تُنقل هذه الصيغةُ إلى شىء آخر ، والكفُّ فيهن جميعاً فيصير مفاعيلُ فيَبقى على هذه الصيغة أيضا .

ويدخلُه من العلّة المحضة أمر واحدٌ وهو الحذفُ بالطويل والهزج فيصير مفاعى فينقل إلى فعولن .

ويدخله من العلّة الجارية مجرى الزحاف ثلاثةُ أشياء أحدُها الخرم بالهَزَج فيصير فاعيلن فينقل إلى مفعولن ، وثانيها الشَّتْر بالهَزَج والمضارع فيصير فاعلن ويبقى على هذه الصيغة . وثالثُها الخَرْب فيهما فيصير فاعيلْ فينقل إلى مفعولُ . فهذه ستة أجزاء تفرعت عن مفاعيلن .

الجزء الثالث « مفاعلتن » وليس إلا فى الوافر ويدخله من الزحاف

العَصْب بالصاد المهملة ، فيصير مفاعلْتن بإسكان اللام فينقل إلى مفاعيلن ، والعقْلُ فيصير مفاعتُن فيعبر عنه بمفاعلن ، والنقصُ فيصير مفاعلْتُ بإسكان اللام فيُعبر عنه بمفاعيلُ .

ويدخـله من العلّة المحضة أمر واحد وهو القطف فيصير مفاعلْ فيُنقل إلى فعولن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف أربعةُ أشياء : أحدُها العَضْب ، بالضاد المعجمة ، فيصير فاعِلَتُن ، فيُعبر عنه بمفتعلن ، وثانيها القَصْمُ فيصير فاعلْتن ، بإسكان اللام ، فيُنقل إلى مفعولن ، وثالثها الجَمَمُ فيصير فاعَتُن ، فيُنقل إلى فاعلن ، ورابعها العَقْصُ فيصير فاعَلْتُ فيُنقل إلى مفعولُ . فهذه ثمانية أجزاء متفرعة من هذا الأصل .

الجزء الرابع فاع لاتن ذو الوتد المفروق ، وإنما يكون فى المضارع ، ولا يدخله من الزحاف غيرُ الكف فيصير فاع لاتُ فتبقى هذه الصيغة على حالها ، ولا تدخله علّة أصلاً ، فهذا جزء واحد متفرع من هذا الأصل .

الجزء الخامس فاعلن ويدخلُه من الزحاف الخبنُ بالمديد والبسيط فيصير فعِلُن ، وبهذا يُعبر عنه ويدخله من العلّة المحضة القَطْع بالبسيط خاصةً فيصير فاعِلْ فيُنقل إلى فَعْلُن بإسكان العين ، فهذان جزآن تفرعا من هذا الأصل .

الجزءُ السادس مستفعلن ذو الوتد المجموع ، ويدخله من الزحاف بالبسيط والرجز والسريع والمنسرح الخبنُ فيصير مُتَفْعِلُن فيعبر عنه بمفاعلن ، والطيّ بها أيضا وبالمقتضب فيصيرُ مستَعِلُن فيُعبر عنه بمفتعلن ، والخبلُ بما عدا المقتضب فيصير مُتَعِلُن فينقل إلى فَعِلَتُن .

ويدخله من العلّة المحضة شيئان أحدُها التذييل بالبسيط فيصير مستفعلُنْ ،

بنونين ساكنين ، فيُنقل إلى مستفعلانْ ، ويُخبن هذا الذيلُ فيصير مُتَفعِلانْ فيُنقل إلى مُفاعِلانْ ، ويُطوى فيصير مُسْتَعِلانْ فيُنقل إلى مُفْتعلانْ ، ويُخبل فيصير مُتَعِلانْ فيُنقل إلى فَعِلَتانْ . وثانيهما القطع بالبسيط والرّجز فيصير مُسْتَفْعِلْ فيُنقل إلى مفعولن ، ثم قد يُخبن هذا المقطوعُ فيصير مَعولُن فيُعبر عنه بفعولن .

فهذه تسعةُ أجزاء تفرّعت من هذا الأصل .

الجزءُ السابع فاعلاتن ذو الوتد المجموع ، ويدخله من الزحاف بالمديد والرمل والخفيف والمجتث الخبنُ فيصير فَعِلاتُن فيبقى على هذه الصيغة ، والكفُّ فيصير فاعلاتُ فيبقى على ذلك ، والشكلُ فيصير فَعِلاتُ فلا يُحول إلى صيغة أخرى .

ويدخله من العلّة المحضة أربعة أشياء : أحدها التسبيغُ بالرّمل فيصير فاعلاتنْ بنون مشدّدة موقوفٍ عليها فيُعبر عنه عند الأكثرين بفاعليّانْ ، وبعضُهم يعبر عنه بفاعلاتانْ ، ثم قد يُخبن هذا المسبَّغُ فيُعبر عنه بفعليّانْ . وثانيها القصْرُ بالمديد والرّمل فيصير فاعلاتْ بإسكان التاء فيعبر عنه بفاعلانْ بالنون الساكنة ، ويُخبن هذا المقصورُ بالرّمل فيصير فَعِلانْ ، وبذلك يُعبر عنه . وثالثُها الحذفُ فيهما وفى الخفيف فيصير فاعلا فيُنقل إلى فاعلن ، ويخبن هذا المحذوفُ فيصير فَعِلن ، وكذلك يُنطق بها . ورابعُها البترُ بالمديد فيصير فاعلْ فيُنقل إلى فَعْلن .

ويدخله من العلّة الجارية مجرى الزحاف التشعيثُ بالخفيف والمجتث فيُنقل إلى مفعولن عند كل قائل . فهذه أَحَدَ عشرَ فرعاً لهذا الأصل .

الجزءُ الثامن متفاعلن ولا يقع إلا فى الكامل ، ويدخله من الزحاف

الإضمار فيصير مُتْفاعلن فيُعبر عنه بمستفعلن ، والوقصُ فيصيرُ مُفاعلن بضم الميم فيُنقل إلى مَفاعلن بفتحها ، والخزلُ فيصير مُتْفعلن فيُنقل إلى مفتعلن .

ويدخله من العلة المحضة أربعةُ أشياء : أحدها الترفيلُ فيصير مُتَفاعِلُنْتُن فيُعبر عنه بمفاعلاتُن ، ويُضمر هذا المرفَّلُ فيُعبر عنه بمستفعلاتُن ، ويُوقص فيُعبر عنه بمُفاعلاتُن ، ويُخزل فيُعبر عنه بمفتعلاتن . وثانيها التذييلُ فيصير مُتَفاعلانْ بتشديد النون فيُعبر عنه بمُتَفاعلانْ ، ويُضمر فيُعبر عنه بمستفعلانْ ، ويُوقص فيُعبر عنه بمفاعلانْ ، ويُخزل فيُعبر عنه بمفتعلانْ . وثالثها القطع فيصير متَفاعِلْ فينقل إلى فَعِلاتُنْ ، ويُضمر هذا المقطوعُ فيصير فَعلاتُنْ بإسكان العين فيُنقل إلى مفعولن . ورابعُها الحذذُ فيصير مُتَفا فينقل إلى فَعِلُن مكسور العين ، ويُضمر هذا الأحذُّ فيصير مُتْفا فيُنقل إلى فعْلن بسكون العين . فهذه خمسةَ عشرَ فرعا تفرعت من هذا الأصل .

الجزءُ التاسع مفعولاتُ ، ويدخله من الزحاف الخبنُ بالمنسرح والمقتضب فيصير معولاتُ ، فيُنقل إلى فَعُولاتُ ، والطيّ فيهما فيصير مفْعُلاتُ فينقل إلى فاعلاتُ ، والخَبْلُ فى المنسرح فيصير مُعُلاتُ فينقل إلى فَعِلاتُ .

ويدخله من العلّة المحضة ثلاثةُ أشياء : أحدُها الوقفُ بالسريع والمنسرح فيصير مفعولاتْ بإسكان التاء فيعبر عنه بمفعولانْ ، بالنون الساكنة ، ويخبن فيها فيصير معُولانْ فيُعبر عنه بفعولانْ ، ويُطوى فى السريع فيصير مفْعُلاتْ فينقل إلى فاعلانْ .

وثانيها الكشفُ بالسريع والمنسرح فيصير مفعولا فيعبر عنه بمفعولن ، ويُخبن فيصير معُولُن فيعبر عنه بفعولن ، ويُطوى بالسريع فيصير مفْعُلا فيُنقل إلى فاعِلُن ، ويُخبل فيصير مُعلا فينقل إلى فعِلن بتحريك العين .

وثالثها الصلم بالسريع فيصير مفعوفيعبر عنه بفعْلن بإسكان العين ، فهذه أحدَ عشرَ جزءاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزء العاشر مستفع لن ذو الوتد المفروق ، ويدخله من الزحاف بالخفيف والمجتث الخبنُ فيصير مُتَفع لن فيُعبر بمَفاع لن ، والكفُّ فيصير مستفع لُ فيُعبر عنه بذلك ولا تغير الصيغة ،والشكلُ فيصير مُتَفع لُ فيُعبر عنه بمَفاعِلُ. ويدخله من العلل المحضة علة واحدة وهى القصرُ مقروناً بالخبن فيصير مُتَفع لْ فيُنقل إلى فعولن ، ولا يكون ذلك إلا فى الخفيف إذا كان مجزوءاً . فهذه أربعةُ أجزاء فروع نشأتْ عن هذا الأصل .

وهنا انتهى التفريعُ وقد استبان لك أن جميعَ الفروع ثلاثةٌ وسبعون جزءاً ناشئةٌ عن العشرة الأصول السالمة من التغيير فتكون جملةُ الأجزاء التى يُوزن بها عند العروضيين فى البحور الخمسةَ عشرَ ثلاثةً وثمانين جزءاً ما بين أصلىّ وفرعىّ . ثم هذه الفروعُ كما أسلفناه على قسمين :

القسم الأول مالا يشتبه بغيره أصلاً وهى تسعةَ عشرَ جزءاً :فعولُ وفعولْ وفعَلْ وفعْلُ وفَلْ وفعِلَتُن وفعِلَاتانْ وفَعِلانْ وفاعليّانْ وفعِليانْ ومُتَفاعِلاتُنْ ومستفعلاتُنْ ومَفاعلاتُنْ ومُفْتَعِلاتُنْ ومُتَفاعلانْ ومفعولانْ وفَعُولانْ ومستفع لُ ومفاع لُ .

القسمُ الثانى مايشتبه بغيره ، ثم هو على ثلاثة أضرب: مايشتبه بسالم فقط ، وما يشتبه بمغيّر فقط ، ومايشتبه بمغير وسالم . فالضرب الأول جزآن ليس إلا، وهما مفاعلْتن المعصوب يشتبه بمفاعيلن ومُتْفاعلن المُضمر يشتبه بمستفعلن . وأما مالا يكون مختصاً بالاشتباه بالسالم فإنه على خمس مراتب :

المرتبة الأولى أن يكون الجزء المغيّر له مثلٌ واحد ، ولها سبعةُ أجزاء

الأول : مفعولُ أخربُ مفاعيلن وأعقصُ مفاعلتن ، الثانى مستفعلانْ مذيّل مستفعلن ومضمر متفاعلنْ المُذال ، الثالثُ مفاعلانْ مخبونُ مستفعلن المذيل ، وموقوص متفاعلنْ المذيّل ، الرابعُ مفتعلانْ مطوىٌ مستفعلن المذيل ، ومخزولُ متفاعلن المذيل ،الخامسُ فِعلاتن مخبونُ فاعلاتن ومقطوعُ متفاعلن ، السادسُ فِعلاتُ مشكولُ فاعلاتن ومخبولُ مفعولاتُ ، السابعُ فاعلانُ مقصورُ فاعلاتن ومطوىٌّ مفعولاتْ الموقوف .

المرتبة الثانية أن يكون الجزء المغيّر له مثلان ، وفى هذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول مفاعيلُ مكفوفُ مفاعيلن ومنقوصُ مفاعلتن ومخبونُ مفعولاتُ ، الثانى مفتعلن مطوىٌ مستفعلن ومعصوبُ مفاعلتن ومخزول متفاعلن ، الثالثُ فاعلاتُ مكفوفُ فاعلاتن ذى الوتد المجموع ومكفوفُ فاع لاتن ذى الوتد المفروق ومطوىّ مفعولاتُ .

المرتبةُ الثالثة أن يكون الجزء المغيّر له ثلاثةُ أمثال ، ولهذه المرتبة جزآن : الأول فاعلن أشتر مفاعيلن وأجَمٌّ مفاعَلْتُن ومحذوفُ فاعلاتن ومطوى مفعولاتُ المكشوف ، الثانى فِعلن بتحريك العين مخبونُ فاعلن ومخبولُ مفعولاتُ المكشوف ومخبونُ فاعلاتن المحذوف وأحذُّ مُتَفاعلن .

المرتبةُ الرابعة أن يكون الجزء المغيّر له أربعة أمثال ، ولهذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول فعْلن بإسكان العين،أثلمُ فعولن ومقطوعُ فاعلن وأبتر فاعلاتن وأصلمُ مفعولاتُ ومُضمرُ متفاعلن الأحذ . الثانى مَفاعلن مقبوض مفاعيلن ومخبونُ مستفعلن ذى الوتد المجموع وذى الوتد المفروق ومعقولُ مفاعلتن وموقوص متفاعلن . الثالثُ فعولن محذوفُ مفاعيلن ومخبونْ مستفعلن المقطوعِ ومقطوفُ مفاعلتن ومخبونُ مفعولاتُ المكشوف ومخبونُ مستفعلن المقصور .

المرتبةُ الخامسة أن يكون الجزء المغيّر له خمسة أمثال ، ولهذه المرتبة جزء واحد وهو مفعولن ، فإنه يكون أخرمَ مفاعيلن ومقطوعَ مستفعلن ومشعثَ فاعلاتن وأقصمَ مفاعلتن ومضمرَ متفاعلن المقطوع ومكشوفَ مفعولاتُ .

وهنا انتهى تعدادُ المراتب . ولا يخفى عليك أن الأجزاء الثلاثة والثمانين التى قدمنا أنها جملة التفاعيل الموزون بها إنما يأتى تعديدها كذلك باعتبار ما طرأ من التغييرات التى أسلفناها مع قطع النظر عن الاشتباه وعدمه ، فإن رُمْتَ ضبطَها بغير تكرار فاعلم أنها ثلاثة وأربعون جزأً ليس إلا ، وهو الأصول العشرة والتسعة عشر فرعاً التى لا تشتبه بغيرها ، وأجزاء المرتبة الأولى وهى سبعة ، وأجزاء المرتبة الثانية مفاعيلُ ومفتعلن وفاعلاتُ ، والجزء الثانى من من المرتبة الثالثة وهى فعِلن المتحركة العين ، وجزآن من المرتبة الرابعة وهما فعْلن الساكن العين ومفاعلن ، وجزء المرتبة الخامسة وهو مفعولن .

فإذا أراد عروضىّ أن يزن شيئاً من الشعر العربى لم يخرج عن هذه الثلاثة والأربعين جزءاً ، ولا يمكنه إلا الإتيان ببعضها عند التفعيل فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بالصواب .

ولنختم الكلامَ فى فنّ العروض بفصل ذكره ابنُ برّى التازى فى شرحه لعروض ابن السقّاط فنورده برمّته لاشتماله على فوائدَ لا بأس بالإحاطة بها علما . قال : وقد تجافَى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لا جدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعا على الوزن فلا حاجةَ له بالعروض كما لم يَحتجْ إليه من سَبَقَ الخليلَ من العرب وإن كان غيرَ مطبوع فلا يتأتى له نظمُ العروض إلا بتكلّف ومشقة ، كما قال أبو فراس الحمدانى :[1]

---

(١) ديوانه : ٢٣٩ .

تناهض النـاسُ للمعالى لمّا رأوا نحوها نهوضى
تـكلّفوا المـكرمات كدًّا تـكلّفَ النّظم بالعروضِ

ولأن بعض كبراء الشعراء لم يقف عندما حدّه الخليلُ وحصره من الأعاريض بل تجاوزها . ولمّا قال أبو العتاهية أبياته التى أولها :

عُتْبُ ما للخيالِ خبّرينى ومالي

قيل له إنك خرجتَ عن العروض فقال أنا سبقتُ العروض . ولأنه يُخرج بديع الألفاظ ورائقَ السبك إلى الاستبراد والركاكة ، وذلك حالةَ التقطيع والتفعيل ، وربما أوقع المرءَ فى مهوى الزلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش ، كما جرى فى مداعبة أبى نواس وعنان جارية الناطفى حين قالت له : إنْ كنتَ تحسن النظر فى العروض فقطّع هذا البيت :

حوّلوا عنا كنيستكمْ يابنى حمّالة الحطَبِ

فقطّعه فضحكتْ منه ، وفعَل بها مثلَ ذلك فى تقطيع قوله :

أكلتُ الخرْدلَ الشّامىّ فى صحفـةِ خبّازِ[1]

وقد صرح الجاحظُ وهو من علماء اللسان بذمّ علم العروض فقال : هو علم مولّد وأدب مستبرد ومذهبٌ مرذول يستنكدُ العقول بمستفعلن وفعول من غير فائدةٍ ولا محصول .

والجوابُ أن الحق الذى يَعترف به كلّ منصف أن لهذا العلم شرفًا على ماسواه من علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونُبل صنعته ووضوح أدلّته . وجدواه

حصرُ أصول الأوزان ومعرفةُ مايعتريها من الزيادة والنقصان وتبيينُ مايجوز منها على حُسن أو قُبح وما يمتنع ، وتفقّدُ محالّ المعاقبة والمراقبة والخرم والخزم وغير ذلك مما لا يتّزن على اللسان ولا تتفطن إليه الفِطرُ والأذهان ، فالجاهل بهذا العلم قد يظن البيتَ من الشعر صحيحَ الوزن سليما من العيب وليس كذلك ، وقد يعتقدُ الزّحاف السائغ كسراً وليس به كقوله :

قلتُ استجيبي فلمّا لم تُجِبْ سالتْ دموعى على ردائى

وقولَ الآخر : (١)

عيناكَ دمعُها سِجـــالُ كأن شأنَيْهما أوشـالُ

وقول الآخر :

النشرُ مسكٌ والوجوهُ دنـا نير وأطرافُ الأكفّ عَنَمْ

وقول الآخر :

منازلٌ عفا هُنّ بذي الأرا ك كلُّ وابلٍ مُسبلٍ هطِلِ

وقول الآخر :

صَرَمَتْكَ أسماء بعد وِصالِها فأصبحتَ مكتئباً حزينا

فهذه أبيات كلّها صحيحة الوزن سائغة مستعملة عند العرب مع أن الطبع ينبو عنها ، ولا يدرك جوازها إلا من نظر فى هذا العلم . وهل علمُ العروض للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام ؟ فكما أن صنعة النحو وُضعت ليُعافَى بها اللسانُ من فضيحة اللحن فكذلك علمُ العروض وُضع ليعافَى به الشعرُ من

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ١٨٩ .

خلل الوزن ، فلولاه لاختلطت الأوزان واختلفت الألحان وانحرفت الطباع عن الصواب انحرافَ الألسنة عن الإعراب . وقد وقع الخللُ في شعر العرب كثيراً ، وأنشد الأصمعي وأبو عبيدة وابنُ دُريد وابنُ قُتيبة وغيرُهم من كبار الأئمة بيتَ عَبيد بن الأبرص هكذا مكسورا : (١)

هي الخمرُ تُكْنَى الطِّلا كما الذئبُ يُكْنَى أبا جَعْدَهْ

ووقع في شعر علقمة قوله في فكه أخاه شأساً : (٢)

دافعتُ عنه بشعري إذْ كان في الفداء جَحَدْ
فكان فيه ما أتاك وفي تسعين أسري مُقْرَنين صَفَدْ (٣)
دافع قومي في الكتيبة إذْ طار لأطراف الظباة وقَدْ (٤)
فأصبحوا عند ابن جَفْنَةَ في الأغلال منهم والحديد عُقَدْ (٥)
إذْ مُخنَبٌ في المُخنَبينَ وفي النَّهْكةِ غيٌّ باديٌ ورَشَدْ (٦)

فهذه القطعةُ مما أُدخلت في جملة شعره وهي مختلّة الوزن حتى قال بعضُهم إنها ليست بشعر .

وأنشد ابنُ إسحق في كتاب السيرة لأمية بن أبي الصلت يبكي زَمَعَةَ ابن الأسود وقتلى بني أسد : (٧)

---

(١) ديوانه : ٣ .
(٢) ديوانه : ١١٢ .
(٣) كذا في الديوان ، وفي جميع النسخ : مقرنين في صفد .
(٤) في د « بالكتيبة » . وفي « م » و « د » بأطراف .
(٥) في « د » أبي جفنة .
(٦) في جميع النسخ « باد » .
(٧) سيرة ابن هشام ، ٣ : ٣٤ . وأنساب الأشراف : ٣٠٧ . وجمهرة نسب قريش ، ١ : ٤٦٨ .

عينيَ بكّي بالمُسْبلاتِ أبا الحارث لا تَذْخَرى على زَمَعَهْ
ابكي عقيلَ بن الأسودِ أَسَدَ البأسِ ليوم الهياج والدّفعَهْ
تلك بنو أَسَدٍ إخوةُ الجوزاء لا خانةٌ ولا خَدَعَهْ
وهم الأسْرة الوسيطةُ من كَعْبٍ وهُمْ ذِروةُ السّنام والقَمَعَهْ[1]
وهم أنبتوا مِن معاشرٍ شَعَرَ الرأس وهم ألحقوهُم المَنَعَهْ
أمسى بنو عمهم إذْ حضرَ البأسُ أكبادُهم عليهم وجِعَهْ[2]
وهُمْ هُمُ المطعمون إذْ قحِطَ القطرُ وحالتْ فلا ترى قَزَعَهْ

ولا حجةَ في ذمّ الجاحظ لهذا العلم، فقد مدحه أيضا وإنما أراد بذلك إظهار الاقتدار على جمع المدح والذم فى شيء واحد فقال فى مدحه : هو علمُ الشعر ومعياره، وقطبُه الذى عليه مداره، به يُعرف الصحيحُ من السقيم والعليلُ من السليم، وعليه تُبتنى قواعدُ الشعر، وبه يَسْلَمُ من الأَوَد والكَسْر. وإنما يضعُ مِن هذا العلم من نَبَا طبعُه البليدُ عن قبوله ونأى به فهمُه البعيد عن وصوله. كما حكى الأصمعى أن أعرابيا مبتدئا كان يجلس إلى بعض الأدباء وكلما أخذوا فى الشعر أقبل بسمعه عليهم، حتى أخذوا فى العروض وتقطيع الأبيات ولّى عنهم وهو ينشد :

قد كان إنشادهم للشعر يعجبنى   حتى تعاطَوْا كلامَ الزَّنْج والرومِ
ولّيتُ منقلبا واللهُ يعصمنى   من التّقحم فى تلك الجرائيمِ

ولما وضع الخليل رحمه الله كتاب العروض، وأعملَ فكره فى تقطيع

---

(١) فى جميع النسخ « وهم الأسوة » .
(٢) فى د و ا «إذا» .

الأبيات وفكّ الدوائر دخل عليه أخوه وهو مُكبّ على دائرة خطّها وجعلها نُصْبَ عينيه وهو يعالجُ فكّها بأجزاء التفعيل نادى قومَه فقال هلموا فقد جُن الخليلُ فلمّا فرغَ مما كان يحاوله من ذلك صرف وجهَه إلى أخيه وأنشد :

لو كنتَ تعلمُ ما أقول عَذَرْتَنى ... أو كنتُ أجهلُ ما تقولُ عَذَلْتُكا

لكنْ جهلتَ مقالتى فعذلتنى ... وعلمتُ أنك جاهلٌ فَعَذَرْتُكا

وحكى صاحب العمد أن الخليلَ إنما أنشد هذين البيتين حين سأله ابنُ كيسان عن شيء ففكّر فيه الخليلُ يجيبه فلما استفتح الكلامَ قال ابن كيسان: لا أدرى ما تقول، فأنشده إياهما . ورأيت فى كتاب « الزينة » أن بعض أهل العلم ذكر أن الخليلَ أخذ رسمَ العروض من أصحاب محمد بنِ على ومن أصحاب علىّ بن الحسين .

انتهى هذا الفصلُ الخاتم بفَصِّه وانقضى سَوْقُ الحديث على نصِّه . فلنعد إلى كلام الناظم رحمه الله تعالى .

قال :

القوافي وعيوبها

أقولُ : جرت عادةُ أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافى بعد علم العروض لأنه كالرديف له ، وبينهما شدةُ اتصال واشتباك ، لكنْ قال بعضُهم إنّ علم القوافى علم جليل لا يصلح أن يُجعل علاوةً على علم العروض حتى قال ابن جنى : علمُ القوافى وإنْ كان متصلاً بالعروض وكالجزء منه لكنّه أدقّ وألطفُ من علم العروض . والناظرُ فيه محتاجٌ إلى مهارة فى علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قلت : وعلى تقدير تسليم ذلك كلّه فالنظر فيه متأخرٌ عن النظر فى العروض ضرورةَ أن القافية إنما يُنظر فيها من حيث هى مُنتَهى بيت الشعر ، فلما لم يتحقق كونُ اللفظ الذى هى آخرُه شعراً لم يتأتّ النظرُ فيها ، فلا جَرَمَ جعلوا الكلامَ عليها متأخراً عن الكلام فيه ، فتأمل .

قال :

وقافيةُ البيت الأخيرةُ بلْ من المحرّك قبلَ الساكنين إلى انْتِها

أقول : اعلم أنهم اختلفوا فى مُسمى القافية اختلافاً كثيراً، والناظمُ اقتصر على قولين منها فلنقتصر على الكلام عليهما تَبعاً له . وينبغى أن نحقق أولاً محلَّ النزاع فنقول : قال الصفاقسى : ليس نزاعُهم فى مُسمى القافية لغةً ، ولا فيما يُصطلحُ على أنه قافية ، وإنما النزاعُ فى القافية المُضافِ إليها العلمُ فى قولهم « علم القافية » ما المرادُ بها .

فذهب الأخفش إلى أنها الكلمة الأخيرة من البيت ، وهذا هو الذى أراده الناظم بقوله أولا « وقافية البيت الأخيرةُ » أى الكلمةُ الأخيرة ،

فحذفَ الموصوفَ لحصول العلم به .

وذهب الخليلُ وأبو عَمْرو الجرْمى إلى أنها عبارة عن الساكنين اللذين فى آخر البيت مع ما بينهما من الحروف المتحركة ومع المتحرك الذى قبل الساكن الأول ، وهذا هو الذى أراده الناظم بقوله « بل من المحرّك قبل الساكنين إلى انتها » وبعضُ العروضيين يعبر عما قبلَ الساكن الأول بالمتحرك كما فعل الناظم ، وبعضُهم يعبر بالحركة فيقول : من الحركة التى قبل الساكن الأول .

ووجّه أبو الفتح ابنُ جنىّ قولَ من عبَّر بالحركة بأن القصد أن لا يُسمى قافيةً إلا ما تلزم إعادتُه من كل وجهٍ ، والحركةُ التى قبل الساكن الأول بهذه المثابة ، بخلاف حرفها فإن له أن يأتى بمثله أو بحرف آخر متحرك . واعترضه الصفاقسى بأن هذه الحركة التى قبل الساكن الأول كحرفها ، فإنها إذا كانت فى البيت الأول ضمة جاز أن تكون فى البيت الثانى فتحة أو كسرة وبالعكس ، كما أن حرفها يكون ميماً فى بعض البيوت وفاء فى الآخر أو غيرَ ذلك ، ألاَ ترى إلى قول امرئ القيس :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقط اللّوى بين الدَّخول فحَوْملِ
تَرَى بَعَرَ الآرام فى عَرَصاتها وقيعانِها كأنّها حَبُّ فُلْفُلِ

فالأولُ حاء مفتوحة موضعُها فى الثانى فاء مضمومة ، فحينئذ ما ذكره من أن الحركة تلزم إعادتُها من كل وجهٍ وَهْم ، بلْ هى كحرفها .

واعترضه أيضاً أبو العباس بن الحجاج [بعدم] لزومِ[1] ذلك فى الدخيل لأنه لا يلزم إعادته من كل وجه ، وكذا غيرُه من حروف القافية إلا الروىّ والتأسيس ، وهو لم يتعرض لذكر شىءٍ منها .

وأضربَ الناظمُ عن القول الأول وهو قول الأخفش لأنه غير مُرتضىً

(١) فى جميع النسخ « بلزوم » ، ومابين المعقوفين من عندى .

عنده ، ولاشك أنه مقدوح فيه ، وقد اعترضه ابنُ جنى بأن الاتفاق قائم على أن فى القوافى قافيةً يُقال لها المتكاوس ، وهو ماتوالت فيه أربعةُ أحرف متحركة بين ساكنين نحو فَعِلَتُنْ المخبول ، وذلك نحو قول العجّاج : [١]

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فجَبَرْ

ألاَ ترى أن قوله « فَجَبَرْ » وزنه « فَعِلَتُنْ » ، وقد سُلّم أنه قافية مع تركبه من كلمتين وبعضِ أخرى .

ورُجّح مذهبُ الأخفش بأن العرب يقولون البيت حتى إذا لم يبق منه إلا الكلمةُ الأخيرة قالوا : بقيت القافية ، وإذا قال الشاعرُ اجمعوا إلىّ قوافى الطاء مثلا فإنما يُجمع له كلماتٌ أواخرُها طاء والأصل فى الإطلاق تحقيقه .

وردّه الصفاقسى بأن تسمية هذه الكلمات قوافىَ إنما هو بالمعنى اللغوى ، وليس محلَّ النزاع على ماعرفت أولاً ، ولئن سُلّم فلِمَ لايجوز أن يكون ذلك لأن القافية لاتخرج عن تلك الكلمات ، إما لأنها هى القافية إذا اجتمع فيها ماذكرناه ، أو بعضُها إذا كان فيها بعضه ، أو تشتمل عليه وتزيد إنْ كانت أكثرَ منه ، وهذا وإن كان مجازا فيجبُ الحَمْلُ عليه جَمْعاً بين الدليلين ، لأن العمل بكل واحد منهما مِن وجهٍ أَوْلَى من إلغاء أحدها مطلقاً .

واشتقاقُ القافية من « قفا يقفو » إذا تَبِعَ ، فهى تقفو أثر كلِّ بيت ، أو تقفو أثر أخواتها . والأول أوْلى لأن البيت الأول لا يصح فيه المعنى الثانى ، وعلى كلا القولين فهى فاعلة على بابها . وقيل : لأن الشاعر يقفوها لأنها تجرى له فى البيت الأول على السجية ثم يتبعها فى سائر الأبيات ، فهى فاعلة بمعنى

(١) ديوانه : ١٥

مفعولة ، كعيشة «راضية» أى «مرضية» . ويُعزى هذا القولُ إلى أبى موسى الحامض ، قاله ابنُ برى .

ثم القافيةُ عند الخليل قد تكون بعضَ كلمة كقوله :[1]

وُيلوِى بأثواب العنيف المُثَقَّلِ

وقد تكون كلمة كقوله :

إذا جاش فيه حَمْيُهُ غَلْىُ مِرْجلِ

وقد تكون كلمتين كقوله :

كجلمود صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

وقد تكون أكثرَ كقوله :

قد جَبر الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ

قال :

تحوزُ روياً حرفاً انتسبتْ له ... وتحريكه المجرَى فإن قُرِنا بما
يدانى فذا الإكفاءُ والإقواءُ بعده ... الإجازةُ والإصراف والكلُّ مُتَّقَى

أقول : الضميرُ المستتر فى «تحوز» عائد إلى القافية ، يعنى أن القافية تحوز روياً لأنها تتضمنه وتشتمل عليه ، فهو فى حَوْزها ، فلذلك قال «تحوز» . قال الشريف : والرويّ هو الحرفُ الذى تُبنى عليه القصيدةُ وتنسبُ إليه ، فيُقال قصيدةٌ رائية وقصيدةٌ دالية ، وهذا هو الذى أراد الناظمُ بقوله «حرفا انتسبتْ له» . قلت : يَرِدُ على تعريف الرويّ بما ذكراه لزومُ الدَّوْر ضرورةَ توقّفِ

---

(١) هذا واللذان بعده من معلقة امرىء القيس .

معرفة الروى حينئذ على ما أُخَذَ فى تعريفه وهو نسبةُ القصيدة إليه ، وتوقّفِ النسبة حينئذ على معرفة حرف الروىّ إذْ لا تُنْسبُ القصيدةُ إلى حرف حتى يُعلَم أنه حرفٌ رويها . قال ابن جنى : وأحوطُ مايقال فى حرف الروىّ أن جميعَ حروف المعجم تكون رويًّا إلا الألف والياء والواو الزائدة فى أواخر الكلم غيرَ مبنيّات فيها بناء الأصول ، نحو ألف « الجرعا » ، وياء « الأيَامى » ، وواو « الخيامو » ، وإلاّ هائى التأنيث والإضمار إذا تحرك ماقبلهما ، نحو « طلحَهْ » « وضربَهُ » ، وكذلك الهاء التى تُتَبينُ بها الحركةُ نحو « ارمهْ » « واغزهْ » و« فيمهْ » « ولِمَهْ » ، وكذلك التنوين اللاحق آخرَ الكلم للصّرف كان أولغيره ، نحو زيد « أوصهٍ » و« غاقٍ » و« يومئذٍ » ، وقوله :

أقِلّى اللـــــومَ عاذلَ والعتابَنْ

وقول الآخر : (١)

داينتُ أَرْوَى والديون تُقْضَنْ

وقول الآخر : (٢)

يحسبه الجاهلُ مالم يَعْلَمَنْ

وقول الأعشى : (٣)

ولاتعبدِ الشيطانَ والله فاعبُدَنْ

وقول عمر بن أبى ربيعة : (٤)

---

(١) لرؤبة ، ديوانه : ٧٩ .
(٢) للعجاج ، ديوانه : ٨٨ .
(٣) ديوانه : ١٠٣ ، والرواية فيه مختلفة .
(٤) ديوانه : ٩٢ .

وقُمَيْرٍ بدا ابنَ خمْسٍ وعشرينَ له قالت الفتاتان قُومَنْ

وقول عبدالله بن الحرّ : (١)

متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونارًا تأجَّجَنْ

وكذلك الألفاتُ التى تُبْدَلُ من هذه النونات نحو قوله :

يحسبه الجاهلُ مالم يعلما

وقوله :

ولا تعبد الشيطان واللهَ فاعبدا

وكذلك الهمزةُ التي يبدلُها قوم من الألف فى الوقف ، نحو : رأيت رجلأْ وهذه حُبْلأْ ، ويريد أن يضربهأْ ، وكذلك الألفُ والياءُ والواوُ اللواتى يلحقن الضمير نحو : رأيتها ، ومررت بهى ، وهذا غلامهو ، ورأيتهما ، ومررت بهمى ، وكلمتهمو . فإذا جاءك بيتٌ فانظر إلى آخر حرفٍ منه ، فإن كان واحداً منها فتجاوزْهُ إلى الذى قبله ، فإن لم يكن واحداً منها فاجعله رويا ، وإن كان واحداً منها فتعدّهُ إلى ما قبله ، فإنه لابد أن يكون رويا ، وذلك أنه لا يمكن أن يلحق بعد حرف الروى أكثرُ من حرفين الأول هاء الوصل والآخر خروج . ونحن نعرض من ذلك ما يُتبينُ به غرضُنا . من ذلك قول رؤبة (٢) :

وقاتمِ الأعماق خاوى المخترقْ

فآخرُ البيت القافُ وليست واحداً من الحروف المستثناة فهى حرف الروى ، والقصيدة لذلك قافية . ويلى ذلك قولُ زهير بن أبى سلمى (٣) :

---

(١) سيبويه : ١/٤٦٤ ، والخزانة : ٣/٦٦٠ .

(٢) ديوانه : ١٠٤ .

(٣) ديوانه : ١٢٤ .

صَحَا القلبُ عن سلمَى وأقصر باطلُهْ و عُرِّىَ أفراسُ الصِّبا ورواحِلُهْ

فآخر البيت الهاء إلا أنها من الحروف المستثناة ، ألاَ تراها هاء إضمار ، متحرك ما قبلَها فلا يكون رويًّا ، فقد اضطُررتَ إلى اعتبار ما قبلها وهو اللام وليست من الحروف المستثناة فهى الروى ، والقصيدةُ لذلك لامية . ويلى ذلك قول الأعشى [1] :

قَطَعْتُ إذا خَبَّ ريعانُها بعرفاء تَنْهَضُ فى آدِهــــا

فآخر البيت الألف، ولا تكون رويا لأنها تابعة لهاء الإضمار، فقد اضطُررت إلى اعتبار ما قبل الهاء وهو الدال وليست من الحروف المستثناة ، فهى إذن الروىّ والقصيدةُ لأجل ذلك دالية . وهذه الطريقة أصح الطرق إلى معرفة الروى وأجلاها وأوضحها ، ولا شىء يقوم فى استخراج علمه مقامَها» . انتهى كلامه .

وسُمى رويا أخذاً له من الرويّة وهى الفكرة ، لأن الشاعر يروّيه فهو فعيل بمعنى مفعول . وقيل : هو مأخوذ من الرِّواء وهو الحبل يَضم شيئاً إلى شىء ، فكأن الروىّ شد أجزاء البيت ووصل بعضَها ببعض . وقال أبو على : هو من قولهم « للرجل رُواء » أى منظر حسن ، فسُمى رويا لأن به عِصمةَ الأبيات وتماسكها ، ولولا مكانه لتفرقت عُصباً ، ولم يتصل شعراً واحداً .

ثم الروىُّ لا يخلو إما أن يكون متحركا أو ساكنا ، فإن كان متحركا فحركتُه تُسمى بالمَجْرى سواء كانت فتحة كحركة النون من قوله :

ألا هُبى بصحنِك فاصبحينا

---

(١) ديوانه : ٥٣ .

أو ضمةً كحركة الميم من قوله [١]

سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

أو كسرةً كحركة الباء من قوله : [٢]

كِليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ

فقد عُلم أن سكون الروىّ المقيد لا يسمى عندهم مَجْرى ، وإن كان سيبويه قد قال هذا بابُ مجارى أواخر الكلم من العربية وهى تجرى على ثمانية مجار فلم يقصر المجارى هنا على الحركات فقط كما قصر العروضيون المجرى فى القافية على حركة الروى دون سكونه . وإنما فعل العروضيون ذلك لأنهم إنما يسمون ما يُستخرج منه علمٌ ويتفرعُ عليه حكمٌ ، والحركةُ يتفرع عليها النظرُ فى الإقواء والوصل والتّعدّى وغير ذلك ، بخلاف السكون . وقال أبو الفتح : هو مفعَل من الجريان لأنه مبدأ الوصل ومنبعه ، ألاَ ترى أنك إذا قلت : [٣]

قتيلان لم يعلَمْ لنا الناسُ مصْرعا

فَفتحةُ العين هى ابتداء جريان الصوت فى الألف . وكذلك فقولك : [٤]

يادارميّةَ بالعليـــاء فالسَّنَدِ

تجد الكسرةَ هى ابتداء جريان الصوت فى الياء . وكذلك قولك : [٥]

هريرةُ ودِّعْها وإنْ لام لائمُ

---

(١) ديوانه : ٥١٢ ، وشرح الحماسة : ٢/٨٦

(٢) للنابغة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٣) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٤٢

(٤) للنابغة ، ديوانه : ٢ (دار الفكر) .

(٥) للأعشى ، ديوانه : ٥٦ .

تجد ضمةَ الميم منها ابتداء جريان الصوت فى الواو .

وقوله «فإنْ قُرِنا بما يدانى فذا الإكفاء والإقواء» ضميرُ الاثنين من قوله «فإن قرنا» عائد إلى الروى وتحريكه ، وحرفُ الجر من قوله «بما» متعلقٌ بالفعل ، «وما» إما موصولةٌ أو موصوفةٌ ، والجملةُ من قوله «يدانى» إما صلةٌ فلا محلَّ لها وإما صفة فمحلّها الجر . وعلى كل حال ففى كلام الناظم العيب المسمى بالتضمين كما ستعرفه ، والفاءُ رابطةُ جواب الشرط ، والجملةُ الاسميةُ بعدها هى الجوابُ ، واسم الإشارة راجع إلى المصدر المفهوم من الفعل ، أى فهذا القِران هو الإكفاء والإقواء . والإكفاء راجعٌ إلى اختلاف نفس الروى ، والإقواء راجع إلى اختلاف مجراه ، على طريق اللف والنشر المرتب ، والمعنى أن حرف الروى متى قُرن بحرف آخر مخالف له ، إلا أنه قريب منه فى المخرج ، فهذا هو الإكفاء . والمجرى وهو تحريك الروى متى قُرن بحركة أخرى مخالفة لما قبلها ، إلا أنها قريبة منه ، فهذا هو الإقواء . والإكفاء كقوله :[1]

بنىَّ إنَّ البرَّ شىءٌ هيّنُ   المنطقُ اللينُ والطّعَيِّمُ

فجمع بين النون والميم وهما متقاربان فى المخرج .

وكقوله :[2]

يا ابنُ الزُّبيْرِ طالما عَصَيتا   وطالما عَنّيْتَنا إليكا

فجمع بين التاء والكاف ، وهما كذلك متقاربان فى المخرج .

والإقواء كقوله :[3]

---

(١) الكامل : ٤٨٠ .

(٢) لراجز من حمير ، الخزانة : ٢/٢٥٧ ، ونوادر أبى زيد ، ١٠٥ ، وفيهما «عصيكا» .

(٣) للنابغة ، ديوانه : ٣٤ ، ٣٥ (دار الفكر) .

سَقَطَ النصيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ فتناولَتْهُ واتّقتنا باليدِ
بمُخضَّبٍ رَخْصٍ كأنّ بنانَه عَنَمٌ يكادُ من اللّطافةِ يُعقَدُ

وقولُه « وبعده الإجازة والإصراف » يعنى فإن قُرن حرفُ الروىّ بما هو بعيد منه فى المخرج فذلك هو الإجازة ، وإن قُرن المجرى وهو تحريك الروى بما هو بعيدٌ منه وهو الفتحةُ مع الضمةِ أو مع الكسرةِ فذلك هو الإصراف ، ففيه أيضا لفّ ونشر مرتب .

فالإجازة كقوله :

خليليّ سِيرا واتركا الرّحلَ إننى بمَهْلكةٍ والعافياتُ تدورُ
فبيناهُ يشرى رحلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رخْو المِلاط نجيبُ

فجمعَ بين الراء والباء وبينهما تباعد فى المخرج .

والإصراف أنشد منه قُدامة فى كتاب النقد له : (١)

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس منا برئتُ إلى عرينةَ من عَرِينِ
عرفنا جعفراً وبنى عُبَيْدٍ وأنكرنا زعانفَ آخرينا

وأنشد ابنُ الأعرابى منه :

لاتنكحنّ عجوزاً أو مطلّقةً ولايسوقنّها فى حبلكَ القدرُ
وإنْ أتوكَ وقالوا إنها نَصَفٌ فإن أطيَبَ نصفيها الذى غبَرا

وقوله « والكل مُتّقى » يعنى أن جميع ماذكره من الإكفاء والإقواء والإجازة والإصراف عيوبٌ تُتقى ويجب اجتنابها وعدم الوقوع فيها . وفى

(١) لجرير ، ديوانه : ٥٧٧ ، ونقد الشعر ، ١١٠ .

نسخة الشريف : « والكل مُنْتَعَى » من النَّعْى . ومعناها قريب من الأول. أى والجميع معيبٌ من قولك « نعيت على فلان فعلَه » إذا عِبته .

ومراتبُ هذه العيوب متفاوتة ، فالإجازةُ أشدّ عيباً من الإكفاء ، والإصرافُ أشد عيباً من الإقواء ، ولعلّ فى قول الناظم « يدانى » « ويعده» إشارةً لذلك .

والإكفاء مأخوذ من الانكفاء وهو الانقلاب ، لأن الشاعرَ ينقلب بالرّوىّ عن طريقه . والإقواء من قولهم : أقْوَى الرَّبْعُ إذا عَفَى وتغير وخلا من سكانه ، فكذلك الروىّ تغيرت جريته وخلا من حركته .

والإجازة بالزاى من التجوز ، وعامة الكوفيين يسمونه الإجارة ،بالراء، من الجور والتعدى . والإصراف مِن صرف الشىء عن طريقه ، ويُسمى أيضا إسرافا من السَّرَف ، وفى ذلك اختلاف والله أعلم .

قال :

فوصلاً بها لِيناً وهاءَ النَّفاذُ والخروجُ بذى لينٍ لها الوصلُ قدقَفَا

أقول : تكلم الناظم فى هذا البيت على الوَصل والنفاذ والخروجُ ، فأما الوصلُ فإنه حرفُ لِين ينشأ عن إشباع حركة الروىّ أو هاء تلى حرفَ الروىّ، فالأول كالألف من قوله : (١)

يادارَ عبلةَ مِن مُحْتلِّها الجرَعا

والياء فى قوله : (٢)

كانت مباركةً من الأيامِ

---

(١) للقيط بن يعمر الإيادى ، مختارات ابن الشجرى : ١

(٢) اللسان (قوا) ، وسيبويه : ٢ / ٢٩٩ .

والواوِ فى قوله : (١)

طَحَا بِكَ قلبٌ فى الحِسانِ طَروبُ

والهاء التى تكون وصلا هاء الإضمار كقوله :

عفتِ الديارُ محلُّهـــا فمُقامُها

وهاء التأنيث كقوله :

ثلاثةٌ ليس لهـــا رابعٌ الماءُ والبستـــانُ والخمـــرَهْ

وهاء السَّكت كقوله :

بالفاضلين أُولى النُّهَى فى كلّ أمرِكَ فاقـــتَدِهْ

وتقع أيضا الهاء الأصلية المتحركُ ما قبلَها وصلاً . قال ابن جنى : وهو كثير عنهم ، كقوله : (٢)

أعطيتُ فيها طائعاً أو كارهَا حديقةً غَلْباءَ فى جِدارِهـــا

وفَرَساً أنثى وعبداً فارهَا

وقد علمتَ بذلك أن الوصل مختص بالروى المطلق ، أى المتحرك ، وأنه لايكون فى الروى المقيد ، أى الساكن . ولله دَر السراج الوراق حيث يقول :

قلتُ صِلنى فقد تَقيّدتُ فى الحبّ به والإسارُ فى الحب ذلُّ

قال يا مَنْ يجيد علمَ القوافى لا تغالطْ ما للمقيّدِ وصلُ

---

(١) المفضليات ، رقم : ١١٩ ، والدمنهورى ينسبه لعلقمة بن عبدة ، الحاشية الكبرى ٩٢

(٢) اللسان (صور) و (فره) .

واعلم أن حرفَ المدّ واللين إن لم يكن أصلُه الهمزةَ وكان ساكناً محضاً فلا إشكال فى وقوعه وصلاً كما تقدم ، وكذا إن كانت الحركةُ مقدّرةً سواء كانت مما يُنطق به فى حال السَّعة أوْ لا . فالأولى كقوله : [١]

وأخى الذى لولا الأسى لقضانى

والثانى كقوله : [٢]

وما إنْ أرى عنك الغوايةَ تنجلى

وأمّا إن كان أصلُه الهمزة فإنْ كانت الهمزةُ ساكنةً وقع وصلاً لأنها حينئذ أُبدلت إبدالا محضا ، وإن كانت متحركةً « كواجى » من « الوَجْء » فيجوز وقوعُها أيضا مع حرف اللين الأصلى نحو « هاجٍ » من الهجو ، كقوله : [٣]

ولولاهمْ لكنتَ كحوتِ بحرٍ هَوَى فى مظلم الغَمَراتِ داجى
وكنتَ أذلَّ من وتِدٍ بقاعٍ يشجّجُ رأسَهُ بالفهرِ واجى

ويُحملُ على أنها أُبدلتْ إبدالا محضا ، وكذا قدّرها سيبويه فى هذا البيت ولم يقدّرها مخفّفةً التخفيفَ القياسى لأنه لو خففها لكانت فى حكم الهمزة ، فكما لا يُوصَلُ بالهمزة نفسِها كذلك لا يُوصَلُ بما هو تخفيفُها . وقد جزَم ابنُ جنى فى قول الشاعر :

كيفما شيتم فقولُـــوا إنما الفتحُ للولـــو

---

(١) لأعرابى من بنى كلاب ، الكامل ١ / ٢١ ، وصدره : « نحن فتندى مابهامن صبابة »
(٢) لامرىء القيس من معلقته .
(٣) لعبد الرحمن بن حسان ، الوحشيات رقم : ٣٥٩ والكامل : ١ : ١٥٠ ، ٣٠٠ .

بأن حرف الروىّ منه الواو دون اللام ، وذلك أنه لو كان رويه اللام لكانت الواو بعدها وصلاً ، ولا تخلو حينئذ إما أن تكون محقّفة أو مُبْدلَة ، فإن كانت محققة امتنع جَعْلُها وصلاً إذ المحققة كالمحققة على ماقررناه آنفا ، وإن كانت مُبدلةً إبدالا محضا وأُخرجت عن الهمزة البتّةَ لزم أن تجرى مجرى واو دلْو وعَرْقُوَة[1] إذا صار إلى أدْلٍ وعَرقٍ لأنه ليس فى الأسماء ماآخرُه واوقبلَها ضمةٌ ، فكان يجبُ على هذا أن يقال « إنما الفتح للولى » فتعينَ بما ذكرناه أن يكون رويه الواوَ دون اللام ، وقلّ من يتفطن له .

إذا تقرر ذلك فقولُ الناظم « وصلا » معطوف على المنصوب من قوله « تحوزرويا »،وأتى بالفاءليفيدأن الوصل عقبَالروىّ لافاصلَ بينهما . وضميرُ المؤنث من قوله « بها » عائد إلى القافية ، وقوله « ليناوهاء » بدلٌ من قوله « وصلا »، وحَذَفَ التنوينَ من قوله « وهاء» لالتقاء الساكنين على حد قوله:

ولا ذاكِرِ اللهَ إلا قليلا[2]

وقولُه « النفاذ والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا » قال الشريف : لمّا فَرغ من ذِكْر حرفِ الروىّ وحركته ، وذَكَرَ أن تلك الحركة تُوصَلُ بحرف لين أو بهاء السّكت استأنف كلاماً آخرَ عرّف فيه أن النفاذَ والخروجَ تابعان لهاء الوصل ، فالنفاذُ مبتدأ والخروج عطف عليه ، وقوله « لها الوصل قد قفا » جملةٌ فى موضع الخبر ، « وبذى لين » متعلقٌ بالخروج . وقال « قفا » ولم يقل « قَفَوَا » ، وهو ضميرُ النفاذ والخروج ، لأنهما لمّا كانا متلازمَيْن صيّرهما كالشىء الواحد فعاملهما معاملةَ الفرد .

قلت : هو أحد الوجوه فى قوله تعالى:﴿واللهُ ورسولُه أحقّ أن يُرضُوه﴾ إذْ إرضاءُ الله تعالى إرضاء لرسوله عليه الصلاة السلام ، وبالعكس ، وهما

---

(١) فى النسخ « عرقو » ، وهو أصل عرقوة ، انظر اللسان (دلا) و (عرق) .

(٢) لأبى الأسود الدؤلى ، تفسير الطبرى ٣٠٦/٣ وصدره : « فألفيته غير مستعتب » .

متلازمان فساغ إفرادُ الضمير . وقيل : « أحقُّ » خبرٌ عن اسم الله تعالى وحذفَ مثله خبراً عن رسوله أو بالعكس ، فكذلك يُقال فى البيت إن قوله « لها الوصل قد قفا » إما خبرٌ عن قوله « الخروج » أو عن « النفاذ » ، وحَذَفَ خبرَ الآخر لدلالة المذكور عليه . ولا يخفى أن الهاء ممدود لكنَّ الناظمَ قَصَرَهُ فى قوله « لها الوصل » ضرورةً ، وهو لأجلها جائزٌ .

إذا تقرر ذلك فالنفاذُ حركةُ هاء الوصل ، نحو فتحة الهاء من قوله :

عفت الديارُ محلُّها فمُقامُها

وكسرةِ الهاء من قوله :(١)

تَجَرُّدَ المجنونِ من كسائِهِ

وضمةِ الهاء من قوله :(٢)

وَبَلَدٍ عاميةٍ أعماؤُهُ

سُميت حركةُ الهاء نفاذاً لأنها منفذٌ إلى الخروج . وبعضُهم يقول : النفادُ ، بالدال المُهْمَلِ ، وهو التمام ، كأنَّ هذه الحركاتِ هى تمام الحركات وبها يقع نفادُها .

والخروجُ هو الحرفُ الذى يتبع حركةَ هاء الوصل إنْ فتحةً فألفٌ ، وإنْ كسرةً فياءٌ ، وإن ضمةً فواوٌ . ولم يصرح الناظمُ بتفسير النفاذ ، لكنْ أومأ إليه إيماءً لأنه لمّا ذكر أن النفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل وقدّم النفاذ فى الذكر ، وترتيبُ الذكر معتَمَدٌ عنده حسبما تقدم فى غير موضع ، عُلِمَ أن الذى يتقدم حرفَ اللين بعد الهاء ليس إلا الحركةُ ، وهذا ظاهر ، كذا قال الشريف . وسُمى هذا الحرفُ خروجاً لأنه به يكون الخروج عن البيت

---

(١) شرح الحماسة : ٤/١٣٥ .
(٢) لرؤبة ، ديوانه : ١

قال :

وردفاً حروفَ اللين قبلَ الرَّوِىّ لاسوى أَلِفٍ مَعْها التَّحركُ حَذْوَذا

أقول قوله : « ردفاً » معطوفٌ على « رويا » . فإنْ قلتَ : إذا تعددت المعطوفاتُ كقولك « قام زيد وعمرو وبكر » فهل يُعطف الأخير على المعطوف عليه أوّلاً وهو زيد ، أوعلى المعطوف المجاور له ، وهو عمرو فى مثالنا ، قولان ، فما بالُك عيّنت قولَه « رويا » لكونه عَطَفَ عليه « ردفا » ولم تجعلْه معطوفاً على ماقبله وهو « وصلا » فهل فعلتَ ذلك بناء على أحد القولين ، أو فعلته لمعنى آخر ؟ قلتُ : فعلتُه لمعنى آخر ، وذلك أنا لو جوّزنا عطفَ قوله « ردفا » على قوله « وصلا » فسد المعنى ، وذلك لأن « وصلا » مدخولٌ لفاء العطف المقتضيةِ للتعقيب الموجِب لكون الوصل واقعاً بعد الروى ، فإذا جُعل الردف معطوفاً على مدخول الفاء لزم أن يكون واقعاً بعد الروىّ ، وهو باطل ، فتعيّنَ الأول . ولا يكون هذا من محلّ الخلاف فى شىء .

وقوله « حروف اللين » بدلٌ من قوله « ردفا » ، والرِّدفُ عندهم حرفُ مدّ ولين ، أو حرفُ لين قبل الروى وليس بينهما حائل ، مأخوذٌ من رِدْفِ الراكب لأنه خلفَ الروىّ . فقد يكون ألفاً كقوله (١) :

أَلَا عِمْ صباحاً أيها الطللُ البالى

وقد يكون ياء كقوله (٢) :

وما كلُّ مُؤْتٍ نصحَهُ بلبيبِ

وقد يكون واواً كقوله :

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٧ .
(٢) لأبى الأسود الدؤلى ، ديوانه : ٢٠٨

طحا بكَ قلبٌ فى الحسانِ طروبُ

ويجوز أن تتعاقب الواو والياء فى القصيدة الواحدة، كقوله : [١]

طحا بكَ قلبٌ فى الحسان طروبُ ... بُعَيْدَ الشبابِ عصرَ حانَ مشيبُ

تكلّفني ليلى وقد شطّ وَلْيُها ... وعادت عوادٍ بيننا وخطوبُ

ولا تُعاقبهما الألفُ لبُعدها منهما بكثرة مَطْلِها . وهو المرادُ بقول الناظم « لا سوى ألف معها » ولذلك أنكر المبردُ روايةَ مَن روى قوله : [٢]

حنينَ ثكلى فقَدَتْ حميا ... فهى تنادى بأبى وابناما

وأما الردف بحرف اللين فكقوله فى الواو : [٣]

ياأيها الراكبُ المرخى مطيتَهُ ... سائلْ بنى أسدٍ ماهذه الصَّوْتُ

وقلْ لهمْ بادروا بالعُذر والتمسوا ... قولاً يبرّئُكمْ إنى أنا الموْتُ

وقولِه فى الياء : [٤]

لَعمرُكَ ما أَخْزَى إذا مانسبْتَنى ... إذا لم تقلْ بُطْلاً على وَمَيْنَا

ولكنما يَخْزَى أمرؤ تكلِمُ استَهُ ... قَنا قومِه إذا الرماحُ هَوينا

---

(١) انظر ص : ٢٤٨ .

(٢) لرؤبة ، ديوانه : ١٨٥ ، وهو فى سيبويه ، ١ / ٣٢٢ ، وذكر الشنتمرى أنه فى بعض النسخ « وابناما » فكأن هذا هو الذى أنكره أبو العباس المبرد ، ولكنه فى نسخة سيبويه المطبوعة (وابنيا) ، وكذلك فى المقتضب للمبرد ٤/ ٢٧٢ .

(٣) لرويشد بن كثير الطائى ، شرح الحماسة ١/ ٨٧ .

(٤) لجابر بن رألان ، شرح الحماسة : ١/ ١٢٥ .

ويجوز تعاقبهما أيضاً كقوله : (١)

كنتُ إذا ماجئتهُ من غَيْبِ　　يشمّ رأسى ويشمّ ثَوْبى

وقوله « قبل الروى » يعنى أعمّ من أن يكون متصلاً بالروى فى كلمته أو منفصلا عنه فى كلمة أخرى ، كقوله : (٢)

أَتَتْهُ الخلافةُ منقــادةً　　إليـــه تجرّرُ أذيالَهـــا

فلم تكُ تصلحُ إلا لهُ　　ولم يكُ يصلحُ إلاّ لهـــا

وعليه جاء قول ابن المعتز : (٣)

غبّروا عارضَه بالمسك فى خدٍّ أسيلِ

تحت صدغَيْن يُشيران إلى وجهٍ جميلِ

عندىَ الشوقُ إليه والتنائى عندهُ لِى

لكن قال أبو العلاء المعرى : « إلا أنهم لم يفرقوا بين الروىّ المطلق والمقيّد فى هذا » ، يعنى فى اجتماع الواو والياء ردفاً فى القصيدة الواحدة . قال : « وأنا أرى أنه فى المقيد أشد، إذ ليس للروى بعده ما يعتمد عليه، كقوله: (٤)

إن تشرب اليومَ بحوضٍ مكسورْ　　فرُبَّ حَوْضٍ لكَ ملآنَ السُّورْ

مُدَوَّرٍ تدْوِيرَ عُشٍّ العصفورْ　　خيرُ حياضِ الإبلِ الدَّعاثيرْ

قال : فهذا عندى أقبحُ من المطلق » . قلتُ : قضيةُ هذا أن يكون

---

(١) لأبى ذؤيب ، شرح أشعار الهذليين : ٢٠٧ .

(٢) لأبى العتاهية ، ديوانه : ٦١٢ (مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥) .

(٣) ديوانه : ٣ / ٩٦ .

(٤) مقدمة اللزوميات : ١٤ ، وفى اللسان (دعثر) رجز يشبه البيت الأخير .

اجتماعُ الواو والياء فى أرداف القوافى المطلقة قبيحاً وليس كذلك . وبعضُ الجماعة يفرق فى حروف العلة بين ما كان قبلَه حركةٌ مجانسة له فيسميه حرفَ مدّ ولين ، وبين ما كان قبلَه حركةٌ غيرُ مجانسة له كالفتحةِ مع الواو والياء فيُسميه حرفَ لين . وبعضُهم يطلق حرفَ اللين على الجميع ، كما فعل الناظم .

وقوله « التحرك حذوذا » يعنى أن حركة الحرف الذى قبل الردف تسمى حَذْوًا ، لأن الشاعر يحذوها فى القوافى لتتفق الأردافُ . وحكمُها فى الاطراد والاختلاف حكمُ الردف ، فإنْ كان الردفُ ألفاً فلا تكون هى إلا فتحةً ضرورةَ أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وإن كان واواً أو ياء فحيثُ جاز تعاقبُهما جاز اختلافُ الحذْو .

قال بعضُهم : وهذه التسميةُ تدلّ على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما غيرُ أصيل، لعدم صدقِ هذه التسمية عليه ، وكأنهم إنما وضعوا الاسمَ على ما هو أصيل فى الباب . ووجُه تنزيل ماقلناه فى تفسير الحذو على كلام الناظم أن تقول: الإشارة بقوله « ذا » إلى الردف ، فأخبرَ بأن الحركة حذو الردف ، ولا يمكن أن تكون حذوَه من الحرف الذى بعده ، لأن ذاك هو الروى وحركته المجرى ، وقد تقدم الكلام عليها ، فلم يبق إلا أن تكون حذوه باعتبار المتحرك الذى قبله ، وذلك لأنه قد سبق أن القافية عبارة عن المتحرك الذى قبل الساكنين اللذين فى آخر البيت إلى انتهائه ، فى مثل قوله : [١]

جرداء معروقةُ اللَّحيَيْن سُرْحُوبُ

القافية من الحاء إلى منتهى البيت ، والواوُ هى الردف ، والباءُ بعدها حرفُ الروى ، وحركتُه المجرى ، والواوُ التى بعدها هى الوصلُ ، فلم يبق إلا

---

(١) لامرىء القيس ، ديوانه : ٢٢٥ .

المتحركُ الذى هو الحاءُ السابقةُ على الردف فتكون حركتُها هى الحذو . وكذا إذا كان الروى موصولاً بالهاء نحو «مقامها» ، فالألف الأولى ردفٌ ، والميمُ روى ، والهاءُ وصل ، وحركتُها نفاذٌ ، والألف بعدها خروجٌ . وكلُّ ذلك قد عُلِمَ من كلامه فيما تقدم ، فلم يَبق إلا المتحركُ الذى قبل الردف ، وهو القاف هنا ، فحركتُها هى الحذو ، والله تعالى أعلم .

قال :

وتأسيساً الهاوِى وثالثُهُ الروىُّ من كِلْمةٍ أو أُخْرَ إضمارِ ما تَلا

أقول : قوله « تأسيسا » معطوف على « رويا » ، أى تحوزُ القافيةُ روياً وماذَكره بعده ، وتحوز أيضاً تأسيساً . والمرادُ به ألفٌ تكون قبلَ الروى بينهما حرفٌ واحدٌ . مأخوذٌ من تأسيس البناء ، لأن الشاعر يبنى القصيدةَ عليه . وأراد الناظمُ بالهاوى الألف ، لأن الهاوى من صفاته ، وهو منصوب على أنه بدل من قوله تأسيساً إلا أنه سكّنه للضرورة ، وهو من الضرائر المستحسنة كقوله : (١)

رُدَّتْ عليه أقاصيهِ ولَبَّدَهُ

وقوله «وثالثه الروى» يريدُ به ماقدمناه من أنه قبلَ حرف الروى بحرفٍ فيكون الروىّ ثالثاً له ، كقوله : (٢)

أهاجكَ من أسماءَ رسمُ المنازلِ

وقوله « من كلمة أو أخر إضمار ماتلا » يريدُ أنه لابد أن يكون حرف

---

(١) للنابغة ، ديوانه : ٤ (دار الفكر) .
(٢) للنابغة ، ديوانه : ٦٥ (دار الفكر)

الرويّ الذى هو ثالث التأسيس من كلمةٍ هى كلمة التأسيس ، أى أن يكونا جميعاً فى كلمة واحدة كما تقدم ، أو يكون الرويُّ من كلمة أخرى غير كلمة التأسيس إلا أنها ذات إضمار ، بحيث يكون الرويُّ بعضَ تلك الكلمة التى هى من الضمائر ، كما فى قوله : (١)

فإنْ شئتُما ألقحتما ونتجتُما وإن شئتما مثلٌ بمثلٍ كما هُمَا
وإنْ كان عقلٌ فاعقلا لأخيكما بنات المخاضِ والفصالَ المقاحما

فجعلَ ألفَ « كما » تأسيساً لمَّا كان الروى بعضَ اسم مضمر وهو الميم من « هما » . أو يكون الرويُّ هو الكلمةَ المضمرةَ كما فى قوله :

أَلاَ ليتَ شعرى هل يَرى الناسُ ما أرى من الأمر أو يبدُو لهمْ ما بدا ليا
بدا لىَ أنىِّ لستُ مدركَ مامضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

فجعل ألف « بدا » وإن كانت منفصلة تأسيساً لمّا كان الرويُّ جملةَ اسم مضمر ، وهو الياء من « لىَ » .

وقولُ الناظم « أو أخر » أراد به « أخرى » فحذفَ الألف لإقامة الوزن وهو قبيح جداً . وقوله « إضمار ماتلا » بدلٌ من « أخرى » ، أى ذات إضمار ماتلا.

وفى تنزيل كلام الناظم على ما قاله القومُ فى هذا المحلّ قلقٌ ، وذلك لأنهم قالوا إن الألفَ قد تكون فى كلمةٍ وحرف الرويّ فى أخرى ، وقد يكونان معاً فى كلمة واحدة ، فإن كان الأول فإما أن يكون فى الكلمة التى فيها

(١) لعوف بن عطية بن الخرع ، الأصمعيات : ١٩٢

حرفُ الروى ضميرٌ أولا ، فإن لم يكن فيها ضمير فالألف ليست تأسيساً بوجه فلا يلزم إعادتُها ، بل يجوزُ فى موضعها غيرُها من الحروف ، كقول عنترة: [١]

ولقدْ خشِيتُ بأنْ أموتَ ولم تَدُرْ للحرب دائرةٌ على ابنَىْ ضَمضمِ
الشاتِمَىْ عِرضى ولم أشتمْهما والنّاذِرَيْنِ إذا لَمَ ٱلْقَهما دمِى

وقول الآخر :

حننتَ إلى رَيّا ونفسكُ باعدتْ مزاركَ من ريّا وشعبا كما معَا
فما حَسَنٌ أن تأتِىَ الأمر طائعاً وتجزعَ أَنْ داعى الصبابةِ أَسْمعَا

واختار أبو العباس جوازَ التزامهما تأسيساً ، واستدلّ بما أنشده ابنُ جنى فى « الخصائص » من رواية أبى زيد : [٢]

وأطلسَ يهديهِ إلى الزاد أنفُهُ أطافَ بنا والليلُ داجى العساكرِ
فقلتُ لعمرٍو صاحبى إذْ رأيتُهُ ونحنُ على خُوصٍ دِقاقٍ عوىٰ سِرِ

أى عوى الذئب سِرْ ، فأسس بألف « عوى » مقابلا بها ألفَ « العساكر » التى لاتقع إلا تأسيسا . وأما إذا كانت كلمة الروىّ ضميراً والروىّ هو الضمير ، أو بعضُه كما سبق ، فلكَ أن تجعلَ الألف تأسيسا إلحاقاً لها بالكلمة الواحدة ، فيلزم حينئذ فى القصيده كلّها ، وهو الكثيرُ فى أشعارهم ، ولك أن لاتجعلَها تأسيسا إلحاقاً لها بالكلمتين الظاهرتين . فمن الأول قوله :

أَلاَليتَ شعرى هل يرى الناسُ ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا
بدالىَ أنى لستُ مدركَ مامضى ، ولاسابقاً شيئاً إذا كان جائيا

---

(١) من معلقته .

(٢) الخصائص : ٣/ ٨٩ . ١٦٧ .

ومن الثانى قوله :

أيةُ جَارَاتِكَ تلكَ الموصِيَهْ

قائلةً لا تُسقِيَنْ بِجَابِيَهْ

لو كنتُ حَبْلاً لسقيتُها بِيَهْ

أو قصراً وصلتُهُ بثوبيَهْ(١)

فقد استبان أنَّ كونَ الكلمة ذاتَ إضمار أمر يقتضى جوازَ جعل الألف الواقعةِ فى آخر الكلمة الأولى تأسيساً لا لزومَ كونها تأسيساً ، وكَوْن الروىّ وألفِ التأسيس من كلمة واحدة أمرٌ يقتضى لزومَ جعْل الألفِ تأسيساً . وكلامُ الناظم لاينطبق على ذلك فتأمله .

وإنما امتنع أن تكون الألف تأسيسا إذا لم يكن فى الكلمة الثانية إضمار ، وجاز الأمران مع رجحانِ كونها تأسيساً إذا كان فيها إضمارٌ لأن بُعْدَ الألف عن آخر القافية قاضٍ بعدم التزامها لولا ما فيها من فضل المد المقصودِ عندهم إظهارُ الاعتناء به ، فإذا انضم إلى البُعْد الانفصالُ قَوِىَ المانعُ وضَعُف المُوجِب فلم تُجعل تأسيساً حينئذ . أمّا إذا كان فيها إضمارٌ فشدةُ احتياجِ المُضمر لما قبله يعارضُ الانفصالَ ولو كان المضمرُ منفصلا لاحتياجه إلى مايفسره ، ولهذا جعلوه رابطاً فى الصلة والصفة والحال والخبر لطلبه لما قبلَه ، فبقى القصدُ إلى إظهار ما فيها من فضل الصوت سالماً عن المُعارض ، وكان عدمُ جعْلها تأسيساً نظراً إلى جهة الانفصال قليلا لضعفها .

فإنْ قيل : الإضمار إذا كان قبلَه حرفُ جر كقوله « ولا ليا » ليس متصلا بالكلمة التى فيها الألف وإنما هو متصل بحرف الجر ، فهومع حرف الجر حينئذ كـكلمةٍ لا إضمارَ فيها فلِم لا يلحق بها فلا تكون الألف تأسيسا ؟ والجوابُ أنه لمّا كان حرفُ الجر الموصل للفعل يتنزلُ منه منزلةَ همزةِ التّعدية

(١) الأخيران فى اللسان (قصر) .

والتضعيف حيثُ كان معطياً لما بعطيانه صار كالمتصل بما قبله، ولهذا لم يجيزوا في « زيداً مررتُ به » أن يدخلَ عليه حرفُ جر ويكون من باب الاشتغال، لما مرّ من أن حرف الجر في التعدية كالهمزة ، فهو حينئذ كالجزء من الفعل فيؤدى إضمارُ الفعل وبقاؤه إلى إضمار بعض الكلمة ، وهذا ظاهر في باء الفعل المُجْرِيةِ[1] وحملِ باقي حروف الجر عليها ليجريَ الكلُّ على سَنَن واحد .

وحكى الزجاجي أن الخليل زعم أن ألف التأسيس إذا كانت في كلمة والروى في كلمة مضمرة سناد[2]، وأنكر أبو العباس هذه الروايةَ لكثرة ماورد عنهم من ذلك .

قال :

وفتحةُ قبل الرّسّ بعد الدخيلُ حرّكوهُ بإشباعٍ فمَنْ ساند اعتدى

أقول : يعني أن الفتحة التي قبل ألف التأسيس تُسمى الرّس ، نحو فتحة واو « الرَّوَاحل » ونون « المَنازل » . وحكى ابن جنى أن الجرمى أنكر تسميةَ هذه الحركة ، ووجهُ الإنكار أن الألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا فلا فائدةَ في ذكره . قال ابن جنى : سُمى بذلك من قولهم « رسستُ الشيءَ » ابتدأته على خفاء ، ومنه رَسُّ الحُمى، ورسيسُها، وهو فَتْرها وأولُ ما يوجدمنها، ومنه الرّسّ للبئر القديمة، سُميت بذلك لتقدّمها ولأنها أخفى آثار العمارة . فإذا كان معنى « رس » إنما هو لما خفيَ وتُقُدّمَ سُميت الفتحةُ قبل ألف التأسيس رسًّا لأنه اجتمع فيها الخفاءُ والتقدّم . أمّا التقدم فلتراخيها عن حرف الروى وبُعْدِها عنه ، وأمّا الخفاءُ فلأنها بعضُ حرف خفيّ وهو الألف ، وإذا كان الكلّ خفيا فالبعضُ أولى بالخفاء من الكل . ويدلّ على خفاء الألف أنها لا اعتماد لها على موضع من مخارج الحروف، وإنما هي كالنّفَس، ولذلك بُيّنتْ بالهاء في الوقف في نحو « يازيداهْ » و « ياربّاهْ » كما تُبين الحركاتُ نحو « لِمَهْ » و « عمّهْ » و « فيمهْ » .

(١) في « م » : « المدية » .
(٢) في (أ) « شاذ » .

وقوله « بعد الدخيل » يعنى أن الحرف الذى بعد ألف التأسيس يسمى الدخيلَ نحو حاء « الرواحل » وزاى « المنازل » ويدلّ على أن الدخيلَ هو الحرفُ قولُه « حركوه » لأن المحرَّكَ حرفٌ قطعاً ، وسُمى دخيلاً لأنه دخيلٌ فى القافية ، ألا تراه يجىءُ مختلفاً بعد الحرف الذى لا يجوز اختلافُه وهو ألف التأسيس ، فلمّا جاء مختلفاً بعد متّفقٍ وفارقَ بذلك أحكامَ مافى القافية صار كأنه مُلحقٌ بها ومُدخل فيها .

ووقعَ فى كلام الناظم جعلُ الغايةِ خبراً ، وذلك لأن قوله « الدخيل » مبتدأ وقوله « بعد » غاية ، وقد نصّ سيبويه وجماعةٌ من المحققين على أن الغاياتِ لاتقع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً . فإن قلتَ : فما تصنعُ بقوله تعالى فى سورة الروم ﴿كيف كان عاقبةُ الذين من قبلُ﴾ ؟ قلتُ : هذا السؤالُ استشكلَ به ابنُ هشام فى المغنى قولَ المحققين ولم يجب عنه . ويمكن الجوابُ بأنا لانسلّم أن قوله تعالى « من قبل » صلةُ « الذين » بل الصلةُ هى قوله تعالى ﴿كان أكثرُهم مشركين﴾ و« من قبل » ظرفٌ لغوٌ متعلقٌ بخبر « كان » وقُدّم عليه ولا مانع ، فلا إشكالَ حينئذ على سيبويه ولا على غيره من المحققين .

وأضاف الناظم « فتحة » إلى قوله « قبل » مع أنه غاية ، وإنما مرادُه : وفتحةُ الحرف الذى قبل التأسيس ، ففيه ما تقدّمَ من الإشكال وزيادةُ حذف الموصولِ وبقاء صلته ، فتأمل .

وقوله « وحركوه بإشباع » يعنى أنهم حركوا الدخيلَ بحركة هى المسماةُ عندهم بالإشباع ككسرة الحاء والزاى من « الرواحل » و « المنازل » . وسُمى بذلك من قِبل أنه ليس قبلَ الروىّ حرفٌ مُسمى إلا ساكنا ، أعنى التأسيسَ والردفَ ، فلمّا جاء الدخيلُ محرّكاً مخالفاً للتأسيس والردف صارت الحركةُ كالإشباع له ، وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكينه بها .

وقوله « فمن ساند اعتدى » يريد أن السنادَ عيب إذا ارتكبه الشاعر اعتدى لكونه تجاوزَ حدّ ما يُستحسن إلى ما يُعاب ويقبح . وبعضُ علماءهذا الفن يقول : هو كلّ عيب يلحق القافيةَ ، أيّ عيب كان .

وقيل : هو كلّ عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء، وبه قال الزجّاجى، وقيل : هو اختلافُ ما قبلَ الروى وما بعدَه من حركةٍ أو حرف ، وبه قال الرمّانى . وقيل : هو اختلافُ الإرداف فقط ، وبه قال أبو عبيد . وقيل : هو كل عيب يحدث قبل الروى خاصةً ، وبه قال ابنُ جنى ، وهو الصحيح وإياه اعتمد الناظم كما تراه .

قال :

بذا وبتأسيسٍ وحذوٍ وردفِها   وتوجيهُها مثلُ ارتدعْ دَع وَرُعْ فَشَا

أقول: أشار بقوله « ذا » إلى الإشباع ، يعنى أن السِّناديكون فى الإشباع وفى التأسيس وفى الحذو وفى الردف . فسنادُ الإشباع اختلافُه كقوله :

وكنّا كغصنَىْ بانةٍ ليس واحدٌ   يزولُ على الحالاتِ عن رأى واحدِ
تبدَّلَ بى خلاًّ فخالَلتُ غيرهُ   وخليتُه لمّا أراد تباعدِى

وسنادُ التأسيس تركه فى بيت دون آخر كقوله :

لو أنّ صدورَ الأمر يبدون للفتى   كأعقابه لم تَلْقَهُ يتندمُ
إذا الأرضُ لم تجهلْ علىَّ فروجُها   وإذْ لىَ عن دار الهوان مُراغمُ

وأمّا قولُ العجاج : (١)

يادارَ سلمى ياسلمى ثم اسلَمى   فَخِنْدِفٌ هامةُ هذا العالَمِ

---

(١) ديوانه : ٥٨ . ٦٠ .

فإن كان من من لغته همز مثل هذه الألف وهمزها كما يحكى عن ابنه رؤبة فى الاعتذار عنه جاز ، وإلا كان سنادا .

وسناد الحذو تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة قبل الردف كقوله :(١)

كأنّ سيوفَنا منّــا ومنهمْ مخاريقٌ بأيدِى لاعبينــا

مع قوله :

كأنّ متونَهنّ متونُ غدْرٍ تصفّقها الرياحُ إذا جَرَيْنَا

وسناد الردف تركه فى بيت دون آخر ، كقوله :(٢)

إذا كنت فى حاجةٍ مُرسِلاً فأرسلْ حكيماً ولا تُوصِهِ
وإنْ بابُ أمرٍ عليكَ التوى فشاوِرْ حكيماً ولا تَعْصِهِ

وأما التوجيهُ فهو حركة ماقبل الروى المقيد وأشار إليه الناظم بالمُثل التى ذكرها ، فإن اختلف التوجيهُ كما فى مُثل الناظم فهو سنادٌ عند الخليل ، بل رآه أفحش من سناد الإشباع . والأخفشُ يرى أن اختلاف الإشباع أفحشُ مستنداً إلى كثرة تعاقبِ الحركات قبل الروى المقيد فى أشعار العرب كقول امرىء القيس (٣):

فلا وأبيكِ ابنةَ العامرىّ لايدّعى القومْ أنّى أفِرّْ
إذا ركبوا الخيلَ واستلأموا تحرّقتِ الأرضُ واليومُ قَرّْ

وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله «وتوجيهها مثلْ ارتدع دع ورع فشا» . وعليه فتوجيهها مبتدأٌ خبرُه «مثل ارتدع دع ورع» ، وقوله «فشا» خبرٌ آخر . وأما الأسماء الواقعةُ قبل قوله «وتوجيهها» فكلُّها مخفوض بالعطف على المجرور

---

(١) لعمرو بن كلثوم من معلقته .

(٢) لعبد الله بن معاوية بن جعفر ، أو لصالح بن عبد القدوس ، حماسة البحترى : ١٣٢ ، وطبقات فحول الشعراء : ٢٠٥ .

(٣) ديوانه : ١٥٤ .

المتقدم وهو «ذا» من قوله « بذا » . وينبغى أن يكون الجار متعلقا بمحذوف يدل عليه ماتقدم ، أى ساندٌ فى هذا وفى تأسيس وحذوٍ وردفها .

فإنْ قلتَ : لِمَ لا يتعلق «بساند» الملفوظِ به فى البيت السابق ؟ قلتُ : أما أولاً فلِما يلزمُ عليه من الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وأمّا ثانياً فلِما يلزمُ عليه من عيب التضمين ولا يُرتكب ماوُجد عنه مندوحة .

وأحسنُ ماقيل فى وجه تسمية السِّناد أنّهم يقولون «خرج بنو فلان متساندين» ، أى خرجوا على رايات شتّى ، فهم مختلفون غيرُ متفقين ، فكذلك قوافى الشعر المشتمل على السّناد اختلفت ولم تأتلف بحسب جارى العادة فى انتظام القوافى واستمرارها .

قال :

ومستكملُ الأجزا العديمِ سنادُهُ　　　هو البأْوُ ثمّ النَّصْبُ يُوءنُ يُختشى

أقول : صرّح الأخفش فى كتاب القوافى له بأنّ البأو والنصب هو ما كان من القصائد سالما من الفساد وهو تام البناء ، فإذا جاء الشعر المجزوء لم يسموه بأواً ولا نَصْباً . ولا يريد الاقتصارَ على المجزوء ، بل المشطورُ والمنهوكُ أيضا متى وُجدا فلا بأوَ ولا نَصْبَ ، وذلك هو مرادُ الناظم بقوله « ومستكمل الأجزا» إلى آخره ، أى أن الشعر الذى استكمل أجزاء دائرته فلم يكن مجزوءاً ولا مشطوراً ولا منهوكاً وعدمَ السنادَ فهو البأو ثم النصب . وظاهرُ كلام الأخفش أن البأو والنصب مترادفان .

وقال ابنُ جنى : لمّا كان البأو أصلُه الفخر ، والنَّصْبُ من الانتصاب وهو المثول والتطاولُ ، لم يُوقع النصبَ ولا البأوَ على ما كان من الشعر مجزوءاً لأن جَزأه علةٌ وعيبٌ لحقه ، وذلك ضدٌّ الفخر والتطاول .

لكنْ قال بعضهم : البأو ماعدِم السنادَ المستحسنَ كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقبحَ كوقوع الفتح مع ضم أو كسر . وظاهره أن النصب تجنبُ المستقبح من السناد دون المستحسن ، والبأوُ تجنبهما .

قال الشريف : فلذلك جاء الناظم «بثُم» إشارةً إلى أنه دونه في الرتبة . وقوله «يومن يُختشى» فيه لفٌّ ونَشْر مرتب ، «فيُومن» راجع إلى مايقتضيه البأو ، يعني أن البأو مأمون معه السناد من حيث فقدانُ العيب مطلقاً ، «ويُختشى» راجع إلى مايقتضيه النصب ، أي أن النصب يُختشى معه السناد من حيث أنه ربما يكون معه ماهو معيب عند بعض العلماء .

وقد بان لك أن الضمير الذى تحمّله كلٌّ واحد من قوله «يومن» «ويختشى» عائدٌ على السناد .

قال :

ومطلقُها باللين والهاء ستُّها   وتبلغ تسعاً بالمقيد عكس ذا
مجرّدُها أردِفْها أسِّسْنهما   والأولُ قديُولىَ الخروجَ فيُحتذى

أقول : يعني أن صور القوافي لاتعدو تسعَ صور ، منها ستٌّ مُطلقة وثلاثٌ مقيدة ، فالمطلق ماكان موصولاً ، والوصلُ كما مرّ يكون تارةً بحرف لين وتارةً بهاء ، وكلٌّ منهما إما مردف أو مؤسس أو مجرد من الردفُ والتأسيس ، فهذه ستّ صور حاصلة من ضرب اثنين فى ثلاثة . فالمردفُ الموصول بحرف اللين كقوله :

ومن أين للوجه المليح ذنوبُ

والمردف الموصول بالهاء كقوله :

عَفت الديارُ محلُّها فمقامُها

والمؤسس الموصولُ بحرف اللين كقوله :(١)

كِليني لِهمّ ٍ ياأميمة ناصبِ

والمؤسس الموصول بالهاء كقوله :(٢)

فى ليلةٍ لاترى بها أحداً يَحْـكِي علينا إلاّ كواكبُها

والمجرد الموصول بحرف اللين كقوله :(٣)

ولَم أعطـكمْ فى الطوع مالى ولا عرضى

والمجرد الموصول بالهاء كقوله :

أَلاَ فتىً نالَ العُلا بهمِّهِ

والمقيد ثلاثُ صور ، لأنه إما مجردٌ أومُردف أومؤسس. فالمجرد كقوله :(٤)

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ

والمردف كقوله :(٥)

كلّ عيشٍ صائرٌ للزوالْ

والمؤسس كقوله :(٦)

وغررتَنى وزعمتَ أنك لابنٌ فى الصيف تامرْ

وقول الناظم «فجردهما» إلى آخر البيت يُفهم منه وجهُ الحصر فى الصور التسع ، وذلك لأن ضمير الاثنين راجع إلى المطلق والمقيد . وذ كرَ لهما ثلاثَ

---

(١) للنابغة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٢) لعدى بن زيد ، أو أحيحة بن الجلاح ، سيبويه : ٣١٦/١ ، والخزانة : ١٨/٢ ، ٢١ ، والأغانى : ٣٦/١٤ .

(٣) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

(٤) انظر ص : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) انظر ص : ١٥١ .

(٦) للحطيئة ، ديوانه : ١٦٨ .

حالات وهى الإرداف والتأسيس والتجريد . والمطلق تارة يكون باللين وتارة بالهاء ، فإذا اعتبرتَ ذلك جاءت الصورُ التسع كما تقدم .

وقوله « والأول قد يولى الخروج » يعنى أن الأول ، وهو المطلق ، قد يُولى الخروجَ ، أى يُجعلُ الخروجُ والياً له . وقد سبق أن الخروجَ هو حرف اللين الذى يقفو حركةَ هاء الوصل كالألف فى « مقامُها » « والواو » فى « أعماؤه » والياء فى « كسائِه » .

قال الشريف : وأراد بقوله « فيحتذى » أى يَحتذى به حركة الوصل إذ هو تابعٌ لها ، فإن كانت الحركةُ فتحةً كان ألفاً ، وإن كانت ضمة كان واواً ، وإن كانت كسرةً كان ياء . وقد تقدَّم ذلك .

قال :

ورُدوف بالسَّاكنين حدّاً وبين ذا ... بما دونَ خمسٍ حُرِّكتْ فصِلوا ابتِدا

فواتِرْ وداركْ راكِبْ اجْفُ تكاوساً ... وتضمينها إخراج معنىً لذا وذا

أقول : القوافى تنحصر باعتبارٍ آخرَ غيرِ ماتقدم فى خمس صور ، كلّ صورة منها تزيد على التى بعدها حركةً . فالأولى قافية المتكاوس ، وهى ما اجتمع فيه أربعة أحرف متحركة ، كقوله :

وثِقَلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبِ ... وعَجَلٍ مَنَعَ خير تُؤَدَهْ

وهى لاتلزم لأنها تنشأ عن خَبْل مستفعلن . واشتقاقُها من تكاوس الإبل ، وهو ازدحامُها على الماء ، فسُميت بذلك لازدحام الحركات فيها . وقيل مِن تكاوس النّبت مال بعضُه على بعض .

الصورة الثانية قافية المتراكب ، وهى ما اجتمع فيه ثلاثة متحركات بين ساكنين كقوله :

بان الخليطُ ولم يأووا لمن تركوا

الصور الثالثة قافية المتدارك وهى متحركان بين ساكنين ، كقوله :

بسقطِ اللّوى بين الدخول فحوملِ

وربما اجتمعت هذه الصورُ الثلاثُ فى قطعة كقول الراجز قاتل الحسين قاتله الله (١) :

أوْقِرْ رِكابى فضةً وذَهَبا إنى قتلتُ الملكَ المحجّبا
خيرَ عبادَ اللهِ أمًّا وأبا

الصورة الرابعة قافية المتواتر ، وهى متحرك بين ساكنين كقوله (٢) :

حنانيكَ بعضُ الشرّ أهونُ من بعض

الصورة الخامسة قافية المترادف وهى ساكنان ملتقيان ، كقوله (٣) :

أبلغِ النّعمانَ عنّى مألُكاً أنه قد طال حَبْسى وانتظارْ

إذا تقرر ذلك فنقول : قولُ الناظم «ورودف بالسكنين» حديثٌ عن قافية المترادف ، والمرادُ بالسكنين الساكنان ، وأصلُه ذو السكنين أى ذو السكونين. وقوله « حدّا » أى إنما يُجعلان قافيةً إذا التقيا على حدّهما ، وهو أن يكون الأول منهما حرفَ لين كما فى تمُودَّ الثوبُ ، ففيه إشعار بأنهما متى التقيا على غير هذا الحد لايكونان من القوافى فى شىء . وحمله الشريفُ على أن معناه أن ذلك حدٌّ من حدود الشعر ، وهذا خالٍ عن الفائدة التى آثرناها قبلُ .

---

(١) مقاتل الطالبيين : ١١٩ ، ويقال إنه لشمر بن ذى الجوشن .
(٢) لطرفة ، وصدره : أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا ، ديوانه : ١٤٢ .
(٣) انظر ص : ٧٢ ، ١٩١ .

وقوله « وبين ذا » أى فصّلوا بين الساكنين بما دون خمسة أحرف متحركة ، وهى الأربعة .

فإن قلتَ : مقتضى هذا أن تكون الإشارة « بذا » إلى الساكنين فكيف و « ذا » للمفرد المذكر والساكنان مثنى ؟ قلتُ : جُعِلَ إشارةً له على تأويل ما ذكر أو ما تقدم كما يقال فى قوله تعالى ﴿ عوانٌ بين ذلك ﴾ .

وقولُه « ابتدا » قال الشريف : « هو راجع إلى « روودف » ، تقديرُ الكلام « وروودف ابتداء بالسكنين فى حد الشعر » . وقوله « وبين ذا بمادون خمس حركت فصلوا » جملةُ اعتراض دون ذلك ، أى أن المترادف هو الأول الذى يُبتدأ به لقلّةِ حروفه ، ثم يُعَدُّ بعده المتواترُ ثم المتداركُ ، هكذا على الترتيب . فقوله « فواتر » إشارةٌ إلى المتواتر . ويُستفاد كونُه حرفاً واحداً بين ساكنين من الترتيب ، لأنه أتى به والياً للمترادف وهو الأول الذى وقع الابتداء به حسبما شرحتُه ، ويُستفاد كونُ المتدارك حرفين بين ساكنين من قوله « دارِك » بعد ذكر المتواتر ، وهكذا على التوالى أن ينتهى إلى المتكاوس . ويُتصور فى قوله « ابتداء » وجه آخرُ وهو أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله « فصلوا » ويكون قوله « ابتداء » يتعلق بقوله « فواتر » من البيت الذى بعده ، كأنه قال : فواتر ابتداء ، أى ابتداء بالمتواتر ، ويكون البيت مضمنا ، فعلى الوجهِ الأول يُعلَمُ ما أراد فى بيان الحدود التى بعد المترادف من ترتيب الوضع ، لأن الواحدَ قبل الاثنين ، وعلى الوجه الثانى يُعلَمُ من ترتيب الذكر ، لأنه قد نصّ على أن المترادف يُبتدأ به » . انتهى كلام الشريف .

قلت : فى تجويزه أن يكون « ابتداء » من متعلقات البيت التى بعده ، وأنّ أصلَ التركيب « فواترْ ابتداءً » ثم قدَّمَ نظرٌ لِما يلزمُ عليه من تقديم ما فى حيّز الفاء عليها وهو ممتنع . ثم قال الشريف وأحسنَ : وقوله « اجمعه

تكاوساً » هكذا وقع بهذا اللفظ فى هذه النسخة الواصلة إلىّ ، وله عندى تفسيران : أحدهما أن يكون « اجفُ » بضم الفاء ويكون من الجفاء ، عبّر به عن الثقل إذ كان هذا الحدّ من القوافى فيه ثقلٌ لكثرةِ توالى الحركات .

والتفسيرُ الثانى أن يكون « اجفِ » مكسورَ الفاء ، وتكون الهمزة همزةَ قطعٍ منقولةَ الحركة إلى الساكن قبلها ، ويكون مأخوذاً من قولك « أجفيت الماشية » فهى مُجفاة ، إذا أتعبتَها ولم تدعها تأكل ، وذلك أن المتكاوسَ لمّا توالتْ فيه الحركاتُ الأربع ولم يُفصل بينها بساكنٍ يستريح اللسانُ فيه كان شبيهاً بإتعاب الماشية التى تتعبُ بتوالى المشى من غير أن تُترك لتستريح ، وهذا الثانى عندى أحسنُ من الأول . » هذا كلامه رحمه الله تعالى .

وقوله « وتضمينها إخراج معنى لذاوذاً » الذى يظهر لى أن يُضبط « تضمينها » بحركة النصب ويُجعل معطوفاً على قوله « تكاوسا » على أن يكون « اجفُ » بضم الفاء من الجفاء ، أى « اجف المتكاوس والتضمين » لأن كليهما قبيح ، ويُضبط « إخراج معنى » بالنصب عن أن يكون بدلا من « تضمينها » . وبما ذكرناه يُستفاد أن التضمين عيب ، وإلاّ فرفعهُ على أن يكون مبتدأ خبره « إخراج معنى لذا وذا » لايفيدُ إلا تفسيرَ المعنى ، ولايصير فى اللفظ إشعارٌ بكونْ التضمين عيباً فتأمله . وفسروا التضمين بأن تتعلق قافيةُ البيت الأول بالبيت الثانى ، كقول النابغة :[1]

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفارَ على تميمٍ ... وهمْ أصحابُ يومِ عُكاظَ إنىّ
شهدتُ لهمْ مواطنَ صادقاتٍ ... شهدْنَ لهمْ بصدق الودّ منىّ

---

(١) للنابغة ، ديوانه : ١٩٩ (دار الفكر) .

قال الشريف : « وإنما سُمى تضميناً لأنك ضمنت البيت الثانى معنى البيت الأول ، لأن الأول لا يتم إلا بالثانى . وهذا هو الذى أراد الناظم بقوله « إخراج معنى تداوذا » ، أى لهذا البيت وهذا البيت ، لما كان المعنى لا يستقل به كلُّ واحدٍ من البيتين صار كأنه خرج من كل واحد منهما إلى الآخر . » انتهى .

قلت : وفى بعض النسخ « إحواج » بالحاء والواو ، من الحاجة ، كأنك أحوجت المعنى إلى البيتين جميعاً وهو أظهرُ من الأول . وكلام الناظم منتقد من جهة شمولِ تفسيره التضمينَ لما ليس منه ، وذلك لأن أول البيت إذا كان مفتقراً إلى أول البيت الثانى فليس بتضمين ، نَصّ عليه أبو العباس ، وسماه تعليقاً معنوياً ، ووُجّه بأن القافية محلُّ الوقف والاستراحة ، فإذا كانت مفتقرةً لما بعدها لم يصح الوقفُ عليها ، أما إذا سَلِمت هى من الافتقار فلا عيب لانتفاء هذا المحذور ، كقوله : [1]

وما شَنَّتا خرقاءَ واهيةِ الــكُلَى سَقَى بهما ساقٍ ولما تَبَلَّلا
بأضيعَ من عينيكَ للدمع كلّما تذكرتَ ربعاً أو توهمتَ منزلا

وكقوله : [2]

وما وجدُ أعرابيةٍ قَذَفَتْ بها صروفُ النَّوَى من حيث لم تكُ ظنَّتِ
تمنّتْ أحاليبَ الرعاء وخَيْمةً بنجدٍ فلم يُقْدَرْ لها ماتمنَّتِ
إذا ذَكَرَتْ ماء العضاةِ وطيبَهُ وريحَ الصّبا من نحو نَجْدٍ أَرَنَّتِ
بأكثرَ منّى لوعةً غيرَ أننى أُطامِنُ أحشائى على ما أَجَنَّتِ

---

(١) زيادات ديوان ذى الرمة : ٦٧١ ، وفى النسخ « واهيتا » و « تبدلا » .

(٢) فى الأبيات تداخل ، انظر الأغانى ٥ : ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٩ : ٢٨٣ ، والمجتنى : ٨٣ ، والزهرة : ٢٠١ ، وأمالى الحاجى : ١٢ ، وأمالى القالى ١ : ٢٣ ، وفى (أ) « الفضاء » بدلا من « العضاة » .

ومثله كثير . وربما عدّ بعضُ أهل البيان مثلَ هذا من فن البديع وسموه بالتفريع. وقد كرر الناظم كلمة «ذا» فى قوافى أبيات متقاربة هنا ، وذلك حيث قال «حذوذا» ثم قال بعد أربعة أبيات «عكس ذا» ثم قال بعد بيتين «لذا وذا» ومثله إيطاء بالنسبة إلى البيتين الآخرين وهو عيب .

قال :

وتكريرُها الإيطاء لفظاً ورجّحوا ومعنىً ويزكو قبحه كلّما دنا

أقول : يعنى أن تكرير القافية هو الإيطاء ، أُخذ من التواطؤ وهو التوافق ، سُمى بذلك لاتفاق اللفظين . ونقلَ بعضُهم عن الخليل أنه تكريرُها من غير تباعد ولو اختلف معناها . وضعّفَ ابن جنى هذه الحكايةَ عنه . قال: أو يكونُ رأياً رآه وقتاً دون وقت . وحكى الرّمّانى عنه أنه يقول بالإيطاء فى مثل « العين » و «العين» مما يجتمعان فى الاسمية ، فأما «ذهب» ماضى «يذهب» «وذهب» مراسلُ الفضة فغيرُ إيطاء عنده . وظاهرُ هذا أن الاتفاق فى الفعلية « كوجَد »من الوجدان «ووجَد» من الحزن إيطاء .

وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جوّز « الرجل» علماً مع «الرجل» يعنى به الرجولية . وزعم الأخفشُ أن الكلمة إذا اختلف معناها فلا إيطاء ، وهو الحق لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام .

وأيضاً فإن سبب قُبح الإيطاء دلالتُه على ضعف طبع الشاعر ونزارةِ مادته حيث أحجم طبعهُ وقصّر فكره أن يأتى بقافية غير الأولى واستروح إلى إعادة الأولى ، والطبعُ موكّل بمعاداة المعادات ، وكلاهما مفقود عند اختلاف المعنى . وقد أشار الناظم إلى تقرير المذهبين ، وأن الثانى هو المرجّح .

وقوله « ومعنى » عطفٌ على مقدرٍ تقديرُه « لفظاً ومعنى ». وقوله « ويزكو

قبحه كلما دنا » يعنى أن القافية المتكررة كلما قربت من أختها تزايد القبح وفحش العيب ، كقول توبة [١] :

لعلّكَ يا فحلاً نزي بجريرةٍ تعاقبُ ليلى أنْ ترانى أزورُها
علىَّ دماءِ البُدْنِ إنْ كان بعلُها يرى لىَ ذنباً غيرَ أنّى أزورُها

وحدد بعضُهم البُعد بسبعة أبيات ، وبعضُهم بعشرة . قال صاحب العمدة : وتكريرُ قافية التصريع ليس بعيب ، كقوله : [٢]

خليلىّ مُرّا بى على أُمِّ جُنْدَبِ نقضِّ لُبانات الفؤادِ المعذّبِ
فإنكما إن تُنظرانىَ ساعةً من الدهر تنفَعْنى لَدَى أمّ جندبِ

قلت : وهذا فى الحقيقة غيرُ محتاج إلى التنبيه عليه لأن الكلام مفروضٌ فى تكرير قافية البيت ، وآخرُ النصف الأول من البيت المصرع ليس بقافية البيت قطعاً فهو غيرُ ما الكلامُ فيه ، والله الموفق للصواب .

قال :

والأقعادُ تنويعُ العروض بكاملٍ وقُلْ مثْلُه التحريدُ فى الضرب حيثُ جا

أقول : استطرد الناظم من ذِكر عيوب القافية إلى ذكر غيرها فذكر أن الإقعادَ عبارة عن اختلاف العروض من بحر الكامل ، ولاشك أنه معيب وإن كان وَقَعَ لبعض فحول الشعراء ، أنشدوا منه لامرىء القيس [٣] :

---

(١) البيت الأول من قصيدة توبة بن الحمير ، منتهى الطلب رقم (٢١) ، وليس فيها البيت الثانى .

(٢) لامرىء القيس : ٤١ .

(٣) ديوانه : ٢٣٨ ، والذى بعده : ٢٣٦ ، وفى (أ) والديوان « طابت وصالها » .

اللهُ أنجحُ ماطلبتُ بهِ والبرُّ خيرُ حقيبةِ الرجلِ

بعد قوله :

يارُبَّ غانيةٍ تركتُ وصالَها ومشيتُ متئداً على رِسْلى

فجمع بين العروض الحذّاء والعروض التامة. وأنشدمنه الخطيبُ التبريزى :

إنّا وهذا الحىَّ من يَمَنٍ عند الهياجِ أعزةٌ أكْفاء

قومٌ لهمْ فينا دماءٌ جمّةٌ ولنا لَدَيْهِمْ إحنةٌ ودماء

وربيعةُ الأذنابِ فيما بيننا ليسوا لنا سلماً ولا أعداء

مترددون مذبذَبون فتارةً مُتَنَزِّرون وتارةً حلفاء

إن ينصرونا لانعِزُّ بنصرهِمْ أو يخذلونا فالسماء سماء

فجمع أيضاً بين العروضين ، فالبيت الأول عروضه حذّاء وسائر الأبيات عروضُها تامة . ومنه قولُ الآخر :(١)

أفبعْدَ مقتلِ مالكِ بنِ زُهيرٍ ترجو النساءُ عواقبَ الأطهارِ

فاستعمل عروضه مقطوعةً ، ثم قال :

من كان مسروراً بمقتلِ مالكٍ فليأتِ نسوتَنا بوجْهِ نهارِ

يَجدِ النساءَ حواسراً يندبْنَهُ بالصبحِ قبلَ تبلّجِ الأَسحارِ

فاستعمل العروض فيها تامةً ، وعلى ذِكر هذين البيتين فنقول : قال الشيخ جمال الدين بن نباتة المصرى خاتمة الأدباء الفضلاء بالديار المصرية فى

---

(١) للربيع بن زياد ، الخزانة : ٣/٥٣٨ ، وشرح الحماسة : ٢/ ١٩٤ ، ٣ / ٢٥٠، ورسائل أبى العلاء : ٧٢ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٧٢ .

كتابه المسمى « بجمع الفرائد » : « كانت العربُ إذا قُتل منها قتيل شريف لا يُبكَى عليه ولا تندبه النساء إلى أن يُقتل قاتله ، فإذا فُعل ذلك خرجت النساء وندبنه ، فأراد: من كان مسروراً بمقتل مالك معتقداً أنه لم يقتل قاتلُه فليأت نسوتنا ليكذب ظنَّه ويزيل شماتته وسروره إذا وجدهن يلطمن ويندبن علماً بأن قاتله قد قُتل . وخَصّص وجهَ النهار لأنه أوضح للأمر وأثبت لمعرفة النساء.

وقال قوم : إنما أراد التفجع والتوجع ، يعنى أنه من كان مقتلُ مالك يَسره ويعجبه فليأت نسوتنا وهن يندبنه ليجود مقتله قدصبح ، وهذا كلامُ غيرِ عارفٍ بمذاهبِ العرب ، وما أكثر من يقنع من كلامهم بالظاهر وتفوته هذه الدقائق » . قلت : فإنه رحمه الله تعالى مع تنبهه لهذه الدقائق [لم يورِدْ] [1] ماغضّ به بعضُهم من أبى تمام فى اختياره لمثل قوله «فليأت نسوتنا » مع ما فيه من البشاعة ، وهو نقد رائج . ثم قال : « وأما قوله :

بالصبح قبل تبلّج الأسحارِ

فإن فيه سؤالاً لطيفاً ، وذلك أن الصبح لايكون إلا بعد تبلّج الأسحار فكيف يقول قبله ؟ والجوابُ أنه أراد بقوله يندبنه بالصبح أى يصفنه بالخلال المضيئة والمناقب الواضحة التى هى كالصبح ظهوراً ومعرفةً ، ولم يُرِد الصبحَ الذى هو دليلٌ على النهار .

ويُروى « فى الصبح » وعَنى بذلك فى الأمر الواضح مِن قتْل قاتله . وبعد هذين البيتين بيتٌ يتعلق به حكايةٌ ، وهو أن أبا عمرو الجرمى قال يوماً فى مجلس الأصمعى : مابقى شىء من الغريب فى الشعر والعربية إلا وقد أحكمتُه . فسمعه الأصمعى فقال له : كيف تنشد هذا البيت : [2]

---

(١) مابين المعقوفين من عندى .

(٢) التصحيف والتحريف للعسكرى : ١١١ .

قد كُنّ يخبأن الوجوهَ تستراً   فالآن حين بدأن للنظّارِ

فقال « بدين » ، فقال له أخطأت ، فقال « بد أن » فقال أخطأت ، إنما هو « بدا يبدو » إذا ظهر » . انتهى كلامه .

وقوله « وقل مثله التجريد فى الضرب حيث جا » يعنى أن التجريدَ بالنسبة إلى الضروب كالإقعاد بالنسبة إلى الأعاريض فيكون المرادُ به اختلافَها والإتيانَ بها على وجوه متباينة لايجوز الجمعُ بينها ، إلا أن التجريد يخالف الإقعادَ من حيث أن التجريدَ اختلافُ الضروب حيث كانت من البحور لايختص ببحر دون بحر ، والإقعاد فى العروض مختص ببحر الكامل كما عرفتَ. ثم هو بالحاء المهملة ، مأخوذٌ من قولهم « رجل حَريد » أى منفرد معتزل ، و « كوكب حريد » للذى يطلع منفرداً . فلما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سُمى جعلُه كذلك تحريداً . وقال أبو الحسن هو من الحَرَد فى الرِّجْلين لما كان عيباً عندهم شبّهوا هذا العيب به .

قال :

وقد كملتْ ستاً وتسعين فالذى   توسّط فى ذا العلم تُوسعه حبًا

أقول: أنث «ستا» وإن كان مرادُه ستة وتسعين بيتاً، إما لأنه أراد القوافى فإن البيت يُطاق عليه قافية ، وكذا على القصيدة أيضاً ، أو يكون أنّثه لحذف المعدود وإن كان مذكراً بناء على مذهب الكسائى ومن تبعه كما سلف غيرَ مرة . وربما يكون فى هذا البيت إقامةُ بعض العذر للناظم فى كونه يومىء إلى المقاصد إيماء خفياً ، وذلك لأنه لم يضع قصيدتَه هذه للمبتدئين حتى يُعاب عليه ذلك ، وإنما وضعها للمتوسط فى هذا العلم ، ومثلُه لايخفى عليه المقصودُ إذا تأمل حقّ التأمل .

قال :

ويسألُ عبدُ الله ذا الخزرجيّ مِنْ ... مُطالعِها إتحافَه منـــــه بالدُّعا

أقول :

فجوزىَ بالحسنى وعنه إلهُهُ ... عفا فلقد أحيا من العلم ماعفا

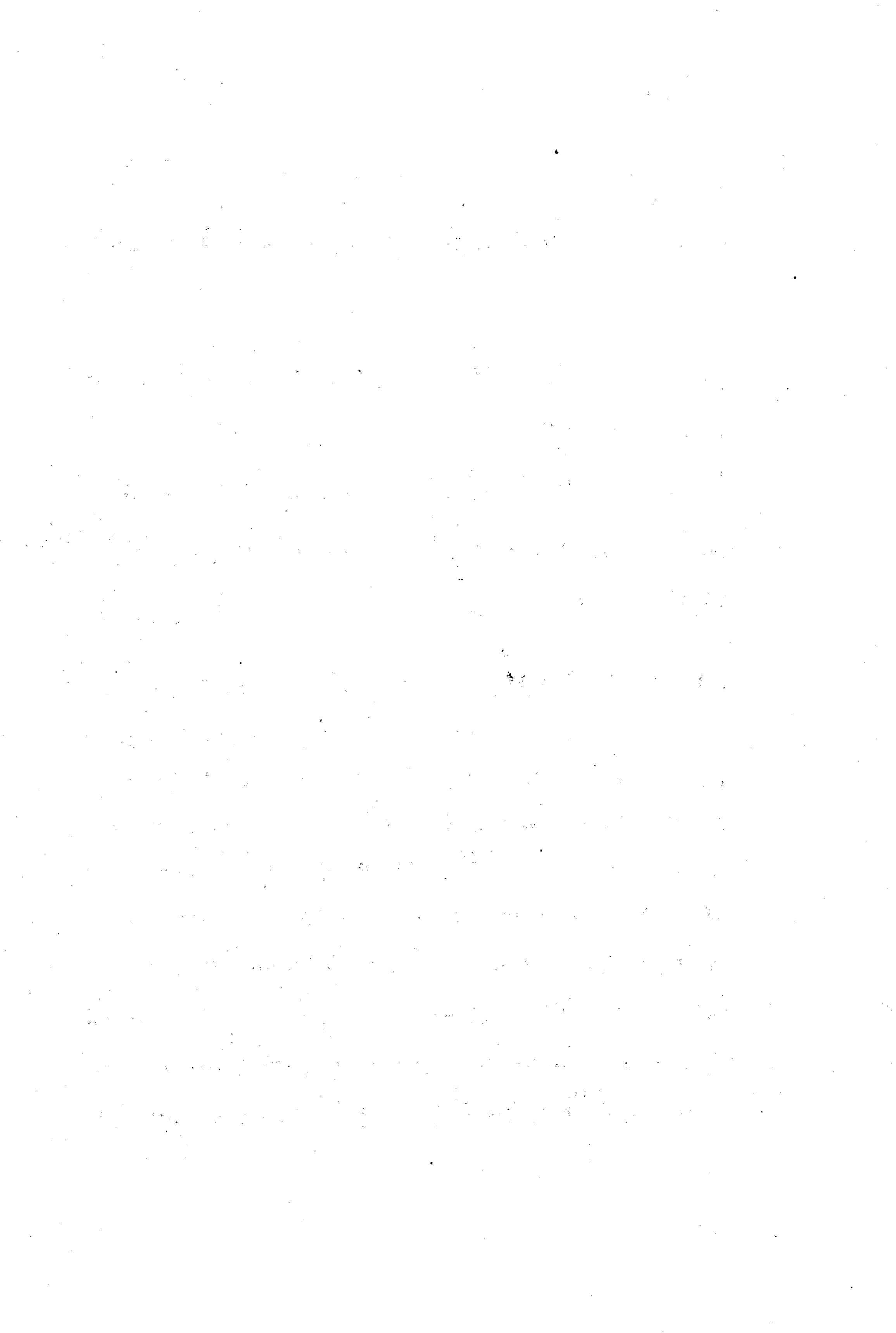
وقابله يومَ الحساب بجَبْره ... وعامله بالصّفح عنه وبالرضا

وساقَ لمثواه حقائبَ رحمةٍ ... تفضُّ ختامَ المسك عن أطيب الشذا

ونوّلنا حسنَ الخواتيم إنهـــا ... لَحليةُ أعمالِ الورى حين تُجتلَى

ووالَى على خير الأنام صلاتَهُ ... وتسليمَهُ فى الابتداء والانتِها

قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة بعد العصر من يوم الاثنين ثانى شهر رجب الفرد سنة سبعَ عشرةَ وثمانمائة بنقادة من بلاد الصعيد . وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أولَ يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة أحمد الله تعالى عقباها. ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلفُ الشرح المذكور محمدُ بنُ أبى بكر بن عمر المخزومى الدمامينى المالكى أضعفُ خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته حامداً ومصليا على رسوله محمد وآله وصحبه ومسلماً ، وحسبُنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم . وعلّقه عبدُ اللطيف بنُ عبد القادر الشافعى مذهباً والأشعرى عقيدةً ، القادرى طريقةً ، الحلبى مولداً وموطناً ، غفر الله ذنوبَهما وستر عيوبَهما ولمن طلبَ المغفرةَ لهما ولكلّ المسلمين ، والحمدُ لله رب العالمين .



الفهارس

(أ) فهرس الشعر

ب – فهرس الأعلام

* * *

فهرس مصطلحات العروض

☆ ☆ ☆

☆ ☆ ☆

٭

٭

٭

٭ ٭ ٭

* * *

* * *

* * *

* * *

* * *

فهرس مصطلحات القافية

فهرس المراجع

الأصمعيات ،دار المعارف .
إعجاز القرآن ، دار المعارف.
الأغانى ، الساسى ودار الكتب .
أمالى الزجاجى ، المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٢ هـ .
الأمالى للقالى ، دار الكتب
الأمالى والنوادر ، دار الكتب
أنساب الأشراف للبلاذرى،دار المعارف

☆ ☆ ☆

البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٨

☆ ☆ ☆

تحرير التحبير لابن أبى الإصبع ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
تهذيب الألفاظ لابن السكيت ، للمطبعة الكاثوليكية .
تاريخ الطبرى ، دار المعارف .

☆ ☆ ☆

جمهرة أشعار العرب ، بولاق .
جمهرة نسب قريش ، للزبير بن بكار ، دار العروبة .

☆ ☆ ☆

حماسة البحترى ، بيروت ، ١٩١٠
الحاشية الكبرى على متن الكافى ، للدمنهورى ، مكتبة محمود توفيق ١٣٥٣ هـ
الحيوان ،الحلبي .

☆ ☆ ☆

الخزانة ، بولاق .
الخصائص ، دار الكتب

☆ ☆ ☆

ديوان أبى العتاهية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥
ديوان أبى الأسود ، بغداد .
ديوان أبى فراس ، بيروت ، ١٩٤٤.
ديوان الأعشى ، فينا ، ١٩٢٧ .
ديوان الأعشين ، طبعة أوربا .
ديوان بشر بن أبى خازم ، دمشق ، ١٩٦٠ .
ديوان ابن الرومى ، كيلانى .
ديوان ابن العفيف التلمسانى .
ديوان ابن المعتز،طبعتى سورية وأوربا.
ديوان البهاء زهير ، طبع حجر .
ديوان جرير ،المكتبة التجارية ١٩٣٥.

ديوان جمال الدين بن نباتة المصرى .
ديوان الحطيئة ، الحلبى ، ١٩٥٨ .
ديوان ذى الرمة ، كمبردج ، ١٩١٩ .
ديوان رؤبة ، مجموعة أشعار العرب ليبزج ، ١٩٠٣ .
ديوان زهير ، دار الكتب ، ١٩٤٤ .
ديوان الشماخ .
ديوان طرفة ، الشنتمرى ، طبعة أوربا ، ١٨٩٩ .
ديوان الطرماح ، لندن ، ١٩٢٧ .
ديوان عبيد بن الأبرص ، طبعة أوربا .
ديوان العجاج ، مجموعة أشعار العرب ، ليبزج ، ١٩٠٣ .
ديوان عدى بن زيد ، بغداد .
ديوان عمر بن أبى ربيعة ، طبعة أوربا .
ديوان كثير ، طبعة الجزائر ، ١٩٣٠ .
ديوان كعب بن زهير ، دار الكتب .
ديوان امرىء القيس ، دار المعارف .
ديوان النابغة الذبيانى ، دار الفكر .
ديوان الهذليين ، دار العروبة .

* * *

رسائل أبى العلاء ، اكسفورد ، ١٩٢٨ ، ومكتبة المثنى ، بغداد .

* * *

الزهرة ، بيروت ، ١٩٣٢

* * *

سيرة ابن هشام ، الحلبى .

* * *

شرح ديوان الحماسة ، للتبريزى ، بولاق .
شرح ديوان علقمة بن عبدة ، علقمة الفحل ، للشنتمرى ، خزانة الكتب العربية ، الجزائر .
شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، للعسكرى ، مصطفى البابى الحلبى .

* * *

طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف

* * *

فتح البارى لابن حجر العسقلانى ، بولاق .

* * *

كتاب سيبويه ، بولاق .
الكافى فى العروض والقوافى ، للتبريزى ، مجلة معهد المخطوطات .

* * *

لزوم ما لا يلزم ، مطبعة الجمالية .
لسان العرب .

* * *

المجتنى ، حيدر أباد ، ١٣٤٢ هـ .
مختارات ابن الشجرى ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٢٥ .
المخصص لابن سيده ، بولاق .
مسند أحمد ، المطبعة اليمنية .

المفضليات ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .
المقتضب للمبرد ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

مقاتل الطالبيين ، عيسى الحلبي .
منتهى الطلب ، مخطوط بمكتبة الأستاذ محمود شاكر .

الموشح ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٣هـ

* * *

نقد الشعر ، طبعة أوربا .
نوادر أبي زيد ، بيروت ، ١٨٩٤ .

*

الوحشيات ، دار المعارف .

فهرس الموضوعات